

شرح العلامة الشهاب أحمد بن حجر
المعتمدى المكي الشافعى على مختصر
العلامة الفقيه عبد الله
بافضل الحضرى نفعا
الله بهما
آمين

هذا الكتاب مما من الله به على عبده سعيد حميد
لاني اراكتين المتكلمين ثبتت لفظا بالقول الثابت آمين

(وهامشه المختصر المذكور)

Qm 1, 1910 S.M.H.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده ياربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك
وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله
وأصحابه الذين خصصتهم بعرفتك وأيدتهم ببرهانك * (وبعد) * فقد سألتني بعض الصالحاء أن أضع شرحاً لطيفاً
على مقدمة الامام المحقق الفقيه عبد الله بن عبد الرحمن بانضال الحضرة نفعنا الله به وعلوه وبركته فاجبت له الى
ذلك ملتسماً منه ومن غيره أن يمدني بدعوانه الصالحة وسائلنا من فضل مولانا أن يعم النفع به وان يبلغني كل
ما مول بسببه وأن يجعله خالص الوجه الكريم وأقوى سبب للفوز بشهوده في جنات النعيم آمين * قال
المؤلف رحمه الله (بسم الله) أي ابتدئ أو أفتتح تأليني أو أواف متلبساً أو مستعيناً ومشاركاً باسم الله اذا اعتداد
بما لم يصدر باسمه تعالى * والاسم مشتق من السمو وهو العلو * والله علم على الذات الواجب الوجود لذاته
المستحق لجميع الكمالات وهو عربي مشتق من آله اذا تحير لتحير الخلق في كنه ذاته تعالى وتقدس وهو الاسم
الاعظم وعدم الاستجابة لـ **كثير** الناس مع الدعاء به لعدم استحضارهم لشرائط الدعاء ولم يسم به غير الله قط
(الرحمن) هو صفة في الاصل بمعنى كثير الرحمة جداً ثم غاب على البالغ في الرحمة والانعام بحيث لم يسم به غير تعالى
وتسمية أهل الجاهلية مسجلة به تعنت في الكفر (الرحيم) أي ذي الرحمة الكثيرة فالرحمن أبلغ منه وأتى به إشارة
الى أن ما دل عليه من دقائق الرحمة وان ذكر بعد ما دل على جلالها الذي هو المقصود الاعظم مقصود أيضاً لئلا
يتوهم أنه غير ملتفت اليه فلا يسأل ولا يعطى وكلاهما مشتق من الرحمة وهي عطف وميل روحاني غايته الانعام
فهي لا تسخاها في حق تعالى مجازاً ما عن نفس الانعام فتكون صفة فعل أو عن ارادته فتكون صفة ذات وكذا
سائر أسمائه تعالى المستحيل معناها في حق المراد من غايتها (الحمد) أي كل ثناء بحميد سواء كان في مقابلته نعمة
أم لا ثابت ومملوك ومستحق (الله) وأردف التسمية بالحمد اقتداء بأسلوب الكتاب العزيز وعمل بما صح من قوله
صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال أي حال يتم به لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجدم وفي رواية أقطع وفي أخرى أبتر

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *
الحمد لله



أي قلب البركة وفي رواية يسم الله الرحمن الرحيم وفي أخرى يذكر الله ويهايتبين أن المراد البداة نأي ذكر
 كل وقرن الجذب بالجلالة إشارة إلى أنه سبحانه وتعالى يستحقه لئلا لا يواسطة شيء آخر أو ترك غيره الجذب على
 الشكر لأن الجذب الفضائل وهي الصفات التي لا تعدى أثرها الغير والفاضل وهي الصفات المتعدية والشكر
 يختص بالخير (الذي فرض) أي أوجب علينا معشر الأمة إيجاباً بعينها لا رخصة في تركه (تعلم) ما يحتاج إليه
 لمباشرتنا للأسباب فالعبادات يجب على كل مكلف تعلم ما يكثر وقوعه من شروطها وأركانها في الغوري وموسعا
 في الموسع كالطج والمعاملة والمناكة وغيرها لا يجب تعلم ذلك فيه إلا على من أراد التلبس به فمن أراد أن يتزوج
 مثلاً امرأة ثانية لا يحل له حتى يتعلم غالب أحكام القسم ونحوه وعلى هذا فقس أما الإيجاب على الكفاية بمعنى أنه
 إذا قام به البعض سقط عن الباقي فيعم سائر (شرائع الإسلام) وما يتوقف معرفتها وكما لها عليه كالنحو وغيره
 والشرائع جميع شريعة وهي لغة شريعة الماء وشريعته الله لعباده من الأحكام فلاضافة بيانية أو بمعنى
 اللام وهو أولى إذاً الإسلام هو التقيد والاستسلام وتعريف الشريعة أيضاً بانها موضع الهمة سائق لذوى العقول
 باختيارهم المجود إلى ما يصلح معاشهم ومعادهم (و) تعلم (معرفة) جميع أحكام (صحيح المعاملة) والمناكة
 والجنانية وما يتعلق بكل (وفاسدها) وانما أوجب على الكفاية ذلك عينا أو كفاية (التعريف) أي معرفة (الحلال)
 الشامل للواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الأولى (والحرام) حتى يفعل الحلال ويجتنب الحرام
 وفي نسخة من الحرام أي لتمييز الحلال الطيب من الحرام الخبيث (وجعل مآل) أي عاقبة (من علم ذلك وعمل به
 الخلود في دار السلام) على أسرار حال وأهناه من غير كدر يصيبه في قبره وما بعده بخلاف من لم يعلم ذلك لتركه
 الواجب أو علمه ولم يعمل به فإن إسلامه وإن كان متسكفاً بالخلود أيضاً في دار السلام وهي الجنة إلا أنه قد يكون
 بعد مذبذبة ومواحدة (وجعل مصير) أي رجوع أو قرار (من خالفه وعصاه) عطف تفسير (دار الانتقام)
 وهي النار إذ انما كانت مخالفة بالكفر والافغنى كونها مصيره أنه يستحق ذلك إن لم يعف عنه (وأشهد) أي
 أعلم وأبين (أن لا اله) أي لا معبود بحق في الوجود (إلا الله وحده لا شريك له) في ذاته ولا في وصف من صفاته
 (المان) أي المتفضل على عباده المؤمنين من المنة والمنة النعمة التقبل ولا يحمد إلا في حق تعالى لأنه المتفضل بما
 عليه حقيقة وغيره لا اله إلا الله مع فلم يناسبه المن به (بالنعم) جمع نعمة وهي اللذة التي تحمدها عباده من ثم لم
 يكن لله نعمة على كافر وانما لاذة استدراج (الجسام) أي العظام (وأشهد أن سيدنا محمداً) وهو علم موضوع
 لمن كثرت خصاله الجيدة وهي به نبينا بالهام من الله لجد بذلك ليطابق اسمه صفته (عبده) قدمه لأنه أكمل
 أوصافه ولذا خص بالذكر في أشرف مقامات كماله صلى الله عليه وسلم نحو نزول الفرقان على عبده فأوحى إلى
 عبده ما أوحى وأنه لما قام عبد الله يدعوه لاسم البلية المعراج المتكفلة بغايات الكمالات المغاضة عليه صلى الله
 عليه وسلم في تلك البلية وما بعدها (ورسوله) هو انسان ذكر أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه وإن لم يكن له كتاب
 ولا نسخ لشرع من قبله وآثره على النبي لأنه أفضل لكن قال ابن عبد السلام نبوة الرسول أفضل من رسالته
 لتعلقها بالله تعالى وتعلق الرسالة بالخلق وفيه نظر ينشئ في غير هذا الكتاب (المبعوث رجسة للانام) أي الخلق
 أما كونه رجسة للخلق فدل عليه الكتاب والسنة والاجماع ومعنى كونه رجسة للكافر أنه لا يعاجل بالعقوبة ولا اخذ
 بغتة كما وقع لأسم من قبله وأما كونه مبعوثاً للخلق بناء على تعلق قوله للانام بقوله المبعوث فهو ما ذكره بعض
 المحققين لخبر صحيح يدل له وهو اللائق بعلمه مقامه صلى الله عليه وسلم وقد بينت في بعض الفتاوى أن الأصح أنه
 صلى الله عليه وسلم مرسل للملائكة بما فيه منع أن تدبره (صلى الله عليه وسلم) من الصلوة وهي الرجعة المقرونة
 بتعظيم ويختص انظها بالانبياء والملائكة فلا يزال غيرهم (الاتباع) (و) على (آله) هم أقاربه المؤمنون من بني
 هاشم والمطلب وقد يراد بهم في مقام الصلاة كل مؤمن لطيف فيه (وصحبه) اسم جمع لصاحب وهو من اجتمع
 بالنبي صلى الله عليه وسلم ولو لحظناه وإن لم يره ولم يرو عنه ومناومات على الايمان (البررة) جمع بار وهو من غلبت عليه

الذي فرض علينا تعلم
 شرائع الإسلام ومعرفة
 صحيح المعاملة وفاسدها
 لتعريف الحلال والحرام
 وجعل مآل من علم ذلك
 وعمل به الخلود في دار السلام
 وجعل مصير من خالفه
 وعصاه دار الانتقام * وأشهد
 أن لا اله الا الله وحده
 لا شريك له المان بالنعم
 الجسام * وأشهد أن محمداً
 عبده ورسوله المبعوث رجسة
 للانام صلى الله عليه وسلم
 وآله وصحبه البررة

أعمال البر (الكرام) جمع كريم والمراد به هنا من خرج عن نفسه وماله لله تعالى وكل الصحابة كذلك رضوان الله عليهم أجمعين (وبعد) كلمة يوفى بها اللاتقال من أسلوب إلى آخر وكان صلى الله عليه وسلم وأصحابه يأتون بأصاها وهو ما بعد في خطبهم لذلك وليكون أصلا ذلك لزم الفاء في حينها غلبا والاصل مهم ما يمكن من ثبوت بعد الجدة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (فهذا) المؤلف الحاضر في الذهن (مختصر) قل لفظه وكثر معناه (لابد) أي لا غنى (لكل مسلم) يحتاج إلى معرفة ما هو مضطر إليه من العبادات ومحتاج إليه من المعاملات (من) معرفته أو من (معرفة مثله) ليكون على بصيرة من أمره وبينه من ربه والاركان من عيما ونحيط بخط عشواء (فيتعين) حينئذ عليك أي الراغب في الخير (الاهتمام به) أي بهذا المختصر أو مثله حفظا وفيه ما وكاتبه (و) عليك أيضا (اشاعته) في البلدان ليكون لك نصيب من الاجراد الدال على هدى كفاؤه وليس المطلوب منك الاتصال للهدى فان الهدى هدى الله وحده وحينئذ (فانا أسأل الله الكريم أن ينفع به) فانه لا يخيب من أعبد عليه ولجأ في مهماته اليه (وان يجعل جمعي له) من متفرقات الكتب (خالصا لوجهه) أي ذاته (الكريم) أي المتفضل على من شاء بما شاء أنه جواد حليم رؤوف رحيم

هذا (باب) وفي نسخة كتاب أحكام (الطهارة)

وهي لغة الخلو من الدنس الحسى والمعنوى كالغيب وشرعا ما توقف على حصوله اباحه كالغسلة الاولى أو ثواب مجرد كالغسلة الثانية والثالثة والوضوء المجدد والغسل المستونين (لا يصح) ولا يحل (رفع الحدث) (الاصغر) وهو ما أوجب الوضوء والا كبر وهو ما أوجب الغسل (ولا إزالة النجس) الخفف وهو بول الصبي الا في ذكره والمغاط وهو نجاسة نحو الكلب والمتوسط وهو ما عداهما من سائر النجاسات الا تية ولا فعل طهارة سلس ولا طهارة مسنونة (الابح) علم أو ظن كونه ماء مطلقا وهو ما (يسمى ماء) من غير قيد لازم بالنسبة للعالم بحاله كماء البحر وما يعتقد منه الملح ويحل اليه نحو البرد والذى استهلك فيه الخيط والمترشح من بخار الماء الطهور والغلى والتغير بما لا غنى عنه أو مجاوره لانه يسمى ماء لغته وعرفا وما يباطن دود الماء وهو المسمى بالزال لانه ليس بحيوان وما جمع من ندى وليس نفس دابة في البحر ودليل الحصر المذكور في الحديث آية التيمم والاجتماع وفي الحب ما صرح من أمره صلى الله عليه وسلم بغسله وفي غيرهما القياس عليهم ما خرج بالمطابق المذكور المانع كالحل والجامد كالتراب في التيمم والنجاسة المغاطة والخمر في الاستنجاء وأدوية الدباغ ونحو ماء الزعفران مما قيد بالازم فلا يرفع حدثا ولا يزيل نجسا ولا يستعمل في طهر غيرهما (فان تغيب) حسا (طعمه) وحده (أولونه) وحده (أوربحه) وحده (تغيرا فاحشا) بان ساق اطلاق اسم الماء عنه حتى صار (يبحث) لا يسمى ماء مطلقا وانما يسمى ماء مقيدا كماء الورد أو استجده اسم آخر كمرقة مثلا وكان ذلك التغير (بمخالط) مخالفة للماء في صفاته أو واحدة منها وهو لا يمكن فصله (طاهر يستغنى) الماء (عنه) بأن لا يشق صونه عنه ككافور وريحون قطران يتخاططان بالماء وغروان كان شجرة نابتا في الماء (لم تصح الطهارة به) لانه ليس عاريا عن القيود والاضافات فلا يلحق بمورد النص العري عنها (والتغير التقديرى كالتغير الحسى فلو وقع فيه) أي الماء ما وافقه في صفاته ومنه (ما ورد لارائحه) سواء أوقع في ماء كثير أم قليل والماء المستعمل لكن ان وقع في ماء قليل لان المستعمل اذا كثر طهر فأولى اذا وقع في الكثير (قدر مخالفا) للماء (باوسط الصفات) كطعم الرمان ولون العنبر وريح اللادن فان غير بغرضه في صفة سلب الطهارة وبان كان عند فرض المخالفة في غير تلك الصفة لا يغير وذلك لانه لموافقه لا يغيره فاعين بغيره كالحكومة (ولا يضر تغير يسير) وهو ما لا يمنع اسم الماء وان كان بمخالط يستغنى عنه لانه صلى الله عليه وسلم توضأ من قصعة فيها أثر عجين (ولا يضر تغير بكمك) لتعذر الاحتراره (وتراب) طهور وان قلنا انه بمخالط لانه يوافق الماء في الطهارة بنية بخلاف النجس والمستعمل (وطحالب) لم يطرَح ولو متقن العسر الاحتراره وهو ثبت أخضر يعال الماء فان طرح ضران كان مفتتا والا

الكرام* (وبعد)* فهذا مختصر لا بد لكل مسلم من معرفة مثله فيتعين الاهتمام به وأشار عنه فانا أسأل الله الكريم أن ينفع به وأن يجعل جمعي له خالصا لوجهه الكريم

(باب الطهارة)*

لا يصح رفع الحدث ولا إزالة النجس الا بما يسمى ماء فان تغير طعمه أو لونه أو ريحه تغيرا فاحشا بحيث لا يسمى ماء مطلقا بمخالط طاهر يستغنى عنه لم تصح الطهارة به والتغير التقديرى كالتغير الحسى فلو وقع فيه ماء ورد لارائحه قدر مخالفا بأوسط الصفات ولا يضر تغير يسير لا يمنع اسم الماء ولا يضر تغير بكمك وتراب وطحالب

فلا (وما في مقره وممره) من نحو نورق و زرنج ولومطبوخين وطين لم يكثر تغير الماء به بحيث صار لا يجري بطبيعته
لذلك (ولا يجاوز) وهو ما يمكن فصله (كعود ودهن) ولومطبين ومنه الجوزوان كثر وظهور في الريح وغيره لان
الحاصل بذلك مجرد تروح فهو كالتربة ينجفة على الشط ومنه أيضاً ما أغلى فيه نحو روتجر بحيث لم يعلم انفصال
عين مخالطة فيه بأن لم يصل إلى حد بحيث يحدث له اسم كالترقة (ولا يبلج ماء) لانه قادم من عين الماء كالثلج
بخلاف الملح الجبلي فيضرب التغير به ما لم يكن بمجر الماء أو مزره وكالمالح المائي متغير بخلط لا يؤثر فلا يضر صبه على
غير متغير وان غلبه كثير لانه ظهور (ولا يورق تنائر) بنفسه (من الشجر) ولورب بغيره بخلاف المطر ورح
للاستغناء عنه ولا يضر تغيره بالثمران تنائر بنفسه ولو شك هل التغير يسير أو كثير فكاليسير أو هل زال التغير
الكثير لم يظهر لاصل فيه ما أو هل هو من مخالط أو غيره أو هل التغير مخالط أو مجاور لم يؤثر

* (فصل) * في الماء المكروه (يكراه) شرعاً تنزهها (شديد السخونة وشديد البرودة) أي التطهير باحدهما
وملا فاته للبدن للتألم به ولذمه الاسباغ في الطهارة وخرج بالشديد المعتدل فلا يكره وان سخن نجاسة ولو لمغلظة
(و) يكره شرعاً تنزهها أيضاً (المشمس) بقصد وبدونه أي استعماله ماء كان أو مائه قليل أو كثير الماصح من
قوله صلى الله عليه وسلم دع ما بين بك إلى ما بين يبك وهذا منه لانه يورث البرص فطاول بحرم لندرة تربه عليه
ومن ثم لو أخبر بذلك عدل عارف بالطب أو عرفه بنفسه حرم عليه وإنما يكره ان شمس (في جهة حارة) كتهامة
لاباردة كاشام ولا معتدلة كحصر (في اناء منطبع) أي ممد تحت المطرقة غير ذهب وفضة من نحو حديد
ونحاس واستعمل (في بدن) لا كدعي ولو مينا أو ابرص خشبي ياد برصه أو لحوان لحقة البرص كالخيل
(دون) نحو (نوب) وان لبسه لكن بعد جفافه (وتزول) الكراهة (بالتبريد) بان زالت سخونته فلا يكتفى خفة
برده وحمل كراهة الشمس حيث لم يتعين فان تعين بأن لم يجد غيره ولم يخبره عدل بتضرره به وجب استعماله ووجب
شراؤه ويكره أيضاً استعمال مياه آبار الحجر الابتر الناقص وكذلك كل ماء مغضوب عليه وتراب تلك الاماكن
قباسا على ما هنا

* (فصل) * في الماء المستعمل (لا تصح الطهارة بالماء المستعمل) وهو ما أزيل به مانع من رفع حدث
ولو حدث صبي لا يميز بناء على اشتراط طهره لصحة الطواف به وهو المعتمد وازالة الحدث ولو مغفوا عنه وكذا ما لارفع
فيه كطهر دائم الحدث وحسن لم ينو وغسل ميت وكفايته من حيض أو نفاس لتحل لحليها المسلم ونحوه مخبونة
غسلها لحليها بذلك وذلك لانه حصل باستعماله زوال المنع من نحو الصلاة فانقل المنع اليه كما ان الغسالة لما
أثرت في المحل تأثرت وانما يؤثر الاستعمال في الماء (القليل) بخلاف الكثير وهو القلتان فانه لا يؤثر الاستعمال
فيه بل لو جمع المستعمل حتى باغ قلتي صار طهوراً وانما يؤثر في القليل ان انفصل عن العضو المستعمل فيه ولو
حكاً بأن جاوز ما يده من كفه أو رجليه ركبته نعم لا يضر الانفصال من بدن الجنب الا اذا كان الى محل لا يغلب فيه
التقاذف كان انفصل من الرأس الى نحو القدم بخلافه الى نحو الصدر وعلم مما تقرر أنه لا تصح الطهارة
بالمستعمل (في) رفع (الحدث و) لا (ازالة النجس) ولا في غيرهما (فاذا أدخل المتوضي يده) اليمنى أو اليسرى
أو جزم منها وان قل (في الماء القليل بعد غسل وجهه) ثلاثاً سواء قصد التثليث أو أطلق أو واحدة ان قصد
ترك التثليث (غير ناولا غتراف) سواء قصد غسلها عن الحدث أم أطلق (صار الماء مستعملاً) وان لم تنفصل
يده عنه لا تتقال المنع اليه ومع ذلك له أن يجزأه ثلاثاً وتحصل له سنة التثليث وله أن يغسل بقية يديه بما فيها
وان صار ما غتراف منه مستعملاً لان ماءه لم ينفصل عنها وادخل الجنب شيئاً من يده بعد التبية بالانية اغتراف
منه يصير الماء مستعملاً أيضاً ولو اغتراف في ماء قليل ثم بعد انغماسه نوى رفع الجنابة ارتفعت وله اذا أحدث
أو أجنب ثانياً وهو في الماء أن يرفع به الحدث المنجود لانه لم ينفصل عن الماء فصوره الاستعمال باقية وكذا
لو اغتراف في ماء قليل ثم نوى فان حدث جميع أعضائه يرتفع على المعتمد ولو كان يده حيث لم يجل في الماء

وما في مقره وممره ولا يجاوز
كعود ودهن ولا يبلج ماء
ولا يورق تنائر من الشجر
* (فصل) * يكره شديد
السخونة وشديد البرودة
والشمس في جهة حارة في اناء
منطبع في بدن دون نوب
وتزول بالتبريد
* (فصل) * لا تصح الطهارة
بالماء المستعمل القليل في
الحدث وازالة النجس فاذا
ادخل المتوضي يده في الماء
القليل بعد غسل وجهه غير
ناول الا غتراف صار الماء
مستعملاً

بأبلاهما ثم يابسهما طاهرا معا كالأوزل من عضو جنب إلى محل عايمه حيث فاز الله بلا تغير (والمستعمل في طاهر
 مسنون كالغسلة الثانية والثالثة) والوضوء والمجدد والغسل المسنون (تصح الطهارة به) لأنه لم ينتقل إليه مانع
 * (فصل) * في الماء النجس ونحوه (نجس الماء القليل) وهو ما ينقص عن القلتين بأكثر من رطلين (وغیره
 من المائعات) وإن كثرت وبلغ قلالا كثيرة (بلافاة النجاسة) وإن لم يتغير لفهم ما صح من قوله صلى الله عليه وسلم
 إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا اذمه فهو أنه ما دونه ما يحمل الخبث أى يتأثر به ولا يذمه وفارق كثير المائعات
 كثير الماء بان حفظ كثير المائعات لا يشق (ويستثنى) من ذلك (مسائل) لا ينجس فيها قليل الماء ولا كثير غيره وقليله
 بلافاة النجاسة منها (ملا يدركه الطرف) أى البصر المعتدل فإنه لا يؤثر أن كان من غير مغلف وقل عرفا لم يتغير
 ولو تغير قليلا ولم يحصل بفعله لمشقة الاحتراز عنه ولو كان بموضع متفرقة ولو اجتمع لوى لم ينعف عنه (و) منها
 (ميتة لادم لهاسائل) عند شق عضو منها في حياته أو لمحق شاذ الجنس بغالبه وما شاكل في سبل دمه له حكم ما
 يتحقق عدم سيلان دمه ولا يجر حذو خلافا للفرز إلى وذلك كزنبور وعقرب وورغ وغفل ونحل وبق وقراد وقل
 وبرغوث وخنفساء وذباب لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم بغمسه فيما وقع فيه لأنه يتبقى بجناحه الذى فيه
 الداء وغمسه يقضى موته كغيره فلو نجس لمأمر به وقيس به سائر ما لا يسيل دمه فيه في غيرها (الان غيرت)
 ما وقعت فيه ولو تغيرا قليلا فلا عفو الا لمشقة ولو زال تغير نحو المائعات بها طاهر على احتمال فيه (أو طرح)
 وهى ميتة وليس أشوها منه أما إذا طرحت وهى حية فأنم لا تجس وإن ماتت وكذا لو طرحت ميتة ونشوها منه كما
 اقتضاه كلام الشيخين لكن خالفهما كثير من ولعل المصنف تبعهم (و) منها (فم هرة نجس ثم غابت واحتمل)
 ولو على بعد (ولو غاب في ماء) جار أو راكد (كثير) وكذلك الصبي إذا تجس ثم غاب واحتمل طهارته (ومثلهما كل
 حيوان طاهر وإن لم يعم اختلاطه بالناس فاذا عاد وولغ في ماء قليل أو مائع لم ينجسه وإن كان الأصل بقاء فمه على
 النجاسة لان احتمال الطهر قوى أصل طهارة نحو الماء فلم يؤثر فيه أصل بقاء النجاسة الا بالزم منها التجسس مع
 اعتضاد أصل الطاهر بفاهر فكان أقوى ولا يضر في احتمال طهره فم الهرة كونها تابعة بلسانها لان الماء
 يرد على جوانب فها في طهره كور وده على جوانب الاناء المتجسس أما إذا لم يمكن ذلك فإنه ينجس ما ولغ فيه (و) منها
 (القليل من دخان النجاسة) والمتجسس ومثله البخار ان تصاعد بواسطة نار بخلاف المتصاعد لا بواسطة نار كبخار
 الكيف والريح الخارجة من الشخص وإن كانت ثيابه رطبة فإنه طاهر (و) منها (اليسير من الشعر النجس)
 غير الزا كب والكثير منه لا راكب (و) منها (اليسير من غبار السرحين) ونحوه (ولا ينجس غبار السرحين
 أعضاءه) ولا ثيابه (الرطبة) كالأنجس ما وقع فيه وذلك لمشقة الاحتراز عن جميع ذلك ولذلك عفى أيضا عن
 منه غير الأذى إذا وقع في الماء مثلا سواء غاب وقوعه فيه أم لا بشرط أن لا يطرأ عليه نجاسة أجنبية وعما
 يحمله نحو الذباب وعما يبق من قليل الدم على اللحم والعظام وعن قليل بول وروث ما نشؤه من الماء والمرجع في
 القلة والكثرة العرف وشرط العفو عن ذلك أن لا يتغير وأن لا يكون من مغلف وأن لا يحصل بقصد قبيل وبغنى
 عن جرة البعير وفم ما يجتر إذا التقم أخلاف أمه وفم صبي تجس وإن لم يغرب وزرق الطيور في الماء وإن لم تكن
 من طيوره وبعرة فارة عم الابتلاء بها وبعرة شاة وقع في اللبن حال الحلب وما يبق في نحو الكرش إذا شقت تنقيته
 منه وفى أكثر ذلك نظار ومخالفة لكلامهم (وإذا كان الماء قلتين فلا ينجس بوقوع النجاسة فيه إلا أن تغير طعمه)
 وحده (أولونه) وحده (أوربجه) وحده (ولو) كان (تغيرا يسيرا) لفحش النجاسة ومن ثم فرض النجس المتصل به
 الموافقة في الصفات كبول منقطع الرائحة بأشدها كون الخبر وزج المسك وطعم الخلل فإن كان بحيث يتغيره
 أدنى تغير تجس وخرج بوقوعه فيه تغيره برائحة جيفة على الشط فلا يضر (فإن زال تغيره) الحسى أو التقديرى
 (بنفسه) لنحو طول مكث وهبوب ريح (أو بماء) ضم إليه ولو لم يتجسأ أو نبع فيه أو نقص منه وبقى قلنان (طاهر)
 لا تنفاهة الشجيس وهى التغير ولا يضر عوده بعد زواله حيث خلا عن نجس جامد (أو) زال (بمسك أو كدورة)

والمستعمل في مسنون
 كالغسلة الثانية والثالثة
 تصح الطهارة به
 * (فصل) * بنجس الماء
 القليل وغيره من المائعات
 بلافاة النجاسة ويستثنى
 مسائل ملا يدركه الطرف
 وميتة لادم لهاسائل الان
 غيرت أو طرحت وفم هرة
 تجس ثم غابت واحتمل
 ولو غاب في ماء كبير وكذلك
 الصبي إذا تجس ثم غاب
 واحتمل طهارته والقليل
 من دخان النجاسة واليسير
 من الشعر النجس واليسير
 من غبار السرحين ولا
 ينجس غبار السرحين
 أعضاءه الرطبة وإذا كان
 الماء قلتين فلا ينجس
 بوقوع النجاسة فيه إلا أن
 تغير طعمه أولونه أو ريحه
 ولو تغيرا يسيرا فإن زال
 تغيره بنفسه أو بماء طاهر
 أو بمسك أو كدورة

تراب) أو نحوهما (فلا) يطهران الظاهر استتار وصف النجاسة به لازواله وأفهم تعبيره بكثرة أن الماء لو صفا
منه أو لا تغير به طهر ولو وقع النجس في كثير متغير بما لا يضر قدر زواله فإن فرض تغيره بهذه النجاسة تنجس والا فلا
(و) الماء (الجاري) وهو ما اندفع في صلب أو مستو من الأرض والافهورا كد) كالرا كد) فإن كان قلتهين
لم تنجس إلا بالتغير أو أقل تنجس بمجرد ملاقاته النجس غير المعقولة نعم الجاري وإن توصل حسافه ومنه فصل حكما
إذا كل جربة طابرة الماء أمامها جربة مساورة هافا تعتبر تقوى أجزاء الجربة الواحدة بعضها ببعض وهي ما يرتفع
ويخفض بين حافتي النهر من الماء عند توجعه متعقبا أو تقديرا أما الجريبات فلا تقوى بعضها ببعض فلو وقعت
فيها نجاسة وجرت بجر به فوضع الجربة المتنجس بها النجس والمارة بعدها حكم غسلها النجاسة وإن لم تجر
بجر به فكل جربة تمر عليها دون قلتهين تكون نجسة وإن امتد النهر فوسع إلى أن يجتمع فيه قلتهان في محل وبه
يلغز فيقال لئلا يبلغ إلا فمن القلال وهو نجس مع أنه ليس بتغيير (والقلتان خمسمائة رطل بالبغدادى)
وبالمصرى أربع مائة وستة وأربعون رطلا وثلاثة أسباع رطل (تقريبا) لا تحديدا (فلا يضر نقصان رطلين)
فأقل (و) يضر نقصان أكثر) من رطلين على ما في الروضة (وقدرهما بالمساحة في المربع ذراع وربع) بذراع
اليد المعتدلة (طولا وعرضا وعمقا) إذ كل ربع ذراع يسع أربع رطال ببغدادية ومجموع ذلك مائة وخمسة
وعشرون رطلا بمحاولة من ضرب الطول وهو خمسة وأربعون رطلا في مثله وهو العرض ثم الحاصل وهو خمسة وعشرون
رطلا في خمسة وأربعين رطلا في العرض (وفي المدور كالبر ذراعان عمقا) بذراع النجار وهو بذراع اليد المعتدلة قليل ذراع
وربع تقريبا وقيل ذراع ونصف (وذراع عرضا) وهو ما بين حائطي البئر من سائر الجوانب وسبب اختلاف
المربع والمدور مذكور في المقالات (وتحرم الطهارة) وغيرهما من سائر وجوه الاستعمالات ما عدا الشرب
(بالماء المسبل للشرب) لكن تصح الطهارة به ويجب التيمم بحضرته ومثله ما جهل حاله سواء دلت القرينة على
أنه مسبل للشرب كالنحو في الموضوع في الطرق أولا كالمصباح ويجوز يحرم حمل شيء من المسبل إلى غير محله ما لم
يضر طهره

* (فصل) في الاجتهاد * وهو كالتحرى بذل المجهود في تحصيل المقصود (إذا اشتبه عليه طاهر) من ماء أو تراب
أو غيرهما (بمختص) أو ظهور بمسئعمل (اجتهاد) وجوباً أو نفي الوقت ولم يجد غير ذلك الماء أو التراب
أو اضطر إلى تناول النجس وجوازاً فيما عدا ذلك (وتطهر بما ظن طهارته) واستعمله لأن التطهر شرط من
شروط الصلاة وحل التناول والاستعمال والتوصل إلى ذلك ممكن بالاجتهاد فوجب عند الاشتباه أن تعين
طريقاً كامراً ولا اجتهد شرط أربعاً أحدها أن يكون لكل من المشككين أصل في التطهر والحل فلو اشتبه
ماء بماء ورد أو طاهر بنجس العين فلا اجتهد بل يتوضأ بالماء وماء الوادى كل مرة ثانياً أن يكون للعلامة فيه مجال
فلا يجوز الاجتهاد بالعلامة كغير أحد الأنايين ونقصه واضطراره وقرب نحو كآب أو رشاش منه لا فائدة غلبة
الظن حيث نذ بخلاف ما إذا لم يكن لهافية مجال كالأختلاط محرمه بنسوة نالها طهور العلامة فإن لم تظهر لم يعمل
به سواء ألقى والبصير ولا يشترط في ادراكها البصر بل يتحرى من وقع له الاشتباه (ولو) كان (أعمى) فإن له
طريقاً في التوصل إلى المقصود كسماع صوت ونقص ماء واعوجاج الأذن واضطرار غطاءه فإن لم يظهر له شيء
فقدان لم يجد من يقلده أو اختلاف عليه مقلدوه تيمم والبصير لا يقلد بل يتيمم وشرط صحة التيمم اتلاف الماءين لأن
أحدهما ظهور بيقين والتيمم لا يصح مع وجود رايها بعدد المشككين وبقاء المشككين فلا اجتهد في واحد ابتداء
ولا انتهاء ويجب عليه إعادة الاجتهاد لكل طهر ولو جدد أو ان لم يكن له وجوب استعمال الناقص ثم إن وافق
اجتهاده الأول فذلك (والألفه ما تم تيمم) (وإذا أخبره بنجسه) أي أحد الأنايين (ثقة) ولو عدل رواية كمرأة
وعبد (وبين السبب) أو أطلق (أو كان فقيهاً موافقاً) للخبر في باب تنجس المياه (اعتمده) وجوباً بخلاف ما إذا
أطلق وهو أعمى أو مخالف فلا يعتمده وخرج بالثقة الصبي والمجنون والفاسق والكافر فلا يقبل خبرهم إلا أن

تراب فلا والجاري كالرا كد
والقلتان خمسمائة رطل
بالبغدادى تقريبا فلا يضر
نقصان رطلين ويضر نقصان
أكثر وقدرهما
بالمساحة في المربع ذراع
وربع طولا وعرضا وعمقا
وفي المدور كالبر ذراعان
عمقا وذراع عرضا وتحرم
الطهارة بالماء المسبل
للشرب

* (فصل) إذا اشتبه عليه
طاهر بنجس اجتهد وتطهر
بما ظن طهارته ولو أعمى
وإذا أخبره بنجسه ثقة بين
السبب أو كان فقيهاً موافقاً
اعتمده

كان من غير المجاوز وبلغ عدد التواتر ومن يجزى عن فعل نفسه فهو مقبول مطلقا

*** (فصل) * في الأواني (ويحرم) على المكاف ولو أنشئ استعمال أواني الذهب والفضة في الطهارة وغيرها لنفسه أو لغيره ولو صغيرا كسقيه في مسعط فضة لما صح من النهي عن الاكل والشرب فيه مما عاين بالوعيد الشديد وقيس بمسائر وجوه الاستعمال كالاحتواء على مجرة وشتم واحتهمان قرب بحيث يصير عرفا متطابعا بها (الاضرورة) بان لم يجد غيرها (و) يحرم (اتخاذها) لانه يجزى الى استعمالها المحرم كآلة اللهو المحرمة (ولو) كان المستعمل (اناء صغيرا) جدا حتى ساوى الضمة المباحة كمرود (ومكحلة) وخلال العموم النهي عن الاناء (و) يحرم استعمال (ما ضرب بالذهب) مطلقا أو طليت ضمة به بحيث يتحصل منه شيء بالعرض على النار وان صغر الضمة وكانت لحاجة لان الخلاء فيه أشد (ولا يحرم ما ضرب بالفضة الاضمة كبيرة للزينة) وحدها أو مع الحاجة فتحرم ما فيها من السرف والخلاء بخلاف الصغيرة لينة والكبيرة للحاجة والصغيرة للحاجة فانها تخل وان لم تمل من بعد أو كانت بحمل الشرب أو استوعبت جزءا من الاناء لا تنفعا للخلاء مع الكراهة في الأولين وضابطا الصغير والكبير العرف ولوشك في الكبير فالصل الاباحة والمراد بالحاجة الغرض المتعلق بالضرب سوى التزيين كاصلاح كسروشد وثوق (ويحل) الاناء (المؤمها) أي بالذهب والفضة ان لم يتحصل شيء منها بالعرض على النار والاحرم أماناء الذهب والفضة اذا غشي بخاس أو نحوه بحيث ستره فانه يحل لان علة التحريم العيز مع الخلاء وهما موجودان في الأول دون الثاني هذا في الاستدانة أما فعل القوي به والاستنجار له فحرام مطلقا حتى في الكعبة ولو فتح فاه للمطر النازل من ميزابها لم يحرم وان مسه الفم على الوجه لانه لا يعد استعماله وتحل حلقة الاناء ورأسه وسلسلته ولو من فضة لانهصالها عنه مع أنه لا ينهي اناء ولا ينافي هذا قولهم يحل الاستنجاء بالنقل لان محله في قطعة لم تطبع ولم تنبأ له والاحرم الاستنجاء بها أيضا وخرج باواني الذهب والفضة سائر الاواني ولو من جواهر نفيسة فيحل استعمالها لان الفقراء يجبرونهم فلا تنكسر قلوبهم برؤيتها نعم يحرم استعمال الاناء الخس في غير جاف وماء كثير لانه يجسه**

*** (فصل) * في خصال الفطرة (يسن السواك في كل حال) للحديث الكثيرة الشهيرة فيه ولو أكل نجسا وجب ازاله بسوءته بسوء أو غيره (ويشكركون) أي فاذا الطهورين ولم يتغير فيه واستاك للوضوء وقرب الفصل للغير الصحيح ركعتان بسواك خير من سبعين ركعة بغير سواك ويظهر أنه لو خشى نجس فم لم يندب لها وأنه لو نذر فيها أنه تركه تداركه بفعل قليل (و) عند (ارادة قراءة القرآن والحديث والذكر) وكذا كل علم شرعي ويكون قبل الاستعاذة (واصغارا لاسنان) يعني تعبرها وان لم يتغير فيه (و) عند (دخول البيت) أي المنزل ويصح أن يراد به الكعبة اذ يتأكل دخول كل مسجد (و) عند (القيام من النوم) لانه يورث التغير (و) عند (ارادة النوم) لانه يخفف التغير الناتج منه (و) يتأكد أيضا (لكل حال يتغير فيه الفم) وعند كل طواف وخطبة وأكل وبعد الوتر وفي السحر والصائم قبل أو ان الخلوفاً وعند الاحتضار لانه يسهل طلع الروح و يسن التخلل قبل السواك وبعده ومن أثار الطعام (ويكره للصائم بعد الزوال) وان احتاج اليه لتغير حدث في فم غير الصوم كأن نام أو أكل ذارح كرهه ناسيا لانه يزيل الخلوفاً المطاوب بقاءه فانه عند الله أطيب من ريح المسك ولو لم يتعاط مغطرا يتولد منه تغير الفم ليلال كرهه السواك من بعد الفجر لانه يزيل الخلوفاً الناتج من الصوم دون غيره (ويحصل) فضله (بكل خشن) ولو نحو أشتان بخلافه بنحو ماء الغاسول وان نقي الاسنان وأزال القلم لانه لا يسمى سواكا (لا أصبعه) المتصلة به وان كانت خشنة لانها لا تسمى سواكا لانها اجزء منه أما أصبع غيره أو أصبعه المنفصلة عنه فتجزي ان كانت خشنة وان وجب دفنها فورا (والأراك أولى ثم النخل) ثم ذوالريج الطيب ثم اليابس المندى بالماء ثم العود ولا يكره سواك الغير اذا أذن والاحرم (ويستحب) اذا لم يجد**

*** (فصل) * ويحرم استعمال أواني الذهب والفضة الاضرورة واتخاذها ولو اناء صغيرا مكحلة وما ضرب بالذهب ولا يحرم ما ضرب بالفضة الاضمة كبيرة لينة ويحل العموم بها**

*** (فصل) * يسن السواك في كل حال ويتأكد للوضوء والصلاة لكل احرام و ارادة قراءة القرآن والحديث والذكر واصفرار الاسنان ودخول البيت والقيام من النوم و ارادة النوم ولكل حال يتغير فيه الفم ويكره للصائم بعد الزوال ويحصل بكل خشن لا اصبعه والاراك أولى ثم النخل ويستحب**

سوا كارتيا ولم يرد الاستقبال به (أن يستاك بيابس ندى بالماء) لا بغيره لأن في الماء من التنظيف المقصود
 ما ليس فيه (و) (أن يستاك عرضاً) أي في عرض الأسنان ظاهرها وباطنها الحديث مرسل فيه ويكره طولاً
 لأنه قديم اللثة ويفسدها (الافى للسان) فيسن فيه طولاً الحديث فيه ويكره بمزدوم مع الكراهة يحصل له
 أصل السنة ويسن كونه باليد اليمنى وإن كان لازماً لتغير لسان اليد لا بمباشرة وأن يبدأ بجانبه الأيمن ويذهب
 إلى الوسط ثم اليسر ويذهب إليه (و) يستحب (أن يدهن غباً) أي وقتاً بعد وقت (و) (أن يكتحل وتراً) ثلاثة
 في العين اليمنى ثم ثلاثة في اليسرى (و) (أن يمس الشارب) حتى تبين حجرة الشفة بينا ظاهرها ولا يزد على ذلك
 وهذا هو المراد بإحفاء الشوارب الوارد في الحديث كقوله النووي واختار بعض المتأخرين أن حلقه سنة أيضاً
 لحديث فيه (و) (أن يغلم الظفر) والاضل أن يبدأ بسبابة يده اليمنى ثم الوسطى فالبنصر فالخنصر فالإبهام
 فخنصر اليسرى فالبنصر فالوسطى فالسبابة فالإبهام أمار حلا فيهما كما يحلها في الوضوء (و) (أن ينتف
 الإبط) ويحصل أصل السنة بحلقه هذا أن قدر على التنف والافلحاق أفضل (و) (أن يزيل شعر العانة) والأولى
 للذكر حلقه وللمرأة تنفها ولا يؤخر ما ذكر عن وقت الحاجة ويكره كراهة شديدة تأخيرها عن أربعين يوماً
 ويسن أيضاً غسل البراجم وهي عقد ظهور الأصابع وإزالة وسخ معاطف الأذن والأنف وسائر البدن (و) (أن
 يمسح اللحية) (و) (أن يخبب الشيب بحمرة أو صفرة) للاتباع ويحرم بالسواد إلا لارهاب الكفار كغار
 (و) (أن تحض المرأة) (الزوجة يديم أوجها بالحناء) إن كان زوجها يحب ذلك ويسن البداءة في كل ذلك
 باليمنى أما غيرها فلا يندب لها ذلك بل يحرم عليها الخضب بالسواد ونظير الأصابع وتحمير الوجنة إن كانت
 خالية أول ما يذن حليها أو كذا يحرم عليها أصل شعرها بشعر نجس أو بشعر آدمى مطانة وكذا بالطاهر على الخلية
 والزوجة والمملوكة بغير إذن حليها والوشى وهو تحديد أطراف الأسنان وتفريقها كالوصل بشعر طاهر
 ولا بأس بتصفيف الطرر وتسوية الأصداغ (ويكره القزع) وهو حلق بعض الرأس للنهي عنه ولا بأس
 بحلق جميعه لمن لا يخف عليه تعهده وتر كمن يخف عليه ولو خشى من تركه مشقة سن له حلقه وفرقه سنة (وتنف
 الشيب) لأنه نور بل قال في المجموع ولو قيل فخر به لم يعد ونص عليه في الام (وتنف اللحية) إشاراً للمروءة
 وتشبيهاً بالكبريت استجمالا للشبوحة وتصفيها طافة فوق طاقة تحسنا والزيادة فيها والنقص منها بالزيادة في
 شعر العذارى من الصدغين أو أخذ بعض العذارى حلق الرأس وتنف جانبي العنفة وتر كهاشعة أطهارا
 لقلة المبالاة بنفسه والنظر في بياضها وسوادها إعجاباً وإفخاراً ولا بأس بترك سباليه وهما طرفا الشارب (و) يكره
 بلا عذر (المشي في نعل واحد) للنهي الصحيح عنه والمعنى فيه أن مشيه يتخلل بذلك وقيل لما فيه من ترك العدل
 بين الرجلين وكل نعل الخف ونحوه (والانتعال قائماً) للنهي الصحيح عنه أيضاً لأنه يخشى منه سقوطه وإطالة
 العذبة والثوب والأزار عن الكعبين لا للخيلاء ولا للاحرام وبأس الخشن غير غرض شرعي خلاف الأولى ويسن
 أن يبدأ بيمينه لبساً ويساره خلعا وأن يتخلل نحو نعليه إذا جاس وأن يجعها وراءه أو يجنبه الاعتذر تكوف
 عليهم أو أن يطوى ثيابه ذا كرام الله وأن يجعل عذبة بين كفيه وكمه إلى رصغته وللمرأة إرسال ثوبها على
 الأرض ذراعاً ولا يكره إرسال العذبة ولا عدمه

* (فصل) * في الوضوء وهو مقول المعنى وفرض مع الصلاة على الأوجه قبل الهجرة بسنة وهو من خصائص
 هذه الأمة بالنسبة لبقية الأمم لا نبياتهم وموجبه الحدث وإرادة فعل ما يتوقف عليه وكذا يقال في الغسل
 (وفروض الوضوء ستة الأولى) النية لما صحت من قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات أي إنما يحسنها بالنية
 فتجب أما (نية رفع حدث) أي رفع حكمه وإن نوى بعض أحدائه كأن نام وبال فنوى رفع حدث النوم
 لا البول لأن الحدث لا يتجزأ فإذا ارتفع بعضها ارتفع كله وكذا لو نوى غير رفع حدثه كأن نام فنوى رفع حدث
 البول لكن بشرط أن يكون غالطاً ولا كان متلاعباً (أو) نية (الطهارة للصلاة) أو نحوها أو الطهارة عن

أن يستاك بيابس ندى بالماء
 ويستاك عرضاً الأفي للسان
 وأن يدهن غباً ويكتحل وتراً
 ويقص الشارب ويقلم
 الظفر وينتف الإبط ويزيل
 شعر العانة ويسرح اللحية
 ويخبب الشيب بحمرة أو
 صفرة والمرءة تحض
 ورجلها بالحناء ويكره
 القزع وتنف الشيب
 وتنف اللحية والمشي في نعل
 واحد والانتعال قائماً
 * (فصل) * وفروض
 الوضوء ستة (الأول) نية رفع
 حدث أو الطهارة للصلاة

الحدث ولا يكتفى فيه نية الطهارة فقط ولا الطهارة الواجبة على الوجه (أو) نية (نحو ذلك) كنية أداء الوضوء أو فرضه أو الوضوء وانما لم تصح نية الغسل لانه قد يكون عادة بخلاف الوضوء وكنية استباحة معتقدا الى الوضوء كالصلاة وان لم يدخل وقتها كالعيد في رجب وطواف وان كان في الهند مثلا ولا يعتد بالنية الا ان كانت (عند غسل الوجه) فان غسل جزءا منه قبلها العاذا فترم باجزء بعده كان الذي فارتمها هو أوله ويجب إعادة غسل ما تقدم عليها ثم المتوضي أما سائمه وأما سائمه يصح وضوءه بجميع النيات السابقة بخلاف السائس (و) من ثم (ينوى سائس البول ونحوه) كالذي والودي (استباحة فرض الصلاة) أو غيرهما من النيات السابقة لارتفاع الحدث والطهارة عنه لان حدثه لا يرتفع ويستتبع السائس بذلك ما يستتبعه المتيمم مما يأتي وانما تلزمه نية استباحة الفرض ان توضح الفرض (وان توضح السنة نوى استباحة الصلاة) ولو نوى المتوضي مع نية الوضوء تبردا أو تنظفا كفي لكن ان نوى ذلك في الاثناء اشترط أن يكون ذا كرا نية الوضوء والالم يصح ما بعده الوجود الصارف وكذا لو بقي رجلاه مثلا فسقط في ثم لم يرتفع حدثهما الا ان كان ذا كرا الهباخلاف ما لو غسلها فانه يرتفع مطلقا ولا يقطع نية الاعتراف حكم النية السابقة وان عزبت لانها لمصلحة الطهارة لصون امامها عن الاستعمال ونحوي شرب لبن عبادة وغيره لم يشبه طاعة عند ابن عبد السلام وعند الغزالي ان غلب باعث الاسخوة أثيب والا فلا وكلام المجموع وغيره في السج بزيادة الفرض (الثاني غسل) ظاهر (الوجه) أي اغساله وكذا يقال في سائر الاعضاء لادنية (وحده) طولا (ما بين منابت شعر رأسه) أي ما من شأنه ذلك (و) أسفل (مقبل ذقنه) و) عرضا (ما بين أذنيه فنه الغسم) وهو ما ينبت عليه الشعر من جهة الاغم اذ لا عبرة بنباته في غير محله كما لا عبرة بانحسار شعر الناصية (و) منه (الهدب والحاجب والعداز) وهو الشعر النابت على العظام الناتج بقرب الاذن ومنه البياض الذي بينه وبين الاذن (والعنفة) فيجب غسل جميع الوجه الشامل لما ذكر وغيره (بشرا) حتى ما يظهر من حرة الشفتين مع ما بقى الفم وما يظهر من أنف المجدوع لا غير (وشعرا) ظاهرا وباطنا (وان كفف) لان كثافته نادرة نعم ما خرج عن حد الوجه لا يجب غسل باطنه ان كفف ويجب غسل جزء من ملاقي الوجه من سائر الجوانب اذا لم ياتم الواجب الابه فهو واجب وكذا زبد أدنى زيادة في اليدين والرجلين وأفاذ كلامه أن ما قبل من اللحيين من الوجه دون التزعتين وهما بياضان يكتنفان الناصية ودون موضع الصلع وهو ما بينهما اذا انحسرت الشعر ودون موضع التخفيف وهو ما ينبت عليه الشعر من ابتداء العذار والتزعة ودون وتد الاذن لكن يسن غسل جميع ذلك وان يأخذ الماء بيديه جميعه لا يتابع وما مر في الشعر مجله في غير اللحية والعارض (وشعر اللحية) الاضافة فيه بياضية اذ اللحية الشعر النابت بمجتمع اللحيين (وشعر العارض) الاضافة فيه كذلك اذ هو الشعر الذي بين اللحية والعداز (ان خفف) بأن كانت البشرة ترى من خلاله في مجلس التخاطب (غسل ظاهره وباطنه) سواء أخرج عن حد الوجه أم لا (وان كفف) بأن لم تر منه البشرة كذلك (غسل ظاهره) ولا يجب غسل باطنه للمشقة ان كان من رجل فان كان من امرأة أو خنثى غسل باطنه مطلقا ولو خفف البعض وكفف البعض فلكل حكمه ان تميزوا لاوجب غسل السك ولو خاف له وجهان غسلهما أو رأسان مسح بعض أحدهما لان كلامهما يسمى وجهه ورأسا (ويستحب تخليل اللحية الكثية) وغيرهما مما لا يجب غسل باطنه بأصابعه اليمنى من أسفل للتتابع (الثالث غسل اليدين مع المرفقين) لادنية المرفق بمجتمع عظم الساعد والعظم فان أمين الساعد وجب غسل رأس عظم العضم (و) يجب غسلهما مع غسل (ما عليهما) من شعر وان كفف وأطافار وان طالت كبدت بنت مجمل الفرض وساعة وباطن ثقب أو شق فيه نعم ان كان لهما غور في اللحم لم يجب الا غسل ما ظهر منهما وكذا يقال في سائر الاعضاء ولو خاف له يدان واشتبهت الزائدة بالاصلية وجب غسلهما (الرابع مسح شئ) وان قل (من بشرة الرأس) كالبياض الذي وراء الاذن (أو) من (شعره) أو من شعره لادنية مع ما صح من مسحه صلى الله عليه وسلم لناصرته وعلى عمامته وانما يجزئ مسح

أو نحو ذلك عند غسل الوجه وينوى سائس البول ونحوه استباحة فرض الصلاة وان توضح السنة نوى استباحة الصلاة (الثاني) غسل الوجه وحده ما بين منابت شعر رأسه ومقبل ذقنه وما بين أذنيه فنه الغسم والهدب والحاجب والعداز والعنفة بشرا وشعرا وان كفف وشعر اللحية وشعر العارض ان خفف غسل ظاهره وباطنه وان كفف غسل ظاهره ويستحب تخليل اللحية الكثية (الثالث) غسل اليدين مع المرفقين وما عليهما (الرابع) مسح شئ من بشرة الرأس أو شعره

شعر الرأس ان كان داخلا (في حده) بحيث لا يخرج الممسوح عن الرأس بالمد من جهة نزوله من أى جانب كان ويجزئ غسله وبه بلا كراهة وليس الاذان منه وخبر الاذان من الرأس ضعيف (الخامس) غسل الرجلين مع الكعبين) للآية وهما العظامان النابتان عند مفصل الساق والقدم (و) مع (شقوقهما) وغيرهما مما مر في الدين ويجب ازالة ما يذاب في الشق من نحو شمع (السادس الترتيب) كما ذكرناه صلى الله عليه وسلم لم يتوضأ الامر بتباعد قدم عضو على محله لم يعتد به ولو غسل أربعة أعضائه معا ارتفع حدث وجهه فقط ويكفي وجود الترتيب (تقدير افلو غطس) ناوبا ولو في ماء قليل كمر (صح) وضوءه وان لم يحك ثوبا لم يمكن فيه الترتيب أو أغفل لعة من غير أعضاء وضوءه لحصوله تقدير في أوقات لطيفة لا تظهر في الحس ونخرج بغطس ما لو غسل أسافله قبل أعاليه فإنه لا يجزئ لعدم الترتيب حسا حينئذ وبسقوط وجوبه عن محدث أجنب ومن ثم لو غسل جنب ماسوى أعضاء وضوء ثم أحدث لم يجب ترتيبها (وتجب الموالاة في وضوء دائم الحدث) فيجب عليه ان يوالى بين الاستنجاء والتحفط وبينهما وبين وضوءه وبين أفعاله وبينه وبين الصلاة تخفيفا للحدث ما لم يكن (و) يجب في كل وضوء استحباب النية حكما ولا يتركها قبل تمام وضوءه بان لا يأتي بما ينافيها كرده وقطع والا احتاج الى استثنائها واذا أحدث في أثناء وضوءه أو قطعه أثيب على الماضي ان كان لعذر والا فلا

(فصل) * في سنن الوضوء * والسنة والتطوع والمندوب والنفل والحسن والمرغب فيه مما يشاء على فعله ولا يعاقب على تركه (وسننه) كثيرة ذكر المصنف بعضها فقها (السوال) لما مر وينوي به سنة الوضوء بناء على ما مشى عليه المصنف تبع المجامعة من أنه قبل التسمية والمعمد أن محله بعد غسل الكعبين وقبل المضمة فيتمتد لا يحتاج لنية ان نوى عند التسمية لشمول النية له كغيره (ثم التسمية) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم توضؤا باسم الله أى قائلين ذلك وخبر لا وضوء لمن لم يسم الله محمول على السكال وأقلها باسم الله وأكملها باسم الله الرحمن الرحيم والسنة أن يأتي بالنية (مقرونة بالنية مع أول غسل الكعبين) فيغوى معها عند غسل الكعبين بان يقرنهما عند أول غسلهما ثم يتلفظ بهما راعيا عقب التسمية فالمراد بتقديم النية على غسل الكعبين تقديمها على الفراغ منه (و) منها (التلفظ بالنية) عقب التسمية كما تقرروا عند غسل الوجهان أخرها اليه ليساعد اللسان القلب (واستحبابها) بقلبه من أول وضوءه الى آخره لما فيه من مزيد الحضور والمطالوب في العبادة ومرار أن استحبابها محكم شرط (فان ترك التسمية في أوله) أى الوضوء ولو عمدا أتى بها قبل فراغه (فيقول بسم الله في أوله وآخره) (ك) يسن الاتيان بها (في) أثناء (الكل والشرب) اذا تركها أو لم يعمد الامر صلى الله عليه وسلم بذلك لكن الوارد في حديث الترمذي وغيره أوله وآخره باسقاط في أمابعد فراغ الوضوء فلا يأتي بها وكذا بعد فراغ الاكل والشرب على الوجه (ثم) بعد التسمية المقرونة بالنية (غسل الكعبين) الى الكوعين وان لم يعم من النوم ولا أراد ادخالهما الاناء ولا شفى طهرهما والافضل غسلهما معا ومرار أن المراد بتقديم النية المقرونة بالتسمية على غسلهما الذي أشار اليه المصنف بتم تقديمهما على الفراغ منه (فان لم يتيقن طهرهما) بان ترد فيه على السواء أولا (كره) له (غسلهما في الماء القليل) دون الكثير (و) في (مائع) وان كثر (قبيل غسلهما ثلاث مرات) سواء أقام من نوم أم لا لما صح من نية صلى الله عليه وسلم المستيقظ عن غمس يديه في الاناء حتى يغسلها ثلاثا وعلاه بأنه لا يدرى أين باتت يده الدال على ان المقضى للغسل التردد في نجاسة اليد بسبب النوم لاستحبابهم بالجرؤ وأحق به التردد بغيره ولا تزول الكراهة الا بالغسل ثلاثا كما أفهمه كلام المصنف كالحديث وان تيقنت الطهارة بالاولى لذكر الثلاث في الحديث أما اذا تيقن طهرهما أو كان الماء ثلثين أو أكثر فهو وخبر ان شاء قدم الغسل على الغمس أو أخره عنه وهذه الثلاثة هي المندوبة أول الوضوء ~~لكن~~ يسن تقديمها عند التردد على الغمس (ثم المضمة ثم الاستنشاق) لا يتابع ويحصل أقلها بما يصل الماء الى القدم والانف والجمع بينهما أفضل من الفصل لأن روايته صحيحة ويحصل بغرفوا واحدة يمتنع منهنها ثلاثا ثم يستنشق منها ثلاثا (والافضل الجمع)

في حده (الخامس) غسل
الرجلين مع الكعبين
وشقوقهما (السادس)
الترتيب تقدير افلو غطس
صح وتجب الموالاة في وضوء
دائم الحدث واستحباب
النية حكما

(فصل) * وسننه السوال
ثم التسمية مقرونة بالنية مع
أول غسل الكعبين والتلفظ
بالنية واستحبابها فان ترك
التسمية في أوله فيقول بسم
الله في أوله وآخره كما في
الاكل والشرب ثم يغسل
الكعبين فان لم يتيقن
طهرهما كره غسلهما في
الماء القليل ومائع قبل
غسلهما ثلاث مرات ثم
المضمة ثم الاستنشاق
والافضل الجمع

بينهما (بثلاث غرفات يهضم من كل غرفة ثم يستنشق بياقيها) لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم بذلك ويحصل أصل السنة بالفصل بأن يهضم بثلاث غرفات ثم يستنشق بثلاث غرفات أو يهضم بثلاث غرفات ثم يستنشق ثلاثاً من غرفة واحدة وهذه أفضل وإن كانت الأولى أنظف وأفهم عطفه ثم أن الترتيب بين غسل الكفين والضمضة والاستنشاق مستحق لا مستحب فاستقدم عن محله ولغوياً بالاستنشاق مع الضمضة أو قدمه عليها أو اقتصر عليه لم يحسب ولو قدمها على غسل الكفين حسب دونها على المعتمد (و) الأفضل (المبالغة فيهما) بأن يبالغ بالماء في الضمضة إلى أقصى الحنك ووجهي الأسنان والثلاث مع أمر الأصبغ اليسرى على ذلك وفي الاستنشاق بتعديد النفس إلى الخيشوم من غير استعجال لئلا يصير سهو طامع ادخال الأصبغ اليسرى إلى ما فيه من أذى (هذا) (غير الصائم) أما الصائم فمكره له المبالغة فيها خشية الاقطار (وتتليث كل من الغسل والمسح والتخليل) ولذلك والسؤال والذكر كالتسمية والدعاء لا يتبع في أكثر ذلك (وبأخذ الشك باليقين) وجوباً في الواجب ونهياً في المندوب فلو شك في استيعاب عضو وجب عليه استيعابه أو هل غسل يده ثلاثاً أو اثنتين جعله اثنتين وغسل ثالثة ولا نظار إلى احتمال زيادة أربعة وهي مكروهة لأنهم لا يكرهه إلا أن تحقق أنهم أربعة ويجب ترك التثليث كسائر السنن لضيق الوقت وقلة الماء واحتياج إلى الفاضل لعشاش محترم ويسن ترك ذلك لادرالك جماعة ما لم يرج جماعة أخرى والتثليث في مسح الخف والعمامة والجيرة خلاف الأولى (ومسح جميع الرأس) للاستيعاب الذي يقع فرضها القدر الجزئي فقط والأكمل وضع مسجتيه على مقدم رأسه وإجماعه على صدغيه ثم يذهب بهما معاً يعد الإبهامين انقفاً ثم يردان كأنه شعري ينقلب ولا يحسب الرد مرة ثانية فهذان لم يكن على رأسه عمامة أو نحوها (فإن) كان (و) لم يردزع ماعلى رأسه) وإن سهل (مسح جزأ من الرأس) والأولى أن يكون الناصية (ثم تممه) أي المسح (على الساتر) وقوله (ثلاثاً) إن أراد به أنه مسح الجبهة الذي من الرأس ثلاثاً فصيح أو أنه مسح الساتر ثلاثاً فضعيف لما روي أن التثليث فيه خلاف الأولى لأنه خلاف الاتباع (ثم) السنة بعد مسح الرأس (مسح) جميع (الأذنين) ظاهرهما وباطنهما) والأفضل مسحهما (بماء جديد) فلا يكفي بماء المرة الأولى من الرأس (و) (مسح) صماخيه) وهما خرقا الأذنين والأفضل أن يكون (بماء جديد) غير ماء الرأس والأذنين فلو مسحهما بماء ثم مسح الرأس مسحاً جديداً السنة كالمسحهما أو الأذنين بماء ثانية الرأس أو ثالثة والأحب في كيفية مسحهما مع الصماخين أن يمسح برأس مسجتيه صماخيه وبباطن أعنتيهما باطن الأذنين ومعهفهما وبإجماعه على ظاهرهما ثم يلقى كفيه مبالوتين بهما الساتر (و) (يسن) غسلهما مع الوجه ومسحهما مع الرأس (وتخليل أصابع اليدين) والرجلين لما صح من الأمر به والأولى كونه في أصابع اليدين (بالتشبيك) لحصول التصود بسرعة وسهولة وانما يكره لمن بالمسجد ينتظر الصلاة (و) في (أصابع الرجلين) بخنصر اليد اليسرى) أو اليمنى كفي المجموع والأولى أن يبدأ (من أسفل خنصر) الرجل (اليمنى) ويستقر على التوالى (إلى خنصر) الرجل (اليسرى) لما في ذلك من السهولة مع المحافظة على التيامن ومحل نديه حيث وصل الماء بدونه والأوجب نعم أن التحدث بأصابعه حرم فتعها (والتتابع) بين أفعال وضوئه بأن يشرع في تطهير كل عضو قبل جفاف ما قبله مع اعتدال الهواء والمزاج والزمان والمكان ويشترط بالمسح ومغسولاً وذلك لا يتبع (والتيامن) أي تقديم اليمنى على اليسرى لا قطع ونحوه في كل الأعضاء وغيره في يديه ورجليه فقط ولولا بس خف لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في شأنه كله مما هو من باب التكريم كتنسريح شعره وطهوره واكتحال وحلقه وتنقيل الباطن وقص شاربه وليس نحو نعل وثوب وتقليم ظفر ومصافحة وأخذوا عطاء ويكره ترك التيامن (وطالة غترته وتجهيله) لأنه صلى الله عليه وسلم بذلك ويحصلان بغسل أدنى زيادة على الواجب وغاية تطويل الغرة أن يستوعب صفحتي عنقه ومقدم رأسه وتطويل التحميل أن يستوعب عضديه وساقيه ويسن وإن ذهب محل الفرض من اليسدين والرجلين

بثلاث غرفات يهضم من كل غرفة ثم يستنشق بياقيها والمبالغة فيهما بغير الصائم وتثليث كل من الغسل والمسح والتخليل وبأخذ الشك باليقين ومسح جميع الرأس فإن لم يردزع ماعلى رأسه مسح جزأ من الرأس ثم تممه على الساتر ثلاثاً ثم مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما بماء جديد ومسح صماخيه بماء جديد ويسن تخليل أصابع اليدين بالتشبيك وأصابع الرجلين بخنصر اليد اليسرى من أسفل خنصر اليمنى إلى خنصر اليسرى والتتابع والتيامن وطالة غترته وتجهيله

(وترك الاستعانة بالصّب) عليه (الاعذر) لانه اترقه لا يابق بحال المتعبد في خلاف الاولى وان لم يطلبها
أو كان المعين كافرا لا مكرهه نعم ان قصد تعليم المعين لم يكره فبما يظهر وهي في احضار الماء مباحة وفي غسل
الاعضاء بلا عذر مكرهة وتجب على العاجز ولو باجرة مثل ان فضلت عما يعتبر في زكاة الفطر والاصلي بالتيمم
وأعاد (و) ترك (النفض) لانه كالتبري من العبادة فهو خلاف الاولى لا مباح على المعتد (و) ترك (التشيف
بشوب) الاطر وبرد وخوف فحالة بلا عذر وان لم يباغ فيه لانه صلى الله عليه وسلم أتى عند بل بعد غسله من
الجاية فرددوه بنا كدرسته في الميت واذا خرج عقب الوضوء في هبوب ريح نجس أو ألمه شدة نحو برد أو كان يتيمم
وكان المصنف تبسّع في قوله شوب قول مجلي الاولى تركه بنحو ذيله أو طرف ثوبه لكنه مردود بأنه صلى الله عليه
وسلم فعله مما رواه الاولى وقوف حامل المشقة على اليمين والمعين على اليسار لانه الامكن (و) يسق تحريك الخاتم
لانه أبلغ في اصال الماء الى ماتحته فان لم يصل الا بالتحريك وجب (والبداء بآعلى الوجه) لا لتباعد ولكونه
أشرف (والبداء في) غسل (اليدين والرجل) أي كل يد ورجل (بالاصابع) ان صب على نفسه (فان صب عليه
غيره بدأ بالرفق والكعب) هذا ما في الروضة لكن المعتد ما في المجموع وغيره من أن الاولى البداء بالاصابع
مطابقا فيجوز الماء على يده ويدير كفه الا سخر عليها حجر بالامعاء الى مرفقه وكذا في الرجل ولا يكتفي بحريان
الماء بطبعه (ودلك العضو) مع غسله أو عقبه بان يمر يده عليه نحو وجامن خلاف من أوجبه ويسن أن يصب
على رجليه يمينه ويذكر يساره وان يتعهد نحو العقب لاسيما في الشتاء (ومسح المأقن) بسبابة مشقة ما ان
لم يكن من مانحو رمص والاوجب وهما اطراف العين الذي يلي الانف والمراد به ما هنا ما يشمل العظام وهو الطرف
الا سخر (والاستقبال) للقبلة في جميع وضوئه لانه أشرف الجهات (ووضع الناء عن يمينه ان كان واسعا) بحيث
يعترف منه فان كان يصب به وضعه عن يساره لان ذلك أمكن فيهما (وأن لا ينقص ماؤه) أي الوضوء (عن مد)
لا لتباعد فيجزئ بدونه حيث أسبغ وضوءه صلى الله عليه وسلم توضأ بثلاثي مذهب ائمة بدنه كبذنه صلى الله عليه
وسلم اعتد الا وبنوته والازداد أو نقص بالنسبة (وأن لا يتكلم في جميع وضوئه المصلحة) كأمر بغيره وفونهي
عن منكر وتعليم جاهل وقد يجب كأن رأى نحو أعمى يقع في بئر (و) أن (لا يمسح الرقبة) لانه لم يثبت فيه شيء بل
ولعل الخبر فيه لبيان الجواز وان أخذ منه ان حبان ندب ذلك (و) أن (لا يمسح الرقبة) لانه لم يثبت فيه شيء بل
قال النووي انه بدعه وخبر مسح الرقبة أمان من الغل موضوع لكنه معتق بان الخبر ليس بموضوع (وأن
يقول بعده) أي الوضوء وهو مستقبل القبلة رافعا بصره الى السماء (أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له
وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم اجمعني من التوابين واجعلني من المتطهرين سبحانك اللهم وبحمدك
أشهد أن لا اله الا أنت أستغفرك وأتوب اليك) صلى الله عليه وسلم سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وهذا الذكر
أحاديثه صحيحة فينبأ كذا المحافظة عليه ومنها أن من قال أشهد الى ورسوله فحقت له أبواب الجنة الثمانية يدخل
من أيها شاء وأن من قال سبحانك الخ كتب له في رق أي يفتح الرأثم طبع بطابع يفتح الباع وكسرها فلم يكسر
أي لم يتطرق اليه ابطال الى يوم القيامة (ولا بأس بالدعاء عند الاعضاء) أي انه مباح لاسنة وان ورد في طرق
ضعيفة لانها كلها ساوقة اذا تخلوعن كذاب أو متهم بالكذب أو بالوضع بشرط العمل بالحديث الضعيف في
فضائل الاعمال أن لا يشتد ضعفه كما صرح به السبكي ومن ثم قال النووي لا أصل للدعاء الاعضاء ومنه عند غسل
الكفين اللهم احفظ يدي من معاصيك كلها وعند المضمضة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك
وعند الاستنشاق اللهم أرحني راحة الجنة وعند غسل الوجه اللهم يبيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود
وجوه وعند غسل اليدين اللهم أعطني كفي يميني وحاسني حسابا يسيرا وعند اليسرى اللهم لا تعطيني كتابي
يشمالي ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وشرى على النار وعند مسح الاذنين اللهم
اجعلني من الذين يستمعون القول فيتعون أحسنه وعند غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل

وترك الاستعانة بالصّب الا
لعذر والنفض والتشيف
بشوب وتحريك الخاتم
والبداء بآعلى الوجه والبداء
في اليدين والرجل بالاصابع فان
صب عليه غيره بدأ بالرفق
والكعب وذلك العضو
ومسح المأقن والاستقبال
ووضع الناء عن يمينه ان
كان واسعا وأن لا ينقص
ماؤه عن مد وأن لا يتكلم في
جميع وضوئه الا المصلحة
ولا يلطم وجهه بالماء ولا يمسح
الرقبة وأن يقول بعده أشهد
أن لا اله الا الله وحده
لا شريك له وأشهد أن محمدا
عبده ورسوله اللهم اجمعني
من التوابين واجعلني من
المتطهرين سبحانك اللهم
وبحمدك أشهد أن لا اله الا
أنت أستغفرك وأتوب اليك
ولا بأس بالدعاء عند الاعضاء

فيه الاقدام

* (فصل) * في مكر وهات الوضوء (يكراه الاسراف في الصب فيه) ولو دلى الشط ومحله في غير الموقوف والافهرو حرام ويكره ترك تخليل اللحية السكتة لغير المحرم (وتخليل اللحية السكتة للمحرم) لثلاثة سقاط منها شعر وهذا ضعیف والمعتمد أنه بسن تخليلها حتى للمحرم لكر برقي (و) يكره (الزيادة على الثلاث) الحقنة بنية الوضوء والنقص عنها لانه صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا الوضوء أو نقص فقد أساء وظلم أى أخطأ طريق السنة في الامرين وقد يطلق الظلم على غير المحرم اذ هو وضع الشيء في غير محله (و) تكره (الاستعانة بمن يغسل أعضاءه الا لغيره) كما مرو بالصواب لغير عذر كما مر وترك التيامن ويظهر أن كل سنة اختاف في وجوبها يكره تركها وبه صرح الامام في غسل الجمعة بل وقياس قولهم يكره ترك التيامن وتخليل اللحية السكتة أن كل سنة تاكد طلبها يكره تركها

* (فصل) * في شروط الوضوء وبعضها شروط النية * والشروط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته والمراد به هنا ما هو خارج الماهية وبالركن ما هو داخلها (شروط الوضوء والغسل الاسلام) لانه عبادة يحتاج لنية والكافر ليس من أهلها ومبرحة غسل الكافرة من حیض أو نفاس لكن لا مطلقاً بل محل وطهر من ثم لو أسلمت لزمها عادته (والتمييز) في غير الطفل للطواف لما مر أول الطهارة لان غير المسلم لا يصح عبادة فعلم أن هذين شرطان لكل عبادة (والنقاء من الحيض والنفاس) لما قلناه نعم اغسال الخيط ونحوه مائس للحائض وانفساء وهذا شرط لكل عبادة تحتاج للطهارة (و) النقاء (عما يمنع وصول الماء الى البشرة) كدهن جامد بخلاف الجارى وكوخ تحت الاطفال خلافاً للفرأى وكعبارة على البدن بخلاف العرق المتجمد عليه لانه كالجزء منه ومن ثم نقض مسه (والعلم بقرضيته) في الجله لان الجاهل بها غير متمكن من الجزم بالنية (وأن لا يعتد بفرضه من غير نية) فيصح وضوءه وغسل من اعتقد أن جميع مطلوباته فرض أو بعضها فرض وبعضها سنة ولم يقصد بفرض معين التقلية وكذا يقال في الصلاة ونحوها (والماء الطهور) أوطن أنه طهور فلو طهر بماء لم يقان طهور يتعلم يصح طهره وان بان أنه طهور (وازالة النجاسة العينية) وأن لا يكون على العضو ما يغير الماء (وأن لا يعلق نية) فان قال نويت الوضوء ان شاء الله لم يصح ان قصد التعليق أو طاق بخلاف ما اذا قصد التبرك (وأن يجرى الماء الى العضو ودخول الوقت لدائم الحدث) أوطن دخوله وتقديم استنجائه وتحفظ احتيج اليه (والموالة) ومررت كاستصحاب النية حكم المعبر عنه بقصد الصارف

* (فصل) * في المسح على الخفين * وأحاديثه شهرية قليل بل متواترة حتى يكفر بها جاحده (ويجوز المسح على الخفين بدلا عن غسل الرجلين في الوضوء) وقد بسن كما اذا تركه رغبة عن السنة لا يثارة الغسل الا فضل او شك في جوازه وكان ممن يقتدى به أو وجد في نفسه كراهيته وكذا في سائر الرخص أو خاف فون الجماعة وقد يجب اذا أحدث وهو لا يسهه ومعسه ماء يكفي المسح فقط أو توفد عليه ادراك نحو عرفة أو الرعى أو طواف الوداع أو الجمعة ان لمته أو الوقت أو انقاذ أسير وخروج بالرجلين مسح خف واحدة وغسل أخرى فلا يجوز بخلاف مسح واحدة ونحوه أو قطع بالوضوء الغسل وازالة النجاسة فلا يجوز فيها (وشروط جواز المسح) على كل من الخفين (أن يلبسه بعد طهارة) من وضوء أو غسل أو تيمم لافقد الماء (كاملة) بان لا يبقى من بدنه لمعة بلا طهارة فلا يجزى لبسه قبل كماله لانه صلى الله عليه وسلم لم يرخص فيه الا بعد العبرة باستقرار القدمين فلو غسل رجلا وليس خفه بام الاخرى ولبس خفه بامهم بنزع الاولى من موضع القدم وردها ويجزى غسلها في الخف قبل فزادها وضرر الحدث قبله (و) شرطه (أن يكون الخف طاهرا) ولو غصصه باوذه بان كان نجس العين أو متنجسا بما لا يعفى عنه لم يجز مسح مطلقا الا لاصلا ولا لغيرها لعدم امكان مع كونها الاصل وغيرها تتبع لها أو غصصه فاذا مسح محل النجاسة فكذلك والاستباح به الصلاة وغيرها وأن يكون (قويا يمكن) ولو لم يشقه (تتابع المشي عليه) وان

* (فصل) * يكره الاسراف في الصب فيه وتخليل اللحية السكتة للمحرم والزيادة على الثلاث والاستعانة بمن يغسل أعضاءه الا لغيره

* (فصل) * شروط الوضوء والغسل الاسلام والتميز والنقاء من الحيض والنفاس وعما يمنع وصول الماء الى البشرة والعلم بقرضيته وأن لا يعتد بفرضه من غير نية ومعينان فرضه سنة والماء الطهور وازالة النجاسة العينية وأن لا يكون على العضو ما يغير الماء وأن لا يعلق نية وأن يجرى الماء الى العضو ودخول الوقت لدائم الحدث والموالة

* (فصل) * ويجوز المسح على الخفين بدلا عن غسل الرجلين في الوضوء وشروط جواز المسح أن يلبسه بعد طهارة كاملة وأن يكون الخف طاهرا قويا يمكن تتابع المشي عليه

كان لا يسعه مع عدم الواجب بالنسبة للمسافر والمقيم أن يكون بحيث يمكن التردد فيه بل انعمل (في الحاجة) التي
تقع في مدة ليلته وهي ثلاثة أيام وإياها للمسافر ويوم واحد للمقيم فلا يجوز أن يحوز رقبتيه يتخرب بالمشي عن
قرب وان يكون (سائر المحل الغسل) وهو القدم بكعبيه ولو زجا جاشفا أو مشقة فاشد بالعر او بشرط الستر من
كل الجوانب (لأن الأعلى) عكس ستر العورة لأن الخف يلبس من أسفل ويتخذ لستره بخلاف القميص فيها
وأن يكون (مانعاً من الماء) لوصب عليه فالعبرة بماء الغسل فلا يجوز أن يحوز منسوج لاصفاً قفله والمعتبر منعه
لذلك (من غير) مواضع (الحرز ولا) (الشق) ويسمح لابس في غير سفر قصر مقيماً كان أو مسافراً سفر قصيراً
أو طويلاً لا يبيع القصر يوماً وليلة وفي سفر القصر له أن يمسح خفيه فيه ثلاثة أيام بلياليها كلمة سواء تقدم بعض
الليالي على الأيام أم تأخر (و) حينئذ فيشترط في جواز المسح لمدة ثانية أن (ينزع المقيم) ونحوه (بعد يوم وليلة
والمسافر سفر قصر بعد ثلاثة أيام بلياليها وابتداء المدة منهم من) نهاية (الحديث بعد اللبس) لأن وقت المسح
يدخل به باعتبار مدته منه (فإن مسح خفيه) أو أحدهما (حضر أتم سافراً أو عكس) أي مسح سائر أقدام
(أتم مسح مقيم) تغليباً للمحضر لأنه الأصل فيقتصر في الأول على يوم وليلة وكذا في الثاني إن أقام قبل مسحه ما
والانتهت المدة بمجرد إقامته وأجزأه ما مضى وإن زاد على مدة المقيم لأن الإقامة انحازت في المستقبل ويشترط
أيضاً أن لا يحصل له حدث أكبر والزمه النزاع وإن أمكنه غسل رجليه في ساق الخف وأن لا يشك في المدة وأن
لا تدخل العراوان لم يظهر شيء من محل الفرض ثم إن كان بطهارة المسح لزمه غسل قدميه فقط (ويسن مسح أعلاه
وأسفله وعقبه) وحرفه وكونه (خطوطاً) مفرجاً أصابعه بأن يضع يسراه تحته وعقبه ويمناه على ظهر الأصابع ثم
يمر بمفرج أصابعه هذه إلى آخر ساقه وتلك إلى أطراف أصابعه ويسن أن يكون مسحه (مرة) لمسار أن تليته
بخلاف الأول (والواجب) من ذلك مسح (أدنى شيء من ظاهر أعلاه) نظير ما مر في مسح الرأس فلو مسح باطنه
أو اقتصر على أسفله أو عقبه أو حرفه لم يجزه اذ لم يرد الاقتصار على الأعلى

* (فصل) * في نواقض الوضوء * (نواقض الوضوء) أي ما ينهي به (أربعة) لا غير (الأول الخارج من
أحد السيلين) يعني خروج شيء من قبله أو دبره على أي صفة كان ولو نحو عود ودودة أخرجت رأسها وإن
رجعت ورجع ولو من قبل ودم باسور داخل الدبر لا يخرج عنه لقوله تعالى أوجاء أحد منكم من الغائط وهو
محل قضاء الحاجة سمي باسمه الخارج للمجاورة وصح الأمر بالوضوء من المذي وأن المصلى إذا سمع صوتاً أو وجد
ربحاً أي علم بوجوده ينصرف من صلاته وقيس بذلك كل خارج (الالمني) أي مني الشخص نفسه فلا ينتقض إن
خرج منه أولاً لأنه أوجب أعظم الأمرين وهو الغسل بخلاف ما إذا خرج منه في غيره أو نفسه بعد استدخاله فإنه
ينقض والوجه أنه لو رأى على ذكره بالادلم ينتقض وضوءه الا إذا لم يتحمل طرده من خارج وأن الولد الجاني
ينقض لأن فيه شبهة ما من في الرجل وخروج في الغير ينتقض كما تقرر (الثاني زوال العقل) أي التمييز أما
بارتفاعه (بجنون أو) انغماره بنحو صرع أو سكر أو (انغماء) ولو ممكناً (أو) استناره بسبب (نوم) لخبره في نام
فليتوضأ وخروج بذلك النعاس ومن علاماته سماع كلام لا يفهمه وأوائل نشوة السكر لبقاء الشعور معها
(الالنوم) الصادر من المتوضئ حال كونه (قاعداً ممكماً مقعدة) من مقرة كارض وظهر دابة سائرة وإن كان
مستنداً إلى شيء بحيث لو زال لسهط لآل من حيثئذ من خروج شيء مما غير الممكن فينتقض وضوءه وإن كان
مستنداً واثماً لم يمكن تخفيف لا يحس بخروج الخارج ويمكن انتبه بعد أن زالت أليته عن مقرة يقيناً بخلاف
ما لو شك في ذلك أو في أنه كان ممكماً لا أو أنه نام أو نعى وإن رأى رؤيا (الثالث التقاء بشرق الرجل) ولو مسحها
(والمرأة) ولو ميتة عمد أو سهواً ولو بعض أو شل أو زائد لقوله تعالى أولاً مستم النساء أي استم كما في قراءة اللبس
الجلس باليد وغبرها والمعنى في التقص به أنه مظنة التلذذ المثير للشهوة التي لا تليق بحال التطاهر والبشرة طاهر
الجلد وأراد به ما يشبه اللحم كحجم الاسنان وخروج مما ذكره التقاء بشرق ذكر بن وإن كان أحدهما أمرد

في الحاجة سائر المحل الغسل
لأن الأعلى مانعاً من الماء
من غير الحرز والشق وينزع
المقيم بعد يوم وليلة والمسافر
سفر قصر بعد ثلاثة أيام
بلياليها وابتداء المدة فيها
من الحديث بعد اللبس
فإن مسح خفيه حضراً ثم
سافراً أو عكس أتم مسح مقيم
ويسن مسح أعلاه وأسفله
وعقبه خطوطاً مرة
والواجب أدنى شيء من
ظاهر أعلاه

* (فصل) * نواقض الوضوء
أربعة (الأول) الخارج من
أحد السيلين الالمني
(الثاني) زوال العقل بجنون
او انغماء أو نوم الالنهوم
قاعداً ممكماً مقعدة (الثالث)
التقاء بشرق الرجل والمرأة

وينتقض اللامس والممسوس
ولا ينتقض صغير أو صغيرة
لا يشتهى ولا ينتقض شعر
وسن وظفر ومحرم بنسب
أو رضاع أو مصاهرة
(الرابع) مس قبل الأذى
وحلقة ذبره بباطن الكف
ولا ينتقض المسوس
وينتقض فرج الميت والصغير
ومحل الجب والذكر
المقطوع ولا ينتقض فرج
الهيمة ولا المس برأس
الاصابع وما بينهما
* (فصل) * يحرم بالحدث
الصلاة ونحوها والطواف
وحل المصحف ومس ورقه
وحواشيه وجلده وخرائطه
وعلاقاته وصندوقه وما
كتب لدرس قدر أن ولو
بخرقه ويجعل جلده في أمتعة
لا تصدق وتغير وقاب ورقه
بعود ولا يمنع الصبي المميز
من جلده ومسّه للدراسة ومن
تيقن الطهارة وشك في
الحدث أو تيقن الحدث
وشك في الطهارة بني على
يقينه
* (فصل) * يستحب
الوضوء من القصد والحجامة
والرعاف والنعاس والنوم
فأعداء مكوا القى والقهقهة
في الصلاة وأكل مامسته
النار ولحم

حسناً أو أنثيين أو خشميين أو حتى مع غيره أو ذكر أو أنثى بحائل وإن رفق ولو بشهوة (و ينتقض اللامس
والممسوس) أى وضوءه - لا اشتراكهما في لذة للمس (ولا ينتقض صغير أو صغيرة) إن كان كل منهما بحيث
(لا يشتهى) عرفاً غالباً لذوى الطباع السليمة فلا يقيدها بنسب سبع سنين أو أكثر لاختلافها باختلاف الصغار
والصغيرات وذلك لانتفاء مظنة الشهوة حيث يختلف بخلاف مجرّوشهواء أو شيخ هرم استحبها لما كان ولا نهامه قلنتها
في الجلة إذ لكل ساقطة لا قطة (ولا ينتقض شعر وسن وظفر) إذ لا يلتذ بأسها (و لا ينتقض) محرم بنسب أو رضاع
أو مصاهرة) كام الزوجة لانتفاء مظنة الشهوة وخرج بالحرم المحرم باختلاف دين أو لعان أو وطء شبهة ما لم يمارأ
عليه تحريم ومصاهرة أو رضاع ولو اشتبهت بحرمه باجتماع ولو غير محصورات فلا ينتقض (الرابع) مس قبل
الأذى وحلقة ذبره من نفسه أو غيره ولو سهواً وإن كان أشل أو زائداً على سنن الأصل أو مشتبهاً به لما صح من
قوله صلى الله عليه وسلم من مس ذكره وفي رواية ذكر فليتوضأ والناقض من الدبر ملقى المفذوم من قبل المرأة
ملقى شفره على المنفذة لا ما وراءهما كحل ختام أو انما ينتقض المس (بباطن الكف) الأصلية ولو شلاء
والمشتبه بها والزائدة العامة أوالتي على سنن الأصلية لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم إذا أنضى أحدكم يده
إلى فرجه وليس بينهما ستر ولا حجاب فليتوضأ والافضاء باليد المس بباطن الكف ولأنه هو مظنة التلذذ وهو
الراحة ويطون الاصابع (ولا ينتقض المسوس) لأنه لا هتك منه (و ينتقض فرج الميت والصغير) لشمول
الاسم له (ومحل الجب) كله لا الثقة فقط لأنه أصل الذكر (والذكر المقطوع) وبعضه إن سمى بعض ذكر
بخلاف الجلدة المقطوعة في الختان وكذلك ذكر القبل والدبران بقي اسمهما بعد قطعهما (ولا ينتقض فرج الهيمة)
لأنه لا يشتهى ولذا جاز كشفه والنظر إليه (ولا المس برأس الاصابع وما بينهما) وحرفها وحرف الكف نعم
الحرف الذي يلي الكف من حرفه ورؤسها وهو ما بعد موضع الاستواء منها ينتقض

* (فصل) * فيما يحرم بالحدث والمراد به الأصغر عند الإطلاق (يحرم بالحدث الصلاة) أجماعاً (ونحوها)
كسجدة تلاوة وشكر وخطبة جمعة وصلاة جنازة (والطواف) ولو نفل لأنه صلاة كافي الحديث (وحل المصحف
ومس ورقه وحواشيه وجلده) المتصل به لا المنفصل عنه وانما حرم الاستنجاء وإن انفصل لأنه أفش وذلك
لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون أى المتطهرون وهو خبر بمعنى النهي وصح أنه صلى الله عليه وسلم قال لا يمسه
المصحف الا طاهر (و) يحرم أيضاً حل ومس (خريطة) وهو فيها (وعلاقته وصندوقه) وهو فيه لأن منسوبه إليه
كالجلد (و) حل ومس (ما كتب لدرس قرآن ولو بخرقه) لشمه بالمصحف بخلاف ما كتب للدراسة كالتمام
وما على النقد لأنه لم يقصد به المقصود من القرآن فلم يجز عليه أحكامه (و) يحل جلده في أمتعة لا بقصد أى معها
بل ومع متاع واحد بقصد المتاع وحده أو لا بقصد شيء إذ لا يحل جلده بالتعظيم حيث يختلف ما إذا قصد المصحف
وحده أو مع غيره ويجزى هذا التفصيل في حل حامل المصحف على الأوجه ولو فقد الماء والتراب ومسلاً بتمتة جاز
بل وجب جلده مع الحدث إن خاف عليه كافر أو تجسأ أو ضياعاً ويجب التيمم إن قدر عليه (و) يحل جلده في
(تفسير) أكثر منه بخلاف ما إذا استوى أو كان القرآن أكثر (و) يحل (قلب ورقة بعود) ما لم تنفصل الورقة
عن محلها وتصير محمولة على العود وكما يشتهى ما لم يمس المكتوب (ولا يمنع الصبي المميز) ولو جنباً (من جلده ومسّه
للدراسة) لحاجة تعلمه ومشقة استمراره متطهراً أما غير المميز فيحرم تمسكه منه وكذا الولم يكن له غرض متعلق
بالدراسة وإن قصد التبرك (ومن تيقن الطهارة وشك في الحدث أو تيقن الحدث وشك في الطهارة بني على يقينه)
وهو الطهارة في الأولى والحدث في الثانية لأنه الأصل والمراد بالشك هنا في معظم أبواب الفقه التردد مع
استواء ورخا

* (فصل) * فيما يندب له الوضوء (يستحب الوضوء من القصد والحجامة والرعاف) (من) (النعاس) (و) (من)
(النوم) فأعداء مكوا (من) (القيء) (و) (من) (القهقهة في الصلاة) (من) (أكل مامسته النار) (و) (من) (أكل لحم)

(الجزور) من (الشك في الحديث) الخروج من خلاف من قال ان هذه تنقض أخذ من الاحاديث الواردة في ذلك لكن أعلمها أصحابنا بان بعضها ضعيف وبعضها منسوخ لكن قوى في المجموع من حيث الدليل النقض باكل لحسم الجزور ويسن الوضوء أيضا من كل ما يختلف في النقض به كسب الامر ونحو الشعر (و) يسن أيضا من (الغيبة والنهية والكذب والشتم) سائر (الكلام القبيح) نظيره ولان الوضوء يكفر الخطايا كما ثبت في الاحاديث (و) من (الغضب) لانه يطفئه (ولارادة النوم) للاتباع وعند البيهقي (ولقراءة القرآن والحديث) وسماعهما (والذكر) ليكون على أكمل حال (والجلوس في المسجد والمروءية) تعظيمه (ودراسة العلم) الشرعي وسماعه وكاتبه وحله تعظيمه (وزيارة القبور ومن حمل الميت ومسه) لاستقذاره وجماع وان شاد شعر واستغراق ضحك وخوف وقص ونحو شارب وحقاق عانة ورأس وجنب أراد نحواً كل أو جماع وللمعيان اذا أصاب بالعين قال بعضهم ولما ورد فيه حديث وان لم يذكروه كشره ألبان الابل ومس الكافر والضم والأبرص

* (فصل) * في آداب قاضي الحاجة (يستحب لقاضي الحاجة) أي لمريدها (بولاء) كانت (أو غائطاً) أن يلبس نعليه (و) أن (يستر رأسه) للاتباع روى مرسلوه وهو كالضعيف والموقوف يعمل به في فضائل الاعمال اتفاقاً (و) أن (يأخذ) مريد الاستنجاء بالخجر (أحجار الاستنجاء) لما صح من الامر به وحذر من الانتشار اذا طمأ بعد فراغه ويندب أيضاً عدد الماء (و) أن (يقدم يساره) أو بدلها (عند الدخول) ولولا خلاء جديدي وان لم يرد قضاء حاجة (ويتمناه) أو بدلها (عند الخروج) عكس المسجد اذا يسرى للاذى واليمني لغيره كالحلأة في ذلك السوق ومحل المعصية ومنه محل الصاغة والحمام المستحم (وكذا يفعل في الصحراء) فيقدم يساره عند وصوله لمحل قضائها لانه يصير مستقذراً بارادة قضائها به ويمناه عند مغارقه (و) أن (لا يحمله ذكراً لله تعالى) أي مكتوب ذكروه ومثله كل اسم معظم ولو مشتركا كالعزيز والكريم ومحمد وأحمدان قصده المعظم أو دلت على ذلك فريضة ومن المعظم جميع الملائكة وحمل ذلك مكره واختار الاذرى تحريم ادخال المصحف الخلاء بلا ضرورة اجلاله وتكريمه ولو تختم في يساره بما عليه معظم وجب نزع عند الاستنجاء حرمة تنجيسه ولو غفل عن تحمية ما دخل الخلاء غيبه ندباً (و) أن (يعتمد) ولو فاعماً (على يساره) وينصب يمينه بان يضع أصابعه على الارض ويرفع باقيه لان ذلك أسهل لخروج الخارج مع انه المناسب (و) أن (يبعد) ولولي البول بالصحراء وغيرها ان كان ثم غيره الى حيث لا يسمع نظارجه صوت ولا يشمه له ريح فان لم يفعل سن لهم الابعاد عنه الى ذلك ويسن له أيضاً ان يغيب شخصه ما أمكن (و) أن (يستتر) عن العيون بشئ طوله ثلاث اذراع فاكثروا قد قرب منه ثلاثة أذرع فاقول بنحو ذيله ولا بد ان يكون لاساثره ناعرض يمنع رؤية عورته أو بان يكون بيتا لا يعسر تسقيفه ومحل ذلك حيث لم يكن ثم من لا يغض بصره عن عورته ممن يحرم عليه نظرها والاوجب السترة مطلقاً (و) أن (لا يبول) ولا يتغوط (في ماعرا كد) وان كثر ما لم يستجر بحيث لا تنعافه نفس البتة لما صح من نهيه صلى الله عليه وسلم عنه فيه (و) لا في ماء (قليل جار) قياساً على الراكد وانما كره ذلك ولم يحرم وان كان فيه اتلاف عليه وعلى غيره لا مكان طهره بالمكثرة اما الكثير الجاري فلا يكره فيه اتفاقاً لكن الاولى اجتنابه نعم قضاء الحاجة في الماء ليلامكروه مطلقاً لما قيل انه بالليل مأوى الجن والكلام في المباح والمسبل والمهلوك يحرم ذلك فيه مطلقاً ويكره بقرب الماء (و) أن (لا يبول ولا يتغوط) (في حجر) وهو الثقب المستدير والمراد به ما يشبه السرب وهو المستطيل لما صح من نهيه صلى الله عليه وسلم عن البول في الخرج ولانه مأوى الجن ولانه ربما آذاه حيوان به أو نأذى به (و) أن (لا يبول ولا يتغوط مائعا) (في مهب ريح) أي محمل هبوبهم اوقت هبوبهم او منه المراحض المشتركة قبل استدبرها في البول ويستقبلها في الغائط المائع ثلاثين شش (و) أن (لا يبول ولا يتغوط في طريق) ومحل جلوس الناس كالظل في الصيف والشمس في الشتاء لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم

الجزور والشك في الحديث
والغيبة والنهية
والكذب والشتم والكلام
القبيح والغضب ولارادة
النوم والقراءة القرآن
والحديث والذكر
والجلوس في المسجد والمروءية
فيه ودراسته العلم وزيارته
القبور ومن حمل الميت
ومسه

* (فصل) * يستحب لقاضي
الحاجة بولاً أو غائطاً أن يلبس
نعليه ويستتر رأسه ويأخذ
أحجار الاستنجاء ويقدم يساره
عند الدخول ويمناه عند
الخروج وكذا يفعل في
الصحراء ولا يحمله ذكراً لله
تعالى ويعتمد على يساره
ويبعد ويستتر ولا يبول في
ماعرا كد وقليل جار ولا في
بحر وفي مهب ريح وطريق

اتقوا الا لعينين وقسمهما بالتخلي في طريق الناس وبجاسمهم سيما بذلك لانهم ما يحلبان اللبن كثيرا عاده وفي رواية الملاعن الثلاث وقسم الثالث بالبراز في الموارد وكراهة ذلك هو المعتمد وقيل يحرم (ولا) يقضى حاجته (تحت شجرة مثمرة) أي من شأنها ذلك ولو لمباحة وفي غير وقت الثمرة صيانة لها عن التلويث عند الوقوع فتعافها النفس ومنه يؤخذ ما بحثه المصنف من ان شرطها أن تكون مما (يؤكل ثمرها) الا ان يقال النفس تعاف الانتفاع بالتجسس أيضا فيمنع ذلك لافرق ولو كان باقي تحتها ما يزيل ذلك قبل الثمرة فلا كراهة (و) ان (لا يتكلم) حال خروج الخارج بذكروا لا غير لما صاع من النهي عنه فيكره (الاضرورة) فيجوز بل يجب ان خشى من السكوت حقوق ضرره أو لغيره واختار الاذرى تحريم قراءة القرآن (و) أن (لا يستجيب بالماء في موضعه) بل ينقل عنه لتلاي صيبه الرشاش فينجسه ومن ثم لو كان في مختله لم ينتقل لفقد العلة (وأن يستبرئ من البول) بعد انقطاعه بنحو مشى ونزول كراهة ولا يجزبه وتنجس وغيره مما يظن به من عادته أنه لم يبق بمجرى البول ما يخاف خروجه لئلا يتجسس به وانما لم يجب لان الظاهر عدم عودته لكن اختار جمع وجوبه (و) أن (يقول عند دخوله) بمعنى وصوله محل قضاء حاجته (بسم الله) أي اتحصن من الشياطين (اللهم اني أعوذ) أي اعتصم (بك من الخبث) بضم الخاء مع ضم الباء أو سكونها جمع خبيث وهم ذكران الشياطين (والخبائث) جمع خبيثة وهن أنثاهن لا تتبع في ذلك وانما قدم القارئ التعوذ لان البسملة من القرآن المأمور بالاستعاذة له (و) يقول (عند خروجه) بمعنى انصرفه منه (غفرانك) منصوب على أنه مصدر بدل من اللفظ بفعله أو مفعول به (الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني) للاتباع وحكمة سؤال المغفرة اما تركه بالذكر لسانه أو خوف التقصير في شكر هذه النعمة العظيمة أعني نعمته الاطعام فالضم فلهضم نفسه بل الخروج ومن ثم قال الشيخ انصر يكرر غفرانك مرتين والمحبة الطاهرة يكرر ثلاثا (و) أن (لا يستقبل) بقبلة أو دبره (القبلة) أي الكعبة أو بيت المقدس (ولا يستدبرها) حال قضاء حاجته حيث استبرئ برفع ثائي ذراع فأكثر وقد قرب منه ثلاثة أذرع فافل فان فعل كراهة ذلك لما صاع من النهي عنه فيها (ويحرم ذلك) أي استقبال الكعبة واستدبارها بفرجه حال قضاء حاجته (ان لم يكن بينه وبينها ساتر أو) كان ولكن (بعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع) بذراع الإحدى المعتدل (أو كان الساتر أقل من ثائي ذراع) تعظيما للقبلة بخلاف ما اذا كان بينه وبينها ساتر مرتفع ثائي ذراع فأكثر وقد قرب منه ثلاثة أذرع فافل وان لم يكن له عرض فإنه لا يحرم لانه لم يخل بتعظيمها حينئذ ويحصل الساتر بارضاء ذيله وهذا التفصيل جرح به الشافعي رضي الله تعالى عنه بين الاحاديث الصحيحة الدالة على التحريم تارة وعلى الاباحة أخرى ولا فرق في ذلك بين من في العراء وغيره ومن في مكان يعسر تسفيقه أولا (الافى المواضع المعدة لذلك) فان الاستقبال والاستدبار فيه مطلقا لا يمكنه خلاف الا فضل حيث أمكن الميل عن القبلة بلا مشقة ولو استقبلها بالساتر المذكور جاز وان كان دبره مكشوف على المعتمد ولو اشتبهت القبلة وجب الاجتهاد حيث لا ستره ويأتي هنا جميع ما ذكره فيمن يجتهد في القبلة للصلاة ولو هبت ريح عن يمين القبلة ويسارها جاز الاستقبال والاستدبار فان تعارضا وجب الاستدبار لان الاستقبال أخش ولا يكره استقبالها باستنجاء أو جعاع أو اخراج ريح أو فصد أو حجامه (ومن آدابها) أي قاضي الحاجة (أن لا يستقبل الشمس ولا القمر) تعظيما لهما لانها من آيات الله الباهرة فيكره ذلك بخلاف استدبارهما لان الاستقبال أخش (و) ان (لا يرفع ثوبه) دفعة واحدة بل شيئا فشيئا (حتى يدنو) أي يقرب (من الارض) فينتهي الرفع حينئذ يحافظ على الستر ما أمكن نعم ان خشى تجسسه كشفه بقدر حاجته وله كشفه دفعة واحدة اذا كان خاليا (و) أن (لا يبول) ولا يتغوط مائعا (في مكان صلب) لئلا يترشش فان لم يجد غيره دقه بحجر ونحوه (و) أن (لا ينظر الى السماء ولا الى فرجه ولا الى ما يخرج منه ولا يعيث) ببيده ولا يلتفت يمينه ولا شمالا ولا يستاك لان ذلك كله لا يليق بحاله ولا يطيل تعوده لانه يورث الباسور (وان يسبل ثوبه) شيئا فشيئا (قبيل

وتحت شجرة مثمرة يؤكل ثمرها ولا يتكلم الا لضرورة ولا يستجيب بالماء في موضعه وان يستبرئ من البول ويشول عند دخوله بسم الله اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث وعند خروجه غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ويحرم ذلك ان لم يكن بينه وبينها ساتر أو بعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع أو كان الساتر أقل من ثائي ذراع الا في المواضع المعدة لذلك ومن آدابها أن لا يستقبل الشمس والقمر ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الارض ولا يبول في مكان صلب ولا ينظر الى السماء ولا الى فرجه ولا الى ما يخرج منه ولا يعيث وأن يسبل ثوبه قبل

انتصابه (كأمر (ويحرم البول) ونحوه (في المسجد ولو في أثناء) لأن ذلك لا يصلح له كافي خبر مسلم أي لمزيد استقذاره بخلاف الفصد فيه في الأثناء لأن الدم أخف ولذا عني عن قلبه وكثيره بشرطة (و) يحرم ذلك (على القبر) المحترم (ويكره عند القبر) المحترم أحترامه (و) يكره البول والغائط (فأعما الالغذر) لأنه خلاف الأكثر من أحواله صلى الله عليه وسلم أمام مع العذر كاستشفاء أو فقد محل يصلح للجلوس أو خشية خروج شيء من السبيل الآخر لو جلس أو كون البول أحرقه فلم يتمكن من الجلوس فباح وعليه أو على بيان الجواز يحمل بوله صلى الله عليه وسلم فأعما لما أتى به ساطعة قوم (و) يكره ذلك (في محدث الناس) كما مر بدله له نعم أن كانوا يجتمعون على معصية فلا بأس بقضاء الحاجة في محدثهم تغيير الهم ومراعاة يكرهه أن يتكلم حال قضاء حاجته (فاذا عطس) حينئذ (حمد الله) تعالى (بقوله) ولا يحرك لسانه

* (فصل) * في الاستنجاء (يجب) لا على الفور بل عند خشية نجس غير محله وعند اعادة نكح الصلاة (الاستنجاء من كل رطب خارج من أحد السيلين) ولو نادرا كدم (بالماء) على الأصل (أو بالخر) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم وليس تنج بثلاثة أشجار وخروج الرطب الرجوان كان المحل رطبا ونحو البعرة الجافة فلا يجب الاستنجاء من ذلك لكنه يسن من نحو البعرة وبأحد السيلين الثقة المفتوحة قبل المشكل أو أحدهما أو ذكر أن استنباها في معنى الماء كاقف وصل بوله إلى جلده وليس المراد بالخر خصوصه بل هو (أو) مافي معناه من كل (جامد طاهر) لنجس ولا متنجس لأنه لا يصلح لازالة النجاسة (قانع) لالامال يقع للاسته أو زوجته أو تنافر اجزائه كالتراب (غير محترم) ومنه كتب التوراة والانجيل أن علم تبدلها ما وخليا عن اسم معظم وجامد ديبخ وجامد حوت كبير جف بحيث لو لم يكن على الأرض جسد بخلاف المحترم ككتب العلم الشرعي وآلته كالمناطق الموجود اليوم وجامد المتصل بها بخلاف جامد المخفف فإنه محترم مطاوعا والمطعم ولو عظماء وان حرق وجزء آدمي محترم ولو منفصلا وجزء حيوان متصل به ولو فارة على الأوجه وجزء الخمر بعد المحترم وغير القانع مالم ينقل النجاسة (ويسن) في القبل والوبر (الجمع بينهما) بأن يقدم الجامد ثم الماء ليزيل العين ثم الأثر فتقل ملابس النجاسة وبه يعلم ما نقل عن الغزالي من أنه تحصل سنة الجمع (ولو بجامد متنجس) وما بحثه الأسنوي من حصولها أيضا بعد (دون ثلاث مسحات) فإن اقتصر على أحدهما فالأفضل الماء لأنه يزيل العين والأثر (وشرط) اجزاء (الخمر) لمن اقتصر عليه (أن لا يجب النجس) الخارج لأن الخمر لا يزيله حينئذ (و) أن (لا ينتقل) عن الموضع الذي استقر فيه عند الخروج لأنه حينئذ يطأ على المحل نجاسة لا بسبب الخروج (و) أن (لا يطأ عليه نجس) أجنبي (آخر) ولو من الخارج كرشاشه لأن مورد النص الخارج والأجنبي ليس في معناه (و) أن (لا يجاوز) الخارج (صفحة) في الغائط وهو ما ينضم من الألتين عند القيام (وحشقة) أو قدرها من مقطوعها في البول وأن لا يدخل البول المرأة مدخل الذكركر لا يجاوز ما ذكرنا نادرة جدا فلا تلحق بما تبعه البول ولو تقطع الخارج نعين في المنفصل الماء وان لم يجاوز ما ذكر (و) أن (لا يصيبه ماء) غير مطهر له وان كان طهورا أو مائع آخر بعد الاستجمار أو قبله لتنجسه ما وكالمائع ما لو استنجى بحجر رطب أو كان المحل مترطبا بماء لا عرف على الأوجه (وان يكون بثلاث مسحات) وان أتى بدونه بالنهي الصحيح عن الاستنجاء أقل من ثلاثة أشجار ويحصل ذلك ولو بأطراف حجر (فان لم يبق المحل) بالثلاث (وجب الانقاء) بالزيادة عليه إلى أن يبقى أثر لا يزيله إلا الماء أو صغار الخرف (ويسن الايتار) ان حصل الانقاء بشفع لم يصح من أمره صلى الله عليه وسلم به (ويسن استيعاب المحل بالخر) أي بكل حجر من الثلاث بأن يبدأ بالأول من مقدم الصفحة اليمنى ويديره برفق إلى محل ابتدائه وبالثاني من مقدم اليسرى ويديره كذلك ويمر الثالث على صفحته ومسر به جميعا ويسن وضع الحجر على موضع طاهر ويديره برفق ولا يضر النقل الحاصل من عدم الادارة وظاهر كلامه ككلام الشيخين أنه لا يجب تعميم المحل بكل مسحة من الثلاث وفيه كلام يمتنع في شرح الارشاد بما حاصله أن في كلامهم شبه تعارض فرج جمع متأخرون

انتصابه ويحرم البول في المسجد ولو في أثناء وعلى القبر يكره عند القبر وفأعما الالغذر وفي محدث الناس فاذا عطس حمد الله بقوله * (فصل) * يجب الاستنجاء من كل رطب خارج من أحد السيلين بالماء أو بالخر أو جامد طاهر قانع غير محترم ويسن الجمع بينهما ولو بجامد متنجس دون ثلاث مسحات فان اقتصر على أحدهما فالأفضل الماء وشرط الخمر أن لا يطرأ عليه نجس آخر ولا يجاوز صفحته وحشقته ولا يصيبه ماء وأن يكون بثلاث مسحات فان لم يبق المحل وجب الانقاء ويسن الايتار ويسن استيعاب المحل بالخر

الوجوب رعاية للدرك وآخرون عدمه أخذوا بظاهر كلامهم (و) يسن (الاستنجاء باليسار) للاتباع ويكره
 باليمنى وقيل يحرم لعمدة النهي عن الاستنجاء بها (و) يسن (الاعتماد على) الأصبع (الوسطى في الدبران
 استنجي بالماء) لأنه أمكن ولا يتعرض للباطن وهو ما لا يصل الماء إليه لأنه منبع الوساوس نعم يسن للبكر أن
 تدخل أصبعها في الثقب الذي في الفرج لتغسله (و) يسن لمن يستنجي بالماء (تقديم الماء للقبيل) لأنه لو قدم
 الدبر رجعا إلى الخبيث عند غسل القبيل والجهر تقديم الدبر (و) يسن (تقديمه) أي الاستنجاء (على الوضوء)
 أن كان غير سلس والأوجب عليه ذلك (و) يسن للمستنجي (ذلك يده بالأرض) أو نحوها (ثم يغسلها) ويكون
 ذلك أعنى ذلك ثم الغسل (بعده) أي الاستنجاء للاتباع (و) يسن له بعده (نضح فرجه وازاره) من داخله دفعا
 للوسواس (و) يسن (أن يقول بعده اللهم طهر قلبي من النفاق وحصن فرجي من الفواحش) لمناسسته الحال
 ويكتفى غلبة ظن زوال النجاسة وشهر بجهامان اليد ينحسها دون الحبل مالم يشمها من محل ملاقه فيما يظهر ولا
 يسن له شم يده وليحذر من ضم شرج معقده بل يسترخي قليلا لبقاء النجاسة في نضاعه ولو سال عرق المستنجي
 بالجهر فإن جاوز صليجته وحشفت له من غسل المجاوز والأفلا

* (فصل) * في موجب الغسل وهو بالفتح والضم والاول أفصح وأشهر وقد يقال بالضم لماء الغسل وبالكسر
 اسم لحواسد اغتسل به (و) وجبات الغسل خمسة أحدها (الموت) لمسلم غير شهيد كما يعلم مما سئذ كره في
 الجنائز (و) ثانيها (الحيض و) ثالثها (النفاس) مع الانقطاع ونحو القيام إلى الصلاة أجماعا (و) رابعها
 (الولادة ولو علقه ومضغه وبلا رطوبة) لأن كلامهما مني منعقد (و) خامسها (الجنابة) وتحصل إما (بخروج
 المني) أجماعا أي مني الشخص نفسه أول مرة من مخرج معتاد ومن فرج المشكل مطلقا ومن تحت صلب
 الرجل وتزاتب المرأة أن كان مستحكما بأن لا يخرج لنحو مرض وانسد الأصل وان لم يجاوز فرج المرأة بان
 وصل لما يجب غسله ولو خرج من غير قصد أو كان الخارج من فيه منها بعد غسلها ان قضت شهوتها بذلك الجماع
 بان تكون بالغمة مختارة مستبقة اعتبارا للمفطنة كالنوم اذ يغلب على الظن اخذها من منها به حيثئذ ولا أثر
 لنزوله لقصة الذكر (ويعرف) المني سواء كان من رجل أو امرأة (بتدفقه) أي خروج وجهه على دفعات قال الله
 تعالى من ماء دافق (أول ذنبه وجهه) وان لم يتدفق ويلزمهما فتور الذكروا نكسارا للشهوة غالبا (أو يرحم عجين)
 أو طلع حال كون المني (رطبا أو يرحم بياض بيض) حال كون المني (جافا) وان لم يتدفق ولا التدفقه كان خرج
 ما بقي منه بعد الغسل فان فقدت هذه الخواص الثلاثة فلا غسل ولا أثر لنحو الجنابة واليباض في مني الرجل
 والرقوة والاصفرار في مني المرأة وجودا ولا فقدا (و) أما (باب الجنابة) فلا غسل ولا يباح ذكروه عليه ولا
 مبان (في فرج ولودبرا أو فرج ميت أو بهيمة) ولو سمكة وان لم يشته ولا حصل انزال ولا انتشار ولا قصد ولا اختيار
 ولو مع حائل كخيف لخبره مسلم اذا التقي الختانان فقد وجب الغسل وان لم ينزل ونجس الماء من الماء منسوخ
 وذكر الختانين جرى على الغالب هذا كله في ذكر الواضحة وقرهه أما الخنثى فلا غسل ولا يباح ذكروه عليه ولا
 على الموج فيه مطلقا ولا يباح واضح في قبله لاحتمال الزيادة (و) تحصل الجنابة أيضا (ب) سبب (رؤية المني في
 ثوبه) الذي لا يلبسه غيره (أو فرش لا ينام فيه غيره) ممن يحتمل أن له منيا لعدم احتمال كونه من غيره حيثئذ
 وان كان نطاهر الثوب ويلزمه إعادة كل صلاة لا يحتمل حدوثه بعدها (ويحرم بالجنابة ما يحرم بالحدث) وقد
 مر (ومكث) المسلم (في المسجد) ورجلته وهوائه وجماعه يجذره وان كان كله في هواء الشارع وبقعة وقف
 بعضها مسجدًا شائع القول صلى الله عليه وسلم لا أحل المسجد لحائض ولا جنب حسنه ابن القطن (وترد فيه)
 أو في نحوه مما ذكر لأنه يشبه المكث بخلاف العبور نعم هو خلاف الاولى لا العذر كقرب ومحل حرمة المكث
 والتردد اذا كانا (غير عذر) فان كانا العذر كان احتمل فاعتق عليه باب المسجد وأخاف من الخروج على تلف نحو
 مال جازله المكث للضرورة ويجب عليه التهم ويحرم تراتب المسجد وهو الدخول في وقته أما الكافر فلا يمنع

والاستنجاء باليسار والاعتماد
 على الوسطى في الدبران
 استنجي بالماء وتقديم الماء
 للقبيل وتقديمه على الوضوء
 وذلك يده بالأرض ثم يغسلها
 بعده ونضح فرجه وازاره
 وأن يقول بعده اللهم طهر
 قلبي من النفاق وحصن
 فرجي من الفواحش
 * (فصل) * موجبات الغسل
 الموت والحيض والنفاس
 والولادة ولو علقه ومضغه
 وبلا رطوبة والجنابة
 بخروج المني ويعرف
 بتدفقه أو ذنبه بخروجه أو يرحم
 عجين رطبا أو يرحم بياض
 بيض جافا ولا يباح الحشفة
 أو قدرها في فرج ولودبرا أو
 فرج ميت أو بهيمة ورؤية
 المني في ثوبه أو فرش لا ينام
 فيه غيره ويحرم بالجنابة
 ما يحرم بالحدث ومكث في
 المسجد وترد فيه لغير عذر

من المكث فيه لانه لا يعتقه دحومته (و) يحرم على المسلم أيضا (قراءة القرآن) بلسانه ولو لجرف منه (بقصد القراءة) وحدها أو مع غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الجنب ولا الخائض شيئا من القرآن حسنه المنذرى أما إذا لم يقصد بها بان قصد ذكره أو موعظته أو حكمه وحده كالسجدة أو أطاق فلا يحرم لانه لا يكون قرأنا إلا بالقصد نعم تجب قراءة الفاتحة في صلاة جنب فقد الطهورين لضرورة توقف صحة الصلاة عليها

وقراءة القرآن بقصد القراءة

* (فصل) * وأقل الغسل

نية رفع الجنابة أو فرض

الغسل أو رفع الحدث

واستيعاب جميع شعره

وبشره ويجب قرن النية

بأول مغسول (وسننه)

الاستقبال والتسمية مقرونة

بالنية وغسل الكفين ورفع

الاذن ثم الوضوء ثم تعهد

مواضع الانعطاف وتخليل

أصول الشعر ثم الأفاضة على

رأسه ثم شقه الأيمن ثم الأيسر

والتكرار ثلاثا والذكر كل

مرة واستصحاب النية ولا

ينقص ماؤه عن صاع وأن

تتبع المرأة غير معتدة الوفاة

أثر الدم بمسك ثم بطيب ثم

بطين فان لم تجد ذلك فالماء

كاف وأن لا يغتسل من

خروج المني قبل البول

والذكر المأثور بعد الفراغ

وترك الاستعانة

* (فصل) * ويكره

الاسراف في الصب والغسل

والوضوء في الماء الراكد

* (فصل) * في صفات الغسل (وأقل الغسل) الواجب (نية رفع الجنابة) في الجنب والخيض والنفس في الخائض والنفساء أي رفع حكم ذلك أو استحبابه ما يتوقف على الغسل (أو فرض الغسل) أو الغسل المفروض أو الواجب أو أداء الغسل (أو رفع الحدث) أو الحدث الأكبر أو عن جميع البدن وهو أفضل من الإطلاق أو الطهارة للصلاة في حق الجنب وما بعده لتعرضه للمقصود في غير رفع الحدث ولا استلزام رفع المطلق رفع المقيد فيها ولا يكفي نية مطلق الغسل كما مر في الوضوء (واستيعاب جميع شعره) وظفوه ظاهرا وباطنا وان كثف (و) جميع ظاهر (بشره) حتى مظهر من خصوص ما خال الأذن وأنف جدد وشقوق لا غور لها ولا إفك كما مر في الوضوء ومن فرج بكر أو ثيب إذا قعدت لقضاء حاجتها وما تحت قلقة الألف فلا يجب غسل باطن عقد الشعر وباطن فم وأنف وفرج وعين وشعر نبت بها أو بالأنف نعم يجب نقض الضفائر إذا لم يصل الماء إلى باطن الشعر الأبه (ويجب قرن النية بأول مغسول) فلو نوى بعد غسل جزء وجب إعادة غسله (وسننه) كشيعة منها (الاستقبال والتسمية مقرونة بالنية وغسل الكفين) كالوضوء فيهما نعم يسن لمن يغتسل من نحو أبريق أن يقرن النية بغسل محل الاستنجاء بعد فراغه منه لانه قد يغفل عنه أو يحتاج إلى المس فينتقض وضوءه (و) منها (رفع الأذن) الطاهر كمنى ومخاط والنجس الحكمي وإن كفى لهما غسله (ثم) بعد ازائه (الوضوء) الكامل للاتباع فتأخيره أو بعضه عن الغسل بخلاف الأفضل وينوي به سنة الغسل أن تجردت جنبته عن الحدث الأصغر والأنوى به رفع الحدث الأصغر (ثم) بعد الوضوء (تعهد مواضع الانعطاف) كالأذن وطبقات البطن والموق واللحاط وتحت المقبل من الأنف والأذن (وتخليل أصول الشعر) ثلاثا بيده المبالغة بأن يدخل أصابعه العشرة في الماء ثم في الشعر ليشربها أصوله لان هذا وما قبله أقرب إلى الثقة بوصول الماء وأبعد عن الاسراف فيه (ثم الأفاضة على رأسه) للاتباع ولا يسن فيها البداءة باليمن ويظهر أن محله أن كفى ما يفرضه على كل رأسه والأف البداءة باليمن أولى كالأقطع الذي لا يتأتى منه أفاضة (ثم) على (شقه الأيمن) المقدم منه ثم المؤخر (ثم) على (الأيسر) كذلك (والتكرار) لجميع ذلك (ثلاثا والذكر) في (كل مرة) من الثلاث لما ناله يده واستصحاب النية ذكرها كالوضوء في جميع ذلك (و) أن (لا ينقص ماؤه عن صاع) في معتدل لانه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بالصاع فان نقص وأسبغ كفى أما غير المعتدل فينقص ويريد ما يليق بحاله (وأن تتبع المرأة) ولو بكر أو خلية (غير معتدة الوفاة) والحرمة (أثر الدم) الذي هو حيض أو نفاس (بمسك) بأن يجعله بعد غسلها بنحو قطنة وتدخلها إلى ما يجب غسله من فرجها المباح من أمره صلى الله عليه وسلم به مع نفسه يرعائه بذلك وحكمته تطيب المحل لاسرعة العلق ويكره تركه أمام معتدة الوفاة والحرمة فيمتنع عليها استعمال الطيب نعم يسن للمعتدة تطيب المحل بقليل قسط أو أطفار (ثم) أن لم تجد مسكا يسن (طيب) غيره (ثم) أن لم تجد طيبا سن (بطين) فان لم تجد ذلك فالماء كاف (في دفع الكراهة) (و) لمن خرج منه مني الغسل قبل البول لكن السنة (أن) لا يغتسل من خروج المني قبل البول (لئلا يخرج بعده شيء) (و) يسن (الذكر المأثور) وهو ما مر عقب الوضوء (بعد الفراغ) من الغسل (وترك الاستعانة) والتنشيف كالوضوء

* (فصل) * في مكرهاته (ويكره الاسراف في الصب) للغسل نظير ما مر في الوضوء بغيره (و) يكره (الغسل والوضوء في الماء الراكد) ولو كان كثيرا أو بترامه ينة لما صح من فيه صلى الله عليه وسلم عن الغسل فيه وليس به الوضوء بجامع خشية الاستعداد والاختلاف في ظهوريته وبه يعلم أن الكلام في غير المستحجر الذي لا يتقدر

بذلك بوجه ولا خلاف في ظهوره ويتهوان في ذلك وأنه لا فرق بين الوضوء عن حدث أصغر أو أكبر (و) يكره (الزيادة على الثلاث) كل وضوء بقيد السابق فيه (وترك المضمضة والاستنشاق) للخلاف في وجوبهما فيه كل وضوء (و) يكره (للجنب الاكل والشرب والنوم والجماع قبل غسل الفرج والوضوء) لما صح من الامر به في الجماع ولا اتباع في البقية الا الشرب فيقيس على الاكل (وكذا منقطة الحيض والنفاس) فيكره له ذلك كالجنب بل أولى

* (باب النجاسة وازالتها) *

(وهي) اغرة كل مستنذر وشربا بالحدس مستنذر يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج وبالعادل مسكر مانع اصله ومنه (الخمر) وهي المتخذة من عصير العنب (ولو محترمة) وهي ما عصر بقصد الخلية ولا بقصد صوم ثم لم يجب اراقتها بخلاف ما لعصر بقصد الخمرية تجب اراقتها فوراً ويعتبر تغير القصد قبل التخمير (والنيذ) وهو المتخذ من عصير نخوالزبيب للاجماع في الخمر وللأحاديث الصحيحة الصريحة في غيرها أما الجامد فطاهر ومنه الحشيشة والافيون وجوزة الطيب والعنبر والزعفران فيحرم تناول القدر المسكر من كل ما ذكر كما صرحوا به (والسكاب) ولومعالم الماصح من أمره صلى الله عليه وسلم بالتسبيح من ولوغه وباراقه ما ولغ فيه (والخنزير) لانه أسوأ أحوال من السكاب اذ لا يقتنى بحال (وما تولد من أحدهما) مع حيوان طاهر ولو آدمياً تغلبا للنجس (والميتة) بجميع أجزائها وان لم يكن لها دم سائل وهي ما زالت حيايتها لا بد كاهة شرعية بالنض والاجماع (الا لا دمي) ولو كافر الماصح من قوله صلى الله عليه وسلم ان المؤمن لا ينحس حيواناً لميتاً والتعبير بالمؤمن للغالب أو لشرف اذ لا قاتل بالفرق (والسهمك والجراد) للخبر الصحيح احل لنا ميتتان ودمان السهمك والجراد والكبد والطحال (و) من النجاسات (الدم) وان تحلب من كبده أو تحوسمك أو بقي على نحو العظام لكنه معفو عنه لقوله تعالى أو دما مسفوحاً أي سائلاً بخلاف غيره كالسكبد والعلق (والقيح والقيح) وان لم يتغير (والروث) بالثلاثة كالبول نعم لوراثت أوقات جميعه كما صلبا بحيث لو زرع نبت كان متنجساً لنجس (والبول) للدمرب صب الماء عليه (والمدى) بسكون المجهة للامر بغسل الذكراً رأسه منه وهو ماء أصغر رقيق غالباً يخرج عند ثوران الشهوة ويشترك فيه الرجل والمرأة (والودى) بسكون المهملة كالبول وهو ماء أبيض تخين غالباً يخرج عقب البول (والماء المتغير السائل من فم النائم) ان تحقق كونه من المعدة بخلاف غيره لكن الاولى غسل ما يحتمل كونه منها ولو ابتلى بالاول شخص عفى عنه (ومنى السكاب والخنزير والمتولد من أحدهما) ومن غيره لانه الاصل (ولبن المايث كل لجه) كالانان (الا لا دمي) وأما منى الحيوان غير السكاب والخنزير وما تولد من أحدهما (والعلق) وهي دم غليظ (والمضغة) وهي لجة صغيرة (ورطوبة الفرج) وهي ماء أبيض مترددين المذى والعرق من الحيوان الطاهر ولبن الماء كولد كرا صغيراً ميتاً وانفجته ان أخذت منه بعد ذبحه ولم يطعم غير لبن ولو نجس أو مترشح كل حيوان طاهر كعرق ولعاب وبلغ الا ميتة من خروجه من المعدة وماء قروح ونفط لم يتغير والبيض ولومن ميتة ان كان متصلاً ببرزق القرو المسك وقارته المنفصلة في حياته أو بعد ذكاته والزيادة لاما فيه من شعر السنور البرى نعم يعفى عن قليله غرقاً والعنبر وهو نبت بحرى وان ابتلع حوت ما لم يستجمل (فطاهرات) للنصوص الصحيحة في أكثرها وقياساً في باقيها ولو تحقق خروج رطوبة الفرج من باطنه كانت نجسة وانما لم يتنجس ذكر الجماع اذ اوطئ من استنجت بماء أو حجر ولم يتحقق اصابة البول للذكور ولا مدخله لعدم تحقق خروجه من الباطن ويجوز أن كل بيض غير الماء كولد حيث لا ضرر فيه (والجزء المنفصل من الحيوان كميته) طهارة ونجاسة فيدخل نحو الاكدي ومشيته طاهرة بخلافها من نحو الفرس للخبر الصحيح ما قطع من حي فهو ميت (الاشعر) الحيوان (الماء كولد) يشبهه وصفه ووبره) اذ لم يعلم بانيته بعد موته (فطاهرات) لقوله تعالى ومن أوصافها أو بارها الآلية ولو انفصل من ماء كولد حي جزء عليه شعر فلهما

والزيادة على الثلاث وترك المضمضة والاستنشاق والجنب الاكل والشرب والنوم والجماع قبل غسل الفرج والوضوء وكذا منقطة الحيض والنفاس * (باب النجاسة وازالتها) * وهي الخمر ولو محترمة والنيذ والسكاب والخنزير وما تولد من أحدهما والميتة الا الاكدي والسهمك والجراد والدم والقيح والقيح والودى والبول والمذى والودى والماء المتغير السائل من فم النائم ومنى السكاب والخنزير والمتولد من أحدهما ولبن المايث كل لجه الا الاكدي والعلق والمضغة ورطوبة الفرج فطاهرات والجزء المنفصل من الحيوان كميته الاشعر الماء كولد يشبهه وصفه ووبره فطاهرات

نجسان وخرج بماء صكره القرن والظلف والظفر فهي نجسة (ولا يظهر شيء من النجاسات) بالاستحالة
 (الانثلاثة أشياء) أحدها (الخز) ولو غسب بخرمته فظهوره وان فخر رأسها أو نقلت من محلها أو تخللت لا يفعل فاعل
 (مع انائها) ولو نحو خرف جديد تبعها للضرورة (إذا صارت) أي استحالت (نجسها بنفسها) أي
 بلا صاحبة عين لزوال علة النجاسة وهي الاسكار أما إذا تخللت بصاحبة عين نجسة وان ترعت قبل التخلل
 أو طاهرة استمرت اليه ولم تستمر لكن تخلل منها شيء فلا يظهر إذا تنجس بشئ قبل التنجس في الأولى ولتنجس بعده
 تخللها بالعين التي تنجست بها في الثانية وكان الخز فيما ذكر الشيد على المعتمد (و) ثانیها (الجلد المتنجس بالموت) بأن
 لم يكن من تحو كلب وان كان من غير الماء كقول يظهر بالدبغ والاندباغ (ظاهرة) وهو مالا فاه الدباغ
 (و) باطنه) وهو مالم يلاقه بشرط أن ينقي من الرطوبة المعقنة له بحيث لا يعود اليه النتن والفساد لو وقع في الماء
 لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم إذا دبغ الأهاب فقد طهر وانما تحصل التغطية المذكورة بخرمته ولو نجسها
 كذرق حمام لا ينحو شمس وتراب وخرج بالجلد الشعر نعم يظهر قليله تبعاً كأنما الخز ثم هو بعد الاندباغ كثوب
 متنجس فلا بد لنحو الصلاة فيه أو عليه من تطهيره (و) ثالثها (ما صار حيواناً) كالهيئة إذا صارت دوداً والحدوث الحياة
 وهو وان لم يكن متولداً منها لكنه متولد من عقولها وهي نجسة ولا يصح التمثيل بدم بيضة صارت فرخاً لانه حينئذ
 كالنبي اذ هو أصل حيوان طاهر وخرج بحيوان ما صار رماداً أو لمحماً فلا يظهر

* (فصل) * في إزالة النجاسة * (إذا تنجس شيء) جامد ولو نفيساً يفسده التراب (علاقة) شيء من (كلب أو فرعه)
 ولو لعبه (مع الرطوبة) في أحدهما (غسل سبعاً مع مخرج احدها من) سواء الأولى والاخيرة وغيرهما (بالتراب
 الطهور) لخبر طه ورأى أحدكم إذا واغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات احدها بالبطحاء وفي رواية أولاهن
 وهي لبيان الأفضل كما يأتي وفي أخرى السابعة وهي لبيان أقل الاجزاء وفي أخرى الثامنة أي بان يصاحب
 السابعة وانما تعتبر السبع بعد زوال العين فز يلهان وان تعدد واحدة ويكتفي بها وان تعدد اللوغ او كانت معه
 نجاسة أخرى وغسله في ماء كثير مع تحريكه سبعاً أو مرور سبع جرات عليه كغسله سبعاً والواجب من التراب
 ما يكدر الماء ويصل بواسطة الى جميع اجزاء المحل كما ذكره ظاهر أثره فيه ولا يجب المزج قبل الوضع بل يكفي
 سبق التراب ولومع رطوبة المحل لان الطهور والوارد باق على طهوره ولا يجب التراب في تطهير أرض ترابية
 اذ لا معنى لترتيب التراب وخرج به نحو صابون وسحاقة وخف وبالطهور مختلط بنحو دقيق وان قل
 ومستعمل للنص على التراب المنصرف للطهور وغيره لا يقوم مقامه (والأفضل) أن يكون التراب (في الأولى
 ثم في غير الاخيرة) لعدم احتياجه حينئذ الى ترتيب ما يصيبه بعد التي فيها التراب (والخزير كالكلب) فيما ذكر
 قياساً عليه بل أولى (وما تنجس ببول صبي لم يطعم) بفتح أوله أي لم يتناول قبل الحولين (الالبين) أو غيره
 للخنثى أو للتدوي أو التبرك (ينضح) أي يرش بالماء حتى يعم موضعه ويغلب عليه وان لم يسئل لا تباغ
 نخرج غير البول و البول الاثني والخنثى وأكاه أو شربه للتغذي ورضاعه بعد حولين فلا يكفي نضجه بل
 لابد من غسله وهو تقيم المحل مع السيلان لخبر يرش من بول الغلام ويغسل من بول الجارية ولان الابتلاء
 بحمل المذكور أكثر والخنثى يتحمل كونه أنثى (وما تنجس بغير ذلك) من سائر النجاسات السابقة وغيرها (فان
 كانت) نجاسة (عينية) وهي التي تدرك بأحدى الحواس (وجبت إزالته عنه) لا تحصل الا بإزالة (طعمه ولونه
 ورعيه) ويجب نحو صابون وذلك ان توقفت الإزالة عليه (ولا يضر بقاء لون أو رعيه عزوالة) كالون
 الصبغ بان صفت غسالته ولم يبق الأثر محض وكرم الخز للمشقة (ويضر بقاءهما) بحمل واحد وان عسر
 زوالهما (أو) بقاء (الطعم وحده) لسهولة إزالته وعسرها نادراً ويعرف بقاءه فيما إذا دميت لثته أو غلب على
 طعمه زواله فيجوز له ذوق المحل استظهاراً (وان لم يكن للنجاسة عين) كبول جف ولم يدرك له طعم ولا لون ولا رعي
 (كفي جري الماء عليها) مرة من غير اشتراط نية هنا وفيما مر لانها من باب التروك (ويشترط ورود الماء

ولا يظهر شيء من النجاسات
 الانثلاثة أشياء الخز مع
 انائها اذا صارت خلا بنفسها
 والجلد المتنجس بالموت طاهره
 وباطنه وما صار حيواناً
 * (فصل) * اذا تنجس شيء
 بملافة كلب أو فرعه مع
 الرطوبة غسل سبعاً مع
 مخرج احدها من التراب
 الطهور والأفضل في الأولى
 ثم في غير الأخيرة والخزير
 كالكلب وما تنجس ببول
 صبي لم يطعم الا البين ينضح
 وما تنجس بغير ذلك فان كانت
 عينية وجبت إزالته عنه
 وطعمه ولونه ورعيه ولا
 يضر بقاء لون أو رعيه عسر
 زواله ويضر بقاءهما أو
 الطعم وحده وان لم يكن
 للنجاسة عين كفي جري الماء
 عليها ويشترط ورود الماء

القليل) على المحل لقوته ولا تنجس بخلاف الكثير (والغسالة القليلة) المنفضة (طاهرة) غير مطهرة (مالم تتغير) بطعم أولون أو ريح ولم يزدوزن بما اعتدأ يأخذ من الثوب من الماء ويعطيه من الوسخ الطاهر (وقد طهر المحل) بخلاف ما إذا تغيرت أوزان وزنها أو لم يظهر المحل فهي نجسة كالحل لان البلال الباقي فيه بعضها والماء القليل لا يتبعض طهارة ونجاسة ولا نظار لا تنقل النجاسة اليها لان الماء قهرها فاعدها فاعلم أنها كالحل مطاوعة بحيث حكم بطهارته حكم بطهارتها وحيث لا فلا فلا موضع ثوب في اجانة وفيه دم معق عنه وصب الماء عليه تنجس بملاقاة لان دم نحو البراغيث لا يزول بالصب فلا بد بعد زواله من صب ماء طهور وهذا مما يغفل عنه أكثر الناس وتجب المبالغة في الغرغرة عند غسل فيه المتنجس ويحرم ابتلاع نحو طعام قبل ذلك

(باب التيمم)

هو لغة القصد وشرعا يصل التراب الى الوجه واليدين بشرائط ثلثي وفرض سنة أربع أو ست وهو من خصائصنا (يتيمم المحدث والجنب) ومأمور بطهر مسنون من وضوء أو غسل (لقد الماء والبرد والمرض) هذه أسبابه من حيث الجملة وأما تفصيلها (فان تيقن) المسافر أو غيره (فقد الماء تيمم بلا طيب) لانه حينئذ عبث (وان توهم الماء أو طنه أو شاك فيه) وجب عليه طلبه لكن لا يصح الابد تيقن دخول الوقت نعم يصح تقديم الاذن عليه وانما يحصل ان (فتش) عليه بنفسه أو مأذونه الثقة ولو عبدا أو امرأه وان كان واحدا عن جميع (في منزله) وعند رفقة (المسكين اليه ان يجوز بذلهم ولو بان ينادى فيهم من عنده ماء يجوده ولو باليمن (وتردد) عينا وشمالا أو ماما وخلفا) قدر حداث الغوث وجوبه وهو ما يلحقه فيه غوث الرقة مع ما هم عليه من التشاغل والتفاوض في الاقوال (وقدره بعضهم) كالرافعي (بغلوته سهم) أي غاية رمية ومراعاة تقرب ما مر وليس المراد بذلك أنه يدور الحد المذكور لمساقبة من عظيم الضرر والمشقة بل أن يصعد من تعاقبه ثم ينظر حواله ان كان بغير مستو والانظار في الجهات الاربع قدر الحد المذكور ويخص مواضع الحضرة والطير بمنزلة نظر (فان) تردد (ولم يجد ماء تيمم وان تيقن) وجود (الماء) وجب (طلبه في حد القرب) وهو ما يقصده النازلون نحو احتياط واحتشاش قال محمد بن يحيى ولعله يقرب من نصف فرسخ (وهو) نحو (سنة آلاف خطوة) اذا فرسخ ثلاثة أميال والميل أربعة آلاف خطوة فقصده ما ذكر (فان كان) الماء (فوق حد القرب تيمم) ولم يجب قصده للمشقة (والأفضل تأخير الصلاة ان تيقن وصول الماء) يعني وجوده أو القدرة على القيام أو سائر العورة أو الجساعة (آخر الوقت) أي قبل أن يبقى منه ما يسع تلك الصلاة بالوضوء ومقدماتها لفضية الصلاة بالوضوء والقيام والستره والجماعة عليها بذلك وسواء في الأولى منزله وغيره على الاوجه خلافا لما وردى ولو كان اذا قدم التيمم صلى في جماعة واذا أخر صلى بالوضوء منفردا فالقديم أفضل ولو صلى بالتيمم أوله وبالوضوء آخره فهو الاكمل أما اذا لم يتيقن ذلك فالقديم أفضل (ولا يجب طلبه) أي الماء (في حد الغوث وحد القرب) السابقين (الا اذا آمن بنفسا) بخرقة واحدة وجميع أجزاءها (ومالا) له أو لغيره وان قل ما لم يكن قدرا يجب بذله في تحصيل الماء ثمنا أو أجرة في مسئلة التيقن فلا يعتبر الا آمن عليه لانه ذاهب على كل تقدير ومثله الاختصاص وان كثرت الخلاف في غير ضرورة التيقن فانه يعتبر الا آمن على المال والاختصاص مطلقا (و) آمن (انقطاعا عن الرفقة) وان لم يستوحش وفارق الجماعة بانهم لا يدل لها (و) آمن (خروج الوقت) فلو خاف فواته لو قصده من أوله أو من حين نزوله جازله التيمم بخلاف ما لو جده وخاف فوت الوقت لو توضأ أو غسل النجاسة لانه غير فاقده بخلاف المقيم فانه لا يجوز له التيمم وان خاف فوت الوقت لو سعى الى الماء لانه لا بد له من القضاء (فان وجد) المحدث والجنب (ماء) صالحا للغسل (لا يكفي) طهره (وجب) عليه (استعماله) اذا لم يسور لا يسقط بالمسور وللغير الصحيح اذا أمر تكتم بأمر فاقوامه ما استطاعتم (ثم) بعد استعماله في بعض أعضاء الجنب أي بعض شاء وفي وجهه المحدث وما يليه (يتيمم) عن الباقي ولا يجوز له تقديم التيمم على استعماله لان معه ماء طاهر ايقين أماما لا يصلح الا لمسح كالمسح

القليل والغسالة القليلة طاهرة مالم تتغير وقد طهر المحل

(باب التيمم)

يتيمم المحدث والجنب لغقد الماء والبرد والمرض فان تيقن فقد الماء تيمم بلا طيب وان توهم الماء أو طنه أو شاك فيه فتش في منزله وعند رفقة وتردد قدر حد الغوث وقدره بعضهم بغلوة منهم فان لم يجد ماء تيمم وان تيقن الماء طلبه في حد القرب وهو سنة آلاف خطوة فان كان فوق حد القرب تيمم والا فضل تأخير الصلاة ان تيقن وصول الماء آخر الوقت ولا يجب طلبه في حد الغوث وحد القرب الا اذا آمن بنفسا ومالا وانه طاعا عن الرفقة وخروج الوقت فان وجد ماء لا يكفي وجب استعماله ثم يتيمم

أو برد لا يذوب أو ماء لا يمكن أن يسيل لقلته لم يؤمر المحدث باستعماله في مسح الرأس لفقد الترتيب ويجب أيضا استعمال تراب ناقص (ويجب) بعد دخول الوقت لاقبله (شراؤه) أي الماء ولو ناقصا للطهارة واستنجار نحو دلو يحتاج اليه (بئس) أو أجرة (مثله) في ذلك المكان والزمان فلو طلب مال كره زيادة فاس لم يجب لكنه أفضل ومحل ذلك حيث لم يفته الامر الى شراء الماء لسد الرمي والالم يجب لان الشرية حينئذ قد تساوى دنانير نعم ان بذل منه ذلك نسبة من زيادة لا تفتة بمثل تلك النسبة متعارفة أو كان موسرا بمال غائب الى أجل يبلغه موضع ماله ولو غير وطنه لزمه القبول اذا لضر رعليه فيه وانما يجب الشراء أو الاستنجار بعوض المثل (ان لم يحتاج اليه لادين مستغرق) ولو مؤجلا ومستغرق صفة كاشفة اذن لازم الحاجة للادين أن يكون مستغرقا (أو مؤثقة سفره) المباح ذهابا وایابا (أو نفقة حيوان محترم) ممن تلزمه نفقته وان لم يكن معه ومن رقيقه وحيوان معه ولو لغیره ان عدم نفقته والمراد بالنفقة المؤثقة لتشمل حتى الملبوس والاثاث الذي لا بد منه وأجرة التدأوى والمركوب وكذا المسكن والخادم المحتاج اليهما لان هذه الاشياء لا بد لها من اختلاف الماء وخروج بالمحترم وهو ما حرم قتله نحو المرتد والحربي والزاني المحسن وتارك الصلاة بشرطه والخزير والكلب العقور لا الذي لا منفعة فيه ولا ضرر بل هو محترم (ويجب طلب هبة الماء) وقرضه وقبولها الغلبة المسامحة فيه فالمنفعة فيه حقيرة (واستعارة) نحو (دلو) ورشاء مما يتوقف عليه القدرة على الماء أي طلب عار يشترطه وقبولها وان زادت قيمته على ثمن مثل الماء اذا لاتعظم المنفعة فيها والاصل عدم تلف المستعار ولو امتنع من سؤال ذلك وأقبوله لم يصح تيممه مادام قادر عليه (دون انهاب ثمنه) أي الماء أو أجرة انهاب نحو الدلو واقتراضه لعظم المنفعة في ذلك ولو من نحو آب أو ابن وان كان قابلا للقتل من موسرا بمال غائب وسائر العورة كاللؤلؤ فيما ذكر ولو لم يجد الاما يكفيه للماء أو الستر قدمه وان لم يسترسو السوا تين لدوام نفعه ومن ثم وجب على السيد أن يشتره لملكوته دون ماء طهارته في السفر (ولو كان معه ماء يحتاج اليه لعطش حيوان محترم) من نفسه أو غيره ولو من أهل قافلته وان كبرت ولم تنسب اليه (ولو كان في المستقبل) وان ظن وجود الماء (وجب التيمم) وحرم الطهارة بالماء دفعا للضرر الناشئ أو المتوقع وضبطه كضبط المرض الا كفى ولا يكف الطهارة ثم شر به لان النفس تعاقبه بخلاف دابته بل لو كان معه نجس وطاهر سقاها النجس وتطهر بالطاهر ولا يجوز ادخار الماء لطبخه بل كمل قدره على أكاهه يابسا على المنقول فيهما وكلا احتياجا للماء لذلك الاحتياج لبيعه لطعم المحترم أو لنحو دين عليه أو لغسل نجاسة ولو وجد العاصي بسفره ماء فاحتاج اليه للعطش لم يجزه التيمم اتفاقا وكذا لو كان به قروح وخاف من استعماله لانه قادر على التوبة وواجب للماء (ولا يتيمم للمرض) أي لاجله حاصلا كان أو متوقفا (الا اذا خاف من استعماله لانه الماء على نفس) أو عضو (أو منفعة عضو) أن يتلف (أو) خاف (طول) مدة (المرض) وان لم يزد أو زيادته وان لم يبطئ (أو) خاف (حدوث شين قبيح) أي فاحش كغثيرون ونحول واستحشاف وثغرة تبتقي ولجة تزيد لاطلاق المرض في الآتية وضرر نحو الشين المذكور وما قبله فوق ضرر الزيادة اليسيرة على ثمن مثل الماء وانما يؤخر ان كان (في عضو ظاهر) وهو لا يبعد كشفه هتكا للمروءة بأن يبدو في المهنة غالبوا الباطن بخلافه واحترز بفاحش عن اليسير ولو على عضو ظاهر كاترجدرى وسواد قليل وعن الفاحش بعضو باطن فلا أثر لخوف ذلك فيهما اذ ليس فيهما كثير ضرر ولا نظر لكون المتطهر قد يكون رقيقا تنقص قيمته بذلك نقصا فاحشا لان ذلك متوهم غير متحقق ويعتمد في خوف ما ذكر قول عدل رواية أو نفسه ان عرف وكذا لو لم يعرف ولا أخبره من ذكر وخاف مامرا لكنه يجب اذا برأ (ولا يتيمم للبرد) أي لاجله (الا اذا لم تنفع تدفئة أعضائه) للضرر (ولم يجد ما يسخن به الماء) من اناء وحطب ونار (وخاف على منفعة عضو) له (أو حدوث الشين المذكور) للضرر حينئذ أما اذا نفعته التدفئة أو وجد ما يسخن به أو لم يخف ما ذكر فانه لا يتيمم اذا لضرر حينئذ والحاصل أنه حيث خاف محذور البرد أو مرض حاصل أو متوقع جازله التيمم وحيث لا فلا (وان خاف من استعمال الماء)

ويجب شراؤه بئس مثله ان لم يحتاج اليه لادين مستغرق أو مؤثقة سفره أو نفقة حيوان محترم ويجب طلب هبة الماء واستعارة دلو دون انهاب ثمنه ولو كان معه ماء يحتاج اليه لعطش حيوان محترم ولو كان في المستقبل وجب التيمم ولا يتيمم للعرض الا اذا خاف من استعمال الماء على نفس أو منفعة عضو أو طول المرض أو حدوث شين قبيح في عضو ظاهر ولا يتيمم للبرد الا اذا لم تنفع تدفئة أعضائه ولم يجد ما يسخن به الماء وخاف على منفعة عضو أو حدوث الشين المذكور وان خاف من استعمال الماء

لكن جرح (في بعض بدنه غسل الصحيح) ويلطف بوضع حرقه مبالغة بقرب العليل فان تعذر أمسه ماء بلا افاضة
 (وتيمم عن الجرح) تيمما كله لابلان يكون (في الوجه واليدين) وان كان الجرح في غيرهما فلا يتناول العضو عن
 طهارته ويجب ان يمتزج التراب عليه ان كان يحمل التيمم ولا يجب مسح بالماء وان لم يضره لان واجبه الغسل قلوا
 تعذر فلا فائدة في المسح عليه ولا ترتيب بين التيمم وغسل الصحيح لكن يجب أن يكون وقت غسل الصحيح (فان
 كان جنبيا) يعني محدثا محدثا أكبر (قدم ما شاء) منهما اذا لا ترتيب عليه (وان كان محدثا) محدثا أصغر (تيمم عن
 الجراحة وقت غسل) العضو (العليل) ولم ينقل عن كل عضو حتى يكمله غسله ولا وجوبهما معهما في غسلية
 الترتيب فان كانت العلة بيده وجب تقديم التيمم والمسح على مسح الرأس وتأخيرهما عن غسل الوجه وله
 تقديمهما على غسل الصحيح وهو الاول ليزيل الماء أثر التراب وتأخيرهما عنه وتوسيطه بينهما اذا العضو الواحد
 لا ترتيب فيه أو بوجهه ويده فقيم ان عت أعضاء الاربعة فقيم واحد فان بقى من الرأس شيء وجب ثلاث
 تيممات ولا فرق في التيمم وغسل الصحيح المذكورين بين أن يكون بالجرح جبهة أو لا (ثم ان كان عليه جبهة)
 وهي ألواح نهيا للسكسر والانخلاع تجعل على محله والمراد بها هنا الساتر لتشمل نحو اللصوق وعصابة نحو القصد
 (ترعها) وغسل ما تحتها من الصحيح (وجوبها فان خاف) من ترعها محذورا مامرا (غسل الصحيح) حتى ماتحت
 أطرافها ان أمكن ويتلطف كاسر (ومسح عليها) جميعها بما الى أن تبرا بدلا عما تحتها من الصحيح لا بتراب لانه
 ضعيف فلا يؤثر من فوق حائل والماء يؤثر من ورائه في نحو مسح الخف ولو ترشح الساتر بخودم امتنع المسح عليه
 حتى يجعل عليه ساترا آخر لا ينفذ اليه الرشح (وتيمم عما تحتها) من الجرح تيمما كاملا (في الوجه واليدين) ويجب
 عليه القضاء اذا وضع الجبهة (أي الساتر) (على غير طهر) وتعذر ترعه لفوات شرط الستر من الوضع على طهر
 كالحف أو كانت في الوجه واليدين وان وضعت على طهر لمقص البدل والمبدل (ويقضى) وجوباً أيضاً (اذا تيمم)
 في الحضر والسفر (للبرد) لندرة فقدما يسخن به أو يبرد به (أو) اذا (تيمم لفقد الماء) وقد نذر فقد في محصل
 التيمم وان غلب في محصل الصلاة بخلاف ما اذا غلب فقد أو استوى الامر ان مسافرا كان أو مقيما اذا العبرة
 بندرة التقدير وعدمها لا بالسفر والاقامة فتقول المصنف كغيره (في الحضر) جرى على الغالب من ندرة التقدير
 السفر وعدمها في الحضر (و) يقضى التيمم (المسافر العاصي) بسفره كما سبق ونأشئة لان اسقاط القضاء عن
 التيمم بسبب السفر الذي لا يندرفيه فقد الماء رخصة فلا نشاط بسفر المعصية بخلاف العاصي باتاقته
 * (فصل) في شروط التيمم (شروط التيمم) أي ما لا بد منه فيه (عشرة) بل أكثر الاول (أن يكون بتراب) على
 أي لون كان كالندروا السج وغيرهما حتى ما يدوى به وغبار رمل خشن لناعم ومشوى بقى اسمه (و) الثاني (أن
 يكون طاهرا) قال الله تعالى صعيدا طيبا قال ابن عباس رضى الله عنهما وغيره ترابا طاهرا (و) الثالث (أن
 لا يكون مستعملا) كالماء بل أولى وهو ما بقي يحمل التيمم أو تنافر بعد مسحه العضو وان لم يعرض عنه (و) الرابع
 (أن لا يتخالطه دقيق ونحوه) وان قل الخليلط لانه يمنع وصول التراب للعضو (و) الخامس (أن يقصده) أي التراب
 بأن يثقله الى العضو الممسوح ولو بفعل غيره باذنه أو يتمك بوجهه أو يديه في الارض لقوله تعالى فقيموا
 صعيدا طيبا أي اقصدوه (فال) اتقى الثقل كأن (سفته) أي التراب (الريح عليه) عند وقوعه فيها ولو بقصد ذلك
 على عضو تيممه (فردده) عليه ونوى (لم يكفه) ذلك الاتقاء القصد بالتقاء الثقل المحقق له لانه لم يقصد التراب
 وانما التراب أنه (و) السادس (أن يمسح وجهه ويديه بضر شين) وان أمكن بضر به بخزقة لخبر أبي داود
 والحاكم وان كان فيه ماء قال (و) السابع (أن يزيل النجاسة أولا) فلو تيمم قبل ازالته لم يجز على المعتمد سواء
 نجاسة تحمل النجوة وغيره لانه لا باحة ولا باحة مع المانع فأشبهه التيمم قبل الوقت بخلاف ما لو تيمم عاريا وعنده
 ستره لان ستر العورة أخف من ازالته الخبث ولهذا لا إعادة على العاري بخلاف ذي الخبث (و) الثامن (أن يجتهد
 في القبلة قبله) فلو تيمم قبل الاجتهاد فيها لم يصح على الوجه ويفارق ستر العورة بما مر وانما يصح طهر المستحاضة

في بعض بدنه غسل الصحيح
 وتيمم عن الجرح في الوجه
 واليدين فان كان جنبيا قدم
 ما شاء وان كان محدثا تيمم
 عن الجراحة وقت غسل
 العليل ثم ان كان عليه
 جبهة ترعها وجوبها فان خاف
 غسل الصحيح ومسح عليها
 وتيمم عما تحتها في الوجه
 واليدين ويجب عليه القضاء
 اذا وضع الجبهة على غير
 طهر ويقضى اذا تيمم للبرد
 أو تيمم لفقد الماء في الحضر
 والمسافر العاصي
 * (فصل) في شروط التيمم
 عشرة أن يكون بتراب وأن
 يكون طاهرا وأن لا يكون
 مستعملا وأن لا يتخالطه
 دقيق ونحوه وأن يقصده
 فلو سفته الرج عليه فرده
 لم يكفه وأن يمسح وجهه
 ويديه بضر شين وأن يزيل
 النجاسة أولا وأن يجتهد في
 القبلة قبله

قبله مع أنه لا باحة لانه أقوى اذا لماء يرفع الحدث أصالة بخلاف التراب (و) المتاسع (أن يقع) التيمم للصلاة
 التي يريد فعلها (بعد دخول الوقت) الذي يصح فعلها فيه لانه طهارة ضرورية ولا ضرورة قبله في تيمم للمنافاة المطابقة
 فيما عدا وقت الكراهة وللصلاة على الميت بعد طهره والاستسقاء بعد تجميع الناس والقائمة بعد تكررها
 (و) العاشر (أن تيمم لكل فرض عيني) لان التيمم طهارة ضرورية فيقدر بقدرها ثم يجوز تحكيك الحليل
 مراراً وتجمع مع فرض تيمم واحد للمشقة وله فعل الجنائز وان كثرت مع فرض عيني لشبهها بالنافذة في جواز
 الترك وتعينها انفراد المكلف عارض
 * (فصل) * في أركان التيمم (فروض التيمم) أي أركانه (خمس الأول النفل) للتراب الى العضو كما يدل عليه
 (الثاني نية الاستباحة) لما يتوقف على التيمم كس المحض وتحكيك الحليل في حق نحو الحائض (ويجب قرنها
 بالضرب) يعني النفل لانه أول الأركان (واستدامتها الى مسح) شئ من (وجهه) فلو أحدث مع النفل أو بعده
 وقبل المسح أو عزبت بينهما بطل النفل وعليه ما عاده لانه أول الأركان لكنه غير مقصود فاشترط استدامتها الى
 المقصود (فإن نوى تيممه استباحة الفرض صلى به النفل) وإن لم يستبحه لان استباحة الأعمى تبيح الأدنى ولا
 عكس (أو استباحة النفل أو الصلاة أو صلاة الجنابة لم يصل به الفرض) اذ هو أصل فلا يجعل تابعاً للنفل ولا
 لمطلق الصلاة إذا لحظ تنزيهاها على النفل ولا صلاة الجنابة ليامر أنها تشبه النفل أو استباحة ما عدا الصلاة
 كس المحض لم يستبحها فالمراتب ثلاث أعلاها الأولى ثم الثانية بأقسامها (الثالث مسح) طاهر (وجهه) كما مر
 في الموضوع لانه لا ياتى هنا لا يجب اتصال التراب الى باطن الشعر وان خف وبما يغفل عنه المقبل من أنفه على
 شفته (الرابع مسح يديه بمرقعيهما) لانه كالوضوء (الخامس الترتيب بين المسحين) لانه النفلان بأن يقدم ولو
 جنباً مسح الوجه ثم اليدين كالوضوء (وسننه) أي التيمم (التسمية) أوله ولو لم يجز جنب (وتقديم اليدين) على
 اليسرى (و) تقديم (مسح أعلى وجهه) على أسفله كالوضوء في جميع ذلك (وتخفيف الغبار) من كفه
 الماسحة ان كثرت لا يشق وخلافه (والموالة) فيه بتقدير التراب ماء كالوضوء (وتفريق الاصابع عند الضرب)
 لانه أبلغ في إثارة الغبار (وتزج الخاتم) في الضربة الأولى ليكون مسح الوجه بجميع اليد (ويجب تزج) أي الخاتم
 (في الضربة الثانية) عند المسح ليصل الغبار الى محله ولا يبقى تحت ريكه لانه لا يوصله الى ما تحته بخلافه في الماء
 (ومن سننه امرار اليد على العضو) كالدلك في الوضوء (ومسح العضد) كالوضوء أيضاً (وعدم التكرار)
 للمسح لان المطلوب فيه تخفيف الغبار (والاستقبال والشهادتان بعده) كالوضوء فيهما (ومن لم يجد ماء
 ولا تراباً صلى) وجوبا (الفرض وحده) طهارة الوقت وهي صلاة صحيحة فيبطلها ما يبطل غيرها بخلاف النفل
 اذا ضرورة السبب (وأعاد بالماء) مطلقاً والتراب ان وجده يجعل يستطبه الفرض والا فلا فائدة في الاعادة به
 ويجوز له فعل الجمعة بل يجب وان وجب عليه قضاء الظاهر

قبله مع أنه لا باحة لانه أقوى اذا لماء يرفع الحدث أصالة بخلاف التراب (و) المتاسع (أن يقع) التيمم للصلاة
 التي يريد فعلها (بعد دخول الوقت) الذي يصح فعلها فيه لانه طهارة ضرورية ولا ضرورة قبله في تيمم للمنافاة المطابقة
 فيما عدا وقت الكراهة وللصلاة على الميت بعد طهره والاستسقاء بعد تجميع الناس والقائمة بعد تكررها
 (و) العاشر (أن تيمم لكل فرض عيني) لان التيمم طهارة ضرورية فيقدر بقدرها ثم يجوز تحكيك الحليل
 مراراً وتجمع مع فرض تيمم واحد للمشقة وله فعل الجنائز وان كثرت مع فرض عيني لشبهها بالنافذة في جواز
 الترك وتعينها انفراد المكلف عارض
 * (فصل) * في أركان التيمم (فروض التيمم) أي أركانه (خمس الأول النفل) للتراب الى العضو كما يدل عليه
 (الثاني نية الاستباحة) لما يتوقف على التيمم كس المحض وتحكيك الحليل في حق نحو الحائض (ويجب قرنها
 بالضرب) يعني النفل لانه أول الأركان (واستدامتها الى مسح) شئ من (وجهه) فلو أحدث مع النفل أو بعده
 وقبل المسح أو عزبت بينهما بطل النفل وعليه ما عاده لانه أول الأركان لكنه غير مقصود فاشترط استدامتها الى
 المقصود (فإن نوى تيممه استباحة الفرض صلى به النفل) وإن لم يستبحه لان استباحة الأعمى تبيح الأدنى ولا
 عكس (أو استباحة النفل أو الصلاة أو صلاة الجنابة لم يصل به الفرض) اذ هو أصل فلا يجعل تابعاً للنفل ولا
 لمطلق الصلاة إذا لحظ تنزيهاها على النفل ولا صلاة الجنابة ليامر أنها تشبه النفل أو استباحة ما عدا الصلاة
 كس المحض لم يستبحها فالمراتب ثلاث أعلاها الأولى ثم الثانية بأقسامها (الثالث مسح) طاهر (وجهه) كما مر
 في الموضوع لانه لا ياتى هنا لا يجب اتصال التراب الى باطن الشعر وان خف وبما يغفل عنه المقبل من أنفه على
 شفته (الرابع مسح يديه بمرقعيهما) لانه كالوضوء (الخامس الترتيب بين المسحين) لانه النفلان بأن يقدم ولو
 جنباً مسح الوجه ثم اليدين كالوضوء (وسننه) أي التيمم (التسمية) أوله ولو لم يجز جنب (وتقديم اليدين) على
 اليسرى (و) تقديم (مسح أعلى وجهه) على أسفله كالوضوء في جميع ذلك (وتخفيف الغبار) من كفه
 الماسحة ان كثرت لا يشق وخلافه (والموالة) فيه بتقدير التراب ماء كالوضوء (وتفريق الاصابع عند الضرب)
 لانه أبلغ في إثارة الغبار (وتزج الخاتم) في الضربة الأولى ليكون مسح الوجه بجميع اليد (ويجب تزج) أي الخاتم
 (في الضربة الثانية) عند المسح ليصل الغبار الى محله ولا يبقى تحت ريكه لانه لا يوصله الى ما تحته بخلافه في الماء
 (ومن سننه امرار اليد على العضو) كالدلك في الوضوء (ومسح العضد) كالوضوء أيضاً (وعدم التكرار)
 للمسح لان المطلوب فيه تخفيف الغبار (والاستقبال والشهادتان بعده) كالوضوء فيهما (ومن لم يجد ماء
 ولا تراباً صلى) وجوبا (الفرض وحده) طهارة الوقت وهي صلاة صحيحة فيبطلها ما يبطل غيرها بخلاف النفل
 اذا ضرورة السبب (وأعاد بالماء) مطلقاً والتراب ان وجده يجعل يستطبه الفرض والا فلا فائدة في الاعادة به
 ويجوز له فعل الجمعة بل يجب وان وجب عليه قضاء الظاهر

* (فصل) * في الحيض والاستحاضة والنفاس * الحيض لغة السيلان وشراً عدم جبهه يخرج من أقصى
 رحم المرأة في أوقات الصحة (وأقل) زمن (الحيض) تقطع الدم وأواصل (يوم وليلة) أي قدرهما متصلين وهو
 أربع وعشرون ساعة فما نقص عن ذلك فليس بحيض بخلاف ما بلغه على الاتصال أو التفريق فإنه حيض
 وان كان ماءً أصفر أو كدراً ليس على لون الدم لانه أذى فسميته الآية (وأكثره) زمناً (خمس عشرة يوماً بلياليها)
 وان لم يقض (وغالبه ست أو سبع) كل ذلك باستقراء الامام الشافعي رضي الله عنه ومن وافقه اذ لا ضابطه لغة
 ولا شرعاً فرجع الى المتعارف بالاستقراء (ووقته) أي أقل سن تصور أن ترى الأنثى فيه حيضاً (تسع سنين)
 قمرية ولو بالبلاد الباردة تقر به الحيض اذا وانه قبل تمامها بدون ستة عشر يوماً كان حيضاً أو باكثر كان دم
 فساداً ولا آخر لسنه فساداً متحبة فهو ممكن في حتمها (وأقل طهر) (فصل) (بين الحيضين خمسة عشر يوماً بلياليها)
 بالاستقراء أيضاً وخارجاً بالحيضتين الطهر بين حيض ونفاس فإنه يكون دون ذلك فلو رأت حامل الدم ثم طهرت

* (فصل) * وأقل الحيض
 يوم وليلة وأكثره خمسة
 عشر يوماً بلياليها وغالبه
 ست أو سبع ووقته تسع
 سنين وأقل طهر بين
 الحيضين خمسة عشر يوماً
 بلياليها

لوما مثلاً ثم ولدت فالدم بعد الولادة نفاس وقبلها حيض ولورأت النفاس ستين ثم طهرت يوماً مثلاً ثم رأت الدم
 كأن حيضاً على المعتد (ويحرم به) أي الخبض (ما يحرم بالجنابة) مما سرور زيادة على ذلك منها الطهارة بنية
 التعبد إلا في نحو أغسال الحج (و) منها (مرور المسجد) خافت تلويثه (صيانته) ومثاله كل ذي جراحة فضاحة
 فإن أمنته كرهها لغلظ حدثها به فارق ما في الجنب (و) منها (الصوم) اجتماعاً (و) منها (الطلاق) قيدان
 لم تبذل له في مقابلته مالا تضررها بطول مدة التربص إذا ما بقي منه لا يحسب من العدة ومن ثم لو كانت حاملاً
 وكانت عدهم اتفق على بالجل بان يكون لاحقاب الطلاق ولو اختلف لم يحرم (والاستمتاع بمباين السرة والركبة)
 سواء بالوطء ولومع حائل وهو كبير يكفر مستحله وغيره لامع حائل لقوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض وصح أنه
 صلى الله عليه وسلم لماسئل عما يحل من الخائض قال ما فوق الأزار ونخص بفهمه وعموم خبره مسلم اصنعوا كل
 شيء إلا النكاح ولم يعكس إلا بالاحوط لخبر من حرم حول الحلي فوشك أن يقع فيه وشمل تعبيره بالاستمتاع تبعاً
 للروضة وغيرها النظار والمس بشهوة لا بغيرها لكن ههنا التحقيق وغيره بالمباشرة الشاملة للمس ولو بلا شهوة
 دون النظار ولو بشهوة والوجه ما أفاده كلام المصنف وغيره من أن التخييم منوط بالتمتع وبحث السنوي أن
 تمتعها بمباين سرتها وركبته كعكسه فيحرم واعتضه كثير من بما فيه نظر والذي يجهل أنه أن يلبس يدها بذكره
 لأنه تمتع بما فوق السرة والركبة بخلاف ما إذا المستهلى لتمتعها بمباين سرتها وركبته فيحرم على كل تمكين الاخر
 مما يحرم عليه ويخرج بمباين السرة والركبة ما عداه ومنه السرة والركبة ويستمر تحريم ذلك عليه ما إلى أن
 ينقطع وتغتسل أو تتيمم بشرطه نعم الصوم والطلاق بخلاف انقطاع (ويجب عليها) أي الخائض (قضاء
 الصوم) بامر جديد (دون الصلاة) اجاعافهم بالمشقة في قضائهم التكررها دون قضائه
 * (فصل) * في المستحاضة والاستحاضة قدم على عرق في أدنى الرحم وقيل هي المتصلة بدم الحيض
 خاصة وغيره دم فساد والخلاف لفظي (والمستحاضة) يجب عليها أمور منها أنها (تغتسل فرجها) عما فيه من
 النجاسة (ثم تحشوه) بنحو قطن (إذا) تأذت به كأن (أحرقها الدم) فينبذ لا يلزمها (أو كانت صائفة) فينبذ
 يلزمها ترك الحشو والاقتصار على الشستن أرا عاية لمصلحة الصوم وانما عيت مضلحة الصلاة فمن ابتاع بعض
 خيط قبل الفجر وطرفه خارج لان الحذر ههنا لا ينتفي بالكيفية فان الحشو يتنجس وهي حاملته بخلافه (فإن
 لم يكفها) الحشو لكثرة الدم وكان يندفع أو يقل بالعصب ولم تتأذ به (تعصب) بعد الحشو (بخرقه) مشقوقة
 الطرفين بان تدخلها بين فخذيها وتلصقها بماعلى الفرج الصافي جدياً ثم تخرج طرفا الجهة البطن وطرفا الجهة
 الظهر وتربطها بنحو خرقه تشدها بوسطها (ثم تتوضأ أو تتيمم) عقب ذلك ومرفى الوضوء أنه يجب الموالاة في جميع
 ذلك وانما يجوز لها فعل ذلك (في الوقت) لا قبله كالتميم (وتبادر) وجوباً عقب الطاهر (بالصلاة) تقليلاً
 للحدث (فإن أئوت غير مصلحة الصلاة) كالاكل (استأنفت) جميع ما ذكر وجوباً وان لم تزل العصابة عن
 محلها ولا تطهر الدم من جانبها لتكررها مع استغنائها عن احتماله بالمبادرة أما إذا أئوت لمصلحة الصلاة
 كاجابة المؤذن والاجتماع في القبلة وسر العورة وانتظار الجمعة والجماعة وغير ذلك من سائر الكالات المطالبة منها
 لأجل الصلاة فإنه لا يضر مرعاة لمصلحة الصلاة (وتجب الطهارة وتجدد العصابة) وغيره مما سر على الوجه
 السابق وان لم يزل عن محلها نظير ما سر (لكل فرض) عيني أو انتقاض طهر أو تأخير الصلاة عنه كإمسا أو خروج
 دم بتمتصير في نحو شمس لم يصح من أمره صلى الله عليه وسلم لها بالوضوء لكل صلاة ولها مع الفرض ما شاءت من
 النوافل (وسلس البول) سلس (المذي) والودي ونحوها (مثلاً) في جميع ما سر نعم سلس المني يلزمه الغسل
 لكل فرض ولو استمسك الحدث بالجلوس في الصلاة وجب بلا إعادة ولا يجوز للسلس أن يعلق قارورة يقطر فيها
 بوله (وأقل النفاس) وهو الدم الحار ج بعد فراغ الرحم (حظفة) يعني لا حد لاقله بل ما وجد منه نفاس وان قل
 (وأكثره ستون يوماً وغالبه أربعون يوماً) بالاستقراء (ويحرم به ما يحرم بالحيض) مما سر قياساً عليه * (تمة) *

ويحرم به ما يحرم بالجنابة
 ومرور المسجد خافت
 تلويثه والصوم والطلاق
 والاستمتاع بمباين السرة
 والركبة ويجب عليها
 قضاء الصوم دون الصلاة
 * (فصل) * والمستحاضة
 تغسل فرجها ثم تحشوها
 إذا أئوتها الدم أو كانت
 صائفة فإن لم يكفها تعصب
 بخرقه ثم تتوضأ أو تتيمم في
 الوقت وتبادر بالصلاة فإن
 أئوت لغير مصلحة الصلاة
 استأنفت وتجب الطهارة
 وتجديد العصابة لكل
 فرض وسلس البول والمذي
 مثلاً * وأقل النفاس
 حظفة وأكثره ستون يوماً
 وغالبه أربعون يوماً يحرم
 به ما يحرم بالحيض

يجب على النساء أن يتعلمن ما يحتاجن اليه من هذا الباب كغيره فان كان زوجها عالماً لزمه تعليمها والافلاها الخروج لتعلم ما لزمها لتعلمه عينا بل يجب ويحرم منعها الا أن يسأل ويخبرها وهو ثقة وليس لها خروج الى مجلس ذكر أو علم غير واجب عيني الأبرياء

* (باب الصلاة) *

وهي لغة الدعاء وشرعاً قول وأفعال غالبها مفتحة بالتكبير المقترون بالنية مختمة بالتسليم وأصلها قبل الاجماع الآيات والأحاديث الشهيرة (تجب) الصلاة وجوباً موسعاً الى أن يبقى من وقتها ما يسبغها مع مقدمتها من احتياجها فيجوز تأخيرها الى ذلك بشرط أن يعزم على الفعل فيه (على كل مسلم) بخلاف الكافر فإنه وإن كان مخاطباً بهم الكفن في الآخرة ليرتب عقاباً عليه في الدنيا لا نأقره على تركها بنحو الجزية (بالغ) لا صبي وإن لزم عليه أمرهما (عاقل) لا مجنون (طاهر) لا حائض ونفساء (فلا قضاء على كافر) أصلي أسلم ترغيباً في الاسلام (المرتد) فعليه بعد الاسلام قضاء جميع ما فاتته تغليظاً عليه (ولا قضاء) (على صبي) لعدم تكليفه وإن صحته منه (ولا حائض ونفساء) لانهم ما كفان بتركها ومن ثم حرم عليهما قضاءها وقيل بتركها (ولا مجنون) لعدم تكليفه (المرتد) فيلزمه قضاؤها حتى أيام الجنون تغليظاً عليه (ولا قضاء) (على نحو) (مغصى عليه ومعتوه) ومبرسم لعدم تكليفهم المرتد فإنه يقضى مطلقاً كما علم مما مر (الاسكران المعتدي بسكره) فيلزمه قضاء الزمن الذي ينتهي اليه السكر غالباً دون ما زاد عليه من أيام الجنون ونحوه وفارق المرتد بان من جن في ردة مرتد في جنونه حكماً ومن جن في سكره ليس بسكران في دوام جنونه قطعاً وانما يمنع نحو الخيض القضاء ولومع الردة لان سقوط الصلاة عن الحائض عزيمة لانهم مكففة بالترك وعن نحو المجنون رخصة والمرتد والاسكران ليسا من أهلها وكذا القضاء باستحجال الحيض بخلاف استحجال الجنون أما إذا لم يتعد بسكره كما إذا تناول شيئاً لا يعلم أنه مزيل للعقل فلا قضاء عليه كما في الأشماء لعذره (ويجب على الولي) الأب أو الجد ثم الوصي أو القيم (والسيد) والمملوك والمودع والمستعير ونحوهم تعليم المميز أن النبي صلى الله عليه وسلم ولد بمكة وبعث بها ومات بالمدينة ودفن فيها ثم (أمر) كل من (الصبي المميز) والصبيبة الممييزة (بها) أي بالصلاة بشرطها (السبع) أي بعد سبع من السنين وإن ميز قبلها ولا بد مع صبغة الأمر من التهديد (وضربه) وضرها (عليها العشر) أي بعد العشر لصح من قوله صلى الله عليه وسلم مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وحكمة ذلك التمرين على العبادة والتمييز أن يصير بحيث يا كل وحده يشرب وحده ويستحي وحده ويختلف باختلاف أحوال الصبيان فقدي يحصل مع الخس وقد لا يحصل الامع العشر وعلى من ذكر أيضاً تنبيه عن المحرمات حتى الصغار وتعليمه الواجبات ونحوها وأمرها كما سأل وحضور الجماعات وسائر الوظائف الدينية ولا يسقط الأمر والضرب عن ذكر الأبالوغ مع الرشد (وإذا) زال المانع السابق كأن (بالغ الصبي) أو الصبيبة (أو أفاق المجنون) أو المغصى عليه أو أسلم الكافر أو طهرت الحائض أو ألتفتاء قبل خروج الوقت ولو (بتكبيره التحريم) أي بقدر ما يسبغها (وجب القضاء) لصلاة ذلك الوقت (بشرط بقاء السلامة من الموانع بقدر ما يسبغ الطهارة والصلاة) قياساً على اقتداء المسافر يتم في جزء من صلاته بجامع لزوم الاتمام ثم لزوم القضاء هنا (ويجب) أيضاً قضاء ما قبلها إن جمعت معها) كالظهور مع العصر والمغرب مع العشاء لان وقتها وقت لها حالة العذر حالة الضرورة أولى بخلاف ما لا يجمع معها كالعشاء مع الصبح وهي مع الظهور والعصر مع المغرب فلا تلزم وانما تجب مع قبليتها تجمع (بشرط) بقاء السلامة من الموانع قدر الفرضين والطهارة) بان يبقى بعد زوال العذر سائماً من الموانع زماناً يسبغ أخف ما يمكن كركعتين للمسافر العاصر ولا بد أن يسبغ مع ذلك مؤداة وجبت عليه بخلاف ما لو أدرك ركعة آخر العصر مثلاً وخلا من الموانع قدر ما يسبغها وظهرها فعد المانع بعد أن أدرك من وقت المغرب ما يسبغها فإنه يتعين صرفه للمغرب وما فضل لا يكفي للعصر فلا تلزم هذا إن لم يشرع في العصر قبل الغروب

* (باب الصلاة) *

تجب على كل مسلم بالغ عاقل طاهر فلا قضاء على كافر الا المرتد ولا على صبي ولا حائض ونفساء ولا مجنون الا المرتد ولا على مغصى عليه الا السكران المعتدي بسكره ويجب على الولي والسيد أمر الصبي المميز بها السبع وضربه عليها لعشر وإذا بلغ الصبي أو أفاق المجنون أو المغصى عليه أو أسلم الكافر أو طهرت الحائض أو ألتفتاء قبل خروج الوقت بتكبيره التحريم وجب القضاء بشرط بقاء السلامة من الموانع بقدر ما يسبغ الطهارة والصلاة ويجب قضاء ما قبلها إن جمعت معها بشرط السلامة من الموانع قدر الفرضين والطهارة

ولوجن أو حاض أو أغنى
 عليه أول الوقت وجب
 القضاء ان مضى قدر الفرض
 مع الظهر ان لم يمكن تقديمه
 * (فصل) * أول وقت الظهر
 زوال الشمس وأخره مصير
 ظل كل شيء مثله غير ظل
 الاستواء ولها وقت فضيلة
 أوله ثم اختيار الى آخره
 وأول وقت العصر اذا خرج
 وقت الظهر ولها أربعة
 أوقات فضيلة أوله واختيار
 الى مصير الظل مثلين ثم جواز
 الى الاصفرار ثم كراهة الى
 آخره وأول وقت المغرب
 بالغروب ويبقى حتى يغيب
 الشفق الاجز وهو أول
 وقت العشاء ولها ثلاثة
 أوقات وقت فضيلة ثم
 وقت اختيار الى ثلث
 الليل ثم وقت جواز الى
 الفجر الصادق وهو المنتشر
 ضوءه معتصرا بالانق وهو
 أول وقت الصبح ولها أربعة
 أوقات وقت فضيلة أوله ثم
 اختيار الى الاسفار ثم جواز
 الى الحجرة ثم كراهة ويكره
 تسمية المغرب عشاء والعشاء
 عتمسة ويكره النوم قبلها
 والحديث بعدها الا في خير

والا تعين صرفه لانه عصر اعدتكم به من المغرب ولو أدرك ما يسع العصر والمغرب مع الظهر دون الظهر
 تعين صرفه للمغرب والعصر وكذا قال فيم لو أدرك آخر وقت العشاء (ولو جئ) بالغ (أو حاض) أو نفست
 المرأة (أو أغنى عليه أول الوقت) أو أثناءه واستغرق المانع فاقبه (وجب القضاء) لصلاة الوقت مع فرض قبلها
 ان صلى لجمعه معها (ان مضى) منه (فدرا الغرض مع الظهر ان لم يمكن تقديمه) كتبهم وظهر سلس لانه أدرك من
 وقتها ما يمكن فيه فعلها فلا تسقط بما طرأ بعده كإلوهلك النصاب بعد الحول وامكان الاداء بخلاف الشرط التي
 يمكن تقديمها كوضوء الرضحية فلا يشترط اتساع ما أدركه الا للصلاة فقط لا يمكن تقديم الظهر في الجملة وانما لم
 يؤخر هنا أدرك ما لا يسع بخلاف نظيره آخر الوقت كما لا يمكن البناء على ما وقع فيه بعد خروجه بخلافه هنا
 ولا تختب الثانية هنا وان اتسع لها وقت الحول من زمن الاولى كما أفهمه كلامه بخلاف عكسه السابق لان وقت
 الاولى لا يصلح للثانية الا اذا خلاها جميعا بخلاف العكس
 * (فصل) * في مواقيت الصلاة والاصل فيها حديث جابر بن المشهور (أول وقت الظهر زوال الشمس) وهو
 ميلها عن وسط السماء المسمى بلوغها اليه بحالة الاستواء الى جهة المغرب في الظاهر لئلا يزيد الظل أو حدوثه
 لانفس الميل فانه يوجد قبل ظهوره لنا وليس هو أول الوقت (وأخره مصير ظل كل شيء مثله غير ظل الاستواء)
 ان وجد أماد دخوله بالزوال فاجتمع وأما خروجه بالزيادة على ظل المثل فلحديث جابر بن وغيره (ولها) أي الظهر
 (وقت فضيلة أوله) على ما يأتي شرحه (ثم وقت اختيار) (ويجوز) (الى) أن يبقى ما يسعها من (آخره) على المعتمد
 ووقت عذر وهو وقت العصر ان يجتمع ووقت ضرورة بان زول المانع وقديبق من الوقت قدر تكبيره كما صر
 ووقت الفضيلة والحكمة والضرورة تجري في سائر الصلوات (وأول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر) ولا يظهر
 ذلك الا ان زاد ظل الشيء على مثله قليلا وليست هذه الزيادة فاصلة بين الوقتين بل هي من وقت العصر لخبر مسلم
 وقت الظهر اذا زالت الشمس لم يحضر العصر وقوله صلى الله عليه وسلم في خبر جابر بن صلى بي الظهر حين كان
 ظله مثله أي فرغ منها حينئذ كما شرع في العصر في اليوم الاول حينئذ قاله الشافعي رضي الله عنه فاقباه
 استترا كهما في وقت واحد المصريح به بعد خبر مسلم السابق (ولها أربعة أوقات) بل سبعة (فضيلة) يصح فيها
 وفيها عطف عليها الجواب بدلا من أوقات والرفع بدلا من أربعة (أوله واختيار الى مصير الظل مثلين) غير ظل
 الاستواء (ثم جواز) بلا كراهة (الى الاصفرار ثم كراهة الى آخره) أي الى بقاء ما يسعها ووقت عذر
 ووقت ضرورة ووقت حرمة (وأول وقت المغرب بالغروب) اجزاء (ويبقى حتى يغيب الشفق الاجز) كما في
 خبر مسلم وخرج بالاجز ما بعد من الاصفرار ثم الابيض ولها وقت فضيلة وحرمة وضرورة وعذر واختيار وهو
 وقت الفضيلة (وهو) يعني غيموبة الشفق الاجز (أول وقت العشاء) للاجتماع على دخوله بالشفق
 والاجز هو المتبادر منه (ولها ثلاثة أوقات) بل سبعة كالعصر (وقت فضيلة) أوله (ثم وقت اختيار الى ثلث
 الليل) الاول (ثم وقت جواز) بلا كراهة الى الفجر الكاذب ثم بكراهة الى بقاء ما يسعها ثم حرمة (الى
 الفجر الصادق) ولها وقت ضرورة ووقت عذر (وهو) أي الفجر الصادق (المنتشر ضوءه معتصرا بالانق) أي
 نواحي السماء قبله بطالع الكاذب مستطيل لا يذهب وتعبه ظلمة (وهو) أي الفجر الصادق (أول وقت
 الصبح) ظهر مسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس (ولها أربعة أوقات) بل ستة (وقت فضيلة
 أوله ثم اختيار الى الاسفار ثم جواز) بلا كراهة (الى الحجرة ثم كراهة) الى ان يبقى ما يسعها ثم حرمة ولها وقت
 ضرورة (ويكره تسمية المغرب عشاء والعشاء عتمة) للنهي الصحيح عنها (ويكره النوم قبلها) ولو قبل دخول
 وقتها على الاوجه خشية الغوات وكالعشاء في هذه تغيرها نهي بحرم النوم الذي لم يغلب حيث توهم الغوات بعد
 دخول الوقت ولذا قبله على ما عتده كثيرون لكن خالف فيه السبكي وغيره (ويكره) (الحديث) وسائر
 الصنائع (بعدها) أي بعد فعلها ولو لمجموعة جمع تقديم على ما رويها ابن العماد خشية الغوات أيضا (الا في خير)

كذلك كونه يعلم شرعي أو آله وأيناس طيف وملاطمة زوجة (أو حاجة) كراجمة حساب لأن ذلك خير أو عذر
 فاجز فلا يتركه لفسدة متوهمة وقبور ذلك النبي صلى الله عليه وسلم يحد ثمانية ليلة عن بني إسرائيل (وأفضل
 الأعمال) المدينة بعد الإسلام (الصلاة) ففرضها أفضل الفرائض ونفلها أفضل النوافل للدلالة الكثيرة في
 ذلك وقيل الحج وقيل الطواف وقيل غير ذلك وأفضل أحوال الصلاة المؤقتة من حيث الوقت مع عدم العذر أن
 توقع (أول الوقت) ولو عشاء لأن ذلك من المحافظة عليها المأمور بها في آية حافظوا على الصلوات ولما صح أنه صلى
 الله عليه وسلم سئل أي الأعمال أفضل فقال الصلاة لأول وقتها ومن أنه كان يصلي العشاء لسقوط القمر
 ليلة ثالثة ومن أن نساء المؤمنين كن يلقين بعد صلاة الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يعرفن أحد من
 الغلس فبما أسفر وبالفجر فإنه أعظم للإحرام وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب أن يؤخر العشاء
 معارضاً بذلك (ويحصل ذلك) الفضل الذي في مقابلة التخييل (بأن يشتغل) أول الوقت (بأسباب الصلاة)
 كطهر وستر وأذان وإقامة (حين دخل الوقت) أي عقب دخوله فلا يشترط تقديمه عليه بل لو أخر من هو
 متلبس بها بقيروا لم تقته الفضيلة على ما في الذخائر ولا يكاف المحلة على غير العادة بل يعتبر في حق كل أحد الوسط
 المتبادل من فعل نفسه ولا يضر التأخير لعذر آخر كمرور من محل تكراه الصلاة فيه وسبائي وكقليل أو كل
 وكلام عرفوا والحاصل أن كل تأخير فيه يحصل كمال خلاصته التقديم يكون أفضل (و) من ذلك أنه (يسن
 التأخير) عن أول الوقت (للابراد بالظهر إلا الجمعة) وانما يسن بشروط كونه (في الحرم) الشديدي كونه (بالبلد
 الحرام) وكونه (لمن يصلي جماعة) وكونها تمام (في موضع) مسجد أو غيره وكونهم بقصدون الذهاب إلى محل
 (بعيد) بأن يكون في مجيئه مشقة تذهب الخشوع أو كماله وكونهم يحشون إليها الشمس لما صح من قوله صلى الله
 عليه وسلم إذا اشتد الحر فأبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم أي غلبتها وانتشارها ههنا فبحوا على أنه
 لا بد من الشروط المذكورة فلا يسن الإبراد في غير شدة الحر ولو بقطر حار ولا في قطر بارد أو معتدل وإن انفق فيه
 شدة حر ولا أن يصلي منفرداً أو جماعة بيت أو محل حضره جماعة لا يأتهم غيرهم أو يأتهم من قرب أو من بعد
 لكن يجزئ ما يشي فيه أذ ليس في ذلك كثير مشقة وإذا سن الإبراد سن التأخير (إلى حصول الظل) الذي يبق
 طاب الجماعة من الشمس وغايته نصف الوقت (و) منه أنه يسن التأخير أيضاً (لمن) أي لعار (تيقن السرة
 آخر الوقت) لأن الصلاة بها أفضل (ولن يبق الجماعة آخره) أي بحيث يبق ما يسعه ذلك (وكذا الوطن والم
 يفتش التأخير) عرفاً لذلك أيضاً فان اتقى ما ذكره للتقديم أفضل (و) أنه يسن أيضاً (للغيم) ونحوه مما يمنع
 العلم بدخول الوقت (حتى يتيقن الوقت) أي دخوله بأن تطلع الشمس مثلاً فبرها أو يتخبر بها نقرة (أو) حتى
 يتخاف الفوات للصلاة (ومن صلى ركعة) من الصلاة في الوقت فهي (أي الصلاة كلها) أداء أو صلى (دونها
 قضاء) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أي مؤداة واختصت
 الركعة بذلك لاشتغالها على معظم أفعال الصلاة أذ معظم الباقي كالشكر إلها فجعل ما بعد الوقت تابعاً لها
 بخلاف ما دونها وثواب القضاء دون ثواب الإداء لاسميان عصى بالتأخير (ويحرم تأخيرها إلى أن يقع بعضها)
 أي الصلاة ولو التسليم الأولى (خارجة) أي الوقت وإن وقعت أداء نعم إن شرع فيها وقتي من وقتها ما يسعها
 ولم تكن جماعة فطوقها بالقراءة ونحوها حتى خرج جازله ذلك وإن لم يقع ركعة منها في الوقت لأنه أسنة غرقه
 بالعبادة

* (فصل) * في الاجتهاد في الوقت (ومن جهل الوقت) الخوف غيم أو حبس بسبب مظلم (أخذ) وخبر (بأخباره)
 ولو عدل رواية (يخبر عن علم) أي مشاهدة وكأخباره أذان الثقة العارفين بالمواعيت في العفو فيمتنع معها
 الاجتهاد لو جرد النص فإن قعد جازله الاجتهاد وجزاله الأخذ بما أذان مؤذنين كثيرين وغلب على الظن
 أصابهم (أو أذان) مؤذن (واحد) عدل عارف بالمواعيت في يوم الغيم إذا لا يؤذن عادة إلا في الوقت (أو صباح ديك)

أو حاجة * وأفضل الأعمال
 الصلاة أول الوقت ويحصل
 ذلك بأن يشتغل بأسباب
 الصلاة حين دخل الوقت
 ويسن التأخير للابراد
 بالظهر إلا الجمعة في الحرم
 بالبلد الحرام لمن يصلي جماعة
 في موضع بعيد إلى حصول
 الظل ولن يبقن السرة آخر
 الوقت ولن يبقن الجماعة
 آخره وكذا الوطن والم
 التأخير وللغيم حتى يتيقن
 الوقت أو يخاف الفوات
 ومن صلى ركعة في الوقت فهي
 أداء ودونها قضاء ويحرم
 تأخيرها إلى أن يقع بعضها
 خارجة
 * (فصل) * ومن جهل
 الوقت أخذ بخبر ثقة يخبر
 عن علم أو أذان واحد أو
 صباح ديك

مجبرب) بالاصابة للوقت أو بحسابه ان كان عارفا به لغلبة الظن بجميع ذلك (فان لم يجد) ماذا ذكر (اجتهد) وجوبا (بقراءة أو حرفة) تكبيرة (أو نحو ذلك) من كل ما يظن به دخوله كورد ويجوز الاجتهاد لمن لو صبرتيقن بل حتى للقادر على اليقين حالانحو الخروج من بيت مظلم لرؤية الشمس لان في الخروج الى رؤيتها نوع مشقة وبه فارق ما مر في الخبر عن علم (ويخير الاعشى بين تقليد ثقة عارف (والاجتهاد) لعجزه في الجله وانما امتنع عليه التقليد في الاواني عند عدم الخير لان الاجتهاد هنا يستدعي انما لا مستغرفة للوقت ففيه مشقة ظاهرة بخلافه ثم أما البصير القادر على الاجتهاد فلا يقلد مجتهدا مثله واذا تخير وصلى فان لم يبن له الحال فلا شيء عليه لمضى صلاته على الصحة ظاهر وان بان له الحال ولو بخبر عدل رواية عن علم (فان تيقن صلاته) وقعت (قبل الوقت قضاها) وجوب الوقوعها في غير وقتها سواء أعلم في الوقت أم بعده وان علم وقوعها فيه أو بعده فلا قضاء ولا ثم أما اذا لم يجتهد وصلى فانه يعيد وان بان وقوعها في الوقت لتقصيره (ويستحب المبادرة بقضاء الفائتة) بعذر كنوم أو نسيان تجيلا لبراءة الذمة واللامر بذلك في خبر الصحيحين (و) يستحب (تقديمها على الحاضرة التي لا يخاف فوتها وان خاف فوت الجماعة فيها) أي الحاضرة على المعتمد خروجا من خلاف من أوجب ذلك ولا تقار لكون أحدي حب الجماعة عينا لانهم اعنده ليست شرط الصحة على الاصح بخلاف الترتيب عند من اشترطه فكانت رعاية خلافه أولى أما اذا خاف فواتها ولو بخروج جزء منها عن الوقت فانه يلزمه تقديم الحاضرة لحرمه اخراج بعضها عن الوقت (ويجب المبادرة بالفائتة ان فاتته بغير عذر) تغلبا عليه ويحب عليه أيضا ان يصرف لها سائر زمنه الا ما يضطر لصرفة في تحصيل مؤنته وموئته من تلزمه مؤنته ولا يجوز له أن يتغفل حتى تفرغ ذمته من جميع الفوات التي تعدى باخراجها عن وقتها

* (فصل) * في الصلاة المحرمة من حيث الوقت (تحرم الصلاة) التي لا سبب لها أو لها سبب متأخر ولا تنعقد في غير حرم مكة) في خمسة أوقات ثلاثة منها تتعاقب بالزمان من غير نظار لمن صلى وان لم يصل وان كان يتعلقان بفعل صاحبة الوقت فن فعلها حرم عليه الصلاة الاكتية ومن لا فاول ونعني بالثلاثة (وقت طلوع الشمس حتى ترتفع قدر ربح) تقريرا فيما يظهر لنا والا فالسافة طويلة (ووقت الاستواء الا يوم الجمعة حتى تزول) ووقته وان ضاق جدا الكنه يسع التحريم (ووقت الاصفرار) للشمس (حتى تغرب) (نقبي بالاثنتين) (بعد) فعل (صلاة الصبح) لمن صلاها (حتى تطلع) الشمس (وبعد) فعل (صلاة العصر) (ولو مجموع في وقت الظهر) (حتى تغرب) (لما صبح من النهي عن الصلاة في الاوقات الخمسة ومن استثناء حرم مكة بقوله صلى الله عليه وسلم بانني عبد منصف لا تمنعوا أحد طواف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار وليس في رواية الدارقطني وان حبان طاف وبه يجبه أن الصلاة ثم ليست خلاف الاولى لان الخلاف ضعيف بذلك وأما استثناء يوم الجمعة ففي خبر أبي داود وان كان مرسل لانه عضده نذب التبكير اليها والترغيب في الصلاة الى حضور الامام (ولا يحرم) من الصلاة (ماله سبب غير متأخر عنها) بان كان متقدما أو مقارنا (كفائتة) ولو غفلا لم يقصد تأخيرها اليها ليقضيها فانها لا تمنع وان كانت واجبة على الفور (و) صلاة (كسوف) للشمس أو القمر وعيد بناء على أن وقتها يدخل بالطلوع واستسقاء وجنازة لم يتجرأ أي يقصد تأخير الصلاة عليها الى الوقت المكروه لا لفضية فيه ككثرة المصلين كما يأتي ومن ضرورة معادة (وسنة وضوء) وطواف ودخول منزل (وتحبة) للمسجد (وسجدة تلاوة) (وسجدة (شكر) فلا تحرم هذه الصلاة في الاوقات الخمسة (ان لم يقصد به تأخيرها اليها ليقضيها فيها) فان قصد ذلك لم تنعقد لانه بالتأخير الى ذلك مر اغم للشرع بالكيفية ومنه تأخيرها بالفائتة اليها ليقضيها فيها أو يداوم عليها وان قضى وقتها بان فاتته عدا وتأخير الصلاة الى الجنازة اليها أي لا لفضية تحصل فيها ككثرة المصلين فيما يظهر ودخول المسجد فيه بقصد التحبة فقط بخلاف ما اذا لم يقصد شيئا أو دخله لغرض آخر ومنه أيضا تعاد التلاوة فيه للمسجد لها فلا تنعقد في الكل لامر انما المذكورة (ويحرم مالها سبب متأخر عنها كصلاة الاستحارة وركعتي

مجبرب) فان لم يجد اجتهد بقراءة أو حرفة أو نحو ذلك ويخير الاعشى بين تقليد ثقة والاجتهاد فان تيقن صلاته قبل الوقت قضاها ويستحب المبادرة بقضاء الفائتة وتقديمها على الحاضرة التي لا يخاف فوتها وان خاف فوت الجماعة فيها ويجب المبادرة بالفائتة ان فاتته بغير عذر

* (فصل) * تحرم الصلاة في غير حرم مكة وقت طلوع الشمس حتى ترتفع قدر ربح ووقت الاستواء الا يوم الجمعة حتى تزول ووقت الاصفرار حتى تغرب وبعد صلاة الصبح حتى تطلع وبعد صلاة العصر حتى تغرب ولا يحرم مالها سبب غير متأخر عنها كفائتة وكسوف وسنة وضوء وتحبة وسجدة تلاوة وشكر ان لم يقصد به تأخيرها اليها ليقضيها فيها ويحرم مالها سبب متأخر عنها كصلاة الاستحارة وركعتي

الاحرام) لتأخير سببها عنهما أعني الاستخارة والاحرام والمتأخر ضعيف باحتمال وقوعه وعدمه (و) يحرم على الحاضر من (الصلاة) اجاعا ولا تتعداوان كان لها سبب أو كانت فائتة بغير عذر (إذا صعد الخطيب) المنبر وجلس وأن لم يشرع في الخطبة ولا سمعها المصلي لأعراضه عنها بالسكينة اذ من شأن المصلي الأعراض عما سوى صلاته بخلاف المتكلم ويحرم أيضا مطالعة الصلاة التي شرع فيها قبل صعود الخطيب أما الدخول فلا يباح له (الا التحية) ركعتين فقس له للامر به في الخبر الصحيح لكن يجب عليه تخفيفها بان يقصر على الواجبات ولو لم يكن صلى سنة الجمعة القبلية نواها مع التحية اذ لا يجوز له الزيادة على ركعتين بكل حال هذا (ان لم يخش فوات التكبيرة) للاحرام والابان دخل آخر الخطبة وغلب على ظنه أنه ان صلى التحية فائتة تكبيرة الاحرام مع الامام فلا يصلي التحية لانها حينئذ مكرهة تنزيها بل يقف حتى تقام الصلاة ولا يقعد لكرهاة الجلوس قبل التحية ولو صلاها وقد أقيمت الصلاة كانت أشد كراهة

* (فصل) * في الاذان وهو لغة الاعلام وشرعا قول مخصوص يعلم به وقت الصلاة وهو يجمع على مشروعية لكن اختلفوا في أنه سنة أو فرض كفاية (يستحب الاذان والاقامة) على الكفاية فيحصلان بفعل البعض كابتداء السلام وانما يسنان (لامكتوبة) دون المندورة وصلاة الجنازة والسنة لعدم ثبوته في ذلك بل يكرهان فيه وتسن الاقامة لهما مطالعا وأما الاذان فانما يسن لهما (ان لم يصلها بفائتة) أو مجموعة أما اذا صلى فوات ووالى بينها فلا يؤذن الا الاول وكذا ان عقبها بحاضرة بلا فصل طويل نعم ان دخل وقتها كان صلى فائتة قبل الزوال وأذن لها فلما فرغ من هاتين الشمس أذن للظاهر والاعلام بوقتها ومثله مالوا آخر مؤداة لا آخر وقتها فاذن لها وصلى قد دخل وقت ما بعد هاتين فاذن لها أيضا وأولى المجموعتين جرح تقديم أو تأخير فيؤذن لها دون ثابتهما للاتباع ولو لم يوال بين ما ذكر أذن وأقام للسكول وانما يسن الاذان (للرجل) أى الذكرو ولو صليبا بخلاف المرأة والخشى كما يأتي ويسن السكول مصل (ولو منفردا) عن الجماعة (ولو سمع الاذان) من غيره كافي التحقيق وغيره ويكفي في أذان المنفرد سماع نفسه بخلاف أذان الاعلام كما يأتي (و) يسن أيضا (لجماعة ثانية) مع رفع الصوت وان كرهت كأن يكون المسجد غير مرقوق ولم يأذن لهم امامه الراتب نعم ان كانت الجماعة الاولى أذنا واصلوا جماعة أو فرادى وذهبوا لم يسن للجماعة الثانية رفع الصوت بل يسن لهم عدمه ثلاثا وهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى لاسيما في يوم الغيم (و) يسن أيضا لاجل (فائتة) لان بلالا كبر وامسك أذن للصبح لمسا فائتة صلى الله عليه وسلم حين نام بالوادى هو وأصحابه عنها الى طلوع الشمس (فان اجتمع فوات) ووالى بينها (أو جرح تقديم أو تأخير) ووالى بينهما (أذن الاول وحدها) وأقام للسكول اما الاولى فاتباعا لما ورد من فعله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق بسند فيه انقطاع لكنه معتضد بما مر من أنه أذن للفائتة وأما الثانية فلما صرح أنه صلى الله عليه وسلم جرح بين المغرب والعشاء بمزدلفة باذان واقامتين (ويستحب الاقامة وحدها للمرأة) لنفسها وللنساء لا للرجال والخشى لنفسه وللنساء لا للرجال أما الاذان فلا يندب للمرأة طالما فان أذنت سرها أو مثلها أبيع أو جهر أو فوق ما تسمع صوابها وثمة من يحرم تقاربهما الحرم لاقتان بصوتها كوجهها وانما جاز غناؤها مع استماع الرجل له لانه يكره له استماعه وان أمن الفتنة والاذان يسن له استماعه فلو جوزه للمرأة لادى الى أن يؤثر الرجل باستماع ما يخشى منه الفتنة وهو محتج وأيضاً فالنظر للمؤذن حال الاذان سنة فلو جوزه للمرأة لادى الامر بالنظر اليها وانما جاز لها رفع صوتها بالتلبية لفقدها ما ذكر مع ان كل أحد منهم مشغول بتلبية نفسه والتلبية لا يسن الا صغائر اليها وتسق حتى للمرأة بخلاف الاذان ومثلها في جميع ما ذكر الخشى (و) يستحب (ان يقال في الصلاة المسنونة جماعة) غير المندورة وغير الجنازة كصلاة عيد وكسوف واستسقاء وتراويح وتر حيث نذبت الجماعة له ولم يكن تابعاً للتراويح (الصلاة جماعة) برفعها ما ونصها ما ورفعهما أو نصب الاخر لورود ذلك في الصحيحين في كسوف الشمس وقيس به الباقي ويغنى عن ذلك الصلاة وهما الى الصلاة والصلاة بركم الله

الاحرام والصلاة اذا صعد الخطيب الا التحية ان لم يخش فوات التكبيرة * (فصل) * يستحب الاذان والاقامة للمكتوبة ان لم يصلها بفائتة للرجل ولو منفردا ولو سمع الاذان وجماعة ثانية وفائتة فان اجتمع فوات أو جرح تقديم أو تأخير أذن الاول وحدها ويستحب الاقامة وحدها للمرأة وان يقال في الصلاة المسنونة جماعة

وحمله عند الصلاة وينبغي جمعه عند أول الوقت أيضا ليكون بدلا عن الاذان والاقامة وخرج بما ذكر التناذلة
 التي لم تصل جماعة والتي لم تشرع الجماعة فيها والمنذورة وصلاة الجماعة فلا يسن فيها ذلك لان مشيئة الجماعة
 حاضرون فلا حاجة لعلامهم (وشرط) صحة (الاذان الوقت) لانه للاعلام به فلا يصح قبله (الا الصبح فيجوز بعد
 نصف الليل) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم
 (والا الاذان) (الاول يوم الجمعة) فيجوز قبل الزوال أيضا على ما في رونق الشيخ أبي حامد لكن فيه نظر اذا الاذان
 لا يصح قبل وقتها خارج عن القياس فلا يلحق به غيره على أن الفرق بينهما جلي اذا الناس قبل الفجر مشغولون
 بالنوم فتدب تبهم لينتأهبوا للصلاة أول وقتها بخلافهم يوم الجمعة فانهم فيه كبقية الأيام وليسوا مشغولين بما
 عندهم معرفة أول الوقت فالوجه أنه ~~كغيره~~ فلا يندب الابد الزوال على أنه نوزع في نسبة الرونق للشيخ
 أبي حامد (و) شرطه أيضا كالأقامة (الترتيب) للتابع ولأن تركه يوهم اللعب فلو عكس ولو ناسيا لم يصح لكن
 ينفي على المنتظم منه (والموالة) بين كلمات فان تركها ولو ناسيا بطل اذانه ولا يضر يسير سكوت وكلام وانما
 ونوم اذا لخل بالاعلام (وكونه) كالأقامة أيضا (من واحد) فلا يصح بناء غير المؤذن والمقيم على ما أتياه لانه
 يورث اللبس في الجملة وان اشتها صوتا (و) كونه (بالعربية) فلا يصح بغيرها (ان كان ثم من يحسنها) والاصح بها
 كاذكار الصلاة هذا اذا اذن الجماعة فان اذن لنفسه وهو لا يحسنها صح وان كان هناك من يحسنها (وعليه) أي
 يتأ كدله ندبا (أن يتعلم وشرطهما) أيضا (اسماع بعض الجماعة) ولو واحدا ان اذن أو أقام الجماعة لانهم اتكصل
 باثنين فلا يجزئ الاسرار ولو ببعضه ما عدا الترجيع لغوات الاعلام (واسماع نفسه) وان لم يسمع غيره (ان كان
 منفردا) لان الغرض منهما حينئذ الذكرو يسن أن يكون الرفع بالاقامة أحفض منه بالاذان (وشرط المؤذن)
 كونه عارفا بالوقت ان نصب له والاحرم نصبه وان صح اذانه وشرطه وشرط المقيم (الاسلام) فلا يصح من كافر
 لعدم أهليته للصلاة ويحكم بالسلامه لنتقه بالشهادتين الا ان كان عيسويا لانهم يسمعون بغيره أن نية من صلى الله
 عليه وسلم مرسل الى العرب خاصة (والتمييز) فلا يصح من مجنون وصبي غير مميز وسكران الا في أول
 نشوته ويتأدى باذان الصبي المميز واقامته الشعار وان لم يقبل خبره بدخول الوقت وأفعال الامام (والذكورة)
 فلا يصح من الانثى للرجال أو الخنثى ولو حارم على الاوجه كالاتصاف امامتهم اللهم ولا من الخنثى للرجال ولا للنساء
 كذلك ولحرمة نظير الغريتين اليه (ويكره) فيهما التطريب والتلحين وتقويم الكلام والتشادق (التمطيط)
 ويل قال ابن عبد السلام يحرم التلحين أي أي غير المعنى أو أوهم بخذورا كدهمزة أو كبر فيصير جمع كبر بفتح
 الزكشي وليحترز من اغلاط تقع للمؤذنين كدهمزة أو شهد فيصير استهها ما ومبداء أو كبر فيصير جمع كبر بفتح
 أوله وهو طبل له وجه واحد ومن الوقف على الله والابتداء بالله لانه ر بما يؤدى الى الكفر كالذي قبله ومن مد
 ألف الله والصلاة والفلاح لان الزيادة في حرف المد واللين على مقدار ما تكلمت به العرب لحن وخطأ ومن قلب
 الالف ها من الله ومدهمزة أو كبر ونحوها هو خطأ ولحن فاحش وعدم النطق بهاء الصلاة لانه يصير دعاء الى
 النار (و) يكره على المعتمد (الكلام) اليسير (فيه) وفي الاقامة حيث لم يكن فيه مصلحة والا كأن ردا السلام
 أو شتم العاطس كان خلاف السنة نعم قد يجب الكلام ان كان في تركه الحاق ضرره أو لغيره ويسن له اذا
 عطس أن يحمد الله سرا (و) يكره (ترك اجابته) أي الاذان ومثله الاقامة (و) يكره (أن يؤذن) أو يقيم (قاعدًا
 أو راكبا) لتركه القيام المأمور به ومنه يؤخذ كراهة ترك كل سنة وكدة (الامساقر الراكب) فلا يكره ان
 له حاجته الى الركوب لكن الاولى له أن يقيم بعد نزوله لانه لا بد له منه للفرصة ولا يكرهه أيضا ترك الاستقبال
 ولا يكرهه المشي لاحتياجه اليه ويجزئه الاذان والاقامة مع المشي وان بعد عن مكان ابتداء المشي بحيث لا يسمع
 آخرهما من سمع أولهما (و) يكره ان يكون (فاسقا وصيبا) لانهما غير مأمورين وأعي ليس معه يصير يعرف
 الوقت (وجنبوا وحدنا) لخبر كرهت أن أذكر الله الاعلى طهر وخبر لا يؤذن الامتوضي (الا اذا أحدث في أثناء

وشرط الاذان الوقت الا
 الصبح فيجوز بعد نصف
 الليل والا الاذن يوم
 الجمعة والترتيب والموالة
 وكونه من واحد وبالعربية
 ان كان ثم من يحسنها وعليه
 أن يتعلم وشرطهما اسماع
 بعض الجماعة واسماع
 نفسه ان كان منفردا وشرط
 المؤذن الاسلام والتمييز
 والذكورة ويكره التلطيط
 والكلام فيه وترك اجابته
 وأن يؤذن قاعدًا أو راكبا
 الامساقر والراكب وفاسقا
 وصيبا وجنبوا وحدنا اذا
 أحدث في أثناء

الاذان فيتمه ولا يقطعها لثلاثتهم التلاعب فان خالف حتى ان قصر الفصل ولا استأنف (و) يكره (التوجه)
 فيها (غير القبلة) لتركه الاستقبال المنقول سابقا وخلفا (ويسن ترتيبه) أى الثانى فيه بان يأتى بكلماته مبينة
 وادراج الاقامة لما صح من الامر بهما (والترجيع فيه) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم علمه لاني محذورة وهو
 اسرار كفى الشهادة قبل الجهر به ما فهو واسم الاول وسى بذلك لانه رجع الى الرفع بعد أن تركه والمراد باسرار
 ذلك ان يسمع من يقربه عرفا وأهل المسجد ان كان واقفا عليهم والمسجد متوسط الخططة (والثوب) بالثلاثة من
 ثاب اذار جمع (في الصبح) أى في أذانيه (أداء) كذا (قضاء) كما صرح به ابن عجل وأقرره وهو أن يقول بعد
 الحيعتين الصلاة خير من النوم مرتين لما صح من أنه صلى الله عليه وسلم لم يقنه لاني محذورة وخص بالصبح لما
 يعرض للنائم من التسكاس بسبب النوم ويكره في غيره لأنه بدعة (و) يسن (الاتفات) في الاذان والاقامة
 (برأسه وحده) لا بصدره (يمينه) مرة (في) مرتين قوله (حتى على الصلاة ويساره) مرة (في) مرتين قوله (حتى على
 الفلاح) لان بلالا كان يفعل ذلك بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم في الاذان رواه الشيخان وقيس به الاقامة
 واعتصمت الحيعتان بذلك لان غيرهما ذكر الله تعالى وهما مخاطبات الاذى كالسلام في الصلاة وانما كره في
 الخطبة لانها وعظ للحاضر من فالأدب أن لا يعرض عنهم ولا يلتفت في التثويب على ما قاله ابن عجل لكن نوزع
 فيه لانه في المعنى دعاء الى الصلاة كالحيعتين (و) يسن (وضع) المؤذن ألتقى (أصبعيه) السبابتين (في صمأخى
 أذنيه) لما صح من فعل بلال ذلك بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان باحدى يديه علة جعل السلمة فقط
 أو باحدى سبأتيه جعل أصبعاً أخرى وانما يسن ذلك في الاذان دون الاقامة لفقد عائلته فيها وهي كونه أجمع
 للصوت وبه يستدل الاصم على كونه أذنانا فيكون أبلغ في الاعلام (و) يسن (كون المؤذن) والمقيم (ثقة) أى
 عدل شهادة لانه أمين على الوقت ليخبر به (و) كونه (متطوعاً) لخبر الترمذى وغيره من أذن سبع سنين محتسبا
 كتب الله له براءة من النار (و) كونه (صيتاً) لقوله صلى الله عليه وسلم ألقه على بلال فانه أئدى صوته لمنك أى
 أبغمدى صوت ولزيادة الاعلام (و) كونه (حسن الصوت) لخبر الدارمى وابن خزيمة وغيرهما أنه صلى الله
 عليه وسلم أمر نحو من عشرين رجلاً فاذنوا فاجبهم صوت أى محذورة فعلمه الاذان ولانه أرق لسامعيه فيكون
 ميسره الى الاجابة أكثر (و) كونه (على مرتفع) كمنارة أو سطح للاتباع ولزيادة الاعلام فان لم يكن للمسجد
 منارة ولا سطح فعلى بابه ولا يسن في الاقامة المرتفع الا ان احتج اليه لكبر المسجد (و) كونه (بقرب المسجد)
 لانه دعاء الى الجماعة وهي فيه أفضل ويكره الخروج منه بعده من غير صلاة الا لعذر (و) يسن في الاذان (جمع
 كل تكبيرتين بنفس) أى بصوت لطفهما وافر اذ كل كلمة مما بقى من كلماته بصوت بخلاف الاقامة فانه يسن
 فيها جمع كل كلمتين بصوت وتبقى الاخيرة فيفرد بها بصوت (ويفتح) المؤذن اذ لم يفعل ما يأتى عن المجوع (الراء
 في) التكبيرة (الاولى) من لفظي التكبير (في قوله الله أكبر الله أكبر) على ما قاله المسيرد وقال الهروي عوام
 الناس أى عامة العلماء على ضمها وبينت ما في ذلك في بشرى الكريم وغيره وحاصله أن لكل من الفتح والضم
 وجهها وأن القول بان الثانى هو القياس دون الاول وأن كلامهم ما غلط ممنوع في المجوع عن البند نجي
 وصاحب البيان يسن الوقف على اواخر الكلمات في الاذان لانه روى موقوفا ولا ينافية ما مر من ندب قرن كل
 تكبيرتين في صوت لانه وجد مع الوقف على الراء الاولى بسكتة لطيفة جدا (ويسكن) ندبا للراء (في) التكبيرة
 (الثانية) لانه يسن الوقف عليها (و) يسن (قول الأصوات الى الحال) أو فى حالكم أو بيو تكلم (في اللبلة
 الممطرة) وان لم تكن مظلمة ولا في هارج (أو ذات الريح) وان لم تكن مظلمة ولا ممطرة (أو) ذات (الظلمة) وان لم
 يكن فيها ماطر ولا ريج (بعد) فراغ (الاذان) وهو الاولى (أو) بعد (الحيعتين) للامر بد في خير الصيحين
 ويكره أن يقول حتى على خير العمل لانه بدعة لكنه لا يبطل الاذان بشرط أن يأتى بالحيعتين أيضا (و) يسن
 (الاذان للصبح مرتين) ولومن واحد مرة قبل الفجر وأخرى بعده للاتباع فان أراد الاقتصار على مرة فالاولى

الاذان فيتمه والتوجه
 لغير القبلة ويسن ترتيبه
 والترجيع فيه والتثويب
 في الصبح أداء وقضاء
 والاتفات برأسه وحده
 يمينه في حتى على الصلاة
 ويساره في حتى على الفلاح
 ووضع أصبعيه في صمأخى
 أذنيه في الاذان دون الاقامة
 وكون المؤذن ثقة ومتطوعاً
 وصيتاً وحسن الصوت وعلى
 مرتفع وقرب المسجد
 وجمع كل تكبيرتين بنفس
 وفتح الراء في الاولى في قوله
 الله أكبر الله أكبر ويسكن
 في الثانية وقول الأصوات الى
 الحال في الالة الممطرة أو
 ذات الريح أو الظلمة بعد
 الاذان أو الحيعتين
 والاذان للصبح مرتين

ويشوب فيهما وترك رد
السلام وترك المشي فيه
وأن يقول السامع مثل
ما يقول المؤذن والمقيم الا في
الحيعةتين فيقول عقب كل
لاحول ولا قوة الا بالله
ويكون ذلك أربعين
الاذان بعد الحيعةتين والا
في التثويب فيقول صدقت
وبررت والا في الإقامة فيقول
أقامها الله وأدامها وأن
يقطع القراءة للاجابة وان
يجيب بعد الجماع والخلاء
والصلاة ما يطل الفضل
والصلاة والسلام على النبي
صلى الله عليه وسلم بعده ثم
يقول اللهم رب هذه الدعوة
التامة والصلاة القائمة آت
محمد الوسيلة والفضيلة
وابعثه مقاماً محموداً الذي
وعده والدعاء عقبه وبينه
وبين الإقامة والاذان مع
الإقامة أفضل من الإمامة
ويسن الجمع وشرط المقيم
الاسلام والتميز ويستحب
ان تكون الإقامة في غير
موضع الاذان وبصوت
أخفض من الاذان والاتفات
في الحيعة فان أذن جماعة
فيقيم الراتب

أن يكون بعده (ويشوب فيهما) على المتمد كاسر (و) يسن للمؤذن والمقيم (ترك رد السلام) عليه لانه مشغول
بعبادة لا يليق الكلام في أثناءها ومن ثم تلزمه الاجابة ويسن له الرد بعد الفراغ وان طال الفصل على الاوجه
(و) يسن له ما (ترك المشي فيه) وفيه لانه قد يحل بالاعلام ويجزيان مع المشي وان بعد كاسر (و) يسن (أن)
يقول السامع (ولو بصوت لا يفهمه) أو كان نحو حائض وجنب ومن به نجس ولم يجسد ما يظلم به وقارئ وذاكر
وطائف ومشتغل يعلم ومن بحمام لا نحو أصم ممن لا يسمع ونحو مجامع وقاضى حاجة لشكر اهة الكلام لهما
ومن يحل نجاسة لشكر اهة الذكر فيه ومن يسمع الخطيب (مثل ما يقول المؤذن والمقيم) بان يجيبه عقب كل كلمة
لما في خبر مسلم ان من فعل ذلك دخل الجنة وفي رواية أنه يغفر له ذنبه ويجيب في الترجيع وان لم يسمعه تبعه لما
سمعه ومن ثم لو سمع بعده فقط أجاب في الجميع (الا في) كل من (الحيعةتين) والا لأصلوا في رحالكم (فيقول
عقب كل) في الاذان والإقامة (لاحول) أى عن المعصية (ولا قوة) أى على ما دعوتني اليه وغيره (الا بالله
ويكون ذلك أربعين) في الاذان بعد الحيعةتين (وتنمى في الإقامة للتابع ولا تهم ما دعاء الصلاة لا يليق بغير المؤذن
فيسن للمجيب ذلك لانه تقوى يحض الى الله (والا في التثويب فيقول) بدل كل من كتمه (صدقت وبررت)
بكسر الراء الاولى وقيل بفتحها أى صرت ذا برأى خبر كثير وقيل يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
مناسب (والا في) كلفى (الإقامة فيقول) مرتين بدل كتمتها (أقامها الله وأدامها) وجعلني من صالحى أهلها
للتابع وان كان سنده ضعيفاً زاد في النبوة بعده قوله وأدامها ما دامت السموات والارض وروى بلفظ اللهم
أقمها بالامراة الخ (و) يسن (أن يقطع القراءة) وغيرهما كاسر (للاجابة) وأن يجيب بعد انقضاء ما يمنع الاجابة مما
مر كان قضاء الجماع والخلاء والصلاة وقوله (ما لم يطل الفصل) بحته غيره أيضاً وفيه نظر وقضية كلام المجموع
أنه لا فرق وما أشار اليه من أن المصلى لا يجيب هو كذلك اذهى مكروهه بل تبطل صلاته ان أجاب بجميلة أو
تثويب أو صدقت وبررت لانه كلام آذى (و) يسن (الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم) لاسكل
من المؤذن والمقيم وسامعهما (بعده) وبعدها (ثم يقول) عقب ذلك (اللهم رب هذه الدعوة) وهى
الاذان (التامة) أى السالمة من تطرق نقص اليها لاشتمالها على معظم شرائع الاسلام (والصلاة القائمة) أى
التي ستمقام قريماً (آت محمد الوسيلة) وهى منزلة في أعلى الجنة كفى خبر مسلم (والفضيلة) عطف بيان لها
(وابعثه مقاماً محموداً) وهو مقام الشفاعة العظمى في فصل القضاء يحمد فيه الاولون والآخرين (الذي
وعده) بدل مما قبله لانعت نعم و رداً أيضاً للمقام المحمود فعليه يصح أن يكون نعم ما ذلك خبر مسلم اذا سمعتم المؤذن
فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من صلى على صلاة واحدة صلى الله عليه بها عشر ثم أسألو الله التوسعة فانها
منزلة في الجنة لا تنبغي الا لعباده من عبادة الله وارجو أن أكون انا هو فمن سأل الله التوسيلة حلت له الشفاعة أى
غشيتها ونالتة وحكمة سؤال ذلك مع كونه واجب الوقوع بوعده الله تعالى اظهر شرفه وعظم منزلته (و)
يسن اسكل من المؤذن والمقيم والسامع (الدعاء عقبه وبينه وبين الإقامة) لانه بينهما لا يرد كاصح في خبر الترمذى
وغیره وفيه سلوا الله العافية (والاذان مع الإقامة أفضل من الإمامة) كما قاله النووي وأطال هو وغيره
الاحتجاج له والنزاع فيه رددته في غير هذا الكتاب (ويسن) لمن تأهل لهما (الجمع) بينهما ولو بجماعة واحدة
لحديث حسن فيه والنهى عن كون الامام مؤذناً لم يثبت (وشرط المقيم) كما تؤذن كما أشرت اليه فيما مر ومن
ذلك أنه يشترط فيه (الاسلام والتميز) لما تقدم (ويستحب أن تكون الإقامة في غير موضع الاذان) للتابع
(و) أن تكون (بصوت أخفض من) صوت (الاذان) لحصول المقصود به بحضور المدعوين (و) يستحب
(الاتفات في الحيعة) التي في الإقامة كالاذان كمر ويسن لمحل الجماعة مؤذنان للتابع وراعاة عليه ما بقدر
الحاجة والمصلحة ولا يتقدم باربعة يترتبون في أذانهم ان اتسع الوقت ويندب أن يقيم المؤذن دون غيره للخبر
الصحيح من أذن فهو يقيم (فان أذن جماعة فيقيم) المؤذن (الراتب) وان تأخر أذانه لانه ولاية الاذان والإقامة

وقد اذن (ثم) ان لم يكن راتب أو كانوا راغبين كلهم فليقيم (الاول) لسبقه (ثم يقرع) ان اذنوا معا وتنازعوا لعدم المرجح (والاقامة) أى وقتها منوط (بنظر الامام) ووقت الاذان منوط بنظر المؤذن لخبر ابن عدى وغيره المؤذن أم لك بالاذان والامام أم لك بالاقامة ويعتديها وان لم يستأذن الامام
 * (باب صفة الصلاة) *

أى كيفية المشتملة على واجب وهو ما داخل في ماهيتها ويسمى ركنا وما خارج عنها ويسمى شرطا وعلى مندوب وهو ما يجبر بالسجود ويسمى بعضا وما لا يجبر ويسمى هيئة وهو ما عدا الأبعاض (فروضها) أى أركانها على ما هنا كالمحتاج (ثلاثة عشر) يجعل الطمأنينة في محالها الأربع هيئة تابعة للركن وهذا أولى من جعل الرخصة لها أركاناً مستقلة لانه أوفق بكلامهم في التقدم والتأخر بركن وفقد الصارف شرط للاعتداد بالركن لاركن مستقل (الاول النية) لما مر في الوضوء وهي معتبرة هنا وفي سائر الابواب (بالقلب) فلا يكفي النطق مع غفلة ولا يضر النطق بخلاف ما فيه * ثم الصلاة على ثلاثة أقسام ففعل مطلق وما ألحق به كصلاة التسبيح ونفل معقد بوقت أو سبب وفرض فالاول يشترط فيه نية فعل الصلاة والثاني يشترط فيه ذلك مع التعمين والثالث يشترط فيه ذلك مع نية الفرضية كما قال (و يكفيه في النفل المطلق) وهو ما لا يتقدم بوقت ولا سبب ولا ما هو في معناه مما المقصود منه استحباب الصلاة لا خصوصه (نحو تحية المسجد وسنة الوضوء) والاستحباب والاحرام والطواف (نية فعل الصلاة) لتمييز عن بقية الأفعال فلا يكفي احضارها في الذهن مع الغفلة عن قصد فعلها لانه المطلوب وهي هنا ما عدا النية لانها لا تنوى ولا ينافي ما تقرر وتصريحهم في سنة الاحرام والطواف بانه لا بد من التعمين لان معناه أنه لا بد منه في حصول الثواب أما بالنسبة لاسقاط الطلب فلا يشترط وكذا يقال في تحية المسجد وما بعده (و) يكفيه (في) النافلة (المؤقتة والتي لها سبب نية الفعل والتعمين) بالرفع لتمييز عن غيرها ويحصل التعمين بالاضافة (كسنة الظهر) قبلية أو بعدية ولا يكفي سنة الظهر فقط سواء أخر قبلية الى ما بعد الفرض أم لا ومثلهما في ذلك سنة المغرب والعشاء لان لكل قبلية وبعديّة بخلاف سنة الصبح والعصر (أو) سنة (عيد الفطر أو) سنة عيد (الاضحى) فلا يكفي سنة العيد فقط وكذا لا بد أن يعين سنة كسوف الشمس أو خسوف القمر ونوى بمقابل الجمعة وما بعدها ستمتها (و) يكفيه (في الفرض) ولو كفاية أو مندورة (بنية الفعل) كما مر (والتعمين صباحا) مثلاً (أو غيرها) ولا يكفي نية فرض الوقت (ونية الفرضية) لتمييز عن النفل والمعادة ولو رأى الامام يصلي العصر فظنه يصلي الظهر فنوى ظهر الوقت لم يصح لان الوقت ليس وقت الظهر أو ظهر اليوم صح لانه ظهر يومه وانما يشترط نية الفرضية (للبالغ) على ما صوب به في المجموع قال اذ كيف ينوى الصبي الفرضية وصلاته لا تقع فرضاً اهـ لكن الاوجه ما في الرخصة وأصلها من أنه كالبالغ والمزاد به في حقه ضرورة الفرض أو حقيقته في الأصل لاني حقه كما يأتي في المعادة ويؤيد ذلك أنه لا بد من القيام في صلاته وان كانت نفلاً (و) يستحب ذكر عدد الركعات لتمييز عن غيرها فان عينه وأخطأ فيه بعد اطلت لانه نوى غير الواقع (والاضافة الى الله تعالى) ليتحقق معنى الاخلاص وخروج جامن الخلاف ويصح عطف هذا على ذكر وعلى عدد (و) ذكر (الاداء والقضاء) ولو في النفل لتمييز عن غيرها ويصح كل منهما بنية الاخران عذر بغيره أو نحوه لان كلاهما يبنى الاخر بخلاف ما لو نواه مع علمه بخلافه وقصد المعنى الشرعي فانه لا يصح لتلاعبه ويسن ذكر الاستقبال لا اليوم والوقت اذ لا يجبان اتفاقاً (ويجب قرن النية) المشتملة على جميع ما يعتبر فيها من قصد الفعل أو والتعمين أو والفرضية أو والقصر في حق المسافرين أو والامامة أو والمأمومية في الجمعة (بالتكبير) التي للاحرام وذلك بان يستحضر في ذهنه ذلك ثم يقصد الى فعل هذا المعلوم ويجعل قصده هذا مقارناً لاول التكبير ولا يغفل عن تذكره حتى يتم التكبير ولا يكفي توتر بعمليه بان يتدنه مع ابتدائه وينتهي مع انتهائه لما يلزم عليه من خلو معظم التكبير الذي هو أول أفعال الصلاة عن تمام النية واختار النووي وغيره كابن الرفعة والسبكي تبعاً للغزالي

ثم الاول ثم يقرع والاقامة بنظر الامام

* (باب صفة الصلاة) *

فروضها ثلاثة عشر (الاول) النية بالقلب ويكفيه في النفل المطلق نحو تحية المسجد وسنة الوضوء نية فعل الصلاة وفي المؤقتة والتي لها سبب نية الفعل والتعمين كسنة الفطر أو عيد الفطر أو الاضحى وفي الفرض نية الفعل والتعمين صباحاً وغيرها ونية الفرضية للبالغ ويستحب ذكر عدد الركعات والاضافة الى الله تعالى والاداء والقضاء ويجب قرن النية بالتكبير

وامامه أنه يكفي المقارنة العرفية عند الغوام بحيث يقدم مستحضر الصلاة (الثاني) من الأركان (أن يقول الله أكبر في القيام) أو بدله لما ضح من أمره صلى الله عليه وسلم المسمى بصلاته به والحكمة في الاستمتاع به استحضر المصلي عظمته من تهيأ لخدمته والوقوف بين يديه لينتلي هيبة فيخشع ويحضر قلبه وتسكن جوارحه وينبئن بفرغه دخوله في الصلاة بأوله وأفهم كلام المصنف أنه لا يكفي الله أكبر أو أعظم أو أجل ولا الرحمن أكبر ولا أكبر الله بل لابد من لفظ الجلالة وأكبر وتقديم الجلالة لا لتباعد (ولا يضر تخطيل يسير وصف الله تعالى) بين كلتي التكبير كالله عز وجل أكبر لبقاء النظام والمعنى بخلاف الله لا اله الا هو أكبر فلا يكفي كلتي التحقيق لطوله وخروج بالوصف غيره كهوروز يادة واوسا كنة أو مخركة فلا يكفي (أو) يسير (سكون) وضبطه المتولى وغیره بقدر سكون النفس ويضربه الاخلال بحرف من غير الالغ وزيادة خوف بغير المعنى كدهمزة الله وز يادة ألف بعد الباء وتشديد هاوز يادة وا قبل الجلالة لا تشديد الراء من أكبر وكذا ابدال همزة أكبر واو أو كانه همزة من جاهل لسن يلزمه تعلم مخرجهم أو كذا ضم راء أكبر مطلقا على المعهود ووصل همزة موموا أو اماما بالله أكبر بخلاف الأولى وقال ابن عبد السلام يكره (ويترجم) وجوب (العاجز) عن النطق بالتكبير بالعربية (بأى لغة شاء) ولا يعدل الى ذكر غيره (ويجب تعلمه) لنفسه وطفله ومملوكه ان قدر عليه (ولو بالسفر) ببدل آخر وان بعد ذلك بشرط أن يستطيعه ويبنى ضبط الاستطاعة هنا بالاستطاعة في الحج (ويؤخر) وجوب الصلاة عن أول الوقت (للتعلم) ان جاء فيه حتى لا يبقى الامايسه عدماته لحيث يلزمه فعلها على حسب حاله لحركة الوقت ولا يقضى بعد التعلم الا ما فرط في تعلمه ويلزم الاخر من تحريك شفتيه ولسانه ولهااته ما أمكنه فان عجز نواه بقلبه وكذا حكم سائر الأركان القولية (ويشترط) على القادر على النطق بالتكبير (اسماع نفسه التكبير) اذا كان صحيح السمع ولا عارض عنده من لغط أو غيره (وكذا القراءة الواجبة) (وسائر الأركان) القولية كالشهاد الاخير والسلام ولا بد في حصول ثواب السنن القولية من ذلك أيضا ولو كبر للاحرام مزان بنية الافتتاح بالأولى وخدمهم يضروا بكل دخل في الصلاة بالآوتار وخروج بالاشفاق لان من افتتح صلاة ثم نوى افتتاح صلاة أخرى بطلت صلاته هذا اذا لم ينو بين كل خروج أو افتتاحا والاخر ج بالنية ودخل بالتكبير (الثالث) من الأركان (القيام في الفرض) ولو من ذورا أو كفاية أو على صورة الفرض كالمعادة وصلاته الصبي (للقادر) عليه ولو بغيره فيجب من أول التحريم اجساغا ما النقل والعاجز نسباً ثمان (وشرط) فيه (نصب فغار) أى عظام (ظاهرة) لارتبته لانه يسن اطراق الرأس ولا يضر استناده الى شيء وان كان بحيث لو رفع لسقط لوجود اسم القيام لكن يكره ذلك الا ان أمكن معه رفع قدميه فبطل كلوا نحن بحيث صار أقرب الى أقل الركوع أو مال على جنبه بحيث خرج عن سنن القيام (فان لم يقدر) على القيام الامتنيا لكون ظهره تقوس أو متكئا على شيء أو على ركبته أو الامع نهوض ولو بعين باجرة مثل وجسد فافاضلة عما يعتبر في الفطرة (وقف متمنيا) في الأولى وكما قد در فيها بعدها لان اليسور لا يسقط باليسور ويلزمه في الأولى زيادة الانحناء في ركوعه ان قدر رتبته من الأركان ولو عجز عن الركوع والسجود دون القيام قام أو ما اليه ما قدر امكانه (فان لم يقدر) على القيام في الفرض بان لحفته مشقة شديدة لا تحتمل في العادة كدوران رأس راكب السفينة (قد) كيف شاء للتحبر الصحيح فان لم تستطع أى القيام فعا عدا ولو شرع في السورة فله التعود ليكملها وكذا لو كان اذا صلى منفردا صلى قائما ومع جماعة صلى قاعدا فله أن يصلى معهم قاعدا (وركع) أى المصلى قاعدا وأقل ركوعه أن ينحني حتى يكون (محاذيا لجهته) (ما قدام ركبته والافضل) أى أكله هو (ان يحاذي) جهته (موضع سجوده) وركوع القاعد في النفل كذلك (وهما على وزان ركوع القائم في المحاذاة) أى بالنسبة الى النظر فانه يسن لكل النظر الى موضع سجوده قال العز بن عبد السلام فمن اتقى الشبهات فضعف عن القيام والجمعة لا خير في ورع يؤدي الى اسقاط فرائض الله تعالى (فان لم يقدر) على

(الثاني) أن يقول الله أكبر في القيام ولا يضر تخطيل يسير وصف الله تعالى أو سكوت وترجم العاجز بأى لغة شاء ويجب تعلمه ولو بالسفر ويؤخر التعلم ويشترط اسماع نفسه التكبير وكذا القراءة وسائر الأركان (الثالث) القيام في الفرض للقادر وشرط نصب فغار ظهره فان لم يقدر وقف متمنيا فان لم يقدر قعد وركع محاذيا لجهته قدام ركبته والافضل أن يحاذي موضع سجوده وهما على وزان ركوع القائم في المحاذاة فان لم يقدر

القعود بان ثابته به المشقة السابقة (اضطجج) وجوباً (على جنبه) مستقبلاً للقبلة بوجهه ومقدم بدنه (و)
 الجنب (اليمين) أى الاضطجاع عليه (أفضل) بل الاضطجاع على اليسر بلا عذر مكروه (فإن لم يقدر) على
 الاضطجاع بالمعنى السابق (استلقى) على ظهره وأخصاه للقبلة لخبر النساءى فإن لم تستطع فستلقياً (و يرفع)
 وجوباً (رأسه) قليلاً (يشئ) ليتوجه الى القبلة بوجهه ومقدم بدنه هذا فى غير السكبة والاجازة الاستلقاء على
 ظهره وعلى وجهه لأنه كيفما توجه فهو متوجه لجزء منها نعم أن لم يكن لها سقف امتنع الاستلقاء على ظهره
 من غير أن يرفع رأسه (و يوثى) وجوباً بان يحجز عن ذلك (برأسه للركوع والسجود) يجب أن يكون (إيماءه
 للسجود) أكثر قدر امكانه لأن الميسور لا يسقط بالمعسور ولو جوب التمييز بينهما على المتمكن (فإن لم يقدر) على
 الإيماء برأسه (أو بأطرافه) أى بصره الى أفعال الصلاة (فإن لم يقدر) على الإيماء بطرفه اليها (أجرى الاركان)
 جميعها (على قلبه) مع السنن ان شاء بان يمثل نفسه قائماً وركعاً وهكذا لأنه الممكن أن اعتقل لسانه أخرى
 القراءة وغيره على قلبه كذلك ولا تسقط عنه الصلاة مادام عقله ثابتاً وجود مناط التكليف ومتى قدر على
 مرتبة من المراتب السابقة فى أثناء الصلاة لزمه الاتيان بها نعم لا تجزئ القراءة فى النهوض وتجزئ فى الهوى
 (ويثقل القادر فاعدا) اجباً (ومضطجعا لا مستلقياً) ويقعد للركوع والسجود (ولا يوثى بهما لعدم وروده
 (وأجرى القاعد) فى النفل (القادر ونصف أجزائه) (المضطجع نصف أجزائه) كثبت ذلك فى خبر
 البخارى نعم من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن تطويعه فاعدا مع القدرة كطويعه قائماً (الرابع) من الاركان
 (الفتاححة) أى قراءتها فى كل قيام أو بدله حتى القيام الثانى فى صلاة الكسوفين فى السرية والجهرية حفظاً
 وأتلقيناً ونظراً فى نحو مصحف الخبر الصحيح لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفتح الحاء أى فى كل ركعة منها كما صرح
 به فى خبر المسمى عسلاته (اللمعذور لسبق) فانها لا تزمه أى لتحمل امامه لها عنه لالعدم مخاطبته بها فيسدر
 الركعة بادر اكتمه ركوعه المحسوب له (وغيره) كركعة أو نسيان أو بطء حركة بأن لم يشم من السجود
 الا والا امام راكع أو قريب من الركوع وكذا لو انتظر سكتة الامام فركع أو شغل هل قرأ الفاتحة فانه يخاف
 لقراءتها فيها فأذا لم يتم الا والا امام راكع مثلاً ركع معه وسقطت عنه الفاتحة فوجب ذاك يعلم أنه يتصور سقوط
 الفاتحة فى الركعات الاربع (والله أعلم) آية منها عملاً لما صح أنه صلى الله عليه وسلم عدها آية منها وأنه
 قال بسم الله الرحمن الرحيم أحاديثها وآية من كل سورة غير براءة كإدال عليه خبر مسلم وغيره فهى قرآن
 ظناً لا قطعاً لعدم التواتر (والتشديدات التى فيها) وهى أربع عشرة (منها) لانها هيأت لحروفها المشددة
 فوجوبها شامل لهياتها فان خفف مشدداً بطلت قراءته بل قد يكفر به فى أياك ان علم وتجدلانه بالخفيف
 ضوء الشمس وان شددت خففاً أو لم تبطل صلاته (ولا يصح ابدال) قادر أو مقصر (النساء عن الضاد) ولا حراً
 منها باسحر وان لم يكن ضاداً ولا طاء كإبدال الذال زاي فى الذين والحاء هاء فى الحمد ومنه أن ينطق بالغاى مترددة
 بينهما وبين الكاف ومن قال فى هذه بعدم البطلان يحمل كلامه على المعذور كما صرح به فى المجموع (ويشترط)
 لصحة القراءة (عدم اللحن الخلل بالمعنى) كضم ناء أنعمت أو كسر هاء من يمكنه التعليل وقراءة ساذقة وهى ما وراء
 السبعة ان غيرت المعنى كقراءة غمما يخشى الله من عباده العلماء برفع الأول ونصب الثانى أو زادت ولو حرفاً
 أو نقصت ففى فعل شيئاً من ذلك بطلت قراءته إلا أن يعمده ويعلم تحريكه فبطلت صلاته ولو بالغ فى الترتيل
 فجعل الكلمة كلمتين فاصداً اظهار الحروف كالوقف الطائفة بين السين والناء من سبعة لم يجز اذا الواجب أن
 يخرج الحرف من مخرجه ثم ينتقل الى ما بعده متصلاً به بلا وقفه به يعلم أنه يجب على كل قارئ أن يراعى فى
 تلاوته ما أجمع القراء على وجوبه (و) يشترط (الموالة) فى الفاتحة للتابع وكذا التشديد على ما عهده جمع
 (فتقطع الفاتحة بالسكوت الطويل) وهو ما يزيد على سكتة التنفس والعلى (ان تعهده) وان لم ينو القطع
 لاشعاره بالاعراض بخلاف ما اذا كان ناسياً أو ساهياً وان طال لعنه كسكوت الطويل للإيماء أو لتذكير

اضطجج على جنبه
 واليمين أفضل فإن لم يقدر
 استلقى ويرفع رأسه بشئ
 و يوثى برأسه للركوع
 والسجود وإيماءه للسجود
 أكثر قدر امكانه فإن لم يقدر
 أو بأطرافه فإن لم يقدر
 أخرى الاركان على قلبه
 وينفل القادر فاعدا
 ومضطجعا لا مستلقياً
 ويقعد للركوع والسجود
 وأجرى القاعد القادر ونصف
 أجزائه القائم والمضطجع نصف
 أجزائه القاعد (الرابع)
 الفاتحة اللمعذور لسبق وغيره
 والبسملة والتشديدات التى
 فيها منها ولا يصح ابدال الطاء
 عن الضاد ويشترط عدم
 اللحن الخلل بالمعنى والموالة
 فتقطع الفاتحة بالسكوت
 الطويل ان تعده

آية نسيها (أو كان يسيرا وقصده قطع القراءة) لتعديه بخلاف مجرد تصدق قطع القراءة لأن القراءة باللسان ولم يقطعها وإنما بطلت الصلاة بنية قطعها لأن النية ركن فيها يجب إدامتها حكما والقراءة لا تنفقر إلى نية مخصوصة ومن ثم لم يؤثر نية قطع الركوع أو غيره من الأركان وتقطع الموالاة أيضا بقرأة آية من غيرها (وبالذكر) وإن قل كالحال لما طس لأنه ليس مختصا بالصلاة ولا لمصلحتها فاشعر بالأعراض (الأذا كان ناسيا) أعذره (والأذا سن) الذكور (في الصلاة) بأن كان مأمورا به فيها لمصلحتها فلا تنقطع به القراءة (كالتأمين) لقراءة أمامه (والنعوذ) من العذاب (وسؤال الرجة) عند قراءة آيتهم آمنه أو من أمامه وقوله بلى عند سماعه أليس الله بأحكم الحاكمين وسبحان ربّي العظيم عند فسح باسم ربك العظيم ونحو ذلك (وسجود التلاوة لقراءة أمامه والرد) من المأموم (عليه) إذا توقف فيها وحده إذا سكت فلا ينفخ عليه مادام يردد التلاوة والآن انقطعت الموالاة فيما يظهر ونسيان الموالاة لا الفاتحة عذر ولو شك قبل الركوع هل قرأ الفاتحة أو قبل السلام هل تشهد لمنعه أعادتها أو في اثنتان ما في بعض منها ما لمزمه أعادتها أو بعدهما في بعضها لم يؤثر ويجب ترتيب الفاتحة أيضا فان تعدت ركة استأنف القراءة إن لم يغير المعنى والأبطلت صلاته وكذا في التشهد وإن لم يجب ترتيبه ويجب التوصل إلى قراءة الفاتحة بكل وجه قدر عليه ولا أعاد ما صلا مع التمكن من تعلمها ومن تعذرت عليه قرأ سبع آيات من غيرها بقدر حر وفها وإن تفرقت ولم تغد معني منظوما فإن عجز لزمه سبعة أنواع من الذكر والدعاء الأخرى بقدر حر وفها فإن لم يحسن شيئا وقف بقدرها ولا يترجم عن شيء من القرآن لقوات أعجاز بخلاف غيره (الخامس) من الأركان (الركوع) للكتاب والسنة والاجماع وتقدم ركوع القاعد بقسميه (وأقله) للفقهاء (إن يخفى) بالانحناس والالام يصح (حتى تنال راحتك ركبتيه) بأن يكون بحيث تنال راحة عن تدل انطاقة ركبتيه لو أراد وضعهما علمها لأنه بدون ذلك أوبه مع الانحناس لا يسمى ركوعا والراحتان ما عدا الأصابع من الكفين (وبشرط أن يطمن) فيه (بحيث تستقر أعضاؤه) حتى يفصل رفعه عن ركوعه عن هويته للخبر الصحيح ثم أركع حتى تطمن راعا ولا تقوم زيادة الهوى مقامها لعدم الاستقرار (و) بشرط (أن لا يقصده) أي بالهوى (غيره) أي غير الركوع بأن يهوى بقصده أولا بقصد (فلوهوى للتلاوة) أي لسجودها (فعله) عند باوع حشد الركع (ركوعا لم يكفه) لوجود الصارف فيجب العود إلى القيام ليهوى منه ولو ركع أمامه فظن أنه يسجد للتلاوة فهوى لذلك فراه لم يسجد فوقف عن السجود حسب إله عن ركوعه على ما رجحه الزركشي ويفتقر لذلك للمتابعة ورجح شيخنا ذكره بأنه يعود للقيام ثم ركع وهو أوجسه ولو أراد أن يركع فسقط فام ثم ركع ولا يقوم راعا فان سقط في أثناء انحنائه عاد للحمل الذي سقط منه في حال انحنائه (السادس) من الأركان (الاعتدال) ولو في النقل على المعتمد (وهو أن يعود) بعد الركوع (إلى ما كان عليه قبله) من قيام أو قعود (وشرطه الطمانينة) فيه للجمهر الصحيح ثم أرفع حتى تطمن قائما (و) شرطه (أن لا يقصده غيره) بأن يقصد الاعتدال أو يطلق (فلو رفع) رأسه منه (فرعا) أي خوفا (من شيء لم يكف) لوجود الصارف ولو سقط عن ركوعه من قيام قبل الطمانينة عاد إليه وجوبا أو اطمأن ثم اعتدل أو بعدهما مض معتدلا ثم سجد ولو شك غير المأموم وهو ساجد هل أتم اعتداله اعتدل فوراً وجوبا فإن مكث ليتذكر بطات صلاته (السابع) من الأركان (السجود مرتين) في كل ركة للكتاب والسنة والاجماع (وأقله أن يضع بعض بشرة) أو شعر (جبهته على مصلاه) بلا حائل بينهما وخرج بالحكمة الجبين والأنف (وشرطه الطمانينة) فيه للخبر الصحيح ثم سجد حتى تطمن ساجدا (ووضع جزءه) على مصلاه وإن قل أو كان مستورا ولم يتحمل عليه على الأوجه (من ركبتيه وجزء من بطون كفيه) سواء الراحة والأصابع (و) جزء من بطون (أصابع رجليه) للخبر الصحيح أمرت أن تسجد على سبعة أعظم الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين (و) شرطه أيضا (تناقل رأسه) بأن يتحمل على محل سجوده بثقل رأسه وعنقه بحيث لو كان على قطن لاندك وظهر رأسه في يده لو فرضت تحت ذلك (و) شرطه (عدم الهوى لغيره) بأن يهوى له

أو كان يسيرا وقصده قطع القراءة وبالذكر إذا كان فاسيا والأذا سن في الصلاة كالتأمين والنعوذ وسؤال الرجة وسجود التلاوة لقراءة أمامه والرد عليه (الخامس) الركوع وأقله أن يخفى حتى تنال راحتك ركبتيه ويشتد أن يطمن بحيث تستقر أعضاؤه وأن لا يقصده غيره فلو هوى للتلاوة ففعله ركوعا لم يكفه (السادس) الاعتدال وهو أن يعود إلى ما كان عليه قبله وشرطه الطمانينة وأن لا يقصده غيره فلو رفع فرعا من شيء لم يكف (السابع) السجود مرتين وأقله أن يضع بعض بشرة جبهته على مصلاه وشرطه الطمانينة ووضع جزء من ركبتيه وجزء من بطون كفيه وأصابع رجليه وتناقل رأسه وعدم الهوى لغيره

أو يطلق نظير ما مر (فلوسقط) من الاعتدال (على وجهه) لحل السجود (وجوب العود إلى الاعتدال) لم يورى منه
 أو من الهوى عليه لم يلزمه العود بل بحسب ذلك سجودا لم يقصد بوضع جبهة الاعتماد عليها والاعتماد على السجود
 لوجود الصارف أو على جنبه فانقلب بنية السجود أو بلانية أو بنيتة ونية الاستقامة اجزأه لابقية الاستقامة فقط
 لوجود الصارف فلا يجزئه بل يجلس ولا يقوم فان قام عامدا عالما بطلت صلاته (و) شرطه (ارتفاع أسافله)
 أي عجزته وما حوالها (على أعاليه) لا تباع فلو تساوى بالجزء لعدم اسم السجود الآن يكون به علة لا يمكنه
 معها السجود الا كذلك ولو عجز عن وضع جبهته الا على نحو وسادة فان حصل التنكيس لزمه وضع ذلك ليسجد
 عليه والا فلا فائدة فيه (و) شرطه (عدم السجود على شيء) محموله أو متصل به بحيث (يتحرك بحركته) في
 قيامه أو قعوده فان سجد عليه عامدا عالما بطلت صلاته (و) (الا) لزمه إعادة السجود فان لم يتحرك بحركته أو لم
 يكن من محمله وان تحرك بحركته مثل (أن يكون) سريرا هو عليه أو شيئا (في يده) كعود جاز السجود عليه وانما
 بطلت صلاته ببلانية بخلافه لو لم يتحرك بحركته لانه منسوب اليه وليس المتعبر هنا الا السجود على قرار
 وبعدم تحركه بحركته هو قرار وشرطه أيضا كما علم من قوله بشرة أن لا يكون بين الجبهة ومحل السجود حائل
 الا لعذر (فلوعصب جميع جبهته لجراحة) مثلا (وخاف من زرع العصاة) محذور تيم (سجد عليها) للعذر (ولا
 قضاء) لانه عذر غالب دائم (الثامن) من الاركان (الجلوس بين السجدين وشرطه الطمأنينة) ولو في النفل للغير
 الصحيح ثم ارفع حتى تطأ ثني جالس (وأن لا يطوله ولا الاعتدال) لانهم ما كانا قصيرا ان القصد من الفصل فان
 طولها ما فوق ذكرهما بقدر سورة الفاتحة في الاعتدال وأقل التشهد في الجلوس عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته
 (وان لا يقصد بالرفع غيره) أي الجلوس (فلورفع فزعان شيء لم يكف) لما مر (التاسع) من الاركان (التشهد
 الأخير) للغير الصحيح قولوا التحيات لله إلى آخره (وأقله التحيات لله) جمع تحية وهي ما يحيا به من سلام أو غيره
 والقصد الشاء على الله تعالى بانه ما لجميع التحيات من الخلق (سلام عليكم أي النبي ورحمة الله وبركاته سلام
 علينا وعلى عباد الله الصالحين) وهم القائلون بحقوف الله تعالى وحقوق العباد (شهد أن لا اله الا الله وأن محمدا
 رسول الله) أو أن محمدا عبده ورسوله ولا يكتفي وأن محمدا رسوله (وتشترط موالاة) لارتبته كما مر (وان يكون)
 هو وسائر أركان الصلاة الماثورة (بالعربية) فان ترجم عنها فادرا على العربية أو عجميا لم يرد أن يجزئ بطلت صلاته
 ويشترط أيضا ذكر الواو العاطفة بين الشهادتين ويتعين لفظ التشهد فلا يكفي معناه بغير لفظه كان يأتي بدل
 الرسول بالنبي أو عكسه أو بدل محمدا بآدم أو بدل أشهد بعلم ويشترط رعاية حروفه وتشديداته والاعراب
 النحل بالمعنى واسماع النفس والقراءة في حال القعود للقادر (العاشر) من الاركان (العود في التشهد الأخير)
 لانه محله فينبغيه في الوجوب على القادر (الحادي عشر) من الاركان (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده
 فاعدا) لما صرح من أمره صلى الله عليه وسلم في الصلاة والمناسب لها منها التشهد آخرها (وأقلها اللهم صل
 أو صلى الله (على محمد أو على رسوله أو على النبي) دون أحمد أو عليه ويتعين صيغة الدعاء هنا في الخطبة لانها
 أوسع وشروط الصلاة شروط التشهد فلو أبدل لفظ الصلاة بالسلام أو الرحمة لم يكف (الثاني عشر) من الاركان
 (السلام) بعدم ما للغير الصحيح تحريمها التكبير وتحليلها التسليم (وأقله السلام عليكم) لا تباع فلا يجزئ
 سلام عليكم وانما اجزأ في التشهد كما مر لوروده ثم لانها ويجزئ عليكم السلام لكن يكره ويشترط الموالاة
 بين قوله السلام وعليكم والاحتراز عن زيادة أو نقص فيه تغير المعنى وان يسمع نفسه (الثالث عشر الترتيب)
 كما ذكر في عددها المشتمل على قرن النية بالتكبير وجعلها مع القراءة في القيام وجعل التشهد والصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم والسلام في القعود فالترتيب عند من أطلق مراد في ما عدا ذلك وتقديم الانتصاب على
 تكبيرة الاحرام شرط لها لاركان ونية الخروج غير واجبة والموالاة وهي عدم تطويل الركن القصير وعدم
 طول الفصل بعد سلامه ناسيا بشرط أيضا (فان تعدت ركنه) أي الترتيب بان قدم ركنا فعليا على محله (كأن سجد

فلوسقط على وجهه
 وجب العود إلى الاعتدال
 وارتفاع أسافله على أعاليه
 وعدم السجود على شيء
 يتحرك بحركته الآن يكون
 في يده فلو عصب جميع جبهته
 لجراحة وخاف من زرع
 العصاة سجد عليها ولا قضاء
 (الثامن) الجلوس بين
 السجدين وشرطه الطمأنينة
 وأن لا يطوله ولا الاعتدال
 وأن لا يقصد بالرفع غيره فلو
 رفع فزعان شيء لم يكف
 (التاسع) التشهد الأخير
 وأقله التحيات لله سلام
 عليك أي النبي ورحمة الله
 وبركاته سلام علينا وعلى
 عباد الله الصالحين أشهد أن
 لا اله الا الله وأن محمدا رسول
 الله وتشترط موالاة وأن
 يكون بالعربية (العاشر)
 العود في التشهد الأخير
 (الحادي عشر) الصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم
 بعده فاعدا وأقلها اللهم صل
 على محمد أو على رسوله أو
 على النبي (الثاني عشر)
 السلام وأقله السلام
 عليكم (الثالث عشر)
 الترتيب فان تعدت ركنه
 كان سجدا

قبل ركوعه) عامدا عالما (بطلت صلاته) لثلاعه بخلاف تقديم القول في غير السلام لانه لا يتخلل بينهما فيلزمه اعادته في محله (وان سها) عن الترتيب فترك قبض الاركان (فما) فعله (بعد المتروك لغو) (لوقوعه في غير محله (فان تذكر) المتروك (قبل أن يأتي بمثله أي به) محافظة على الترتيب (والا) بان لم يتذكر حتى أتى بمثله من ركعة أخرى (تحت) به (ركعته) لوقوعه في محله وانما بينهما (وتدارك الباقي) من صلاته وسجدة آخرها السهو وحمل ذلك فيما شانه الصلاة فيجزئه الجالس وان نوى به الاستراحة والشهادة عن الاخير وان ظنه الاول بخلاف سجدة التلاوة والشكرو وسجدة السهو فان لا تقوم مقام السجود لان نية الصلاة لم تشملها العروضا فيها بخلاف جلوس الاستراحة لانها أصلية فيها (ولو يتيقن) أو شك (في آخر صلاته ترك سجدة من الركعة الأخيرة سجدة) وأعاد تشهدته أو من غيرها أو شك فيها أي ركعة وان قام الى الثانية وقد ترك سجدة فان كان قد جلس ولو للاستراحة هوى للسجود والجلوس مطمئنا ثم يسجد وان تذكر ترك ركعة بعد السلام فان كان النية أو تكبيرة الاحرام بطلت صلاته وان كان غيرهما نى على صلاته ان قرب الفصل ولم يأت بخلاف الصلاة كان (عس نجاسة) غير معفو عنها (و) المكن (لا يضر استدبار القبلة) ان قصر زمنه عرفا (ولا الكلام) ان قل عرفا أيضا لانهم اقد يحتملان في الصلاة بخلاف ما اذا طال زمن الاول أو كثر الثاني (وان طال الفصل) عرفا (استأنف) الصلاة وان لم يحدث فعلا آخر ولا يقال غايته أنه سكوت طويل وتعمده لا يضر خلافا لمن وهم فيه لان محله حيث لم يصدر منه شيء غير السكوت وهذا مدر منه السلام وهو مبطل في هذه الصورة لوعلم المتروك فلما جهله جوزهالة البناء ما لم يحصل منه ما يعمده وهو طول الفصل بين تذكره وسلامه

* (فصل) * في سنن الصلاة وهي كثيرة (و) منها أنه (يسن التلطف بالنية) السابقة فرضها ونفلها (فبيل التكبير) ليساعد اللسان القلب وخروجها من خلاف من أوجب ذلك في كل عبادة تجب لها نية (واستصحابها) ذكر ارباب يستحضرها بقلبه الى فراغ الصلاة لانه معين على الخشوع والحضور أما كبايان لا ياتي بخلافها فواجب (ورفع اليدين) وان اضطرر (مع ابتداء) همزة (تكبيرة الاحرام) تكون (كفه مكشوفة) بل يكره سترها الا لغير ومتوجهة (الى الكعبة) ليقع الاستقبال ببطونها (ومفرجة الاصابع) تقر بحاوسطا ليكون لكل عضو استقبال بالعبادة ولا يميل أطرافها نحو القبلة (و) يسن ان يكون في رفعه (محاذيا) أي مقابل (بابهاميه) أي رأسها (شعمة أذنيه) ورأس بقية أصابعه أعلى أذنيه وبكفيه منكبيه وهذه الكيفية جمع بها الشانعي رضي الله عنه بين الروايات المختلفة في ذلك (وينهى رفع اليدين مع آخر التكبير) على المعتمد والافضل قرن هذه الهيئة كلها بجميع التكبير وينبغي أن ينظر قبيل الرفع والتكبير الى موضع سجوده ويترك رأسه قليلا (ويرفع يديه) كذلك (عند الركوع) لكن يسن أن يكون ابتداء الرفع وهو قائم مع ابتداء تكبيرة فاذا حاذى كفه منكبيه انحنى (و) عند (الاعتدال) بان يكون الرفع مع ابتداء رفع رأسه ويستقر الى انتهائه (و) عند القيام من التشهد الاول (للا تبايع في السك) فاذا فرغ من التحريم لم يستندم الرفع لكرهته بل (حط يديه) مع انتهاء التكبير كما مر (تحت صدره) وفوق سرته لا تبايع فهو أولى من ارسالها بالكلية ومن ارسالها ما أمر ردها الى تحت الصدر (وقبض بكف) يده (اليمنى) وأصابعها (كوع) يده (اليسرى) وهو العظام الذي يلي اها من اليد (وأول الساعد) وبعض الرسغ وهو المفصل بين اليد والساعد وحكمة ذلك أن يكونا فوق أشرف الاعضاء وهو القاب الذي هو محل النية والاختصاص والخشوع والعادة أن من احتفظ على شيء جعل يده عليه وقبل بسط

أصابعها

أصابعها في عرض المفضل أو ينشرها صوب الساعد (و) يسن للمصلي (نظر موضع سجوده) في جميع
 صلاته لأنه أقرب إلى الخشوع ويسن للأعشى ومن في ظلمة أن تكون حالته حاله الناظر لحمل سجوده (الاعتد
 الكعبة) فينظرها على ما قاله الماوردي ومن تبعه لم يكن المعتمد أنه يحضرها لا ينظر إلا إلى محل سجوده
 (والاعتد قوله) في تشهد (والله فينظر) ندبا (مسجته) بكسر الباء عند الإشارة بها الخبر صحيح فيه والأمن
 في صلاة الخوف فينظر ندبا إلى جهة عدوه ثلاثا يبتغتهم (و يقرأ) ندبا في غير صلاة الجنازة (دعاء الاستفتاح)
 سرا (عقب تكبيرة الاحرام) لكن يفصل بينهم ما يسكنه يسيرة لا تباع ويحمله ان غلب على ظنه أنه مع
 الاشتغال بالافتتاح يدرك الفاتحة قبل ركوع الامام (ومنبه الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله
 بكرة وأصيلا) ومنه الحمد لله جدا كثيرا طيبا مباركا فيه ومنه وجهت وجهي للذي فطر السموات الخ
 وغير ذلك للاحاديث الصحيحة في كل ذلك ويسن أن يقول في الاخيرة وأنا من المسلمين وانما كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يقول في بعض الاحيان وأنا اول المسلمين لأنه أول مسلمي هذه الامة (ويقوت) دعاء الافتتاح
 بالتعوذ فلا يندب له العود اليه لقوان محله (و) يقوت (بجلوس المسبوق مع الامام) كذلك فلو سلم قبل ان
 يجلس لم يقوت (لا) يقوت (بتأمينه معه) أي مع امامه لأنه يسير (و) يسن (التعوذ سرا قبل القراءة) ولو في
 صلاة جهرية بالشروط السابقة في دعاء الاستفتاح لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن أي اذا أردت قراءة شيء منه
 فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم أي قل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وهذه أفضل صيغة الاستعاذة (و) يسن
 (في كل ركعة) كالقيام الثاني من ركعتي صلاة النكح لأنه مأثور به للقراءة وهي في كل ركعة ولا يسن أعادته اذا
 سجد للتلاوة ويسن لعاجز أن يبالذ كبر بدل القراءة (و) يسن لكل قارئ (التأمين) أي قول آمين أي استجب
 (بعد) أي عقب (فراغ الفاتحة) أو بدلها الاتباع في الصلاة وقيس بها خارجها ويسن تخفيف الميم مع المد
 وهو الافصح الا شهر ويجوز القصير فان شدد مع المد أو القصير وقصد أن يكون المعنى قاصدا من اليك وأنت أكرم
 من أن تخيب قاصدا لم تبطل (و) يسن للماموم وغيره (الجهرية) الصلاة (الجهرية) والاسرار به في السرية
 اتباعا في الماموم لفعل جماعة كثير من من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين وقيس بالمأموم غيره (و) يسن
 (السكوت) لحظة لطيفة (بين آخر الفاتحة وآمين) لتمييز عن القرآن (وبين آمين والسورة) كذلك
 (و يطولها) أي هذه السكتة التي بين آمين والسورة (الامام) ندبا في الجهرية بقدر الفاتحة التي يقرأها
 الماموم ليتفرغ لسماع قراءته ويشتغل في سكوتة هذا بذكر القرآن وهو أولى لكن يظهر أنه اذا اشتغل
 بالقرآن راعى فيما يقرأه جهرًا كونه مع قراءه سرا على ترتيب الحذف وكونه عقبه لان ذلك مندوب (و) يسن
 السكوت لحظة لطيفة أيضا (بعد فراغ السورة) وقبل الركوع لتمييز بينهما ويسن سكتة لطيفة أيضا بين الترحم
 والافتتاح وبينه وبين التعوذ وبينه وبين القراءة وكلها مع ما ذكر سكتات خفيفة الا التي ينتظر فيها الماموم
 وليس في الصلاة سكوت مندوب غير ذلك (و) يسن لكل مصلي بالقياس إلى ما في الماموم (قراءة شيء من القرآن
 بعد الفاتحة غير الفاتحة) آية فأكثر لا تباع بل قيل يوجب ذلك والاولى ثلاث آيات وقضية كلامه حصول
 أصل السنة بأقل من آية أو ينبغي جملة على حصول أصل السنة (و) يسن السورة (في) ركعتي (الضح) والجمعة
 والعيد وغيرهما مما يأتي (و) في (الاولتين من سائر الصلوات) ولو فلا لا تباع في المكتوبات وقيس بها غيرها
 وقراءته صلى الله عليه وسلم في غير الاولتين لبيان الجواز نعم المسبوق اذا لم يدرك السورة فيما لحقه مع الامام
 يقضيها فيما يأتي به بعد سلامه أما الفاتحة فلا يتأدى بها اذا كررها أصل سنية السورة لان الشيء الواحد
 لا يتأدى به فرض ونفل مقصودان في محل واحد ولو اقتصرت المتنقل على تشهد واحد سن له السورة في الكل أو
 أكثر سنت له فيما قبل التشهد الاول (الامام اذا سمع الامام) أي قراءته فلا تسن له حينئذ سورة لم يصح
 من النهي عن ذلك أمال لم يسميها أو سمع صوتا لا يفهمه فسن له السورة (وسورة كاملة أفضل من البعض) من

ونظر موضع سجوده الاعتد
 الكعبة والاعتد قوله الله
 فينظر مسجته ويقرأ دعاء
 الاستفتاح عقب تكبيرة
 الاحرام ومنه الله أكبر
 كبيرا والحمد لله كثيرا
 وسبحان الله بكرة وأصيلا
 ويقوت بالتعوذ ويجلس
 المسبوق مع الامام لا بتأمينه
 معه والتعوذ سرا قبل
 القراءة وفي كل ركعة
 والتأمين بعد فراغ الفاتحة
 والجهرية في الجهرية
 والسكوت بين آخر الفاتحة
 وآمين وبين آمين والسورة
 ويطولها الامام في الجهرية
 بقدر الفاتحة وبعد فراغ
 السورة وقراءة شيء من
 القرآن بعد الفاتحة غير
 الفاتحة وفي الضح والاولتين
 من سائر الصلوات الا الماموم
 اذا سمع الامام وسورة كاملة
 أفضل من البعض

طويلة وان طال لماسية من الاتباع الذي قد يزيد ثوابه على ثواب زيادة الحروف ولا شتمال السورة على مبدأ
ومقطع ظاهر من بخلاف البعض هذا ان لم يرد الاقتصار عليه والاكثر قراءة آيتي البقرة وآل عمران في سنة الصبح
والقرآن جميعه في التراويح كان البعض أفضل (و) يسن (تطويل قراءة الركعة الاولى) على الثانية للاتباع
ولان النشاط فيها أكثر ثم قديطال تطويل الثانية على الاولى لوروده فيها كسج وهل آتاك في نحو الجمعة
أو يلحق بنحو المرحوم (و) يسن (الجمهور) بالقراءة (الغدير المرأة) والحق أمهما (بحضرة الاجانب) فيسن لهما
عدم الجهر خشية الفتنة وبحضرة نحو المحارم فيسن لهما الجهر لكن دون جهر الرجل وسنة الجهر تكون (في
ركعتي الصبح وأولتي العشاءين) أي المغرب والعشاء (و) في (الجمعة حتى) في ركعة المسبوق التي يأتي بها (بعد
سلام امامه وفي العيدين والاستسقاء والخسوف) للتمتع (والتراويح والوتر بعدها) للاحاديث الصحيحة في أكثر
ذلك وبالقياس في غيره (و) يسن (الاسرار في غير ذلك) كذلك أيضا (و) يسن (التوسط في نوافل الليل المطلقة
بين الجهر والاسرار) ان لم يخف رياء أو تشوشا على نحو مصل أو طائف أو قارئ أو نائم ولا أسروا والتوسط
أن يجهر تارة ويسر أخرى كلوردمن فعله صلى الله عليه وسلم وخروج بالمطلقة المقيدة بوقت أو سبب فنحو العيدين
يندب فيه الجهر كالمرو ونحو الرواتب يندب فيه الاسرار وحده الجهر أن يكون بحيث يسمع غيره والاسرار أن
يكون بحيث يسمع نفسه (و) يسن (قراءة قصار المفصل في المغرب وطواله) بكسر أوله وضمه بالنسبة (للمنفرد
وامام محصورين رضوا) بالتطويل (في الصبح وفي الظاهر بقرب منه) أي مما يقرأ في الصبح (وفي العصر والعشاء
بأوساطه) للاتباع قال ابن معن وطواله من الخيرات الى عم ومنها الى الضحى أو ساطعه ومنها الى آخر القرآن
قصاره وفيه نظرون كان قول المصنف (كالشمس ونحوها) بوافقه والمنقول كما قاله ابن الرفعة وغيره ان طواله
كقاف والمرسلات وأوساطه كالجمعة وقصاره كسورة الاخلاص وأشار بقوله للمنفرد الخ أن طواله وكذا أوساطه
لا تسن الا للمنفرد وامام محصورين بمسجد غير مطروق لم يقرأ غيرهم وان قل حضوره رضوا بالتطويل وكانوا
أحرارا ولم يكن فيهم متزوجات ولا اجراء عين والاشترط اذن السيد والزوج والمستأجر فان احتل شرط من ذلك
ندب الاقتصار في سائر الصلوات على قصار المفصل ويكره خلافه خلافا لما ابتدعه جهالة الائمة من التطويل الزائد
على ذلك وكذا يقال في سائر أذكار الصلاة فلا يسن للامام تطويلها على أدنى الكمال فيها الا بهذه الشروط
والاكره (و) يسن (في أولى صبح الجمعة الم تنزيل وفي الثانية هل أتى) بكلمة للاتباع وتسن للسادة عليهم
ولانظر الى قول يسن السيرة في بعض الايام لان العامة قد تعتقد وجوبها خلافا لبعضهم ولوضاق الوقت عنهما
فسورتان قصيرتان أفضل من بعضها على الوجه وضح أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في عشاء ليلة الجمعة بالجمعة
والمناقين وفي مغربها بالكافرون والاخلاص فيكون ذلك سنة ويسن للكافرون والاخلاص أيضا في سنة
الصبح والمغرب والطواف والاحرام والاستخارة وفي صبح المسافرين وقصر سفره أو كان نازلا (و) يسن (سؤال
الرحمة) بنحورب اغفر وارحم وأنت خير الراحمين (عند) قراءة (آية رحمة والاستعاذة) بنحورب أعذني من
عذابك (عند) قراءة (آية عذاب) بنحو حقت كلمة العذاب على الكافرين (و) يسن (النسيج عند) قراءة (آية
النسيج) بنحو فسيح باسم ربك العظيم (و) يسن (عند) قراءة (آخر) سورة (والتين وآخر) سورة (القيامة) أن
يقول (بلى وأنا على ذلك من الشاهدين) (عند) قراءة (آخر) سورة (المرسلات) آمنا بالله يفعل ذلك الامام
والمنفرد لقراءة نفسه (والمأموم) لقراءة امامه أو نفسه حيث سنته وغير المصلي لكل قراءة سمعها (ويجهران)
أي الامام والمأموم وكذا المنفرد (به) أي بما ذكر (في الجمهور) كافي المجموع (و) يسن لكل مصل (التكبير
للانتقال) من ركن الى آخر فيكبر للركوع والسجود والرفع منه ومن التشهد الاول ويسن ابتداءه عند أول
هويه أو رفعه (ومده الى الركن الذي بعده) وان جالس للاستراحة للاتباع ولألا يتجاوز من صلاته عن الذكر
والمدا المذكر وانما هو على لام الجلالة (الافى الاعتدال) ولولماني قيام الكسوف (فيقول) اماما كان أو منفردا

وتطويل قراءة الركعة الاولى
والجمهور لغير المرأة بحضرة
الاجانب في ركعتي الصبح
وأولتي العشاءين والجمعة حتى
بعد سلام امامه وفي العيدين
والاستسقاء والخسوف
والتراويح والوتر بعدها
والاسرار في غير ذلك
والتوسط في نوافل الليل
المطلقة بين الجهر والاسرار
وقراءة قصار المفصل في
المغرب وطواله للمنفرد
وامام محصورين رضوا في
الصبح وفي الظاهر بقرب
منه وفي العصر والعشاء
بأوساطه كالشمس ونحوها
وفي أول صبح الجمعة لم تنزل
وفي الثانية هل أتى وسؤال
الرحمة عند آية رحمة
والاستعاذة عند آية عذاب
والنسيج عند آية النسيج
وعند آخر التين وآخر
القيامة بلى وأنا على ذلك من
الشاهدين وآخر المرسلات
آمن بالله يفعل ذلك الامام
والمأموم ويجهران به في
الجمهور والتكبير للانتقال
ومده الى الركن الذي بعده
الافى الاعتدال فيقول

الاصابع وتوجيهها للقبلة
ويقول سبحان ربى العظيم
وحده وثلاثاً أفضل ويريد
المفرد وامام محصورين
رضوا بالتطويل اللهم لك
ركعت وبك آمنت ولك
أسلمت خشع لك سمعى
وبصرى وخفى وعظمى
وعصى وما استقلت به قدمى
لله رب العالمين

* (فصل) * ويسن اذا رفع
رأسه للاعتدال أن يقول
سمع الله من جده فاذا
استوى قائماً قال ربنا لك
الجد ملء السموات وملء
الارض وملء ما شئت من
شئ بعد ويريد المفرد
وامام محصورين رضوا
بالتطويل أهل الثناء
والجد أحق ما قال العبد
وكاناك عبد لآمانع لما
أعطيت ولا معطى لما منعت
ولا ينفع ذا الجدم منك الجد
والقنوت فى اعتدال ثانية
الصبح وأفضله اللهم اهدنى
فمن هديت وعافيت فمن
توليت وتولنى فمن توليت
وباركلى فيما أعطيت وفقى
شر ما قضيت فانك تقضى ولا
يقضى عليك وانه لا يذل من
البيت ولا يعز من عادت
تباركت وبنات تعاليت فانك
الجد على ما قضيت أستغفرك
وأقرب اليك ويأتى الامام
بلفظ الجمع ويسن الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم فى

أواموما مبلغاً وغيره (سمع الله من جده) للاتباع أى تقبل الله منه جده ويحصل أصل السنة بقوله من
جد الله سمعه
* (فصل) * فى سنن الركوع (ويسن فى الركوع مد الظهر والعنق) حتى يستوي كالصفحة للاتباع فان ترك
ذلك كره (ونصب ساقيه وتخذه) لانه أعون على مد الظهر والعنق (و) يسن فيه أيضاً (أخذ ركبتيه بيديه) مع
تفريقهما (وتفريق الاصابع) للاتباع ويسن كونه تفرقاً وسطاً (وتوجيهها للقبلة) لا يمنة ولا يسرة لانه
أشرف الجهات (ويقول سبحان ربى العظيم وحده) ويحصل أصل السنة بمردولو بخوسبحان الله (و) قوله
ذلك (ثلاثاً) تخمساً فى مائة عشرة (أفضل) للاتباع (ويريد المفرد) ان شاء (و) كذا (امام)
جمع (محصورين رضوا بالتطويل) بالشروط السابقة والاقتصر على التسبيح ثلاثاً (اللهم لك ركعت وبك
آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعى وبصرى وخفى وعظمى وعصى وما استقلت به قدمى) أى جلسته فى جميع الجسد
فيكون من ذكر العام بعد الخاص (لله رب العالمين) تأكيداً لقوله لك وذلك للاتباع
* (فصل) * فى سنن الاعتدال (ويسن اذا رفع رأسه للاعتدال أن يقول) عند ابتداء الرفع (سمع الله من جده)
اماماً كان أو غيره كإمام (فاذا استوى قائماً قال ربنا لك الجد) أو ربنا لك الجد أو اللهم ربنا لك الجد أو لك
الجد أو لك الجد ربنا أو الجد ربنا للاتباع (ملء السموات) بالرفع والنصب أى ما لا يتقدير كونه جسماء (وملء
الارض وملء ما شئت من شئ بعد) أى كالكرسى والعرش وغيرهما لا يعلمه الا الله (ويريد المفرد وامام
محصورين رضوا بالتطويل) بالشروط السابقة (أهل) أى يأهل (الثناء) أى المدح (والجد) أى العظمة
(أحق) مبتدأ (ما قال العبد وكاناك عبد) جملة معترضة (لامانع) خبر (لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع
ذا الجد) أى صاحب الغنى (منك) أى عندك (الجد) أى الغنى وانما ينفعه ما قدمه من أعمال البر وذلك
للااتباع (و) يسن (القنوت فى اعتدال ثانية الصبح) بعد الذكر الراتب وهو الى من شئ بعد لما صح أنه صلى الله
عليه وسلم ما زال يفت حتى فارق الدنيا ويحصل أصل السنة بآية فيها دعاء ان قصده وبدعاء محض ولو غير
ما ثوران كان باخروى وحده أو مع دنوى (وأفضله) ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم وهو (اللهم اهدنى فمن
هديت وعافيت فمن عافيت وتولنى فمن توليت) أى معهم (وباركلى فيما أعطيت وفقى شر ما قضيت فانك) زيادة
الغناء فيه أخذت من ورودها فى قنوت الوتر (تقضى ولا يقضى عليك وانه) فى الواو هنا ما ذكر فى الغاء (لا يذل
من البيت ولا يعز من عادت تباركت وبنات تعاليت) ولا بأس بزيادة (فلك الحمد على ما قضيت أستغفرك
وأقرب اليك ويأتى الامام به بلفظ الجمع) وكذا سائر الاذكار لحبر فيه الا التى وردت بصيغة الانفراد بخورب
اغفرلى الى آخره بين السجدة تين (ويسن الصلاة والسلام) على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه (فى
آخره) للاتباع فى الصلاة وقياساً فى الباقي (ورفع اليدين) مكشوفتين الى السماء (فيه) أى ولو فى حال الثناء
كسائر الادعية ويجعل فيه وفى غير ظهره كفيه الى السماء ان دعا لرفع بلا وقع وعكسه ان دعا لتحصيل شئ كرفع
البلاء عنه فيما بقى من عمره ولا يسن مسح الوجه بهما عقب القنوت بل يكره مسح نحو الصدر (والجهر به
للامام) فى الجهرية والسرية للاتباع وليكن الجهرية دون الجهر بالقرأة أما المفرد فيسره مطلقاً (وتأمين
المأموم) جهراً اذا سمع قنوت امامه (للدعاء) منه ومن الدعاء الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيؤمن لها
(و) يشاركه فى الثناء سرأوهو فانك تقضى ولا يقضى عليك الخ في قوله سرأوى يقول أشهد أو بلى وأنا على ذلك
من الشاهدين أو نحو ذلك أو يستمع والاول أولى (و) يسن (قنوته) سرأوى (ان لم يسمع قنوت امامه) كقبية
الاذكار والدعوات التى لا يسمعه (و) يقنت (تدباً) فى اعتدال الركعة الاخرى من (سائر) أى باقى (المكتوبات
للازالة) اذا نزلت بالمسلمين أو بعضهم ان عاندهم عليهم كالعالم والشجاع والخوف من نحو عدد ولو من المسلمين
والقحط والجراد والوباء والطاعون ونحوها لما صح انه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك شهر الذئع ضرره عدوه
آخره ورفع اليدين فيه والجهرية للامام وتأمين المأموم للدعاء ويشاركه فى الثناء وقنوته ان لم يسمع قنوت امامه ويقنت فى سائر المكتوبات للنازلة

* (فصل) * ويسن في السجود (٤٦) وضع ركبته ثم يديه ثم جبهته وأنفه مكشوفاً ومجاوفاً للرجل مرفقه عن جنبه وبطنه عن فخذه ويجافي في

عن المسلمين وخرج بالكتابة النفل والمذو رة وصلاة الجنابة فلا يسن فيها
* (فصل) * في سنن السجود (ويسن في السجود وضع ركبته) أولاً لا يتابع وخلافه منسوخ على ما فيه (ثم يديه ثم جبهته وأنفه) معاً ويسن كونه (مكشوفاً) قياساً على كشف اليدين ويكره مخالفة الترتيب المذكور وعدم وضع الأنف (و) يسن فيه أيضاً (مجاوفاً للرجل) أي الذكرو لوصيها بشرط أن يكون مستوراً (مرفقه عن جنبه وبطنه عن فخذه) وتفرق ركبته (ويجافي في الركوع) كذلك (أيضاً) لا يتابع إلا في رفع البطن عن الفخذين في الركوع فبالقياس (وتتضمن المرأة) أي الانثى ولو صغيرة ومثلها الخنثى (بعضها إلى بعض) في الركوع والسجود كغيرهما لأنه أسرها وأحوط له ولو استمسك حدث السلس بالضم فالذي يظهر أخذ من كلامهم - وجوب الضم (و) يسن في السجود (سبحان ربّي الأعلى وبحمده) لا يتابع وأقله مرة وأكثره إحدى عشرة مرة (و) كونه (ثلاثاً) للإمام (أفضل) نظير ما مر في تسبيح الركوع (ويزيد المفرد وإمام محصورين رضوا) بالتطويل بالشروط السابقة على الثلاث إلى إحدى عشرة مرة ثم (سبحون قدوس ربّ الملائكة والروح) وهو خبريل وقيل غيره (اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته فتبارك الله أحسن الخالقين واجتهاد المفرد في الدعاء في سجوده والتفرقة بين القدمين والركبتين والفخذين ووضع الكفين حذو المنكبين وضم أصابع اليدين وتقبيلها ونشرها ونصب القدمين وكشفهما وبرزهما من ثوبه وتوجيه أصابعهما للقبلة والاعتماد على بطونهما والتواضع

* (فصل) * في سنن الجالوس بين السجدين (ويسن في الجالوس بين السجدين الاقتراش) الآتي (ووضع يديه) فيه على فخذه وكون موضعهما (تريمان ركبته) بحيث تسامت رؤسهما الركبة ولا يضر في أصل السنة انعطاف رؤس أصابعهما على ركبته وعدم مساقرتيه كلامه أنه لو جلس ثم سجد ولم يرفع يديه عن الأرض صحت صلاته وهو كذلك خلافاً لمن زعم بطلانها (ونشر أصابعهما وضعا) صوب القبلة (فإن لارب اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني وارزقني واهدني وعافني) لا يتابع (وعافني) وهذا زاده كالغزالي لمناسبة لما قبله (وتسن جلسة خفيفة للاستراحة) لا يتابع ويسن كونها (قدر الجالوس بين السجدين) فإن زاد عليه أدنى زيادة كره وقدر التشهد بطات صلاته لأن تطويل جلسة الاستراحة كتطويل الجالوس بين السجدين كإيادته في غير هذا المثل ومحلها (بعد كل سجدة يقوم عنها) وتس في التشهد الأول عند تركه وفي غير العاشرة لمن صلى عشر ركعات مثلاً بنشأه وادخله في الذكر وقد تحرم أن فوت بعض الفاتحة لكونه بطيء النهضة والقراءة والإمام سريعهما وهي فاصلة وليست من الأولى ولا من الثانية وتس بعد كل سجدة يقوم عنها (إلا) بعد (سجدة التلاوة) لأنها لم ترد فيها (و) يسن لكل مصل (الاعتماد يديه) أي بطنهما يديهما بسوطتين (على الأرض عند القيام) عن سجود أو قعود لا يتابع والنهي عن ذلك ضعيف

* (فصل) * في سنن التشهد (ويسن لكل مصل) في التشهد الأخير التورك وهو أن يخرج رجله من جهة يمينه ويصق وركه بالأرض لا يتابع (الامن كان عليه سجود سهو) ولم يرد تركه سواء أراد فعله أو أطلق على الوجه (أو) كان (مسيبوق) الأولى أو مسبوقة (في فترش) كل منهما كمن سائر جلسات الصلاة ما بعد ما ذكر لا يتابع والاقتراش أن يجلس على كعب يسجد بحيث يلي ظهرها الأرض وينصب يمينه ويضع بطون أصابعهما

* (فصل) * ويسن في التشهد الأخير التورك وهو أن يخرج رجله من جهة يمينه ويصق وركه بالأرض الامن كان عليه سجود سهو أو مسبوق في فترش على

اليمنى على طرف الركبة
 اليمنى ويقبض فى الشهادين
 أصابعها الا المسبحة فى رسلها
 ويضع الابهام تحتها كعقد
 ثلاثة وخمسين ورفعها عند
 الا الله بلا تحريك لها
 واكمل النشيد التحيات
 المباركان الصلوات الطيبات
 لله السلام عليك أيها النبي
 ورحمة الله وبركاته السلام
 علينا وعلى عباد الله
 الصالحين أشهد أن لا إله الا
 الله وأشهد أن محمدا رسول
 الله وأكمل الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم اللهم صل
 على محمد عبدك ورسولك
 النبي الامي وعلى آل محمد
 وأزواجه وذريته كما صليت
 على ابراهيم وعلى آل
 ابراهيم وبارك على محمد
 النبي الامي وعلى آل محمد
 وأزواجه وذريته كما باركت
 على ابراهيم وعلى آل
 ابراهيم فى العالمين انك جدد
 بحمد والدعاء بده بما شاء
 وأفضله اللهم انى أعوذ بك
 من عذاب جهنم ومن عذاب
 القبر ومن فتنة المحيا والممات
 ومن شر فتنة المسيح الدجال
 ومنه اللهم انى أعوذ بك من
 المغرم والماتم ومنه اللهم
 اغفر لى ما قدمت وما أخرت
 وما أسررت وما أعلنت وما
 أسرفت وما أنت اعلم به منى
 أنت المقدم وأنت المؤخر
 له وسع علم والدعاء والتسبيح

على الارض ورؤوسها للقبلة (و يضع) نذبا (يده اليسرى على فخذه اليسرى في الجالس للتهجد وغيره) من سائر
جلوسات الصلاة وأفهم كلامه أنه يسن وضع يده اليسرى وساعدها أيضاً على الفخذ وهو ماصر حبه غيره وعليه
لامبالاة بما فيه من نوع عسرو يسن كون أصابعها (مبسوطة مضبوطة) ويسن كونه (محاذياً لرؤوسها
طرف الركبة) بحيث تسامتها رؤوسها ولا يضرا عنقها كما مروى يسن (وضع اليد اليمنى على طرف الركبة
اليمنى) كذلك في كل جلوس ما عدا جلوس التهجد (ويقبض في) الجالس لاجل (التهجد) الاول والاخر
(أصابعها) الخنصر والبنصر والوسطى (الامسجة في راسها) ممدودة (ويضع الابهام) أي رأسها (تحتها) أي عند
أسفلها على حرف الراحة (كما قد ثلاثة وخمسين) للاتباع وكون هذه الكيفية ثلاثة وخمسين طريقة لبعض
الحساب وأكثرهم يسمونها تسعة وخمسين وأثر الفقهاء الاول تبعاً للفظ الخبر ولو أرسل الابهام والسجادة معاً
أو قبضها فوق الوسطى أو حلق بينهما برأسهما أو وضع أكلة الوسطى بين عقدتي الابهام أي بالسنة لور ودجميع
ذلك لكن الاول أفضل لأن رواته أكثره (و يسن) رفعها أي المسجدة مع أمانتها قليلاً للخبر صحيح فيه ولثلاث تخرج
عن سميت القبلة وخصت بذلك لأن لها اتصالاً بنباط القلب فكان رفعها سبباً لحضوره (عند) الله عز وجل قوله
(الان الله) للاتباع ويقصد أن المعبود واحد ليجتمع في توحيد بين اعتقاده وقوله وفعله ويسمى رفعها إلى
السلام (بلا تخريك لها) فلا يسن بل يكرهه وأن ورد فيه حديث لأن المراد بالتخريك فيه الرفع وتكره الإشارة
باليسرى ولولا قطع لغوات سنيتها بسطها (وأ كمل التهجد) ما رواه مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو
(التحيات المباركات) أي التاميات (الصلوات) أي الخس وقيل الدعاء بخير (الطيبات) أي الصالحات للشئاء على
الله (لله) السلام عليك أي النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله
وأشهد أن محمداً رسول الله) وفي رواية التحيات لله الزايات لله الطيبات لله الصلوات لله وقدم الاول لأنه أصح
وليس في هذا زيادة إذ المباركات ثم معنى الزايات هنا هو الأولى من خبر ابن مسعود رضي الله عنه وأن كان أصح
منهما هو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك الخ لأنه قال وأشهد أن محمداً عبده ورسوله لسانها
من الزيادة عليه ولنا خبر الاول عنه وهو ما وافقه لقوله تعالى تحية من عند الله مباركة طيبة (وأ كمل الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم) وعلى آله ما في الاذكار وغيره وهو أولى مما في الروضة لزيادته عليه وهو (اللهم صل على محمد
عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد
النبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك جود مجيد)
ولا بأس بزيادة سيدنا قبل محمد وخبر لا تسيدوني في الصلاة ضعيف بل لا أصل له وآل ابراهيم اسمعيل واسحق
وآلهم ما يخص ابراهيم بالذكر لأن الرحمة والبركة لم تجتمع على النبي غيره (و يسن) الدعاء بعده أي بعد التهجد
الاخير (بما شاء وأفضل) الله -م اني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن
شرفة المسج) بالخاء المعجمة لأنه يسمع الارض كلها الامكنة والمدن وبلدانها المعجزة المسج أحدي عينيه (الرجال)
أي الكذاب للاتباع وفيه قول بالوجوب فكان أفضل مما بعده (ومنه) اللهم اني أعوذ بك من المغرم والمأثم
ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت (ولما منع من طلب مغفرة ما سبقه اذا وقع فلا يحتاج لتأويل ذلك) وما
أسررت وما أعلمت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت) ومنه يام قلب القلوب
ثبت قلمي على دينك ومنه اللهم اني ظلمت نفسي ظالمًا كثيرًا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاعف عني مغفرة من عندك
وارحني انك أنت الغفور الرحيم وروى كبير بالموحدة والمثناة فيسن الجمع بينهما خلافاً لما نازع فيه و يسن
أن يجتمع المنفرد وامام من بشرطه بين الادعية الماثورة في كل محل لكن السنة ههنا ان يكون الدعاء أقل من
التهجد والصلاة (ويكره) لكل مصل (الجلوس بالتهجد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء والتسبيح)
وسائر الاذكار التي لم يطلب فيها الجلوس

لا اله الا انت وبكره الجهر بالتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والثناء والتسبيح

*** (فصل) *** في سنن السلام (وأكمل السلام عليكم ورحمة الله) دون وبركانه (و) بسن (تسليمية ثانية) وان تركها امامه للاتباع وقد تجرم ان عرض عقب الاولى منساف كحدث وخروج وقت جماعة ونيسة اقامة وهي وان لم تكن خزا من الصلاة الا انها من توابعها ومكملاتها ويسن فصلها عن الاولى (والابتداء به) أي بالسلام فيها (مستقبل القبلة) بوجهه أما بصدرة فواجب (والالتفات في التسليمتين بحيث يرى خده الايمن في الاولى وخده الايسر في الثانية) للاتباع ويسن له أن يكون (ناوياً بالتسليمية الاولى) مع أولها (الخروج من الصلاة) خروجا من خلاف من أو جهها أو بالنوى قبل الاولى فان صلاته تبطل أو بعد أولها فانه لا يحصل له أصل السنة ولا يضر تعيين غير صلاته خطأ بخلافه عدا (و) بسن لكل مصل (السلام) أي نيته (على من على يمينه من ملائكة ومسلمي انفس وجن وينوي) ندبا (المأموم بالتسليمية الثانية الرد على الامام ان كان عن يمينه وان كان عن يساره قبل الاولى) ينوي الرد عليه (وان كان) الامام (قبالة تخير) بين أن ينوي عليه بالاولى أو الثانية (و بالاولى أحب) لسبقها (و ينوي الامام) الابتداء على من على يمينه بالاولى ومن على يساره بالثانية ومن خلفه بأيامها شاء (الرد) بالثانية (على المأموم) الذي على يساره اذا لم يفعل السنة بان سلم قبل أن يسلم الامام الثانية ولم يصبر الى فراغ منها ويسن أن ينوي بعض المأمومين الرد على بعض فينوي به من على يمين المصلي بالثانية ومن على يساره بالاولى ومن خلفه وامامه بأيامها شاء والاولى أولى لسبقها والاصل في ذلك خبر البراء امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نسلم على أمتنا وأن يسلم بعضنا على بعض في الصلاة وخبر الترمذي وحسنه عن علي رضي الله تعالى عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهار ر بعاو بعدها ر بعاو قبل العصر ر بعاو فصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين والنيبين ومن تبعهم من المؤمنين

*** (فصل) *** في سنن بعد الصلاة وفيها (ويندب الذكر) والدعاء الماثور ان (عقب الصلاة) ومن ذلك أستغفر الله ثلاثا اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام والتسبيح ثلاثا وثلاثين والتحميد كذلك والتكبير أربعين واثنتين واثنتين واثنتين وتعلم المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ومنه اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك وقراءة الاخلاص والاعوذتين واية الكرسي والفتحة ومنه لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ بزيادة يحيى ويميت عشر ابداء الصبح والعصر والمغرب وسبحان ربك رب العزة الى آخر السورة وآية شهادته وقل اللهم مالك الملك الى غير حساب وغير ذلك مما بسطته في شرح مختصر الروض مع بيان الترتيب والاكمل فيه (ويسريه) المنفرد والمأموم خلفا لما يوحىهم كلام الروضة (الا امام المرید تعليم الحاضر من فيجهر الى أن يعلموا) وعليه جملة احاديث الجهر بذلك لكن استبعده الاذرى واختار ندب رفع الجماعة أصواتهم بالذكر دائما (ويقبل الامام) ندبا (على المأمومين) في الذكر والدعاء عقب الصلاة وذلك بحيث (يجعل يساره الى الحراب) ويمينه اليهم وان كان بالسجد النبوي وقول ابن العماد يحرم جلوسه بالحراب مردود (ويندب فيه) يعني في الذكر الذي هو دعاء (وفي كل دعاء رفع اليدين) للاتباع ولو فقدت احدي يديه او كان بها علة رفع الاخرى ويكره رفع المتخمة ولو بهاائل وغاية الرفع حدو المنكبين اذا شد الامر قال الغزالي ولا يرفع بصره الى السماء وتسن الإشارة بمبايعة النبي وتكره بالصميين (ثم مسح الوجه بهما) للاتباع (و) يندب في كل دعاء (الدعوات الماثورة) عنه صلى الله عليه وسلم في أدعيته وهي كثيرة يضيق نطاق الحصر عنها أي تحريرا والاعتناء بها المزيد بركتها وظهور رغبة رجاء استجابتها ببركته صلى الله عليه وسلم ومنها اللهم اني أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والسلامة من كل اثم والغنيمة من كل بر والفوز بالجنة والنجاة من النار اللهم اني أعوذ بك من الهضم والحزن وأعوذ بك من العجز والكسل وأعوذ بك من الجبن والبخل والفشل ومن غلبة الدين وقهر الرجال اللهم اني أعوذ بك من جهد البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء وشماتة الأعداء ومنها ما مر آخر التشهد اللهم أعني على ذكرك وشكرك

*** (فصل) *** وأكمل السلام السلام عليكم ورحمة الله وتسليمية ثانية والابتداء به مستقبل القبلة والالتفات في التسليمتين بحيث يرى خده الايمن في الاولى وخده الايسر في الثانية ناوياً بالتسليمية الاولى والخروج من الصلاة والسلام على من على يمينه من ملائكة ومسلمي انفس وجن وينوي المأموم بالتسليمية الثانية الرد على الامام ان كان عن يمينه وان كان عن يساره قبل الاولى وان كان قبالة تخير وبالأولى أحب وينوي الامام الرد على المأموم

*** (فصل) *** ويندب الذكر عقب الصلاة ويسر به الا امام المرید تعليم الحاضر من فيجهر الى أن يعلموا ويقبل الامام على المأمومين يجعل يساره الى الحراب ويندب فيه وفي كل دعاء رفع اليدين ثم مسح الوجه بهما والدعوات الماثورة

وحسن عبادتك وبسن في كل دعاء الحمد وأوله والافضل تحرى مجامعه كالحمد لله حمد اوائى ونعمو يكافئ
 من يده يا ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك (والصلاة والسلام) على النبي صلى الله عليه وسلم
 (أوله) بعد الحمد ووسطه (وأخوه) للتابع (و) يندب (أن ينصرف الامام) والمأموم والمنفرد (عقب سلامه)
 وفراغه من الذكر والدعاء بعده (اذا لم يكن ثم) أي يجعل صلاته (نساء) أو خنثى والامكث حتى ينصرف
 (و) أن (يمكث المأموم) في مصلاه (حتى يقوم الامام) من مصلاه ان أراد عقب الذكر والدعاء اذ يكره للمأموم
 الانصراف قبل ذلك حيث لا عذر له (و) ان (ينصرف في جهة حاجته) أي جهة كانت (والا) بان لم تكن له حاجة
 (ففي جهة عيتمه) ينصرف لانها أفضل (و) يندب (أن يفضل بين السنة) القبلية والبعدية (والفرض بكلام
 أو اتقال) من مكانه الاول الى آخره انتهى عن وصل ذلك الا بعد ما ذكر والافضل الفصل بين الصبح وسنته
 باضطجاع على جنبه الايمن أو الايسر للتابع (وهو) أي الفصل بالانتقال (افضل) تكبير اللباقع التي تشهد له
 يوم القيامة (والنفل الذي لا تسن فيه الجماعة في بيته أفضل) منه بالسجدة للغير الصحيح أفضل صلاة المرأة في بيته
 ألا المكتوبة وسواء كان المسجد خاليا أو من الرياء أم لا لان العلة ليست خوف الرياء فقط بل مع النظر الى عود
 بركة صلته على منزله (ومن سنن الصلاة الخشوع) بل هو أهمها لان فقدته يوجب عدم ثواب ما فقد فيه من
 كلها أو بعضها والخلاف القوي في وجوبه في جزء من صلاته وهو حضور القلب وسكون الجوارح (وترتيب
 القراءة وتدبرها وتدبر الذي ذكر) لان ذلك أعون على الخشوع والحضور فيه (والدخول فيها) أي في الصلاة
 (بنشاط) لانه تعالى ذم المنافقين بكونهم اذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى (وفراغ القلب) من الشواغل
 الدنيوية ومن التفكير في غير ما هو فيه ولو في أمر من أمور الآخرة لان ذلك أعون على الحضور وبقي من
 سنن الصلاة شيء كثير ومن ثم قال بعض أئمتنا من صلى الظهر أربع ركعات كان عليه فيها ستمائة تسعة قال
 النووي ويكره ثلثة تسعة من سنن الصلاة اه أي فينبغي الاعتناء بسنتها لان السكراهة قد تنافي الثواب أو تبطله
 * (فصل) * في شرط الصلاة * والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته
 (وشرط) صحة (الصلاة الاسلام والتمييز) لما مر في الوضوء (ودخول الوقت) ولو ظنا كما مر (والعلم بفرضيتها)
 بتفصيله السابق في الوضوء فلا تصح من جهل بفرضيتها بخلاف من علمها فانها تصح منه مطلقا لان قصد فرض
 معين الغلبة ومن ثم قال (وان لا يعتقد فرضا) أي معيننا (من فروضها تسعة) لاجراجه حينئذ الفرض عن
 حقيقة الشريعة (والطهارة عن الحدثين) الاصغر والكبير (فان سبقه بطات) وان كان فاقد الطهورين
 للغير الصحيح اذا فسد أحد حكم في صلاته فإليه نصرف وليتوضأ وليعد صلاته ويسن لمن أحدث في صلاته أن ياحذ
 بانه ثم ينصرف ستر على نفسه لئلا يخوض الناس فيه فيما عدا (والطهارة عن الحدث) الذي لا يعنى عنه (في
 الثوب والبدن والمكان) فتبطل بحيث في احد الثلاثة وان جهله بمقارن وكذا اطرائى ما لم ينجس محله أو هو بشرط
 أن يكون يابسا وأن ينحبه بنحو نقض لا بنحو يده أو عود فيها أو كنه وذلك لقوله تعالى وثيابك فطهر والخبر الصحيح
 تنزهه من البول فان علمه عذاب الغيرة منه وثبت الامر باجتناب النجاسة وهو لا يجب في غير الصلاة فيجب فيها نعم
 يحرم التصنع بها خارجا في البدن والثوب بالاحاجة (ولو تجسس بعض بدنه أو ثوبه) بغيره معفو عنه (وجمله) بان
 لم يدر محله فيه (وجب غسل جميعه) لانه ما بقي منه جزء فالاصل بقاء النجاسة فيه وهو مؤثر في الصلاة لانه لا بد
 فيها من طن الطهارة وبه فارق ما لو أصاب جزء منه قبل غسله وطهارة لا ينجسه لان الاصل عدم تجسس ملاقيه
 (ولا يجتهد) وان كان الخبث باحده لا بشرط الاجتهاد تعدد المحل كما مر فان انفصل المكان اجتهد فيه ما
 (ولو غسل نصف متنجس) كثوب تجسس كله (ثم باقية طهر كانه ان غسل) مع الباقي (مجاورة) من المغسول أولا
 (والا) يغسل المجاور (فيبقى المتنجس) بفتح الصاد (على نجاسته) دون ملاقيه لان نجاسته المجاور لا تتعدى لما
 بعده ألا ترى أن السمن الجار لا ينجس منه الا ملاقي النجاسة دون مجاوره (ولا تصح صلاة من تلاقي بعض بدنه

والصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم وأخوه
 وان ينصرف الامام عقب
 سلامه اذا لم يكن ثم نساء
 ويمكث المأموم حتى
 يقوم الامام وينصرف في
 جهة حاجته والافني جهة
 عيتمه وأن يفصل بين السنة
 والغرض بكلام أو اتقال
 وهو أفضل والنفل الذي
 لا تسن فيه الجماعة في بيته
 أفضل ومن سنن الصلاة
 الخشوع وترتيب القراءة
 وتدبرها وتدبر الذي
 والدخول فيها بنشاط
 وفراغ القلب

* (فصل) * في شروط الصلاة
 الاسلام والتمييز ودخول
 الوقت والعلم بفرضيتها وأن
 لا يعتقد فرضا من فروضها
 سنة والطهارة عن الحدثين
 فان سبقه بطات والطهارة
 عن الحدث في الثوب والبدن
 والمكان ولو تجسس بعض
 بدنه أو ثوبه وجبه
 غسل جميعه ولا يجتهد ولو
 غسل نصف متنجس ثم باقية
 طهر كانه ان غسل مجاوره
 والافني المتنجس على
 نجاسته ولا تصح صلاة من
 تلاقي بعض بدنه

(أو) محموله من (ثوبه) أو غيره (نجاسة) في جزء من صلاته (وان لم يتحرك بغيره) (لنسيبته اليه) ومما الفرق بين هذا وحاجة السجود عليه (و) (لا تصح) (صلاة) قابض طرف جبل) (أو نحوه) (على نجاسة) (لا فاهأ) (ولا في ملاقبها) كأن شدة بقلادة كتاب أو يحمل طاهر من سفينة تجر بجره بر أو يجرف فيها نجاسة أو جراح حامل لها لانه حينئذ كالحامل للنجاسة وشرط البطلان في ذلك أن يكون الموضع الذي لاقى النجاسة من الجبل ونحوه يتحرك بحركته على المعتمد فقول المصنف (وان لم يتحرك بغيره) ضعيف وان وافق ما في الرخصة وأصلها وخرج بشدة مجرد اتصاله بنحو القلادة وبقوله قابض ما لوجه له تحت قدمه فانه لا يضر وان كان مشدودا بذلك في الثانية أو تحرك بغيره لانه ليس حاملا للنجاسة ولا المتصل بها (ولا يضر محاذاة النجاسة) لبدنه أو محموله (من غير اصابه في ركوع أو غيره) (وان تحرك بغيره) كسائط بطرفه حيث لا عدم ملاقاة له ونسيبته اليه نعم تذكره الصلاة مع محاذاته كاستقبال نجس أو متنجس وكصلاته تحت سقف متنجس قرب منه بحيث يعد محاذيا له عرفا كما هو ظاهر (وتجب ازالة الوشم) لحاله نجاسة تعدى بحملها اذ هو غرض الجلب بالابرة الى أن يمدى ثم يذرع عليه نيلا أو نحوها فان امتنع أجبره الحاكم هذا كله (ان لم يخف مخذورا من مخذورات التيمم) السابقة في بابيه (وان لم يتعد به بان فعل به مكرها أو فعلا وهو غير مكلف خلافا لجمع لانه حيث لم يتخش مخذورا فلا ضرورة الى بقاء النجاسة أما اذا خاف ذلك فلا يلزمه مطالقة (ويعني عن محل استجماره) بجبر أو نحوه في حق نفسه ولو عرف ما لم يجاوز صفحته أو حشفته لمشقة اجتماع ذلك مع حل الاقتصاد على الجبر أو ما لو حمل مستجمرا أو حامله فان صلاته تبطل اذا لحاجة اليه ومثله حل طير ينفذه نجاسة ومذبح وميت طاهر لم يطهر باطنه وببضعة مذرة بان حكم أهل الخبرة أنه لا ياتي منها فرخ وخبث بفار ورة ولو رصصت عليه للنجاسة بخلاف حل الحلي الطاهر المنفذ (وعن طين الشارع الذي تيقن نجاسته) وان اختلط بنجاسة مغالطة العسر تجنبه (و) انما يعني عما (يتعذر) أي يتعسر (الاحتراز عنه غالبا ويختلف بالوقت وموضعه من الثوب والبدن) فيعني في الذيل والرجل في زمن الشتاء عما لا يعني عنه في الصيف واليد والذيل والرجل زمن الصيف أما اذا لم يعسر تجنبه فلا يعني عنه كالأذى ينسب صاحبه لسقطة أو كبوته أو قلة تحفظ وخرج بالطين عين النجاسة فلا يعني عنها بيقين نجاسته ما لو غلبت على الظن فانه طاهر للأصل ويعني عن ذرق الطيور في المساجد وان كثرت لشدة الاحتراز عنه ما لم يتعمد المشي عليه من غير حاجة أو يكون هو أو مماسه وطبا وظاهر كلام جمع وصرح به بعض أصحابنا أنه لا يعني عنه في الثوب والبدن مطلقا وبه جزم في الانوار لكن فضيلة تشبيه الشيخين العفو عنه بالعفو عن طين الشارع العفو عما يتعسر الاحتراز عنه غالبا (وأما دم البثرات) بفتح المثلثة جمع ثرة بسكونها وهي خراج صغير (و) دم (الدمامل والقروح) أي الجراحات (والقيح والصديد) وهو ما عرق في مختلط بدم أو دم مختلط بغير (منها) أي من القروح ودم البراغيث والقمل والبعض والبقي (ونحوها من كل ما لا نفس له سائلة) (وموضع الخجمة والفصد وونيم الذباب) أي روثه (وبول الحفاش) وزروته (وسلس البول ودم الاستحاضة وماء القروح والنقاطات المتغير ريحه) فيعني عن قليل ذلك وكثيره (على المعتمد لعوم البلوى به) (الا اذا فرس الثوب الذي فيه ذلك) المعفو عنه (أو حله لغير ضرورة) أو حاجة وصلّى فيه (فيعني عن قليله دون كثيره) (اذلا مشقة في تجنبه بخلاف ما لو لبسه لغرض صحيح كتحمل فانه يعني حتى عن كثيره وحمل العفو في جميع ما ذكر بالنسبة للصلاة فلو وقع المتأثر بذلك في ماء قليل نجسه فلو اختلط به أجنبي لم يعف عنه نعم يعني عن رطوبة ماء نحو الوضوء والغسل أماما ما ذكر غير المتغير فطاهر (ويعني عن قليل دم الأجنبي غير الكلب والخنزير) وفرع أحدهما لان جنس الدم يتطرق اليه العفو فيقع القليل من ذلك في محل المشاحة ومن الأجنبي ما انفصل من بدنه ثم اصابه قال الأذرعى أي سواء دم البثرات وما بعده أمادم نحو الكلب فلا يعني عنه وان قل لغاظ حكمه (واذا) حصل ما من دم البثرات وما بعده بفعله كان (عصر البثرة أو الدم أو قتل البرغوث) أو نام في ثوبه لا حاجة فكثر فيها دم نحو البراغيث

أو ثوبه نجاسة وان لم يتحرك بغيره وصلاة قابض طرف حمل على نجاسة وان لم يتحرك بغيره ولا يضر محاذاة النجاسة من غير اصابه في ركوع أو غيره وتجب ازالة الوشم ان لم يخف مخذورا من مخذورات التيمم ويعني عن محل استجماره وعن طين الشارع الذي تيقن نجاسته ويتعذر الاحتراز عنه غالبا ويختلف بالوقت وموضعه من الثوب والبدن وأما دم البثرات والدمامل والقروح والقيح والصديد منها ودم البراغيث والقمل والبعض والبقي وموضع الخجمة والفصد وونيم الذباب وبول الحفاش وسلس البول ودم الاستحاضة وماء القروح والنقاطات المتغير ريحه فيعني عن قليل ذلك وكثيره الا اذا فرس الثوب الذي فيه ذلك أو حله لغير ضرورة فيه في عن قليله دون كثيره ويعني عن قليل دم الأجنبي غير الكلب والخنزير واذا عصر البثرة أو الدم أو قتل البرغوث

(عني عن قليله فقط) أي دون كثيره على المعتد اذا لا كثير مشقة في تجنبه جئنا (ولا يعني عن جلد البرغوث ونحوه) مما لم يعد عوم البلوى به فلو قتل في الصلاة بطأت ان جلد جلد به بعد موته والا فلا نعم ان كان في تعاطيف الخياطة ولم يمكن اخراجه فينبغي أن يعني عنه (ولو صلى بنجس) لا يعني عنه (ناسيا) له (أو جاهلا) به أو بكونه مبطلا ثم تبين كونه فيها (أعادها) وجوب بالان الطاهر عنها من قبيل الشروط وهي من باب خطاب الوضع وهو لا يؤثر فيه الجهل والنسيان (الشرط الثامن ستر العورة) عن العيون فتبطل بعدم سترها مع القدرة عليه وان كان خاليا في ظلمة لاجتماعهم على الامر بالسستر في الصلاة والامر بالشئ نهى عن ضده والنهي هنا يقتضي الفساد (وعورة الرجل) أي الذكر الصغير والكبير (والامة) ولو لمبعضه ومكاتبه ومستولدة (ما بين السرة والركبة) لخبر عورة المؤمن ما بين سترته وركبته وهو وان كان ضعيفا لا أن له شواهد تجبره وقيل بالذكر الامة بجماع أن رأس كل ليس بعورة (و) عورة (الحرمة) الصغيرة والكبيرة (في صلاتها وعند الاجانب) ولو خارجها (جميع بدنها الا الوجه والكفين) ظهر او بطنها الى الركوع عين لقوله تعالى ولا يبدن زينتها الا ما ظهر منها أي وما ظهر منها وجوها وكفها وانما لم يكونا عورة حتى يجب سترهما لان الحاجة تدعو الى ابرازهما وحرمة نظرها ما نظر ما عدا ما بين السرة والركبة من الامة ليس لان ذلك عورة بل لان النظر اليه مظنة الفتنة (و) عورة الحرمة (عند) مثلهما ومما كها العفيف اذا كانت حقيقة أضياف الزنى وغيره وعند المسوخ الذي لم يبق فيه شئ من الشهوة وعند (بحارهما) الذكور (ما بين السرة والركبة) فيجوز لمن ذكر النظر من الجانبين لمساعد ما بين السرة والركبة بشرط أمن الفتنة وعدم الشهوة بان لا ينظر فيه لذ والخشيش المشكل كالانثى فيما ذكر رقا وحرية فان استتر كرجل لم تصح صلاته على المعتد (وشرط الساتر) في الصلاة وخارجها أن يشمل المستور وليس ونحوه مع ستر اللون فيكفي (ما يمنع) ادراك (لون البشرة ولو) حتى الحشم كستر والضيقة لكنه لا المرأة مكره وخلاف الاولى للرجل أو كان غير ساتر لحجم الاعضاء كان كان طينا ولو لم يعتد به الستر كأن كان (ماء كدرا) أو صافيا تراكت خضرته حتى منعت الرؤية وحفرة أو خابية ضيق رأس ستران الواقف فيه ما وان وجد ثوبا لحصول المقصود بذلك بخلاف ما لا يشمل المستور كذلك ومن ثم قال (لا خيعة ضيقة وظلمة) وما يحكي لون البشرة بان يعرف به بياضها من سوادها كزجاج ومهلل وماء صاف لان مقصود الستر لا يحصل بذلك كالأصباغ التي لاجرم لها من نحو حجرة أو صخرة وان سترت اللون لانها لاتعد ساترا وتصور الصلاة في الماء فمن يمكنه الركوع والسجود فيه وفيه يوثق بموافق الصلاة على الجسادة ولو قدر على الصلاة فيه والسجود في الشط لم يلزمه بل له الامتناع ويجب على فاقدهم والثوب الستر بالطين وان رفق والماء الكدر ويكفي بخلاف فيه اثنان وان حصلت مماسة محرمة (ولا يجب) عليه (الستر من أسفل) وانما يجب من الاعلى والجوانب لانه المعتاد (ويجوز ستر بعض العورة بيده) من غير مس ناقض لحصول المقصود به وكذا يبدل غيره وان حرم ولو لم يجد المصلي رجلا أو غيره الا ما ستر بعض عورته وجب لانه ميسوره (فان وجد ما يكفي سوا ثوبه) القبل والدر (تعين لهما) لانهم ما غلظ (أو) كافي (أحدهما فيقدم) وجوب بارحلا أو غيره (قبله) ثم دبره لتوجهه بالقبل للقبلة فستره أهم تعظيما لهما واستر الدبر غالبا بالابنتين (ويزر) وجوبا (قيمه) أي جيب قيمه ولو بنحوه مسلة أو يستره ولو بنحوه لحية أو يده (أو يشد وسطه ان كانت عورته تظهر منه في الركوع أو غيره) فان لم يفعل صح احرامه ثم عند الركوع ان ستره والابطال صلاته ويجب عليه السعي في تحصيل الساتر بملك أو اجارة أو غيرها فانظر ما مرق الماء ويقدمه على الماء لدوام نفعه ولانه لا بد له ويصلي عاريا مع وجود الساتر النجس لامع وجود الحرير بل بلبسه للحاجة ولو أمكنه تطهير الثوب وجب وان خرج الوقت ولا يصلي فيه عاريا ولو نجس على نجس فرش المسترة عليه وصلى عاريا أو أتم الاركان ولا إعادة عليه (الشرط التاسع استقبال القبلة) أي الكعبة فلا يكفي التوجه لجهتهم الخبير الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في وجهها وقال هذه القبلة وخبر

عني عن قليله فقط ولا يعني
عن جلد البرغوث ونحوه
ولو صلى بنجس ناسيا أو جاهلا
أعادها (الشرط الثامن) ستر
العورة وعورة الرجل
والامة ما بين السرة والركبة
والحرمة في صلاتها وعند
الاجانب جميع بدنها الا
الوجه والكفين وعند
بحارهما ما بين السرة
والركبة وشرط الساتر
ما يمنع لون البشرة ولو ماء
كدرا لا خيعة ضيقة وظلمة
ولا يجب الستر من أسفل
ويجوز ستر بعض العورة
بيده فان وجد ما يكفي
سوا ثوبه تعين لهما أو أحدهما
فيقدم قبله ويرزقيمه أو
يشد وسطه ان كانت عورته
تظهر منه في الركوع أو
غيره (الشرط التاسع)
استقبال القبلة

ما بين المشرق والمغرب قبله تحمّل على أهل المدينة ولا بد أن يسامتها بجميع بدنه فلا يخرج بعض بدنه أو بعض
صف طويلا امتد بقدرهما عن محاذاتهما باطلت الصلاة وسواء من بأخرى أن المسجد الحرام وغيرهم ويجب استقبالها
في كل صلاة (إلا في صلاة الخوف) كما يأتي وصلاة العاجز كمرئ لا يجحد من توجهه إلى القبلة ومربوط على
خشية وغريز ومصلوب فيصلي على حسب حاله ويعيد (والأفي نقل السفر) المعين المقصد (المباح) أي الجائز
وان كره أو قصر بأن كان ميلا كثيرا فلا أقل فحينئذ لا يشترط الاستقبال فيه بتفصيله إلا متى ما صح أنه صلى الله
عليه وسلم كان يصلي على راحلته في السفر غير المكتوبة حيثما توجهت به أي في جهة مقصده وقيس بالراكب
الماشي ولأن بالناس حاجة بل ضرورة فلا يصلي على دابة سائرة مطلقا لأن الاستقرار فيه شرط احتياطه نعم إن خاف من النزول
على نفسه أو ماله وإن قل أو فوت رفقته إذا استوحش به كان له أن يصلي الفرض عليها وهي سائرة إلى مقصد
ويؤتى ويعيد ويجوز رفعه له على السائرة والواقفة إن كان لها من يلزم لحامها بحيث لا تتحول عن القبلة إن أتم
الأركان وعلى سريره يمشي به رجال وفي زورق جار وفي أرجوحة معلقة بحبال وإذا جاز التفتل على الرحلة
(فإن كان في مرقد) كهودج ومخارة (أو في سفينة أتم) وجوبا (ركوعه وسجوده) وسائر الأركان أو بعضها إن
عجز عن الباقي (واستقبل) وجوبا لتيسر ذلك عليه ومحل ذلك في غير مسير السفينة أما هو ومحل ذلك في
سيرها فلا يلزمه التوجه في جميع صلاته ولا اتتمام الأركان بل في التحريم فقط إن سهل كركب الدابة (وإن لم يكن
في مرقد أو في سفينة فإن كان راكبا) فيملا لا يسهل فيه الاستقبال في جميع الصلاة واتتمام الأركان (استقبل في
أحرامه فقط إن سهل عليه) بأن كانت الدابة غير صعبة ولا ممتطورة والالم يلزمه في الأحرام أيضا ما غيره ولو السلام
فلا يلزمه فيه مطلقا لأن الانعقاد بحائط له لا يمتطأ غيره (وطريقه) يعني جهة مقصده وإن لم يسلك طريقه
ولو تغير عذر (قبلته في باقي صلاته) بالنسبة لمن سهل عليه التوجه في التحريم فقط وفي كلها بالنسبة لغيره للغير
السابق فلو انحرف عن صوب مقصده أو استدبره عداوان قصر أو أكره أو غيّر عداوان طال بطأت صلاته والا
فلا ويسجد السهو نعم إن انحرف إلى القبلة ولو بركوبه مقلوبا أو على جنبه لم يضر لانها الأصل ومن ثم جاز له جعل
وجهه لها وظهر المقصد (ويؤتى الراكب) وجوبا (بركوعه وسجوده) ويجب كون الأسماء بالسجود (أكثر)
تدبيره لكن لا يلزمه بذل وسعته في الأسماء (وإن كان) المسافر (ما شيا استقبل) القبلة (في الأحرام) في الركوع
والسجود (يتقوما في) (الجالوس بين السجدين) لسهولة ذلك كله عليه بخلاف الراكب ولا يغني الأفي قيامه
ومنه الاعتدال وتشهد مع السلام لطول زمنهما (ومن صلى في الكعبة) أو عليها فرضا ونفلا جاز له بل يندب
الصلاة فيها (و) حينئذ (استقبل من ينشأها) أو تراجم الجوع من أجزائها الذي تلقى الريح (شاخصا
ثابتا) كعتيق باب مردود وكذا عصا مسمرة فيه أو مثبتة (قد رثني ذراع) تقريبا فأكثر بذراع الأذى وإن
بعد عنه ثلاثة أذرع فأكثر (صحت صلاته) لتوجهه إلى جزء منها بخلاف نحو حشيش ثابت بها وعصا مغرورة
فيها وانما صح استقبالها بالنسبة لمن هو خارج عنها لأنه بعد حينئذ متوجه إليها كالمصلي على أعلى منها
كأبي قيس بخلاف المصلي فيها أو عليها (ومن أمكنه مشاهدتها) أي الكعبة بأن لم يكن بينه وبينها حائل
كأن كان بالمسجد أو كان بينهما حائل بغير حاجة (لم يقاد) يعني لم يأخذ بقول أحد وان كان مخبرا عن علم بل
لا بد من مشاهدتها أو مسها بالنسبة للاعمى ومن في ظلمة لا فادته اليقين فلا يرجع إلى غيره مع قدرته عليه (فإن
عجز) عن علم الحائل بينه وبينها ولو طار ثابتي الحاجة (وأخذ) ولو وجوبا (بقول ثقة) في الرواية ولو رقية أو أثنى
(يخبر عن علم) أي مشاهدة لعينها لأن خبره أقوى من الاجتهاد فلا يعدل إلى الاجتهاد مع قدرته على أقوى منه
ومثله ورويه بخبر لم يطعن فيه وإن كان ببلدة صغيرة لكن بشرط أن يكثر طاقوه وقول الثقات أيت كثير من
المسلمين يصلون إلى هذه الجهة أو القطب ههنا والمصلي يعلم دلالة على القبلة أما غير اللغة كالفاسق والصبي فلا

الأفي صلاة شدة الخوف والأفي
نقل السفر المباح فإن كان في
مرقد أو في سفينة أتم ركوعه
وسجوده واستقبل وإن لم
يكن في مرقد أو في سفينة
فإن كان راكبا استقبل في
أحرامه فقط إن سهل عليه
وطريقه قبلته في باقي
صلاته ويؤتى الراكب
بركوعه وسجوده أكثر
وإن كان ماشيا استقبل في
الأحرام والركوع والسجود
والجالوس بين السجدين
ومن صلى في الكعبة
واستقبل من ينشأ شاخصا
ثابتا فقدر ثابتي ذراع صحت
صلاته ومن أمكنه مشاهدتها
لم يقلد فإن عجز أخذ بقول
ثقة يخبر عن علم

يقبل خبره (فان فقد) الثقة المذكورة (اجتهد) وجوباً بان يستدل على القبلة (بالدلائل) التي تدل عليها وهي كثيرة أضعفها الرياح وأقواها القطب وهو عند الفقهاء نجم صغير في بنات نعش الصغرى بين القردين والجدى ويختلف باختلاف الأقاليم ففي مصر يكون خلف أذن المصلي اليسرى وفي العراق يكون خلف اليمنى وفي أكثر اليمن قبالة بماليل جانبته اليسرى وفي الشام وراءه ويجب تعلم أدايتها عيناً على من أراد سفر ايقبل فيه العارفون بالقبلة والواجب على الكفاية ومن ترك التعملم وقد خوطب به عينا لم يجزه التقليد الا عند ضيق الوقت ويعيد بخلاف من خوطب به كفاية فان له التقليد مع اقل ولا يعيد وعليه يجعل قول المصنف (فان عجز) عن الاجتهاد (لعماد) أي لعجز بصره (أو عجز بصيرته فله ثقة عارفاً) بجتهده له لعجزه (وان تحير) المجتهد فلم يظهر له شيء بعد اجتهاده أو اختلاف على الاعشى مجتهد ان ولم يترجح أحدهما عنده (صلى كيف شاء) حرمة الوقت (و يقضى) وجوباً بالانه نادر (ويجتهد) وجوباً (لكل فرض) يعني صلاة وان لم يفارق محلها الأول سعيها في اصابة الحق ما أمكن نعم ان كان ذا كرا للدليل الأول لم يلزمه ذلك وإذا اجتهد وصلى (فان تبين الخطأ فيها أو بعدها) ولو بخبر ثقة عن عيان (استأنفها) وجوباً بالتبين فساد الأولى (وان) لم يتبينه وانما (تغير اجتهاده) عمل بالثاني (وجوباً) بالقيام مضى لمضيه على الصحة ولم يتبين فساد به يعمل (فيما يستقبل) وان كان في الصلاة فيتحول الى ما ظنه الصواب ان ظهر له مقدارنا لظهور خطأ الأول وهكذا حتى لو صلى أربع ركعات الى أربع جهات بالاجتهاد صلاته (ولا قضاء للأول) من الاجتهادين ولا تغير الاخر من الاجتهادات لان الاجتهاد لا يقضى بالاجتهاد أما لو ظهر له الخطأ ثم ظهر له الصواب ولو عن قرب فان صلاته تبطل لمضى جزء منها الى غير قبلة محسوبة (الشرط العاشر ترك الكلام) أي كلام الناس لخبر مسلم كأن تكلم في الصلاة حتى نزلت وقوموا لله فانتبهين فامرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام وفي رواية له ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس (فتبطل) الصلاة (ب) نطق (حرفين) وان لم يفهم ما أو كان من آية نصح لفظها أو بالصلوة كقوله لا امامه ثم (أو حرف مفهم) نحو ق أو ع أو ل أو ط من الوفاية والوعاية والولاية والوطء (أو) حرف (ممدود) وان لم يفهم اذا المذآلف أو و أو ياء فالمدود في الحقيقة حرفان وتبطل بالنطق بما ذكر (ولو) حصل (تخضعوا كراه) لسنده فيهما (وضحك وبكاء) ولولا لا تحرة (وأنين ونفخ من الفم أو الانف) كما قاله جماعة من المتأخرين لكن يعيد تصويره وعطاس وسعال بلا غلبة في الكل الا ضرورة حيث نذر (ويعذر في يسير الكلام) عرفاً كالسكامين والثلاث (ان سبق لسانه) اليه (أو نسي) أنه في الصلاة (أو جهل التحريم) للكلام فيها (وهو قريب عهد بالاسلام أو من) أي شخص (نشأ بادية بعيدة عن العلماء) أي عن يعرف ذلك لانه صلى الله عليه وسلم تكلم قليلاً في الصلاة معتقداً فراغها ولم يبطل صلاة من تكلم فيها قليلاً لاجل اقرب اسلامه وقيل بذلك الباقي والجاهل من جهل تحريم ما أتى به أو كونه التخضع مبطلاً وان لم تحريم جنس الكلام بخلاف ما لو علم الحرمة وجعل الابطال فانه يبطل اذ حقه بعد العلم بالتحريم السكف (أو) ان (حصل) اليسير (بغلبة ضحك أو غيره) مما سبق اذ لا تقصير (ولا يعذر) كإتي المجموع وغيره وان خالفه جماعة (في) الكلام (الكثير بهذه الاعذار) السابقة من التخضع وما بعده الى هنالان الكثير يقطع نظام الصلاة (و) قد (يعذر) فيه وذلك (في) التخضع لتعذر القراءة الواجبة (والشهادة الواجب وغيرهما من الواجبات القولية فلا تبطل الصلاة بالكثير حيث لا ضرورة بخلاف التخضع لسنة كالجهوفاته يبطلها الا ضرورة اليه (ولو نطق بنظام قرآن) أو ذكر كقوله لجماعة استأذنوا في الدخول عليه بسم الله أو فتح على امامه بقرآن أو ذكر أو جهل الامام أو المبلغ بتكبيرات الانتقالات فان كان ذلك (بقصد التفهيم) أو الفتح أو الاعلام (أو أطلق) فلم يقصد شيئاً (بطلت صلاته) لان عروض القرينة أخرجه عن موضوعه من القراءة والذكر الى أن صيره من كلام الناس بخلاف ما لو قصد القراءة وحدها أو الذكر وحده أو مع نحو التفهيم فان الصلاة لا تبطل لبقاء ما تكلم به على موضوعه ولا فرق على الأوجه بين أن يكون

فان فقد اجتهد بالدلائل فان عجز لعماد أو عجز بصيرته فله ثقة عارفاً وان تحير صلي كيف شاء ويقضى ويجتهد لكل فرض فان تبين الخطأ فيها أو بعدها استأنفها وان تغير اجتهاده عمل بالثاني فيما يستقبل ولا قضاء للأول (الشرط العاشر ترك الكلام فتبطل بخبرين أو حرف مفهم أو ممدود ولو بتخضعوا كراه وضحك وبكاء وأنين ونفخ من الفم أو الانف وبعذر في يسير الكلام ان سبق لسانه أو نسي أو جهل التحريم وهو قريب عهد بالاسلام أو من نشأ بادية بعيدة عن العلماء أو حصل بغلبة ضحك أو غيره ولا يعذر في الكثير بهذه الاعذار وبعذر في التخضع لتعذر القراءة الواجبة ولو نطق بنظام قرآن بقصد التفهيم أو أطلق بطلت صلاته

انتهى في قراءته الى تلك الآية أو أنشأها حينئذ ولا بين ما يصلح لخطاب الناس به من نظام القرآن والاذكار
وما لا يصلح وخرج بنظم القرآن ما لوغـ ير نظامه كقوله يا ابراهيم سلام كوفي فتبطل صلاته مطلقا نعم ان لم يصل
بعضها ببعض وقصد القراءة فلا بطلان (ولا تبطل) الصلاة (بالذكر والدعاء بلا خطاب) لمخلوق غير النبي صلى الله
عليه وسلم ولا تعليق (ولا بالتلفظ بقربة كالعق والنذر) والصدقة والوصية وسائر القرب المنجزات بلا تعليق
ولا خطاب لمن ذكر لان ذلك قربة ومناجاة لله فهو من جنس الدعاء بخلافه مع خطاب مخلوق غير النبي صلى
الله عليه وسلم من انفس وجن وملاك وغيرهم وان لم يعقل كقوله لعاطس رحلك الله وللهال رب يور بك الله أو مع
تعليق كان شقي الله مريضى فعلى عتق رقبة أو اللهم اغفر لي ان شئت فتبطل بذلك مطلقا كما لو نطق بشئ من ذلك
بغير العربية وهو يحسنه ولا تضر إشارة الاخرس ولو ببيع وان صح بعبه ولا خطاب الله تعالى وخطاب رسوله
صلى الله عليه وسلم ولو في غير التشهد ويسن حتى للناطق رد السلام بالاشارة ولو ان عطس أن يحمد الله ويسمع
نفسه ولو قرأ أمامه اياك نعبد وإياك نستعين فقالها أو قال استعنا ونستعين بالله بطلت ان لم يقصد تلاوة أو دعاء
قاله في التحقيق (ولا تبطل) بالسكوت الطويل (ولا بدعذر) لانه لا يخل بنظمها (ويسن لمن نابه شئ) في
صلاته كتبنيه امامه واذنه لداخل واذناره نحو أعشى من وقوعه في سجود (أن يسبح الله تعالى ان كان رجلا)
بقصد الذكر وحده أو مع التنبية والابطلت صلاته كما علم مما مر (و) أن تصفق المرأة والخني والاولى أن يكون
(بطن كف على ظهر) كف (أخرى) سواء اليمنى واليسرى وذلك لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من نابه
شئ في صلاته فليسبح فانه اذا سجد التفت اليه وانما التصفيق للنساء فلو صفق الرجل وسجد غيره كان خلاف السنة
ولو كثرت التصفيق بان كان ثلاثا متواليه أو بطل ولا يضر حيث قصد به الاعلام وان كان بضرب الراحتين (الشرط
الحادى عشر ترك) تعمذ زيادة الركن الفعلى والفعل الفاحش وان قل وترك (الافعال السكينة) عرفا ولو سهوا
(فلو زاد ركوعا) لغير ترك نحو حية (أو غيره من الاركان) الفعلية (بطلت) صلاته (ان تعمده) ولم يكن للمتابعة
وان لم يطأ ثمن فيه لتلاعبه بخلاف الركن القولى لان زيادته لا تغير نظامها بخلاف الزيادة سهوا أو للمتابعة
لعذره ولا يضر تعمذ زيادة قعود قصر ان عهدي في الصلاة غير ركن كان جالس بعد الاعتدال وقبل السجود مثل
جلسة الاستراحة بخلاف الجلوس قبل نحو الركوع لانه لم يعهد (أو فعل ثلاثة أفعال متواليه) بأن لا يعذر
كل منها منقطع عما قبله (كثلاث خطوات) وان كانت بقدر خطوة مغتفرة أو مضغبات ثلاث (أو حركات)
متواليه مع تحريك اليد (في غير الجرب) وكان حرك يديه ورأسه ولو معاً وخطا خطوة واحدة أو يا فعل الثلاث
وان لم يزد على الواحدة (أو وثب وثبة) ولا تكون الوثبة الا (فاحشة أو ضرب ضرب مغرطة) أو صفق تصفيقة
أو خطا خطوة بقصد اللعب وان كانت التصفيقة بغير ضرب الراحتين (بطلت) صلاته في جميع ما ذكر (سواء
كان عامدا أو ناسيا) لمنافاة ذلك لكثرة أو خفشة للصلاة وأشعاره بالاعراض عنها والخطوة بفتح انهاء المرأة وهى
المرادة هنا اذ هي عبارة عن نقل رجل واحدة فقط حتى يكون نقل الاخرى الى أبعد عنها أو أقرب نحو ماوة أخرى
بخلاف نقلها الى مساواتها وذهاب اليد ورجوعها ووضعها ورفعها حركه واحدة أو ما في الجرب الذى لا يصبر معه
على عدم الحرك فيغفر الحرك لاجله وان كثرت لاضطراره اليه (ولا يضر الفعل القليل) الذى ليس بفاحش ومنه
الخطوات وان اتسعوا للباس الخفيف وفتح كتاب وفهم ما فيه لكنه مكروه (ولاحركات خفيفات وان كثرت)
وتوالت لكنها خلاف الاولى وذلك (كتحريك الاصابع) في نحو سجدة وحركة فلا بطلان بجميع ذلك وان تعمده
ما لم يقصد به منافاتها وانما لم يعف عن قليل الكلام عمد الا لا يحتاج اليه فيها بخلاف الفعل فعفى عما يتعسر
الاحتراز عنه مما لا يخل بها والاحقان واللسان كالاصابع وقد يسن الفعل القليل كقتل نحو الحية (الشرط الثانى
عشر ترك) المفطر فتبطل بوصول مفطر جوفه وان قل ولو بلا حركه قم أو مضغ لان وصوله يشعر بالاعراض عنها
وترك غير المفطر أيضا نحو (الاكل والشرب) الكثير سهوا أو جهل تحريمه فيها فتبطل به وانما لم يفعل لان الصائم

ولا تبطل بالذكر
والدعاء بلا خطاب ولا بالتلفظ
بقربة كالعق والنذر ولا
بالسكوت الطويل ولا عذر
ويسن لمن نابه شئ أن يسبح
الله تعالى ان كان رجلا
وتصفق المرأة بطن كف
على ظهر أخرى (الشرط
الحادى عشر) ترك الافعال
الكثيرة فلو زاد ركوعا أو
غيره من الاركان بطلت ان
تعمده أو فعل ثلاثة أفعال
متواليه كثلاث خطوات أو
حركات في غير الجرب أو
وثب وثبة فاحشة أو ضرب
ضرب مغرطة بطلت سواء
كان عامدا أو ناسيا ولا يضر
الفعل القليل ولا حركات
خفيفات وان كثرت كتحريك
الاصابع (الشرط الثانى
عشر) ترك الاكل والشرب

لا تقصير منه اذ ليس لعبادته هيئة تذكر بخلاف الصلاة (فان أكل قليلا ناسيا) أنه فيها (أو جاهلا بقرع)
وعذر لقرب هذه بالاسلام أو نشئه بعيدا عن العلماء (لم تبطل) صلاته لعذره (الشرط الثالث عشر) أن لا يقضى
ركن قولي (كالفتحة (أو فعلى) كالاكتفاء (مع الشك في) صحة (نية التحريم) بان ترددهل نوى أو أتم النية
أو أتى ببعض أجزائها الواجبة أو بعض شروطها أو هل نوى ظهرا أو عصرا (أو بطول) عرفا (زمن الشك) أى
التردد فيما ذكره في طالع أو مضى قبل انجلائه ركن بان قارنه من ابتدائه الى تمامه أبطأ بالندرة مثل ذلك في
الاولى ولتقصيره بترك التذكري في الثانية وان كان جاهلا ببعض الركن القولي ككلمة ان طالع زمن الشك أو لم
يعد ما قرأه فيه وقراءة السورة والتشهد الاول كقراءة الفاتحة ان قرأ منها ما قدرها أو قدر بعضها وطال وخرج
بقوله أن لا يقضى الى آخره ما لو تذكرك قبل طول الزمن وإتيانه بركن فلا بطلان لكثرة عروض مثل ذلك
وتعبيره بالشك ما لوطن أنه في صلاة أخرى فأنه تصح صلاته وان أتمها مع ذلك سواء كان في فرض وطن أنه في نفل
أو عكسه (الشرط الرابع عشر) أن لا ينوى قطع الصلاة أو يتردد في قطعها) فتى نوى قطعها ولو بالخرج منها
الى أخرى أو تردده فيه أو في الاستمرار فيها بطلت لما فاة ذلك للجزم بالنية ولا يؤخذ بالوسواس القهري ولو في
الامعان لما فيه من الخرج ولو نوى فعل مبطل فيها لم تبطل الا ان شرع في النوى ولا يبطل الوضوء والصوم
والاعتكاف والحج بنية القطع وما بعده لان الصلاة أضيق بابا من الاربعة (الشرط الخامس عشر) عدم تعليق
قطعها بشئ) فان علقه بشئ ولو بمحال فيما يظهر بطلت لما فاة للجزم بالنية

* (فصل) * ويكره الالتفات بوجهه) فيها لانه اختلاس من الشيطان كما صح في الحديث
(الاحاجة) لا يتابع ولا بأس بلصح العين من غير الالتفات أما الالتفات بالصدر فبطل كما علم بماس (ورفع البصر الى
السماء) لانه يؤدي الى خطف البصر كما في حديث البخاري (وكف شعره أو ثوبه) بلا حاجة لانه صلى الله عليه وسلم
أمر بان لا يكفها ما لم يسجد معه (ووضع يده على فمه بلا حاجة) للنهي الصحيح عنه أما وضعها الحاجة كالتشويق فسنة
تحسب صحيح فيه ولا فرق بين اليمنى واليسرى لان هذا ليس فيه دفع مسة فذكر حسبي (ومسح غبار جبهته) قبل
الانصراف منها (وتسوية الحصى في مكان سجوده) للنهي الصحيح عنه ولانه كالذي قبله ينافي التواضع والخشوع
(والقيام على رجل) واحدة (وتدعيمها) على الاخرى (ولصقتها بالاخرى) حيث لا عذر لانه تكلف ينافي
الخشوع ولا بأس بالاستراحة على احدها ما اطول القيام أو نحوه (والصلاة حاقنا) بالنون أى بالبول (أو
حاقبا) بالوحدة أى بالغاظ (أو حازقا) أى بالريح للنهي عنها مع مدافعة الاخشين بل قد يحرم ان ضره مدافعة
ذلك ويندب أو يجب تفريغ نفسه من ذلك وان فأتت الجماعة (ان وسع الوقت) ذلك والواجب الصلاة مع ذلك
حيث لا ضرر لحركة الوقت (ومع توفان الطعام) الحاضر أو القريب الحضور أى اشتهاه بحيث يتخلل الخشوع
لو قدم الصلاة عليه لأمره صلى الله عليه وسلم بتقديم العشاء على العشاء ويا كل ما يتوفر معه خشوعه فان لم يتوفر
الا بالشبع شبع ومحل ذلك (ان وسع) الوقت (أيضا) والاصل في فور اوجوب بالماس (وأن يمسح في غير المسجد من
يمينه أو قبلته) وان كان خارج الصلاة للنهي عن ذلك بل يمسح عن يساره ان تيسر والا فتحت قدمه اليسرى
(ويحرم البصاق في المسجد) ان اتصل بشئ من أجزائه للخبر الصحيح أنه خطيئة وكفارتها دفنها أى أنه يقطع
الحركة ولا يرفعها (ويكره أن يضع يده اليمنى أو اليسرى (على خصره) لغير حاجة للصحة النهي عنه ولانه فعل
المتكبر من ومن ثم لما هبط ابليس من الجنة كان كذلك ووردانه راحة أهل النار رأى اليهود والنصارى (وأن
يخفض رأسه) أو يرفعه (في ركوعه) لانه خلاف الاتباع ويكره ترك قراءة السورة في الاولتين للخلاف في وجوبها
(وقراءة السورة في) الركعة (الثالثة والرابعة) من الرابعة والثالثة من المغرب وهذا ضعيف والمعتمد أن قراءتها
فيهما ليست خلاف الاولى بل ولا خلاف السنة وانما هي ليست بسنة وقرئ بين ما ليس بسنة وما هو خلاف السنة
(الامن سبق بالاولى والثانية في رؤوها) أى السورة (في الاخيرتين) من صلاة الامام لانها أولياءه اذا أدركه

فان أكل قليلا ناسيا أو جاهلا
بقرع لم تبطل (الشرط
الثالث عشر) أن لا يقضى
ركن قولي أو فعلى مع الشك
في نية التحريم أو يطول
زمن الشك (الشرط الرابع
عشر) أن لا ينوى قطع
الصلاة أو يتردد في قطعها
(الشرط الخامس عشر)
عدم تعليق قطعها بشئ
* (فصل) * ويكره الالتفات
بوجهه الاحاجة ورفع
البصر الى السماء وكف
شعره أو ثوبه ووضع يده على
فمه بلا حاجة ومسح غبار جبهته
وتسوية الحصى في مكان
سجوده والقيام على رجل
واحدة وتدعيمها بالاخرى
والصلاة حاقنا أو حاقبا
حازقا ان وسع الوقت ومع
توفان الطعام ان وسع أيضا
وأن يمسح في غير المسجد
عن يمينه أو قبلته ويحرم في
المسجد ويكره أن يضع
يده على خصره وأن يخفض
رأسه في ركوعه وقراءة
السورة في الثالثة والرابعة
الامن سبق بالاولى والثانية
في رؤوها في الاخيرتين

المأموم أول صلاته فان لم يمكنه قراءتها فقرأها في آخرتها ثلاثا لصلاته من السورة ولو سبق بالاولى فقط
 قرأها في الثانية والثالثة (والاستناد) في الصلاة (الى ما يسقط) المصلي (بسطوطه) للخلاف في صحة صلاته
 حيثئذ ويجعله حيث يسمى قائما والابان كان بحيث يمكنه رفع قدميه عن الارض بطلت صلاته كما مر في بحث القيام
 لانه ليس بقائم بل معاق نفسه (والزيادة في حاسة الاستراحة على قدر الجلوس بين السجدين) أي على أقله أما
 الزيادة على أقله بقدر التشهد الواجب في طولة كحمر أن تطويل حاسة الاستراحة بمطيل كتطويل الجلوس بين
 السجدين (وطالة التشهد الاول) ولو بالصلوة على الأقل فيه (والدعاء فيه) لبنائه على التخفيف (وترك الدعاء في
 التشهد الاخير) للخلاف في وجوب بعضه السابق كما مر (ومقارنة الامام في أفعال الصلاة) بل وأقوالها للخلاف
 في صحة صلاته حيثئذ وهذه الكراهة من حيث الجماعة لانها لا توجد الا بوجود الامم فافتوت فضيلتها ككل مكروه من
 حيث الجماعة كالانفراد عن الصف وترك فرحة فيه مع سهولة سدها والعلو على الامام والانخفاض عنه لغير
 حاجة ولو في المسجد والافتداء بالخالف ونحو الفاسق والمبتدع وافتداء المقترض بالمتنفل ومصلي الظهر مثلا بمصلي
 العصر وعكسهما (و) يكره (الجهر في موضع الاسرار والاسرار في موضع الجهر والجهر) للمأموم (خالف الامام)
 لخالفته لا اتباع المناكفة في ذلك (ويحرم) على كل أحد (الجهر) في الصلاة خارجها (ان شوش على غيره) من
 نحو مصلي أو قارئ أو ناظم للضرور يرجع لقول المشوش ولو فاسقا لانه لا يعرف الامن وما ذكره من الحرمة طاهر
 لكن ينافية كلام المجموع وغيره فانه كالصريح في عدمها الان يجمع بحمله على ما اذا خف التشويش (وتكره)
 الصلاة أيضا (في المزابلة) بفتح الموحدة وضمتها وهي موضع الزبل (والجزرة) وهي موضع الجزر أي الذبح لجهة
 النهي عنهما ولما فيه من محاذات النجاسة فان مسها بعض بدنه أو محمله بطلت صلاته كما مر (والطريق في
 البناء) دون البرية للنهي ولا شغل القلب بمرور الناس فيها وبه يعلم أن التعبير بالبناء دون البرية جري على
 الغالب وأنه حيث كثر مرورهم يحمل كرهت الصلاة فيه حيثئذ وان لم يكن طريقا كالطاف وفي الوادي الذي
 نام فيه صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه عن صلاة الصبح لانه ارتحل عنه ولم يصل فيه وقال ان فيه شيطانا (و) في (بطن
 الوادي) أي كل واد (مع توقع السيل) خشية الضرر وانقاء الخشوع (و) في (الكهنة) وهي متعبد اليهود
 (و) في (البيعة) وهي متعبد النصارى وغيرهما من سائر أمكنة المعاصي كالسوق لانها ماوى الشياطين كالجام
 (و) في (المقبرة) الطاهرة والمنبوشة ان جعل بينه وبين النجاسة حائلا لماسر في المزابلة وبه يعلم أن الكلام في غير
 مقابر الانبياء (والجسام) أو مسلمه ولو جديدا لماسر (وعطن الابل) وهو الحجل الذي تنحى اليه بعد شربهم ليشرب
 غيرها أو هي ثانيا للنهي عنه وتشوش خشوعه بشدة تفارها (و) على (سطح الكعبة) لما فيه من الاستعلاء عليها
 (و) في (ثوب) أو اليه أو عليه ان كان (فيه تصاور أو شيء) آخر (باليه) عن الصلاة بخطوط وكادى يستقبله
 الخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم صلى وعليه ثوب ذات أعلام فلما فرغ قال ألهتنى هذه (والثالث) للرجل
 (والثقب) لغيره للنهي عن الاول وقيس به الثاني (وعند غلبة النوم) لفوات الخشوع حيثئذ ويجعله ان اتسع
 الوقت وغاب على ظنه استيقاظه وادراك الصلاة كاملة فيه والاحرم كما مر

* (فصل) * في ستره المصلي (يستحب) لكل مصلي (أن يصل الى شاخص) من نحو حدار أو عمود فان لم يجد فنجو
 صا أو متاع يجمعه (قدر ثلثي ذراع) فأكثر أي طوله بقدر ذلك وان لم يكن له عرض كسهم (بينه) أي بين قدميه
 (وبينه ثلاثة أذرع فسادون) ذلك (فان لم يجد) شاخصا مما ذكر (بسط مصلي أو خطا خطأ) من قدميه ونحو
 القبلة وكونه طولا أو في ذلك (للأخبار الصحيحة) تكبر استروا في صلاتكم ولو بسهم ونحوها إذا صلى أحدكم الى
 ستره فليدن منها أو صلى عليه الصلاة والسلام في الكعبة جعل بينه وبين حائطها ثوبين ثلثة أذرع لانها
 قدر امكان السجود وذلك يسر التفريق بين كل صفتين بقدرها وصحح جماعة خبر إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء
 وجهه شيئا فان لم يجد فليصنصصا فان لم يكن معه صفا فليخط خطا ثم لا يضرمه أمامه وما اقتضاه هذا الخبر

والاستناد الى ما يسقط
 بسقوطه والزيادة في حاسة
 الاستراحة على قدر الجلوس
 بين السجدين وطالة
 التشهد الاول والدعاء فيه
 وترك الدعاء في التشهد
 الاخير ومقارنة الامام في
 أفعال الصلاة والجهر في
 موضع الاسرار والاسرار
 في موضع الجهر والجهر
 بخالف الامام ويحرم الجهر
 ان شوش على غيره وتكره
 في المزابلة والجزرة والطريق
 في البناء و بطن الوادي مع
 توقع السيل والكهنة
 والبيعة والمقبرة والجام
 وعطن الابل وسطح الكعبة
 وثوب فيه تصاور أو شيء
 يلمسه والتثقب والتثقب
 وعند غلبة النوم

* (فصل) * يستحب أن يصل
 الى شاخص قدر ثلثي ذراع
 بينه وبينه ثلاثة أذرع فما
 دون فان لم يجد بسط مصلي
 أو خطا خطأ

من الترتيب هو المعتد خلافا للاسنادى التابع له المصنف فلا بد من تقديم نحو الجدار ثم نحو العصائم المصلى ثم
الخطا ومتى عدل عن رتبة الى مادونه مع القدرة عليها كانت كالعدم (ويندب) له (دفع المار) بينه وبين سترته
(حينئذ) أى حين استتر بستره مستوفية للشروط المذكورة لا مرسى الى الله عليه وسلم بذلك وقال فان أبى
فليقاتله فانما هو شيطان أى فليدفعه بالتدريج كالصائل ولا يزدعى على مرتين والابطال صلاته ان والى ويسن
لغير المصلى دفعه أيضا (ويحرم المرور) بينه وبين سترته (حينئذ) أى حين استيفائها للشروط ولول ضرورة وان
لم يجد المار سبيلا غير ما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلى ماذا عليه من الاثم لكان
أن يقف أو يعين خريفاً غير أنه من أن يمر بين يدي المصلى وهو مقيد بالاستتار بشرطه المعلوم من الاخبار
السابقة ولا يحرم المرور (الاذا) لم يقصر المصلى فان قصر بان (صلى في قارعة الطريق) أو شاع أو درج
ضيق أو باب مسجد أو نحوها كالحل الذي يغلب مرور الناس فيه في تلك الصلاة ولو في المسجد كاطراف لم يحرم
المرور بين يديه (و) يحرم المرور في غير ما ذكر (الا) اذا كان (الفرجة في الصف المتقدم) فله المرور بين يدي
المصلى لصلى فيها وان تعددت الصفوف بينه وبينها لم يقصر بينهم بالوقوف خافها مع وجودها وحيث انتفى شرط
من شروط السابقة حاز المرور وحرم الدفع ولو أزيلت سترته حرم المرور على من علمهم بالتخلف من
لم يعلمهم بالعدم تقصيره ويظهر أن مثله ما لو استتر بستره براها مقلده ولا يراه مقلد المار

* (فصل) * في سجود السهو (يسنّ سجودتان للسهو) في القرض والنفل للأحاديث الآتية وانما يسن (بإحد
ثلاثة أسباب الاول ترك كلمة من التشهد الاول) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم تركه ناسيا وسجد قبل أن يسلم
وقيس بالنسيان العمدة بل خله أكثر المار اذ به اللفظ الواجب في الأخير فقط كالقنوت ولو نوى أربع ركعات
وقصد أن يتشهد بتشهدين فترك أو لهما لم يسجد لانه ليس سنة مطلوبة لتمامه في محل مخصوص (أو) كلمة من
(القنوت) الراتب وهو الذي (في الصبح أو وتر نصف رمضان الأخير) قياسا على التشهد الاول دون قنوت النازلة
لانه عارض وقيامه وقعود التشهد الاول مثلها فيسجد لكل منهما وحده بأن لا يحسنه لانه يسن له حينئذ أن
يجلس ويقف بقدرهما (أو) ترك (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أو الجلوس لها (في التشهد الاول)
لانها ذكر يجب الاتيان به في الأخير فيسجد لتركه في الاول كالتشهد (أو) ترك الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم أو على آله أو أصحابه أو القيام لها في (القنوت) قياسا على ما قبلها (أو) ترك (الصلاة على الآل) أو الجلوس
لها (في التشهد الأخير) قياسا على ذلك أيضا وصورة السجود لتركه أن يتيقن ترك امامه لها بعد أن يسلم امامه
وقبل أن يسلم هو أو بعد أن يسلم ولم يبطل الفصل (الثاني) من الأسباب (فعل ما لا يبطل سهوه) الصلاة (ويبطل
عمده كالسلام القليل ناسيا) أو الاكل القليل ناسيا (أو زيادة ركن فعل ناسيا كالركوع) وتطول نحو الاعتدال
بغير مشروع ناسيا لما صح أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر نجسا وسجد للسهو بعد السلام وقيس غير ذلك عليه
بخلاف ما يبطل سهوه أيضا كالسلام والعمل الكثيرين لانه ليس في صلاة (ولا يسجد لما لا يبطل سهوه ولا عمده
كالالتفات والخطوة والخطوتين) لا لعمده ولا لسهوه لانه صلى الله عليه وسلم لم يسجد للسهو القليل ولا أمر به مع
كونه فعله (الا ان قرأ) الفاتحة أو السورة (في غير محل القراءة) كالركوع والاعتدال (أو تشهد في غير محله)
كالجلوس بين السجدين (أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في غير محله) كالركوع (فيسجد) لذلك (سواء
فعله سهوا أو عمدا) لتركه التحفظ المأمور به في الصلاة فرضها ونقلها أمر مؤكدا كما كذا التشهد الاول نعم لو قرأ
السورة قبل الفاتحة لم يسجد لان القيام بمحلهما في الجملة ويقاس به ما لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل
التشهد وقضية كلام المصنف أن التسيخ ونحوه من كل منسوبة قول مختص بمحل لا يسجد لنقله الى غير محله
واعتمده بعضهم لكن اعتمد الاسنادى وغيره أنه لا فرق نعم نقل السلام وتكبيرة الاحرام عمدا مبطل وأفهم
كلامه أن السجود لما ذكر مستثنى من مفهوم قولهم ما لا يبطل عمده لا يسجد لسهوه ولا لعمده ويضم اليها صور

كثيرة كالقنوت قبل الركوع نيته وكثيرة يقيمهم في الخوف غير التفريق الا في المأمورية (ولونسي) الامام
 أو المنفرد (التشهد الاول) وحده أو مع قعوده (فذكره بعد انتصابه) أي قيامه (لم يعد اليه) لتلبسه بفرض
 فلا يقطع لسنة (فان عاد عالما بتغيره عامدا بطلت) صلاته لتعمده زيادة قعود (أو) عاد (ناسيا) أنه في الصلاة
 (أو جاهلا) بتغير العود (فلا) بطلان لعذره وعليه أن يقوم اذا ذكر (ويستجد السهو) لان عذر فعله هذا
 مبطل أما المأموم فان انتصب امامه فختلف عامدا عالما لم ينو مفارقتها بطلت صلاته لمخش الخلفه ولا يعود
 ولو عاد امامه لانه امام مجرد فصلاته باطلة أو سادو الساهي لا يجوز زمة ابتاعه في مفارقتها أو ينتظره فان عاد معه عامدا
 عالما بطلت صلاته وان انتصب هو وجلس امامه للتشهد فان كان ساهيا لم يعتد بفعله اذ لا قصد له (ويجب) عليه
 (العود للمتابعة امامه) فان لم يعد بطلت ان علم وتعد أو عامدا سن له العود لان له قصدا صححوا كما أن المتابعة فرض
 كذلك القيام فرض وانما تخير من ركع قبل امامه سهوا لعدم مخش الخلفه (وان تذكر) الامام أو المنفرد ترك
 التشهد الاول (قبل انتصابه) أي استوائه قائما (عاد) له ندبالانه لم يتلبس بفرض (ولو تركه) أي غير المأموم
 التشهد الاول (عامدا فعاد اليه) عامدا عالما (بطلت) صلاته (ان كان) وقت العود (الى القيام أقرب) منه الى
 القعود لقطع نظم الصلاة بخلاف ما اذا عاد وهو الى القعود أقرب أو كانت نسبته اليهما على السواء لكن بشرط
 أن يقصد بالنهوض ترك التشهد ثم يدوله العود أما لو زاد هذا النهوض عدا لا معنى فان صلاته تبطل بذلك
 والقنوت كالشهد في جميع ما ذكر (و) منه أنه (لونسي) غير المأموم (القنوت) فذكره بعد وضع جميعته (للسجود
 لم يرجع له) لتلبسه بفرض (أو قبله) أي قبل وضعها على الارض وان وضع بقية أعضاء السجود (عاد) ندبا
 لعدم تلبسه بفرض (وسجد السهو وان بلغ حد الركعة) لزيادة ما يبطل تعمده فان لم يبلغه لم يسجد (الثالث) من
 الاسباب (ايقاع ركن فعلى مع التردد فيه فلو شك) أي تردد مع استواء أو رجحان (في) ترك شيء معين من (ركوع
 أو سجود أو ركعة أخرى) وجوب بالان الاصل عدم فعله (وسجد) لتردده في زيادة ما أتى به (وان زال الشك قبل
 السلام) لتردده حال الفعل وهو مضعف للنية (الا اذا زال الشك قبل أن يأتي بما يحتمل الزيادة) فلا يسجد لان
 ما فعله واجب على كل تقدير فلم يؤثر فيه التردد (فلو شك هل صلى ثلاثا أو أربعين) أي بينى على الأقل (وان
 أخبره كثيرون بأنه صلى أربعين فلا يجوز له الرجوع الى قول غيره في النقص ولا في الزيادة بطلان الصلاة بكل
 منها بخلاف نحو الطواف له الاخذ باخبار غيره بالنقص (واذا) تردد ثم (زال الشك) فان كان قد زال (في غير
 الركعة) (الاخيرة لم يسجد) لان ما فعله منها مع التردد واجب على كل تقدير (أو) زال (فيها) أي في الاخيرة
 (سجد) لان ما فعله منها قبل التذكير يحتمل الزيادة فلو شك في ترك بعض معين سجد أو في ارتكاب منهي فلا
 أو هل سجد السهو أو لا سجده أو هل سجده سجدتين أو واحدة سجد أخرى عملا بالاصل في جميع ذلك والحاصل
 أن المشكوك فيه كالمعذور غالبا (و) من غير الغالب أنه (لا يضر الشك بعد السلام في ترك ركن) لان الظاهر
 مضى الصلاة على التمام (الا التهمة وتكبيره الاحرام) فانه يضر الشك فيه ولو بعد السلام فتلزمه الاعادة لانه
 شك فيما به الانعقاد فتلزمه الاعادة كما لو شك هل نوى الفرض او النفل أو هل صلى اول (و) الا الشك في (الطهارة)
 وغيرهما من بقية الشروط على ما في موضع من المجموع لكن المعتمد ما فيه في موضع آخر وفي غيره من انه لا يضر
 الشك فيه بعد تبين وجوده عند الدخول في الصلاة الا في الطهارة فانه يكفي تبين وجودها ولو قبل الصلاة لقولهم
 يجوز الدخول فيها بظهر مشكوك فيه (ويسجد المأموم لسهو) وعده (امامه المتطهر وامامه) أي امام امامه
 المتطهر أيضا وان كان سهوا امامه أو امام امامه قبل القدوة لتطرق الخلل فيها صلاته من صلاة امامه ومن ثم
 يسجد (وان تركه الامام) فلم يسجد (أو) بطلت صلاة الامام كان (أحدث قبل اتمامها) وبعد وقوع السهو
 منه أو فارقها ما أحدث فلا يلحقه سهوه اذ لا قدوة في الحقيقة وان كانت الصلاة خلف المحدث جماعة لان ذلك
 بالنسبة لحصول الثواب فضلا لا ليرتب عليه أحكامها وعند سجود الامام المتطهر يلزم المأموم متابعته فيه

ولونسي التشهد الاول
 فذكره بعد انتصابه لم يعد
 اليه فان عاد عالما بتغيره
 عامدا بطلت أو ناسيا أو جاهلا
 فلا ويسجد السهو ويجب
 العود للمتابعة امامه وان
 تذكر قبل انتصابه عاد ولو
 تركه عامدا فعاد اليه بطلت
 ان كان الى القيام أقرب ولو
 نسي القنوت فذكره بعد
 وضع جميعته لم يرجع له
 أو قبله عاد وسجد السهو وان
 بلغ حد الركعة (الثالث)
 ايقاع ركن فعلى مع التردد
 فيه فلو شك في ركوع أو سجود
 أو ركعة أخرى به وسجد وان
 زال الشك قبل السلام الا اذا
 زال الشك قبل أن يأتي بما
 يحتمل الزيادة فلو شك هل
 صلى ثلاثا أو أربعين
 بينى على الأقل واذا زال
 الشك في غير الاخيرة لم يسجد
 أو فيها سجد ولا يضر الشك
 بعد السلام في ترك ركن
 الا التهمة وتكبيره الاحرام
 والطهارة ويسجد المأموم
 لسهو امامه المتطهر وامامه
 وان تركه الامام أو أحدث
 قبل اتمامها

مسبوقا كان أو موافقا فان تخاف عامدا عالما بطلان صلاته وان جهل سهوه (الا ان علم المأموم خطأ امامه) في
 السجود لسهو بان علم انه سجد غير مقتضى كنهوض قليل (فلا يتابعه) فيه اعتبار بعقيدته نعم لحقه سهوه
 بسجود ذلك فيسجد له ولو علم غلطه وهو ساجد معه لزمه العود الى الجلوس ثم ان شاء فارقه وسجد أو انتظر
 سلامه ثم يسجد ويتصور علم المأموم بغلط الامام في ذلك بقوله له ذلك بعد سلامه أو بكتابته أو بخبر معصوم لا يغير
 ذلك لاحتمال أنه قد فعل بعض معيز وذلك يقتضي السجود وان علم المأموم أنه أتى به فيلزمه موافقته فيه
 (ولا يسجد المأموم لسهو ونفسه خاف امامه المتطهر) لانه يحتمل عنه سهوه في حال قدومه كي يتحمل عنه الغفوت
 وغيره أما الحديث فلا يتحمل عنه لما روي من قوله خالف امامه ما لو سلمها منفر دأثم اقتدى به فإنه لا يتحمل له وانما
 لحقه سهو امامه ولو قبل الاقتداء به لانه قد عهد تعدى الخالي من صلاة الامام الى صلاة المأموم دون عكسه (ولو
 ظن) المأموم (سلام امامه فسلم فبان خلافه) أي خلاف ظنه (أعاد السلام معه) أي مع امامه أو بعده لا ممتنع
 تقديمه على سلام امامه (ولا يسجد) لانه سهو حال القدوة كلونسي نحو الركوع فإنه يأتي بركعة بعد سلام امامه
 ولا يسجد سواء تذكر قبل سلام امامه أم بعده بخلاف ما لو سلم المسبوق بعد سلام الامام سهوا فإنه يسجد لانه
 سهو بعد انقطاع القدوة وبه فارق ما لو سلم معه (ولو تذكر المأموم في تشهد ترك ركن) فان كان النية أو
 تكبيرة الاحرام تبين بطلان صلاته كما مر أو (غير النية وتكبيرة الاحرام صلى ركعة) ولا يجوز له أن يقوم لها ولا
 للمسبوق أن يقوم لها عليه الا (بعد سلام امامه) والابطال صلاته ان علم وتعمدوا لا لغما أتى به ولزمه العود الى
 الجلوس وان كان الامام قد سلم ثم القيام الى الاتيان بما بقى عليه (ولا يسجد) للسهو فيما اذا أتى بالركعة بعد
 سلام امامه لوجود سهوه حال القدوة (أو شك في ذلك) أي في ترك ركن غير النية وتكبيرة الاحرام (أي بركعة
 بعد سلام امامه) أيضا (وسجد) ندبا لان ما فعله مع التردد محتمل للزيادة (واذا يسجد امامه) للسهو (لزمه متابعتها)
 كما تر مع ما يستثنى منه (فان كان المأموم مسبوقا بسجده معه وجوبا ان يسجد) لاجل المتابعة (ويستحب أن يعيده)
 أي سجود السهو (في آخر صلاة نفسه) لانه محتمل السجود (وسجود السهو وان كثر) السهو من نوع أو أكثر
 (سجدتان) للاتباع (كسجود الصلاة) أي كسجدتها في الاقل والاكمل وما يندب فيها وما يندبها فان سجد
 واحدة بنية الاقتصار عليها ابتداء بطلان صلاته بخلاف ما اذا بداه الاقتصار عليها بعد فراغها ولا بد من نية سجود
 السهو (ومحل سجود السهو) سواء سها بنية أو بزيادة أو بها (بين التشهد) وما يتبعه من الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم ومن الدعاء (والسلام) بحيث لا يتخلل بينه وبين السلام شيء فلا يجوز فله بعد السلام لان
 فعله قبله هو آخر الامر من فعله صلى الله عليه وسلم كما قاله الزهري ولو اقتضى عن يراه بعد السلام وتوجه على
 المأموم سجود سهو في اعتقاده سجده هو قبل سلامه وبعد سلام الامام اعتبار بعقيدته ولا ينتظر ما موافق ليسجد
 معه لانه فارق به سلامه وقد تعدد السجود بصورة لاحكام كما مر في مسألة المسبوق (ويقوت) السجود (بالسلام
 عامدا) بان كان ذا كرا لسهو عالما بان محله قبل السلام لقوات محله ولا عذر فلا يعود اليه وان قرب الفصل
 (وكذا) يقوت بالسلام (ناسيا ان طال الفصل) عرفا بين السلام وتيقن الترك بان مضى زمن يغلب على الظن أنه
 ترك السجود قصدا أو نسيانا لقوات محله ولتعذر البناء بالطول وكذا لو لم يرد وان قرب الفصل (فان قصر) وأراد
 (عاد الى السجود) ندبا للاحرام ان لم يطرأ منافع كروج وقت الجمعة لا يتابع واذا عاد اليه بان وضع جهته
 بالارض ولوم من غير طمأنينة صار عاددا الى الصلاة بان أنه لم يخرج منها حتى يحتاج الى سلام ثان وتبطل بطرق
 منافع كالحدث بعد العود وتصير الجمعة طهرا ان خرج وقتها بعد العود ويحرم ان علم ضيق وقت الصلاة لاجراج
 بعضها عن الوقت

* (فصل) * في سجود التلاوة * وهو في أربع عشرة آية منها سجدة الحج وثلاثة في المفصل في النجم والانشقاق
 واقراء (يسن سجود التلاوة للفارسي) للاتباع (والاستماع) أي فاصدا السماع (والاستماع عند قراءة آية تسجدة)

الا ان علم المأموم خطأ امامه
 فلا يتابعه ولا يسجد المأموم
 لسهو ونفسه خاف امامه
 المتطهر ولو ظن سلام امامه
 فسلم فبان خلافه أعاد
 السلام معه ولا يسجد ولو
 تذكر المأموم في تشهد ترك
 ركن غير النية وتكبيرة
 الاحرام صلى ركعة بعد سلام
 امامه ولا يسجد أو شك في
 ذلك أتى بركعة بعد سلام
 امامه وسجد واذا سجد امامه
 لزمه متابعتها فان كان المأموم
 مسبوقا بسجده معه وجوبا
 ان يسجد ويستحب أن يعيده
 في آخر صلاة نفسه وسجود
 السهو وان كثر سجدتان
 كسجود الصلاة ومحل سجود
 السهو بين التشهد والسلام
 ويقوت بالسلام عامدا وكذا
 ناسيا ان طال الفصل فان
 قصر عاد الى السجود
 * (فصل) * يسن سجود
 التلاوة للفارسي والاستماع
 والاستماع عند قراءة آية
 سجدة

لما صبح من سجود الصحابة رضوان الله عليهم لقراءته صلى الله عليه وسلم وهو المستمع آكد وخرج الاصم فلا يسجد وان علم سجود القارئ ولا يجوز لمن ذكر الا عند آخر الآية والاصم ان آخرها في الخلل يؤمرون وفي القمل العظيم وفي ص وأتاب وفي حم السجدة يسأمون وفي الانشقاق يسجدون والبقية لا خلاف فيها والا عند مشروعية القراءة فيسجد كل من ذكر لقراءة كافر حلت له بان ربح اسلامه ولم يكن معاندا وصبي ومحدث ووصل قرأ في القيام وتارك لها وملك وجني ولكل قراءة (الا لقراءة النائم والجنب والسكران والساهي) ونحو الدرّة من العبور المعجلة لا يسن السجود لسماع قراءتهم لعدم مشروعيةها وعدم قصدتها فالشرط حل القراءة والسماع أي عدم كراهتها وان لم يندبها (ويتأكد) السجود (للمستمع) أكثر منه للسامع ولهما (ان يسجد القارئ) لما قبل ان يسجد هما متوقف على سجوده ولهما الا عند اذاعه (ولا يسجد المصلي لغير قراءة نفسه) من مصل وغيره والابطال صلاته ان علم وتعد (الا المأموم فيسجدان سجدا امامه) وان لم يسمع قراءته (والا) بان يسجد دون امامه ولو لقراءة امامه أو تخلف عنه في سجوده لها وان لم يسمع قراءته (بطلت صلاته) ان علم وتعد فيها ولم ينو المقارنة في الثانية ولو علم والا امام في السجود فرفع وهو هاور رفع معه ولا يسجد أما المصلي المستقل بان كان اماما أو منفردا فيسجد لقراءة نفسه في القيام ولو قبل الفاتحة ولا يكره له قراءة آية بها بخلاف المأموم ويكره له كل مصل الا صغاء الى قراءة غيره الا المأموم لقراءة امامه ويسن للامام تأخير السجود في السرية الى السلام (ويتكرر السجود) ندبا (بتكرار القراءة ولو في مجلس ورعدة) لتجدد السبب مع توفية حكم الأول فان لم يوفه كفى لهما سجدة ومن يكرر للحفاظ كغيره وانما يسن للامام التكرار للسجود ان أمن التشويش على المأمومين والا لم يسن له ذلك ويسن أن يسجد حيث قرأ آية السجدة على ما مر (الا اذا قرأها في وقت السكراة) ليسجد في وقت السكراة فلا يسجد لحرقته فيه كآية (أو) قرأها في الصلاة بقصد السجود فقط فلا يسجد لعدم مشروعيةها حينئذ (فان فعل) عامدا عالما (بطلت) صلاته لانه زاد فيها ما هو من جنس بعض أركانها تعديا بخلاف ما لو ضمن الى قصد السجود فصدا صححها من مندوبات القراءة أو الصلاة فانه لا بطلان لمشروعية القراءة والسجود حينئذ ولا بد في سجدة التلاوة والشكر من شروط الصلاة والنية مع تكبيرة الاحرام والسلام ان كانت سجدة التلاوة خارج الصلاة ويسن فيها ما تسن الصلاة التي يتلاني مجيئها هنا

(فصل) في سجود الشكر (ويسن سجود الشكر عند هجوم نفسه) ظاهرة من حيث لا يحتسب سواء توقعها قبل ذلك أم لا وسواء كانت له أم لغيره أم لعامة المسلمين وذلك كحدوث معرفة أو ولد أو نحو أخ أو جاه أو مال وان كان له مثله وقدوم غائب ونصر على عدو (واندفاع نعمة) ظاهرة من حيث لا يحتسب توقعها أم لا بمن ذكر كنجاة من نحو غرق أو حريق وكستر المساوي لما صبح أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا جاءه أمر يسره خسر ساجدا ونحوه بالظاهرين ما لا وقع له عادة كحدوث درهم وعدم رؤية عدو حيث لا ضرر فيها وعما بعده مالو تسبب فيها ما تسبب في العادة بحصولها معقبه ونسبتهما اليه فلا يسجد حينئذ فاعلم أنه لا نظر لتسببه في حصول الولد بالوطء والعافية بالدواء وبالهمج المار اذ به الحدوث استمرار النعم واندفاع النقم فلا يسجد له لاستغراقه العمى في السجود (و) يسن أيضا (لرؤية فاسق متظاهر) بنفسه ومنه الكافر قياسا على سجوده صلى الله عليه وسلم لرؤية المبتلى الآتي ومهينة الدين أشد من مصيبة الدنيا فطلب منه السجود شكر اعلى السلامة من ذلك (ويظهرها للمتظاهر) المذكور حيث لم يخف منه فتنة أو مفسدة له عليه يتوب وفي بعض النسخ فاسق متظاهر ظاهر أو هي أحسن (أو رؤية مبتلى) ببالية في نحو بدنه أو عقله لا لتباعد (ويسرها) ندبا لئلا يتأذى بالظواهر نعم ان كان غير معذورة طوع في سرقة ومجاد في زنى ولم يعلم توبته أظهر حاله وكرهه يمتنع من ذكره سماع صوته (ويسحب) سجود الشكر (في قراءة) آية ص في غير الصلاة) للاتباع وشكرا على قبول توبة داود صلى الله عليه وسلم ويحرم فيها (فان سجد فيها) لها (عامدا عالما بالتحريم بطلت) صلاته وان كان تابعه امامه

الا لقراءة النائم والجنب والسكران والساهي ويتأكد كسب المستمع ان يسجد القارئ ولا يسجد المصلي لغير قراءة نفسه الا المأموم فيسجدان سجدا امامه والابطال صلاته ويتكرر السجود بتكرار القراءة ولو في مجلس ورعدة الا اذا قرأها في وقت السكراة أو في الصلاة بقصد السجود فقط فلا يسجد فان فعل بطلت

(فصل) ويسن سجود الشكر عند هجوم نعمة واندفاع نعمة ولرؤية فاسق متظاهر يظهرها للمتظاهر أو رؤية مبتلى ويسرها ويستحب في آية ص في غير الصلاة فان سجد فيها عامدا عالما بالتحريم بطلت

الذي يراها فيها أو ناسيا أو جاهلا فلا يسجد للسهو وإذا سجدها امامه فارقها وانتظرة قائما * (فرع) * يحرم التقرب الى الله تعالى بسجدة من غير سبب ولو بعد صلاة وجوب الجبهة بين يدي مشايخهم حرام انفا ولو بقصد التقرب الى الله تعالى وفي بعض صور ما يكون كفرا

* (فصل) * في صلاة النفل وهو صلاة الزيادة وشرا عايدا للفرض وهو كالسنة والمندوب والمستحب والمرغب فيه والحسن ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه (أفضل) عبادات البدن بعد الشهادتين (الصلاة) ففرضها أفضل الفروض وتطوعها أفضل التطوع ولا يرد الاشتغال بالعلم وحفظ القرآن لانها مفروض كفاية وأفضل الصلاة (المسبوبة صلاة العبدن) الاكبر والصغير لاشبههما بالفرض في الجماعة وتعيين الوقت والتخلاف في وجوبهما على الكفاية وتكبير الاصل غير أفضل من تكبير الاضحية للنص عليه (ثم الكسوف) للشمس (ثم الخسوف) للقمر ولا تناف على مشروعية ما بخلاف الاستسقاء وتقديم كسوف الشمس لتقديمها في القرآن والاختيار ولان الانتفاع بها أكثر من الانتفاع به (ثم الاستسقاء) لئلا كد طالب الجماعة فيها ولعموم نفعها (ثم الوتر) للتخلاف في وجوبه بخلاف سائر الرواتب (وأقله ركعة) لكن الاقتصار عليها بخلاف الاول (وأكثره احدى عشرة) ركعة للاخبار الصحيحة في ذلك وما بينهما أو وسطهما وانما يفعل (بالاوتار) امثالا تلهي أدنى السكال أو خسا أو سبعا أو تسعا وكل أكمل مما قبله ولا تجوز الزيادة على احدى عشرة نية الوتر ورواية أنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس عشرة حسب فيه سنة العشاء وركعتان خفيفتان كان يفتح بهما صلاة الليل ومن ثم كانت سنة غير الوتر (ووقته بين) فعل صلاة (العشاء) وان جمعها تقديمها (وطولها) الفجر الصادق للاجتماع ثم ان ارادته قبل النوم كان وقته المختار الى ثلث الليل والاف هو آخر الليل (وتأخيره بعد صلاة الليل) من نحو راتبة أو تراويح أو تمجد وهو الصلاة بعد النوم أو صلاة نفل مطابق قبل النوم أو فاتت أرا قضاءها بالاكمل أفضل من تقديمها عليها سواء كان ذلك بعد النوم أو قبله لم يصح من قوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وترا (أو) تأخيرها (الى آخر الليل) فيما (إذا كان) من عادته أنه (يستيقظ) له آخره بنفسه أو غيره (أفضل) من تقديمه أو له لخبر مسلم بذلك وعليه يحكم اطلاق بعض الاخبار أفضلية التقديم وبعضها أفضلية التأخير ويتأني هذا التفصيل فمن له تمجد يعتاده ثم الوتر ان فعل بعد نوم حصلت به سنة التمجيد أيضا والا كان وتر الاتم جدا فيهما عموم وخصوص من وجهه (ويجوز وصله) أي الوتر لكن (يتشهد) في الركعة الاخيرة وهو أفضل (أو يتشهد في الاخيرتين) لثبوت كل منهما الاكثر من تشهد من ولا يهمل في غير الاخيرتين لانه خلاف الوارد والفصل بالسلام من كل ركعتين ان أو تر ثلاثا أكثر أفضل من الوصل بقسميه لانه أكثر اخبارا وعملا (وإذا أو تر ثلاثا) فالسنة أنه (يقرا) بعد الفاتحة (في) الركعة (الاولى سورة الاعلى وفي الثانية) سورة (الكافرون وفي الثالثة المعوذات) يعني قل هو الله أحد والمعوذتين للاتباع (ثم يتلو الوتر في الفضيلة ركعتا الفجر) لم يصح من شدة مشابرة صلى الله عليه وسلم عليها أكثر من غيرها ومن قوله انه ما خير من الدنيا وما فيها (ثم) الأفضل بعدهما بقية الرواتب المؤكدة فهي في مرتبة واحدة وهي عشر (ركعتان قبل الظهر أو الجمعة وركعتان بعدهما وركعتان بعد المغرب) كذا (بعد العشاء) للاتباع الا في الجمعة ففيها ساعلى الظهر ثم الرواتب المؤكدة وغيرها مما ياتي ان كانت قبلية تدخل وقتها بدخول وقت الفرض ويجوز تأخيرها عنه وان كانت بعدية لم يدخل وقتها لافعل الفرض ويجري ذلك بعد دخول وقتها أيضا على الاوجه فلا يجوز تقديم البعدية على الفرض المقضى (ثم) يتلو هذه الرواتب العشر في الفضل (التراويح) وان فعلت جماعة لمواظبته صلى الله عليه وسلم على الرواتب دونها (وهي) غير أهل المدينة على مشرفها أفضل الصلاة والسلام (عشرون ركعة) في كل ليلة من رمضان نية قيام رمضان أو سنة التراويح أو صلاة التراويح والاضافة فيها للبيان لم يصح أنه صلى الله عليه وسلم صلى التراويح ليالي أو بعافصاؤها معه ثم تأخر وصلاتها في بيته باني الشهر وقال

* (فصل) * أفضل الصلاة المسبوبة صلاة العبدن ثم الكسوف ثم الخسوف ثم الاستسقاء ثم الوتر وأقله ركعة وأكثرها احدى عشرة بالاوتار ووقته بين العشاء وطولها الفجر وتأخيره بعد صلاة الليل أو الى آخر الليل إذا كان يستيقظ أفضل ويجوز وصله بتشهد أو بتشهدين في الاخيرتين وإذا أو تر ثلاثا يقرأ في الاولى سورة الاعلى وفي الثانية الكافرون وفي الثالثة المعوذات ثم يتلو الوتر في الفضيلة ركعتا الفجر ثم ركعتان قبل الظهر أو الجمعة وركعتان بعدهما وركعتان بعد المغرب وبعد العشاء ثم التراويح وهي عشرون ركعة

خشيت أن تفرض عليكم فتجزوا عنها وتعين كونها عشر من جاء في حديث ضعيف لكن أجمع عليه الصحابة
رضوان الله عليهم أجمعين ورواية ثلاث وعشرين من مرسله أو حسب معها الوتر فأنهم كانوا يوترون بثلاث أما أهل
المدينة فلهم فعلها ستا وثلاثين وإن كن اقتصارهم على العشرين من أفضل ولا يجوز لغيرهم ذلك ويجب فيها أن
تكون مثني فثبت (يسلم من كل ركعتين) فلو صلى أربعين ركعة لم تصح لشبهها بالفرض في طاب الجماعة فلا
تغير عساوور بخلاف سنة الظاهر وغيرهما من الرواتب فإنه يجوز جمع الأربع القبلي أو البعدية بتسليمه ووقتها
(بين) فعل صلاة (العشاء) طلوع (الفجر) كالوتر (ثم) يتلوها في الفضيلة (الضحى) لمشرعية الجماعة في
الترابح وأقلها (ركعتان) ويراد عليهما فتفعل أشغاعا (إلى ثمان) من الركعات فهي أفضلها وإن كان أكثرها
اثنى عشرة لحديث ضعيف فيه وصح أنه صلى الله عليه وسلم لم كان يفعلها أحيانا ويركعها كذلك فقول عائشة
رضي الله عنها ما رأيت صلاة أو قول ابن عمر إنهم أبدعوا مؤقلا (يسلم ندبا من كل ركعتين) لا يتابع ويسن أن يقرأ
فيه سورتي الشمس والضحى ووقتها (مدار تفاع الشمس) كرحم تقريبا (إلى الاستواء وتأخيرها إلى ربع
النهار أفضل) لحديث صحيح فيه (ثم) بعد الضحى (ركعتا الاحرام) بسنك ولوم طالع (وركعتا الطواف) وهما أفضل
من ركعتي الاحرام للخلاف في وجوبهما (وركعتا النخبة) وهما أفضل من ركعتي الاحرام أيضا تقدم سببهما وهو
دخول المسجد (ثم) بعد الثلاثة (سنة الوضوء) وإن كان سببها تقدم ما سبب سنة الاحرام متأخرا ودليل نديها
الاتباع (وتحصل النخبة بفرض أو نفل هو ركعتان أو أكثر فوها أولا) لأن القصدا أن لا ينتهك المسجد بالصلاة
ثم المراد بحصولها بغيرها عند عدم نيتها سقوط الطلب وزوال الكراهة لاحصول الثواب لأن شرطه النية
فالمعلق بالدخول حكى كراهة الجلوس قبل صلاة وتنتفي بأي صلاة كانت ما لم ينوع عدم النية وحصول الثواب
عليها وهو متوقف على النية أما أقل من ركعتين ركعة وسجدة تلاوة وشكر وصلاة جنازة فلا تحصل به لمصاح
من قوله صلى الله عليه وسلم إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين والاشتغال بهما عن فرض
ضاق وقتهم عن فائتة وجب عليه فعلها فور احرام وعن الطواف لمن دخل المسجد الحرام بقصده وقد تمكن منه
وعن الخطبة وعن جماعة ولو في نفل دخل وهي فائتة أو قرب قيامها مكرهه قبل والمدرس كالمطيب بجماع
التسوف اليه (وتتكرر بتكرار الدخول) ولو على قرب الخبر السابق وإن لم يرد الجلوس (وتفوت) النخبة
(بالجلوس) قبل فعلها حال كونه عالما (عامدا) وإن قصر الفصل (أو ناسيا) أو جاهلا (وطال الفصل) بخلاف
ما إذا قصر الفصل على التعمد لعذره لا بالقيام وإن طال ولا بالجلوس بعد الاحرام بها فأثموا بركه دخول المسجد
بغير وضوء ويسن لمن لم يتمكن منها الحدث أو شغل أن يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا
حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم أو يعا (ويستحب زيادة) رواتب أخر غير ما مر لكنها ليست مؤكدة وهي فعل
(ركعتين قبل الظاهر) (ركعتين قبل الجمعة) (ركعتين بعده وبعدها) (ركعتين) (وأربع قبل العصر وركعتين
قبل المغرب) (ركعتين قبل العشاء) لا يتابع في كل ذلك الا الجمعة فقياسا على الظاهر (و) من المندوب أيضا
ركعتان (عند) الخروج من المنزل ولو لغير (السفر) ويسن فعلهما (في بيته) لا يتابع ويقرأ فيهما الكافرون
والاخلاص (و) (ركعتان) (عند القدوم) من السفر ويبدأ بهما (في المسجد) قبل دخوله منزله ويكفيانه عن
ركعتي دخوله فأنهما سنة أيضا وإن دخله من غير سفر ويسن ركعتان أيضا عقب الاذان وبعد طلوع الشمس
وخروج وقت الكراهة وعند الزفاف لكل من الزوجين وبعد الزوال وعقب الخروج من الحمام لمن دخل
أرضا لا يبعد الله فيها ولا مسافر كلما نزل منزلا وللتوبة ولو من صغيرة (وصلاة الاستخارة) أي طاب الخيرة فيما يريد
أن يفعلها ومعناها في الخبر الاستخارة في تعيين وقته لافي فعله وهي ركعتان لا يتابع ويقرأ فيهما ما مر ثم يدعو بعد
السلام منها ما بدعائها المشهور ويسمى فيه حاجته وتحصل بكل صلاة كالنخبة فان تعذرت استخار بالدعاء ونحصى
بعدها لما ينشرح له صدره (و) صلاة (الحاجة) وهي ركعتان لحديث فيها ضعيف وفي الاحياء أهم اثنتا عشرة

يسلم من كل ركعتين بين
العشاء والفجر ثم الضحى
وركعتان إلى ثمان يسلم ندبا
من كل ركعتين بعد ارتفاع
الشمس إلى الاستواء
وتأخيرها إلى ربع النهار
أفضل ثم ركعتا الاحرام
وركعتا الطواف وركعتا
النخبة ثم سنة الوضوء
وتحصل النخبة بفرض أو
نفل هو ركعتان أو أكثر
فوها أولا وتكرر بتكرار
الدخول وتفوت بالجلوس
عامدا أو ناسيا وطال الفصل
ويستحب زيادة ركعتين
قبل الظاهر وقبل الجمعة
وبعد وبعدها أو أربع قبل
العصر وركعتين قبل المغرب
وقبل العشاء وعند السفر في
بيته وعند القدوم في المسجد
وصلاة الاستخارة والحاجة

ركعة فإذا سلم منها أتى على الله سبحانه ونعمالي بجماع الحدو والثناء ثم صلى على نبيه صلى الله عليه وسلم ثم سأل حاجته
 وصلاة الأوابين وهي عشرون ركعة بين المغرب والعشاء (و) صلاة (التسبيح) وهي أربع ركعات يقول في كل
 ركعة بعد الفاتحة وسورة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر زاد في الاحياء ولا حول ولا قوة الا بالله
 خمس عشرة مرة وفي كل من الركوع والاعتدال وكل من السجدين والجلوس بينهما والجلوس بعد رفعه من
 السجدة الثانية في كل ركعة عشرة فذلك خمس وسبعون مرة في كل ركعة وقد علمها النبي صلى الله عليه وسلم
 لعمره العباس رضي الله عنه وذكره فيها فضلا عظيمًا منه لو كانت ذنوبك مثل زبد البحر أو رمل عالم غفر الله لك
 وحديثنا ورد من طرق بعضها حسن وذكر ابن الجوزي له في الموضوعات مردود قال التاج السبكي وغيره
 لا يسمع بعظيم فضلها ويتركها الامتهلون بالدين أي ومن ثم ورد في حديثها فان استطعت أن تصلها كل يوم مرة
 والافقي كل جمعة والافقي كل شهر والافقي كل سنة والافقي عرك مرة ومن البدع القبيحة صلاة الرغائب أول جمعة
 من رجب وصلاة اصف شعبان وحديثهما باطل وقد بالغ النووي وغيره في انكارهما (ومن فاته صلاة مؤقتة)
 بوقت مخصوص وان لم تشرع جماعة أو اعتادها وان لم تكن مؤقتة (قضاها) ندبوا وان طال الزمان لا دمر به
 ولا اتباع في سنة الصبح والظهور القبلية (ولا يقضى) نفل مطلق لم يعتده الا ان شرع فيه وأفسده ولا (ماله سبب)
 كتحية وكسوف واستسقاء وغيرهما مما يفعل لمعارض اذ فعله لذلك المعارض وقد زال وينبغي لمن فاته ورده
 ولو غير صلاة أن يتداركه في وقت آخر لا تأجيل نفسه الى الدعة والرفاهية (ولا حصر للنفل المطلق) وهو ما لا يتقيد
 بوقت ولا سبب لقوله صلى الله عليه وسلم لا يذر الصلاة خير موضوع استكثر منها أو أقل (فان أحرم) في النفل
 المطلق (يا كثر من ركعة فله أن يتشهد في كل ركعتين أو) في (كل ثلاث أو) كل (أربع) لان ذلك معهود في
 الفرائض في الجملة (ولا يجوز في كل ركعة) من غير سلام لانه اختراع صوري في الصلاة لم تعهد ويسن أن يقرأ
 السورة كما يتشهد (وله) في النفل المطلق اذا أحرم يعدد (أن يزيد على ما نواه) (أن ينقص) عنه (بشرط تغيير
 النية قبل ذلك) أي قبل الزيادة والنقص فالنوى أر بعاد سلم من ركعتين أو قام لخامسة قبل تغيير النية بطالت
 صلاته ان علم وتعد فلو قام لزيادة ناسيا أو جاهلا ثم تذكر أو علم تعدد وجوبه ثم قام للزيادة ان شاء (والأفضل) فيه
 (أن يسلم من كل ركعتين) لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل والنهار مثنى مثنى (وطول القيام) في
 سائر الصلوات (أفضل من عدد الركعات) للخبر الصحيح أفضل الصلاة طول القنوت ولان ذكره القرآن وهو
 أفضل من ذكر غيره فالوصلي شخص عشر أو أطال في قيامها صلى آخر عشرين في ذلك الزمن كانت العشر أفضل
 على ما اقتضاه كلام المصنف وهو أحد احتمالات في الجواهر (ونفل الليل المطلق أفضل) من نفل النهار المطلق
 وعليه جل خبر أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل (ونصفه الاخير) ان قسمه نصفين أي الصلاة فيه أفضل منها
 في نصفه الاول الخبر الصحيح أفضل الصلاة بعد المكتوبة بحرف الليل (وثلاثة الاوسط) ان قسمه أثلاثا (أفضل)
 من ثلثه الاول والاخير والأفضل من ذلك السدس الرابع والخامس الخبر الصحيح أحب الصلاة الى الله صلاة داود
 كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه (ويكره قيام كل الليل دائما) لانها فيه ولان شأنه أن ينصر
 ويخرج بدائمًا بعض الليالي كباقي العشر الاخير من رمضان وليأتي العبد لاتباع (و) يكره (تخصيص ليلة
 الجمعة بقيام) أي صلاة للنهي عنه (و) يكره (ترك ثم جده اعتاده) ونقصه بلا ضرورة لما صرح من قوله صلى الله
 عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص لا تكن كفلان كان يقوم الليل ثم تركه ويسن أن لا يتخلى الليل من صلاة
 وان قلت وأن توقظ من بطعم في ثم جده ان لم يخف ضررا (واذا استيقظ مسبح) النوم عن (وجهه ونظر الى
 السماء وقرأ) قوله تعالى في أو آخر آل عمران (ان في خلق السموات والارض الى آخر السورة) وأن ينام من له
 ثم جده وقت القبوله وأن ينام أو يستريح من نفس أو فتر في صلاته (واقترح ثم سجده بركعتين خفيفتين) لاتباع
 كاسر (واكثر الدعاء والاستغفار بالليل) لخبر مسلم ان في الليل لساعة لا يوافقها رجل مسلم يسأل الله تعالى خيرا

والتسبيح ومن فاته الصلاة
 مؤقتة قضاها ولا يقضى
 ماله سبب ولا حصر للنفل
 المطلق فان أحرم بأكثر
 من ركعة فله أن يتشهد
 في كل ركعتين أو كل ثلاث
 أو أربع ولا يجوز في كل
 ركعة وله أن يزيد على ما نواه
 وينقص بشرط تغيير النية
 قبل ذلك والأفضل أن يسلم
 من كل ركعتين وطول القيام
 أفضل من عدد الركعات
 ونفل الليل المطلق أفضل
 ونصفه الاخير وثلاثة الاوسط
 أفضل ويكره قيام كل الليل
 دائما وتخصيص ليلة الجمعة
 بقيام وترك ثم جده اعتاده
 واذا استيقظ مسبح وجهه
 ونظر الى السماء وقرأ ان في
 خلق السموات والارض
 الى آخر السورة واقترح
 ثم سجده بركعتين خفيفتين
 واكثر الدعاء والاستغفار
 بالليل

من أمر الدنيا والآخرة إلا أعطاه إياها وذلك كل ليلة لأن الليل محل الغفلة (و) ذلك (في النصف الأخير والثالث الأخير أهم) للخبر الصحيح ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير فيقول من يدعوني فأستجيب له ومن يسألني فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر له ومعنى ينزل ربنا ينزل أمره أو ملائكته أو روحه أو هو كتابة عن مريد القرب وبالجملة فيجب على كل مؤمن أن يعتقد من هذا الحديث ومشاهاه من المشكلات الواردة في الكتاب والسنة كالرجوع على العرش استوى وبين وجه ربك ويد الله فوق أيديهم وغير ذلك مما شأنا كله أنه ليس المراد من أطوارها الاستحسان عليها تبارك وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علوا كبيرا ثم هو بعد ذلك يخبر أن شاء أولها بخمسة ما ذكرناه وهي طريقة الخلف وأثرها الكثيرة المبتدعة القائلين بالجهة والجسمية وغيرهما مما هو محال على الله تعالى وإن شاء فوض علمها إلى الله تعالى وهي طريقة السلف وأثرها طوارز ما نهم عما حدث من الضلالات الشنيعة والبدع القبيحة فلم يكن لهم حاجة إلى الخوض فيها * (واعلم) * أن القرافي وغيره محكومان الشافعي ومالك وأحمد وأبي حنيفة رضي الله عنهم القول بكفر القائلين بالجهة والتجسيم وهم حقيقون بذلك

* (فصل) في صلاة الجماعة وأحكامها * والاصل فيها الكتاب والسنة تكبر المصليين صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة وفي رواية البخاري بخمسة وعشرين ولا منافاة لأن القليل لا ينفي الكثير أو أنه أخبر وألا بالقليل ثم أعلم بالكثير فأخبر به أو أن ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين والملاة (الجماعة) في الجمعة فرض عين كما يأتي (في المكتوبة) غيرها (المؤداة للأحرار المقيمين) ولو ببادية توطنوها المستورين الذين ليسوا معذورين بشئ مما يأتي (فرض كفاية) فإذا قام بها البعض (بحيث يظهر الشعار) في محل أقامتها بأن تقام في القرية الصغيرة بمحل وفي الكبيرة بالبلد بمحل بحيث يمكن فاصدها أن يدر كهان غير كثير تعب فلا يتم على أحد ولا كان أقاموها في الأسواق أو البيوت وإن ظهر بها الشعار وفي غيرها لم يظهر ثم الكل وقوتها ما صح من قوله صلى الله عليه وسلم ما من ثلاثة في قرية ولا بدول ولا تقام فيهم الصلاة أي جماعة كما أفادته رواية أخرى الاستحواذ عليهم الشيطان أي غلب وخرج بالمكتوبة المندورة وصلاة الجنائز والنوافل والمؤداة المقضية وبالأحرار من فيهم رقب وبالرجال النساء والخائف والمقيم المسافر ون بالمستورين والعراق وغير المعذورين المعذورون فليست فرض كفاية في جميع ما ذكر بل هي سنة فيماعد المندورة والرواتب ولا تنكروا فيها ومحل نديها في المقضية أن اتفق فيها الإمام والمأموم والأكراهت كالإدعاء خلف القضاء وعكسه ونسب للعراقان كانوا عيما أو في طاعة (و) الجماعة (في التراويح) سنة لا اتباع (و) في (الوتر) في رمضان سواء فعل (بعدها) أم لم تفعل هي بالسكينة (سنة) لنقل الخلف له عن السلف (وأكد الجماعة) الجماعة (في الصبح) يوم الجمعة لحديث فيه ثم سائر الأيام لأنها فيه أشق منها في بقية الصلوات (ثم) في (العشاء) لأنها فيه أشق منها في العصر (ثم) في (العصر) لأنها الصلاة الوسطى وبما تقرر علم أن ملحق التفضل المشقة لا تفاضل الصلوات (والجماعة للرجال في المساجد أفضل) منها في غيرها إلا أخبار المشهورة في فضل المشي إليها أما النساء والخائف فيبيوتهن أفضل لهن (الأذا كانت الجماعة في البيت أكثر) منها في المسجد على ما قاله القاضي أبو الطيب ومال إليه الأذري والزركشي لكن الأوجه ما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما موصرح به الماوردي من أنهم في المسجد أفضل وإن قامت مصلحة طلبها فيه تر بوعلى مصلحة وجودها في البيت والكلام في غير المساجد الثلاثة أما هي فقليل الجماعة فيها أفضل من كثيرها خارجها باتفاق القاضي والماوردي وقول المتولي الأثر فيها أفضل من الجماعة خارجها ضيف (وما كثرت جماعته) من المساجد وغيرها (أفضل) بمما قلت جماعته للخبر الصحيح وما كان أكثر فهو أحب إلى الله تعالى (الأذا كان امامها) أي الجماعة الكثيرة (حنفيا) أو غيره ممن لا يعتقد وجوب بعض الأركان والشروط وإن علم منه الاتيان بها لأنه مع ذلك لا يعتقد وجوب بعض الأركان (أو فاسقا) أو متساهلا

وفي النصف الأخير والثالث الأخير أهم

* (فصل) في صلاة الجماعة وأحكامها * الجماعة في المكتوبة المؤداة للأحرار الرجال المقيمين فرض كفاية بحيث يظهر الشعار في التراويح والوتر بعدها سنة وأكد الجماعة في الصبح ثم العشاء ثم العصر والجماعة للرجال في المساجد أفضل إلا إذا كانت الجماعة في البيت أكثر وما كثرت جماعته أفضل إلا إذا كان امامها حنفيا أو فاسقا

بالفسق (أو مبتدعا) كعزلي ومجسم وجوهري وقدرى ورافضى وشيعى وزيدى (أو) كان (يتعطل عن الجماعة)
القليلة بغيته عنه (مسجد قريب) منه أو بعيد عنه ليكون جماعة لا يحضرون إلا أن حضروا وكان محل الجماعة
الكثيرة بنى من شبهة أو شك في مالها بانيه لبعثة أو كان امامه سريخ القراءة والمأموم يطيعها بحيث لا يدرك معه
القاتحة أو يطيل طولا عملا والمأموم لا يطيقه أو يزول به خشوعه (فالجماعة القليلة) في كل هذه المسائل وما شابهها
مما فيه توفر مصلحة أو زيادتها مع الجمع القليل دون الكثير (أفضل) لما فيه من المصلحة المفصودة للشارع بل
الصلاة وراء المبتدع والذين قبله مكر وهه جريان قول بطلانها أما إذا لم يحضر بحضوره أحد فتعطله والذهب
لمسجد الجماعة أولى اتفاقا (فان لم يجد الجماعة اماما مبتدع ونحوه) ممن يكره الاقتداء به (فهى) أى الجماعة
معهم (أفضل من الانفراد) على ما راعه جميع متأخرون والمعتد أنهم اخاف من ذكر مكر وهه مطلقا (وتدرك
الجماعة) أى جميع فضلها بادراك جزء من الصلاة مع الامام من أولها أو اثنتان بان بطلت صلاة الامام عقب
اقتدائه أو فارقته بعد رؤى آخرها وان لم يجلس معه (مالم يسلم) أى ينطق بالميم من عليكم فإذا أتم تحريمه قبل
النطق به اصح اقتدائه وأدرك الفضيلة لا درا كه ركناء معه لكنه ادون ثواب من أدركها من أولها إلى آخرها
ويسن لجماعة حضر أو الامام قد فرغ من الركوع الاخير ان يصبر والى ان يسلم ثم يحرموا وتسن المحافظة
على ادراك تحريم الامام لما فيه من الفضل العظيم (و) تدرك (فضيلة) تكبيرة (الاحرام يحضرون تحريم الامام
واتباعه) للامام فيها (فورا) لخبر البزار لكل شئ صفوة وصفوة الصلاة التكبيرة الاولى لحافظوا علمها بغير عذرى
وسوسة خفيفة ولا يسن الاسراع لخوف فوت التحريم بل يندب عدمه وان خافه وكذا ان خاف فوت الجماعة على
المعتد (و) يستحب (للامام والمنفرد) انتظار الداخل (لحل الصلاة) مريد الاقتداء به (في الركوع) غير الثانى
من صلاة الكسوف (و) (في) التشهد الاخير (من صلاة تشرع فيها الجماعة وان لم يكن المأمومون محصورين
ويسن ذلك للمنفرد مطاوعة للامام (بشرط أن لا يطول الانتظار ولا يميز بين الداخلين) لالة على ادراك
الركعة فى الاولى وعلى ادراك فضل الجماعة فى الثانية ولو كان الداخل يعتاد البطء وتأخير الاحرام الى
الركوع لم ينتظره زحاله وكذا ان خشى من الانتظار خروج الوقت وكان الداخل لا يعتد ادراك الركعة
أو الجماعة بما ذكر أو أراد جماعة مكر وهه اذا فائدة فى الانتظار حينئذ (ويكره أن ينتظر فى غيرهما) لفقد
المعنى السابق وكذا عند فقد شرط مما ذكر بان أحس به خارج محل الصلاة أو داخله ولم يكن فى الركوع
أو التشهد الاخير أو كان فيهما أو أخش فيه بان يطول تطاولا لوزع على الصلاة تظهر له أثر محسوس فى كل
ركن على حياله أو يميز بين الداخلين ولو لملازمة أو علم أو دين أو مشيخة أو اسمالة أو غير ذلك أو سوى بينهم
لكن لم يقصد بانتظارهم وجه الله تعالى نعم ان كان الانتظار للتودد وحرم وقيل يكفر (ولا ينتظر فى الركوع
الثانى من) صلاة (الكسوف) لان الركعة لا تحصل بادراكه (ويسن) ولو فى وقت الكراهة (اعادة الغرض)
أى المكتوبة ولو لوجعة (بنية الغرض) أى كونها على صورته والافهى نافذة كما باقى (مع منفرد) يرى جواز
الاعادة ولم يكن ممن يكره الاقتداء به (أو مع جماعة) غير مكروهة (وان كان قد صلاها معها) أى مع جماعة
وان كانت أكثر من الثانية أو زادت على الثانية بفضيلة أخرى ككون امامها أعلم مثلا لما صح من أمره صلى
الله عليه وسلم لمن صلى جماعة بانه اذا أتى مسجد جماعة يصلها معهم وعلاه بانهم تكون له نافذة ومن قوله وقد جاء
بعد صلاة العصر رجل من يتصدق على هذا صلى معه فصلى معه رجل ومن ثم يسن لمن لم يصل مع الخائف لعذر
أو غيره أن يشفع الى من يصلى معه ولا احتمال اشتمال الثانية على فضيلة وان كانت الاولى أكمل منها ظاهر وانما
تسن الاعادة مرة (وفرضه الاولى) للخبر السابق فلونذ كر خلا فيها لم تسكه الثانية وانوى بها الغرض على
المعتد لما سر أن معنى نيته الغرض أى صورته لاحتقيقته اذ لو نوى حقيقة لم يصح لتلاعبه واذا نوى صورته لم
يجزه عن فرضه (ولا يندب أن يعيد) المنذورة ولا (الجماعة) اذ لا ينقلهم باختلاف ماتسن فيه الجماعة من

أو مبتدعا أو يتعطل عن
الجماعة مسجد قريب
فالجماعة القليلة أفضل فان
لم يجد الجماعة امامها
مبتدع ونحوه فهى
افضل من الانفراد وتدرك
الجماعة مالم يسلم وفضيلة
الاحرام يحضرون تحريم الامام
واتباعه فورا ويستحب
انتظار الداخل فى الركوع
والتشهد الاخير بشرط أن
لا يطول الانتظار ولا يميز بين
الداخلين ويكره ان ينتظر
فى غيرهما ولا ينتظر فى
الركوع الثانى من
الكسوف ويسن اعادة
الفرض بنية الغرض مع
منفرد أو مع جماعة وان
كان قد صلاها معها وفرضه
الاولى ولا يندب أن يعيد
الجماعة

النوافل فانه تسن اعادته كالفرض

*** (فصل) * في اعدار الجمعة والجماعة (أعدار الجمعة والجماعة) المخصصة لتركها حتى تنتفي الكراهة حيث سنت والاثم حيث وجبت (المطر) والثلج والبرد ليل أو نهارا (ان بيل) كل منها (ثوبه) أو كان نحو البرد كبارا يؤذى (ولم يجد كفا) يمشي فيه لا يتابع (والمرض الذي يشق) معه الحضور (كشفتة) مع المطر وان لم يباغ حدا يسقط القيام في الفرض قياسا عليه بخلاف الخفيف كصداع يسير وحصى خفيفة فليس بعذر (وتعريض من لا متعهده) ولو غير قريب ونحوه بأن لا يكون له متعهده أصلا أو يكون لكنه مشغول بشراء الاذوية ونحوها لان دفع الضرر عن الاذى من المهمات (واشراف القريب على الموت) وان لم يأنس به (أو) كونه (يانس به) وان كان له متعهده فيهما (ومثله) أي القريب (الزوجة والصهر) وهو كل قريب لهما (والمملوك والصديق (و) كذا على الوجه (الاستاذ) أي المعلم (والمعتق والعتيق) لتضرره أو شغل قلبه السالب للتشروع بغيبته عنه (ومن الاعذار الخوف على) معصوم من (نفسه أو عرضه أو ماله) أو نحو مال غيره الذي يلزمه المدفع عنه ومن ذلك خشية ضياع ممتلك في التنوير ولا متعهده غير متخلقه (و) خوف (ملازمة غيره) الذي له عليه دين (وهو معسر) عنه وقد نكسر عليه اثبات اعساره بخلاف الموسر بما عليه والمعسر القادر على الاتيان بيينة أو عين لتقصيره (ورجاء عفو) ذي (عقوبة عليه) كفوق في نفس أو طرف مجانا أو على مال وحد قذف وتعزير لا كذا أو لله تعالى لان موجب ذلك وان كان كبيرة لكن العفو عنه مندوب اليه والتعذيب طريقه أما ما لا يقبل العفو عنه كذا الذي والسرقة فلا يعذر بالخوف منه اذا بلغ الامام وثبت عنه (ومدافعة الحدث) البول أو الرج أو الغائط وكذا مدافعة كل خارج من الجوف وكل مشوش للتشروع وانما يكون ذلك عذرا (مع سعة الوقت) كما في مكروهات الصلاة ومراة لو خشى من كتم ذلك ضررا فرغ نفسه منه وان خشى خروج الوقت (وتفقد لبس لائق) به وان وجد ساتر عورته أو بدنه الرأس مثلا لان عليه مشقة في خروجه كذلك بخلاف ما اذا وجد ما اعتاد الخروج معه اذ لا مشقة (وغلبة النوم) أو العباس لشقة الانتظار حيث نذ (وشدة الرج بالليل) أو بعد الصبح الى طلوع الشمس للمشقة ويؤخذ من تعميده بالليل أنه ليس عذرا في ترك الجمعة (وشدة الجوع والعطش) بحضرة مأ كول أو مشروب يشتاقه وقد اتسع الوقت للخبر الصحيح لاصلاة بحضرة طعام وقريب الحضور كالخاضر وحيث نذ في كسر شهوته فقط ولا يشبع ويأتي على المشروب كاللبن (و) شدة (البرد) ليل أو نهارا (و) شدة (الوجل) بفتح الحاء ليل أو نهارا كالطير وكثرة وقوع البرد والثلج على الارض بحيث يشق المشي عليهما كشفتة في الوحل (و) شدة (الحر) حال كونه (ظهرا) أي وقته وان وجد ظلاما يمشي فيه للمشقة (وسفر الرفقة) لم يسفر مباح وان قصر ولو سفر نزهة مشقة تلحقه باستباحته وان آمن على نفسه أو ماله (وأكل منتن) كبصل أو ثوم أو كراث وكذا الخيل في حق من يتجشأ منه (في) بكسر النون وبالمد والمهزة أو مطبوخ يبق له ريج يؤذى لمصاح من قوله صلى الله عليه وسلم من أكل بصل أو ثوما أو كراثا فلا يقربن المساجد وليتعد في بيته فان الملائكة تتأذى مما يتأذى من بني آدم قال جابر رضي الله عنه ما أراه يعني الانبياء زاد الطبراني أو نحو ذلك كل من بعده أو ثوبه ريج خبيث وان عذر كذا في بحر أو صندان مستحكم وحرفة خبيثة وكذا نحو المجذوم والبرص ومن ثم قال العلماء انهم ما يمنعان من المسجد وصلاة الجمعة واختلاطهما بالناس وانما يكون أكل ما عذر (ان لم يمكنه) أي يسهل عليه (ازالته) بغسل أو معالجته فان سهلت لم يكن عذرا وان كان قد أكله بعد ذرو وحل ذلك ما لم يأكله بقصد اسقاط الجمعة والالزامة ازالته ما أمكن ولا تسقط عنه ويكره لمن أكله لاعداد دخول المسجد وان كان خاليا بما بقي ريحه والحضور عند الناس ولو في غير المسجد قال الغاضي حسين (و) من الاعذار (تقابر) المساء من (سقوط الاسواق) التي في طريقه الى الجمعة وان لم يبل ثوبه لان الغالب فيه التجاسة أي والقذارة وقال غيره (و) منها (الزلازل) والسموم وهي ريج حارة ليل أو نهارا والبحث عن ضالة**

*** (فصل) * أعدار الجمعة والجماعة المطران بل ثوبه ولم يجد كفا والمرض الذي يشق كشفتة وتعريض من لا متعهده واشراف القريب على الموت أو يأنس به ومثله الزوجة والصهر والمملوك والصديق والاستاذ والعتيق والعتيق ومن الاعذار الخوف على نفسه أو عرضه أو ماله وملازمة غيره وهو معسر ورجاء عفو عقوبة عليه ومدافعة الحدث مع سعة الوقت وتفقد لبس لائق وغلبة النوم وشدة الرج بالليل وشدة الجوع والعطش والبرد والوحل والحر ظهرا وسفر الرفقة وأكل منتن في عان لم يمكنه ازالته وتقابر سقوط الإسواق والزلازل**

يرجوها والسعي في استرداد مغبوب والسعي المفرط والهم المانع من الخشوع والاشتغال بتجديده ووجود من يؤذيه في طريقه أو المستجد وزفاف زوجته اليه في الصلاة الليلية وتطويل الامام على المشروع وترك سنة مقصودة وكونه سريعا القراء والمأموم بطيئها أو ممن يكره الاقتداء به وكونه يخشى وقوع فتنة له أو به

*** (فصل) *** في شروط القدوة (شروط صحة القدوة أن لا يعلم) المقتدى (بطلان صلاته بطلانها بغيره) كنجاسة لانه حينئذ ليس في صلاة فكيف يقتدى به (وأن لا يعتد بطلانها) أي بطلان صلاة امامه (كجهتدين اختلاف في القبلة) فصلى كل جهة غير التي صلى اليها الآخر (أو) في (اناءين) من الماء (أو) في (نوبين) طاهر ونجس فتوضأ كل في الثانية بقاء منها وليس كل في الثالثة أو بامنها لا اعتقاد كل بطلان صلاة صاحبه بحسب ما ادا اليه اجتهاده (وكنفي) أو غيره اقتدى به شافعي وقد علمه ترك فرضا كالسهم لم يكن أميراً أو الظاهر أئمة أو أخل بشرط كأن لمس زوجته ولم يتوضأ فلا يصح اقتداء الشافعي به حينئذ اعتبارا باعتقاد المأموم لانه يعتد أنه ليس في صلاة بخلاف ما اذا علمه افتداه لانه يرى صحة صلاته وان اعتقد هو بطلانها وبخلاف ما اذا لم يعلم أنه ارتكب ما يخل بصلاته أو شك فيه لان الظاهر أنه يراعي الخلاف ويبقى بالاكمل عنده (وأن لا يعتد) المأموم (وجوب قضائها) على الامام (كقيم تيم) لفقد ما يعمل يغلب فيه وجوده ويحدث صلى مع حديثه لا كراهة أو فقد الظهور بن ومخيرة وان كان المأموم مثله لعدم الاعتداد بصلاته من حيث وجوب قضائها فكانت كالغاسدة وان حث طرفة الوقت أمان لا قضاء عليه كوشوم خشى من ازالة وشبهه مبيع تيم وان كان تعدي به فيصع الاقتداء به (وأن لا يكون) الامام (مأموما) لانه تابع فكيف يكون متبوعا (و) أن (لا يكون) (مشكوكا فيه) أي في كونه اماما أو مأموما فتنى جواز المقتدى في امامه أنه مأموم كان وجد رجلين يصلان وتردد في أيهما الامام لم يصح اقتداؤه بواحد منهما وان ظنه الامام ولو باجتهاد على الوجه الذي لا يميز هنا عند استوائهما في النية ولا اطلاع عليها (و) أن لا يكون (أميا) ولو في سرية وأن يعلم بحاله (وهو) أي الاحي (من لا يحسن) ولو (حرفا من الفاتحة) بان يعجز عنه بالكلية أو عن اخراجه من تخرجه أو عن أصل تشديدها من الخاوة لسانه فلا يصح الاقتداء به حينئذ لانه لا يصلح التحمل للقراءة والامام انما هو بصدد ذلك (الاذا اقتدى به مثله) في كونه أميا أيضا في ذلك الحرف بعينه بان اتفق الامام والمأموم في احسان ما عداه وأخلابه لاستوائهما وان كان أحدهما يبذله غيبا مثله والآخر يبذله لا ما بخلاف ما اذا أحسن أحدهما حرفا لم يحسنه الآخر فلا يصح اقتداء كل منهما بالآخر كن يصلح سبب آيات من غير الفاتحة لا يقتدى بمن يصلح بالذكر ولو عجز امامه في الاثناء فارق وجوبها فان لم يعلم حتى فرغ أعاد لتدرة حدوث الحرس دون الحدث وتكره القدوة لمن يكرر حرفا من حروف الفاتحة وبه كلاحن لا يغير المعنى فان غيروه ولو ببدال أو قسرا أو شاذة فيها زبادة أو نقص أو تغيير معنى فان كان في الفاتحة أو بدلهما وعجز عن النطق به الا كذلك فكأن في أوفى غيرها صحت صلاته والقدوة ان عجز أو جهل أو نسي (وأن لا يقتدى الرجل) أي الذكر (بالمرأة) أو الخنثى المشكل ولا الخنثى بالمرأة أو خنثى لما صحت من قوله صلى الله عليه وسلم ان يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة وروى ابن ماجه لا تؤمن المرأة رجلا بخلاف اقتداء المرأة بالمرأة أو بالخنثى وبالرجل واقتداء الخنثى أو الرجل بالرجل فيصع اذا لم يجد رجلا (ولو صلى) انسان (خلفه) أي خلف آخر وهو يظنه أهلا امامته (ثم تبين) في أثناء الصلاة أو بعدها انه لا يصح الاقتداء به لما منع يمكن ادراكه بالبحث عنه كمن بان (كفره) ولو بازدياد أو بزيادة (أو جنونه أو كونه امرأة أو مأموما أو أميا أعادها) لتقصيره بترك البحث عما من شأنه ان يطلع عليه وتجب الاعادة أيضا على من ظن بامامه خلافا ما ذكر ونحوه فبان أن لاخل به لعدم صحة القدوة في الظاهر للتردد عندها (الان بان) امامه (محدثا أو جنبا) أو حائضا لا تنفاه تقصير المأموم (أو عليه نجاسة خفية أو ظاهرة) في ثوبه أو بدنه على ما صححه في التحقيق واعتمده الاسنوي لكن العمد أن الخنثى وهو ما يكون بباطن الثوب لا إعادة معه لعدم اطلاع عليه بخلاف الظاهر ومحل هذا وما قبله في غير الجمعة وفيها ان

*** (فصل) *** شروط صحة القدوة أن لا يعلم بطلان صلاة امامه بحدث أو غيره وان لا يعتد بطلانها كجهتدين اختلاف في القبلة أو اناءين أو نوبين وكنفي علمه ترك فرضا وان لا يعتد وجوب قضائها كقيم تيم وأن لا يكون مأموما ولا مشكوكا فيه وأميا وهو من لا يحسن حرفا من الفاتحة الا اذا اقتدى به مثله وان لا يقتدى الرجل بالمرأة ولو صلى خلفه ثم تبين كفره أو جنونه أو كونه امرأة أو مأموما أو أميا أعادها الا ان بان محدثا أو جنبا أو عليه نجاسة خفية أو ظاهرة

زاد الامام على الاربعين والابطال لبطان صلاة الامام فلم يتم العد دو الصلاة خلف المحدث وذى الخبث الخلفي
جساعة يترتب عليها اثر احكامها الا نحو طوق السهو ونحوه وادراك الركعة بالر كوع (أو) بان امامه (فانما
بركعة زائدة) وقد ظنه في ركعة أصلية فقام معه جاهل لا يادتها وأتى باركانها كلها فلا قضاء عليه لحسبان هذه
الركعة لعدم تقصيره بسبب خفاء الحال عليه ولو لم يدرك المحدثى بذى حدث أو خبث أو أتى بركعة زائدة الفاتحة
بكمالها لم تحسب له الركعة (ولو) علم المأموم حدث امامه أو خبثه أو قيامه لم يذاته ثم (نسى حدث امامه) أو خبثه
أو قيامه لم يذاته فاقتدى به ولم يحتمل وقوع طهارة عنه (ثم تذكرة أعاد) استحبابا لحكم العلم ولا نظر انسيانه
لان فيه نوع تقصير منه

* (فصل) * فيما يعتبر بعد توفر الشروط السابقة (بشروط لصحة الجماعة) بعد توفر الصفات المعتبرة في الامام
(سبعة شروط) الاول (أن لا يتقدم المأموم على امامه) في الموقف لم يصح من قوله صلى الله عليه وسلم انما جعل
الامام ليؤتم به والاتباع والمتقدم غير تابع ولو شك في تقدمه عليه لم يؤتسوا وجاء من خلفه أو امامه لان
الاصل عدم المبطال والعبرة في التقدم (يعقبه) التي اعتمد عليها من رجليه أو من أحدهما وهو مؤخر القدم مما يلي
الارض هذا ان صلى قائما (أو باليثة ان صلى قاعدا) وان كان راكعا (أو يجنبه ان صلى مضطجعا) أو برأسه ان كان
مستلقيا فتي تقدم في غير صلاة شدة الخوف في جزء من صلاته بشئ مما ذكر لم تصح صلاته لماسر وأفهم تعبيره
بالعقب أنه لا أثر للاصابع تقدمت أو تاخرت لان تقدم العقب يستلزم تقدم المنكب بخلاف تقدم غيره نعم لو
تاخر وتقدمت رؤس أصابعه على عقب الامام فان اعتمد على العقب صح أو على رؤس الاصابع فلا (فان ساواه)
بالعقب (كره) ولم يحصل له شئ من فضل الجماعة (ويذهب) للمأموم الذي كروا لصيا اقتدى وحده بصل مستور
(تحلفه عنه قليلا) اظهار الرتبة الامام (ويقف الذكرك) المذكور كذا ذكر (عن يمينه) لم يصح عن ابن عباس رضي
الله عنهما انه وقف عن يساره صلى الله عليه وسلم فاخذ برأسه فاقامه عن يمينه وبه يعلم انه يندب للامام اذا فعل
أحد المأمومين خلاف السنة ان يرشده اليها يده أو غير هان وثق منه بالامثال اما اذا لم يقف عن يمينه أو تاخر
كثيرا فانه يكره له ذلك ويقوته فضل الجماعة (فان جاء آخر فعن يساره) أي الامام يقف ويكره وقوفه عن يمين
المأموم ويقوته به فضل الجماعة (ثم) بعد احرامه (يتقدم الامام أو يتاخران) حالة القيام لا غيره (وهو) أي
تاخرهما حيث أمكن كل من التقدم والتاخر (أفضل) فان لم يمكن الا أحدهما فعل وأصل ذلك خبر مسلم عن جابر
رضي الله عنه قلت عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا رني عن يمينه ثم جاء جبار بن صخر فاقامه عن يساره
فاخذ بيدينا جميعا فدفعنا حتى أقامنا خلفه ولكون الامام متبوعا لم يبق به الانتقال من مكانه أما اذا تاخر من على
اليمن قبل احرام الثاني أو لم يتاخر أو تاخر في غير القيام فيكره ويقوته به فضل الجماعة (ولو حضر) ابتداء معاً أو
مرتبا (ذكران) ولو بالغوا صيا (صفا خلفه وكذا) اذا حضرت (المرأة) وحدها (أو النسوة) وحدهن فانهم تقوم
أو يقمن خلفه لاعتناء يمينه ولا عن يساره للاتباع (ويقف) ندبا فيما اذا تعددت أصناف المأمومين (خلفه الرجال)
صفا (ثم) بعد الرجال ان كل صفهم (الصبيان) صفاتاً تميزوا عن البالغين به لم ونحوه هذا (ان لم يسبقوا)
أي الصبيان (الى الصف الاول فان سبقوا) اليه (فهم أحق به) من الرجال فلا يكون عنه لهم لانهم من الجنس
بخلاف الخنثى والنساء ثم بعد الصبيان وان لم يكمل صفهم الخنثى (ثم) بعدهم وان لم يكمل صفهم (النساء)
للخبر الصحيح لبليني منكم أولو الاحلام والنهي أي البالغون العاقلون ثم الذين يولونهم ثم ثلاثا وحتى خوفا
الترتيب المذكور وكره وكذا كل مندوب يتعلق بالموقف فانه يكره مخالفتهم وتقوت به فضيلة الجماعة كما قدمته في
كثير من ذلك ويقاس به ما يأتي (وتقف) ندبا (امامتهن) أي النساء (وسطهن) لانه أستر لها (و) يقف (امام
المرأة) البصرء (غير المستور وسطهم) يسكون السنين ويقفون صفوا واحدا ان أمكن لثلاثا ينظر بعضهم الى
عورة بعض فان كانوا عيباً وفي ظلمة تقدم امامهم (ويكره) للمأموم (وقوفه منفردا عن الصف) اذا وجد فيه

أو قائما بركعة زائدة ولو نسي
حدث امامه ثم تذكرة أعاد
* (فصل) * يشترط لصحة
الجماعة سبعة شروط أن
لا يتقدم المأموم على امامه
يعقبه أو باليثة ان صلى
قاعدا أو يجنبه ان صلى
مضطجعا فان ساواه كره
ويندب تحلفه عنه قليلا
ويقف الذكرك عن يمينه فان
جاء آخر فعن يساره ثم
يتقدم الامام أو يتاخران
وهو أفضل ولو حضر ذكران
صفا خلفه وكذا المرأة أو
النسوة ويقف خلفه الرجال
ثم الصبيان ان لم يسبقوا الى
الصف الاول فان سبقوا
فهم أحق به ثم النساء وتقف
امامتهن وسطهن وامام
المرأة غير المستور وسطهم
ويكره وقوفه منفردا عن
الصف

سعة لما صرح من النهي عنه وأمر المنظر بالاعادة في خبر الترمذي الذي حسنه محمول على التدب على ان الشافعي رضي الله عنه ضعفه (فان لم يجد سعة) في الصف (أحرم) مع الامام (ثم جرح) ندبا في القيام (واحدا) من الصف اليه ليصطف معه خروجا من الخلاف ومجمله ان جوازانه وافقه والا فلا جرح بل يمتنع لخوف القسنة وأن يكون حرا لثلا يدخل غيره في ضمانه وأن يكون الصف أكثر من اثنين لثلا يصير الا حرم مفردا (ويندب أن يساعده المجزور) لينال فضل المعاونة على البر والتقوى وذلك يعادل فضيلة ما فات عليه من الصف ويحرم الجرح قبل الاحرام لانه يصير المجزور منفردا أما اذا وجد سعة في صف من الصفوف وان زاد ما بينه وبين صفه على ثلاثة صفوف فما أكثر فالسنة أن يخترق الصفوف الى أن يدخلها والمراد بها أن يكون بحيث لو دخل بينهم لوسعهم من غير مشقة تتوصل لاحد منهم ولو كان غن بين الامام محل يسعه لم يخترق بل يقف فيه (الشرط الثاني) لصحة الجماعة (أن يعلم بانة قلان امامه) أو يظهر اليه يمكن من متابعتها ويحصل ذلك (برؤية) للامام أو لبعض المؤمنين (أو سماع) ونحو أي ومن في ظلمة نحو صوت (ولون مباح) بشرط كونه عدل روايه لان غيره لا يجوز الاعتماد عليه ويكفي الاعبى الاصم من ثقة بجانبه (الشرط الثالث ان يجتمع) أي الامام والمأموم في موقف اذ من مقاصد الاقتداء اجتماع جميع في مكان كما عهد عليه الجماعة في العصر الخالية ومعنى العبادات على رعاية الاتباع ثم هما اما ان يكونا في مسجد أو غيره من فضاء أو بناء أو يكون أحدهما في مسجد والاخر غيره فان كانا (في مسجد) أو مساجد تماثلت أبوابها وان كانت مغلقة غير مسمرة أو انفرد كل مسجد بامام ومؤذن وجساعة صح الاقتداء (وان بعدت المسافة) كان زادت على ثلثمائة ذراع فأكثر (وحالت الابنية) النافذة أو اختلقت كبري ووسطى ومنارة داخلين فيه (و) ان (أغلق الباب) المنسوب على كل مآذ كر غلقا مجر دامن غير تسهيل لانه كما مبنى للصلاة فيجمعون فيه مجتمعون لا فامة الجماعة مؤدون لشعارها فلم يؤثر اختلاف الابنية (بشرط امكان المرور) من كل منها الى الآخر لانهم احدهم كالبناى الواحد بخلاف ما اذا كان في بناء لا ينفذ كان سمر بابا وكسطله الذي ليس له مرقى منه وان كان له مرقى من خارجه أو حال بين جانبيه أو بين المساجد المذكورة فتمز أو طريق قديم بأن سبعا وجوده أو وجودها فلا تصح القدوة حينئذ مع بعد المسافة أو الحيلولة الا سببية كالموقف من وراء شبك بجدار المسجد وقول الاسنوي لا يضر سهو وكالمسجد في ذلك رجبته والمراد بها هنا ما كان خارجها معجزا عليه لاجله وان جهل أمرها أو كان بينها وبينه طريق لا حرجه وهو الحبل المتصل به المهيأ للصلته فليس له حكمه في شيء (فان كانا) أي الامام والمأموم (في غير مسجد) كفضاء (اشترط ان لا يكون بينهما وبين كل صفين أكثر من ثلثمائة ذراع) بذراع الاسنوي المعتدل وهو شبران (تقريبا فلا يضر زيادة ثلاثة أذرع) ونحوها وما فار بها كافي المجموع وغيره فتقييد البغوي التاسع له المصنف بثلاثة ضعيف وهذا التقييد مأخوذ من العرف وعلم من كلام المصنف أنه لا يضر بلوغ ما بين الامام والاخير فراسخ (و) اشترط القرب حيث لم يجتمعهم مسجد يعي مالو كانا في فضاء من أو فلكين مكشوفين أو مسقفين أو بناء من كحج وصفة سواء في ذلك المدرسة والرباط وغيرهما فالشرط في الكل القرب على المعتمد بشرط (أن لا يكون بينهما جدار أو باب مغلق أو مردود أو شبك) بل بغير الاستطراق وان لم يمنع المشاهدة وصف المدارس الشرقية والغربية اذا كان الواقف فيها لا يرى الامام ولا من خلفه لا تصح قدوته به وعند امكان المرور والرؤية لا يضر انعطاف وازورار في جهة الامام ويضري غيره (ولا يضر تخالل الشارع والنهر الكبير) وان لم يمكن عبوره والنار ونحوهما (و) لا تخال (البحرين سفينتين) لان هذه لا تعد للحيولة فلا يسمى واحدا منها كما لا يعرفا وحيث كان بين البناء من سواء كان أحدهما مسجدا أم لا منه فيمكن الاستطراق منه ولا يمنع المشاهدة بحيث قدوة أحدهما بالآخر لكن ان وقف أحد المأمومين في مقابل المنفذ حتى يرى الامام أو من معه في بنائه وهذا في حق من في المكان الآخر كالامام لانهم تبع له في المشاهدة فيضرب تقدمهم عليه في الموقف والاحرام (واذا وقف أحدهما)

فان لم يجد سعة أحرم
ثم جرح واحدا ويندب أن
يساعده المجزور (الشرط
الثاني) أن يعلم بانة قلان
امامه برؤية أو سماع ولو
من مبلغ (الشرط الثالث)
ان يجتمع في مسجد وان
بعدت المسافة وحالت
الابنية وأغلق الباب بشرط
امكان المرور وان كانا في غير
مسجد اشترط أن لا يكون
بينهما وبين كل صفين أكثر
من ثلثمائة ذراع تقريبا
فلا يضر زيادة ثلاثة أذرع
وأن لا يكون بينهما جدار
أو باب مغلق أو مردود أو
شبك ولا يضر تخالل
الشارع والنهر الكبير
والبحر بين سفينتين واذا
وقف أحدهما

أى الامام والمأموم (فى سفل والاخرى علوا) شرط محاذاة أحدهما الآخر فى غير المسجد والاكام) بان يحاذى رأس الاسفل قدم الاعلى والالم يعد اجتماعين ويعتبر غير المعتدل بالمعتدل وهذا ضابط خلافا لجمع متأخرين وان تبعهم المصنف والمعتدل أن ذلك ليس بشرط (ولو كان الامام فى المسجد والمأموم خارجه فالثلثمائة الذراع (محسوبة من آخر المسجد) لامن آخر مصلى فيه لانه مبنى الصلاة فلا يدخل منه شئ فى الحد الفاصل وفى عكس صورة المصنف تعتبر المسافة من صدره (نعم ان صلى) المأموم (فى علو داره بصلاة الامام فى المسجد قال الشافعى) رضى الله عنه (لم تصح) صلاته أى سواء كانا متحاذيين أم لا وبوافقه نصه فحين صلى باني قبيس بصلاة الامام فى المسجد الحرام على المنع ووصوه الاسنوى لكن المعتدل نصه الآخر فى أبي قبيس على الصحة وان كان أعلى منه والنص الاول فى السطح وأبى قبيس محمول على ما ذللم يمكن المرور للامام الا بالانعطاف من غير جهة الامام أو على ما ذللم بعدت المسافة وأحالت أبنية هناك منعت الرؤية فعلم أنه يعتبر فى الاستطراق ان يكون استطراقا عاديا وأن يكون من جهة الامام وأن لا يكون هناك ازورار وانعطاف بان يكون بحيث لو ذهب الى الامام من مصلاه لا يلتفت عن القبلة بحيث يبق ظهره اليها والاضر لتحقق الانعطاف حينئذ من غير جهة الامام وأنه لا فرق فى ذلك بين المصلى على نحو جبل أو سطح (ويكره) فى المسجد وغيره (ارتفاع أحدهما) أى الامام أو المأموم (على الآخر) للنسب عن ارتفاع الامام وقبيل عليه فى ارتفاع المأموم هذا ان كان الارتفاع (غير حاجة) والاكتعليم المأموم كيفية الصلاة أو تبليغ تكبيرة الامام فلا يكره بل يندب (الشرط الرابع نية) نحو (القدوة أو الجماعة) أو الاتتمام بالامام الحاضر أو بمن فى المحراب أو نحو ذلك (فلو تابع) فى فعل أو سلام (بلانية أو مع الشك فيها بطلت) صلاته (ان طال) عرفا (انتظاره) له ليتبعه فى ذلك الركن لانه وقف صلاته على صلاة غيره بل لا يربط بينهما والتقديم فى مسألة الشك بالطول والمتابعة هو الاوجه خلافا لجمع وانما أبطل الشك فى أصل النية مع الانتظار الكثير وان لم يتابع وباليستير مع المتابعة لان الشاك فى أصلها ليس فى صلاة بخلافه هنا فان غايته أنه كالمفرد فلا بد من مبطل وهو المتابعة مع الانتظار الكثير ولو عرض ذلك الشك فى الجملة أبطلها حيث طال زمنه لان نية الجماعة شرط فيها فالشك فيها كالشك فى أصل النية وأفهم كلام المصنف انه لو تابعه اتفاقا أو بعد انتظار يسير أو انتظره كثيرا بلا متابعة لم تبطل لانه فى الاولى لا يسمى متابعة وفى الثانية يغفر لقلته وفى الثالثة لم يتحقق الانتظار لغائده وهى المتابعة فالخى النظر اليه وان لا يجب تعيين الامام بل لو عينه واخطأ بطلت صلاته الا ان يشير اليه لانه يجب التعرض له فى الجملة بخلاف ما لو عين الامام المأموم فاخطأ فانه لا يضره ما قلناه لا يجب التعرض له فى الجملة ولا تفصيلا وان الامام لا يلزمه نية الامامة وهو كذلك بل تسن له والالم تحصل له فضيلة الجماعة ومحلها فى غير الجماعة أما فيها فلزمه نية الامامة معتقده بالتحريم (الشرط الخامس توافق نظام صلاتيهما) أى الامام والمأموم بان يتفقا فى الافعال الظاهرة وان اختلفا عددا (فان اختلف) نظام صلاتيهما (بمكتوبة) أو فرض آخر أو نفل (وكسوف) أو مكتوبة أو فرض آخر (أو) نفل و (جنائز) لم تصح القدوة (من صلى غير الجنائز بمصلح أو غير الكسوف بمصلح) وعكسهما العذر المتابعة (ومن ثم يصح الاقتداء بامام الكسوف فى القيام الثانى من الركعة الثانية لا مكان المتابعة حينئذ وانما لم يصح الاقتداء بمصلى الجنائز أو الكسوف ويفارق عند الافعال الخالفة لان ربط إحدى الصلاتين بالآخرى مع تنافيهما مبطل ومثلها ما سجدت التلاوة والشكر وان صحت احدهما خلف الآخرى ويصح الفرض خلف صلاة التسبيح وعند تطويل ما يطول تطويله كالاعتدال ينتظره فى الركن الذى بعده (ويصح) مع الكراهة المفقودة لفضيلة الجماعة (الظاهر خلف) مصلى (العصر و) خلف مصلى (المغرب) وعكسه لاتحاد النظم وان اختلفا عدد اونية (والقضاء خلف) مصلى (الاداء وعكسه والفرض خلف) مصلى (النفل وعكسه) لاتفاق النظم فى الجميع وحيث كانت صلاة الامام أطول تخير المأموم عند اتتمام صلاته بين أن يسلم وأن ينتظر وهو أفضل ومحل حل انتظاره حيث لم يفعل تشهد لم يفعلها الامام فلو

فى سفل والاخرى علوا شرط محاذاة أحدهما الآخر فى غير المسجد والاكام ولو كان الامام فى المسجد والمأموم خارجه فالثلثمائة محسوبة من آخر المسجد نعم ان صلى فى علو داره بصلاة الامام فى المسجد قال الشافعى لم تصح ويكره ارتفاع أحدهما على الآخر لغير حاجة (الشرط الرابع نية) القدوة أو الجماعة فلو تابع بلانية أو مع الشك فيها بطلت ان طال انتظاره (الشرط الخامس) توافق نظام صلاتيهما فان اختلفا بمكتوبة وكسوف أو جنائز لم تصح القدوة ويصح الظاهر خلف العصر والمغرب والقضاء خلف الاداء وعكسه والفرض خلف النفل وعكسه

صلى المغرب خلف صلى العشاء امتنع الانتظار وان جلس الامام للاستراحة في الثالثة أو الصبح خلف أو الظهر
 جاز الانتظار ان جلس الامام للتشهد الاول وتشهد لانه حينئذ يكون مستحباً للتشهد الامام فان لم يجلس
 أو جلس ولم يشهد لم المأموم المفارقة لتلايحدث تشهد لم يفعله الامام (الشرط السادس الموافقة) للامام (في
 سنة فاحشة المخالفة) يعني تفحش المخالفة بها (فلو ترك الامام سجدة التلاوة وسجدها المأموم أو عكسه) بان
 سجدها الامام وتركها المأموم (أو ترك الامام التشهد الاول وتشهد المأموم بطلت) صلاته ان علم وتعمد وان
 لحقه على القرب لعدوله عن فرض المتابعة الى سنة ويخالف ذلك سجود السهو والنسائية الثانية لانها يقعان
 بعد فراغ الامام ما غير فاحشة المخالفة كجلسة الاستراحة فلا يضر الاتيان بها ومثلها القنوت لمن أدرك الامام
 في السجدة الاولى وفارق التشهد الاول بانه لم يحدث غير ما فعله الامام وانما طول ما كان فيه ومن ثم لو أتى الامام
 ببعض التشهد وقام عنه جاز للمأموم اكتماله لانه حينئذ مستحب كالقنوت (وان تشهد الامام وقام المأموم) سهوا
 لزمه العود والابطلت صلاته أو (عند الم تبطل) صلاته بعدمه لانه انتقل الى فرض آخر وهو القيام (ويندب له
 العود) خروجاً من خلاف من أوجبه (الشرط السابع المتابعة) للامام كسعيه من كلامه وأما المتابعة المندوبة
 فهي أن يجري على أثره في الافعال والاقتوال بحيث يكون ابتداءه بكل منهما متأخراً عن ابتداء الامام ومتقدماً
 على فراغه منه ويشرط يتقن تأخر جميع تكبيرته للاحرام عن جميع تكبيره امامه (فان قارنه في التحريم) أوفى
 بعضه أو شك فيه أو بعده هل قارنه فيه أو لا وطال زمن الشك أو اعتقد تأخر تحريمه فبان تقدمه (بطلت) صلاته
 يعني لم تنعقد للخبر الصحيح اذا كبر فكبر واولاه نوى الاقتداء بغيره صلى اذ يتبين بتمام تكبيره الاحرام الدخول في
 الصلاة من اولها (وكذا) تبطل صلاة المأموم (ان تقدم عليه) أي على امامه عايداً لما بالتحريم (بركنين
 فعليين) ولو غير طوي لين بان ركع المأموم فلما أراد امامه ان يركع رفع فلما أراد ان يرفع سجدة فبمجرد سجوده
 تبطل صلاته وفارق ما ياتي في التخلف بان التقدم أخش فابطل السبق بالركنين ولو على التعاقب لانهم
 يجتمعان في الركوع ولا في الاعتدال (أو تأخر عنه) أي بركنين فعليين نامين ولو غير طوي لين كان ركع الامام
 واعتدل وهوى للسجود وان كان الى القيام أقرب والمأموم قائم أو سجد الامام السجدة الثانية وقام وقراً
 وهوى للركوع والمأموم جالس بين السجدة تين هذان كان (لغير عذر) مما ياتي كأن تخلف لا كمال السنة
 كالسورة (وان قارنه في غير التحريم) من أفعال الصلاة لم يضر وان قارنه في السلام لكن يكره ذلك وتنفوته به
 فضيلة الجماعة (أو تقدم عليه بركن فعلي أو تأخر عنه به لم يضر) لعدم فحش المخالفة (ويحرم تقدمه عليه بركن
 فعلي) تام كأن ركع ورفع والامام قائم للخبر الصحيح أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الامام أن يحول الله رأسه
 رأس جوار ما اذا لم يتم كان ركع قبله ولم يعتدل فيكره ويسن له العود ليوافقه فان سها بالركوع قبله تخيير بين
 العود والدوام ويكره التأخر بركن (وان تخلف) المأموم (بعذر كبطء قراءة) واجبة (بلا وسوسة) بل لجز لسانه
 ونحوه (واشتغال) المأموم (الموافق بدعاء الافتتاح) والتعود عن الفتحة حتى ركع الامام أو قارب الركوع (أو)
 كان (ركع امامه فشك) بعذر كوع وقيل أن يركع هو (في الفتحة) دل قرأها ثم لاومئها بلها (أو تدكر تركها
 أو) كان (أسرع الامام قراءته) وركع قبل أن يتم المأموم فاتحته وان لم يكن بطيء القراءة (عذر) في التخلف
 عن الامام لان تمام قراءة ما بقى عليه لعذره بوجوب ذلك عليه بخلاف تخلفه لمندوب كقراءة السورة أو لوسوسة بان
 كان يردد الكلمات من غير موجب سواء كانت ظاهرة أو خفية فانه متى كان بتمام ركنين فعليين بطلت صلاته
 لعدم عذره وحيث عذر بالتخلف في الصورة التي ذكرناها فانما يتخلف (الى) تمام (ثلاثة أو كان طويلاً)
 وهي المقصودة بنفسها فلا يعدم منها القصير وهو الاعتدال والجلوس بين السجدة تين فيسعى على ترتيب نظام صلاة
 نفسه حيث فرغ قبل قيام الامام من السجدة الثانية وجلسه بعدها (فان زاد) التخلف على ذلك بان لم يفرغ
 الاو الامام من نصب للقيام أو جالس للتشهد (نوى المفارقة) ان شاء وجري على ترتيب صلاة نفسه (أو وافقه) فيها

(الشرط السادس) الموافقة
 في سنة فاحشة المخالفة فلو ترك
 الامام سجدة التلاوة وسجدها
 المأموم أو عكسه أو ترك
 الامام التشهد الاول
 وتشهد المأموم بطلت
 وان تشهد الامام وقام
 المأموم عداً لم تبطل ويندب
 له العود (الشرط السابع)
 المتابعة فان قارنه في التحريم
 بطلت وكذا ان تقدم عليه
 بركنين فعليين أو تأخر عنه
 به ما لغير عذر وان قارنه في
 غير التحريم أو تقدم عليه
 بركن فعلي أو تأخر عنه لم
 يضر ويحرم تقدمه عليه
 بركن فعلي وان تخلف بعذر
 كبطء قراءة بلا وسوسة
 واشتغال الموافق بدعاء
 الافتتاح أو ركع امامه
 فشك في الفتحة أو تدكر
 تركها أو أسرع الامام قراءته
 عذراً الى ثلاثة أو كان طويلاً
 فان زاد نوى المفارقة أو

وافقه

هو فيه بان يترك قراءته ويتبع الامام في القيام أو التشهد (وأتى بركعة) بدل هذه الركعة التي فاتته (بعد سلامه) أي سلام الامام كالمسبوق ولا يجوز له بلانية المفارقة الجري على ترتيب صلاة نفسه فان فعل عمدا عالما بطلت صلاته لما فيه من المخالفة الفاحشة (هذا) كله (في الموافق وهو من أدرك مع الامام قدر الفاتحة) سواء الركعة الاولى وغيرها (وأما المسبوق) وهو من لم يدرك مع الامام من الركعة الاولى أو غيرها قدر اربع الفاتحة (اذا ركع الامام) وهو باقي (في فاتحته) الى الآن لم يكملها (فان) كان قد (اشتغل) قبلها (بسنة) كدعاء الافتتاح أو التعوذ أو سمع قراءة الامام أو غيره (قرأ) وجوباً من الفاتحة (بقدرها) أي بقدر حروف السنة التي اشتغل بها وبقدر زمن السكوت الذي اشتغل به لتخصيره بعدد له عن الغرض اليها اذا السنة للمسبوق أن لا يشتغل بسنة غير الفاتحة فان ركع ولم يقرأ قدر ما فوته بطلت صلاته ان علم وتعمد والافركعة (ثم) اذا اشتغل بقراءة قدر ما فوته (ان) أكمله (أدركه) أي الامام (في الركوع أدرك الركعة) كغيره (والا) يدركه فيه بان لم ينظم من قبل ارتفاع الامام عن أقله فان فرغ والامام في الاعتدال (فاتته) الركعة على اضطراب طويل فيه بين المتأخرين (و) حينئذ (وافقه) وجوباً في الاعتدال وما بعده ولا يركع لانه لا يحسب له فان ركع عمدا عالماً بطلت صلاته (ويأتي بركعة) بعد سلام امامه لانه لم يدرك الاولى معه وان لم يفرغ والامام في الاعتدال بان أراد الهوى منه الى السجود وهو الى الآن لم يكمل قراءة ما لزمه فقد تعارض معه وجابان متباعدة الامام وقراءة ما لزمه ولا مخرج لاحدهما فيلزمه فيما يظهر أن ينوي المفارقة ليكمل الفاتحة ويجري على ترتيب صلاة نفسه وتسكون مفارقتها بعد ذلك فيما يظهر أيضاً وان قصر بارتكاب سبب وجوبها وهو اشتغاله بالسنة عن الغرض (وان لم يشتغل) المسبوق بعد احرامه (بسنة) ولا يغيرها بل بالفاتحة وركع امامه (قطع القراءة وركع معه) ليدرك الركعة ويكمل الامام عنده بقية الفاتحة أو كلها ان لم يدركه الا في الركوع فان لم يركع معه فاتته الركعة بل وبطلت صلاته ان تخلف ليكمل الفاتحة الى ان شرع الامام في الهوى الى السجود

* (فصل) * في بيان ادراك المسبوق الركعة (ومن ادرك الامام المتطهرا ركعاً) ركوعاً لحسبوا له أو قريبان الركوع بحيث لا يكتفه قراءة الفاتحة جميعها قبل ركوعه (و) يتيقن انه (اطمأن معه) في الركوع (قبل ارتفاعه) عن أقل الركوع السابق بيانه (ادرك الركعة) لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصلاة قبل ان يقيم الامام صلبه فقد أدركها ومن ثم لم يسن الخروج من خلاف من منع ادراك الركعة بذلك (وان أدركه) وهو محدث أو متجسس أو (في ركوع) غير محسوب له نحو (زائد) قام اليه سهواً أو في أصلي ولم يطمئن معه فيه أو اطمأن بعد ارتفاع الامام عن أقل الركوع وهو بلوغ راحته بركبته أو تردها لاطمأن قبل وصول الامام لحسد أقل الركوع سواء غلب على ظنه شيء أم لا (أو) أدركه (في) الركوع (الثاني من) صلاة (المكسوفين لم يدركها) أي الركعة لعدم أهلية نحو الحديث لتحمل القيام والقراءة ولان الحكم بادرار ما قبل الركوع بالركوع رخصة فلا يصار اليها الا بيقين ولان الركوع الثاني وقيامه من كل ركعة من صلاة المكسوفين تابع للركوع الاول وقيامه فهو في حكم الاعتدال ولذا سن فيه سمع الله لمن حمده بذلك الجدول وقرأ الفاتحة أدرك الركعة وان كان الامام محدثاً أو في زائدة عالم يعلم بحديثه أو سهوه وان نسي بعد تكلم وحيث أتى الشك في الطمأنينة المسند كورة بركعة بعد سلام الامام بعد السهو وشرط صحة صلاة المسبوق المسند كور أن يكبر لا حرام ثم للهوى فان اقتصر على تكبيرة مشترط ان ينوي بها الاحرام وأن يتما قبل أن يصير أقرب الى أقل الركوع فان نوى بها الهوى أو مع التحريم أو أطلق لم تنعقد صلاته

* (فصل) * في صفات الأئمة المستحبة (أحق الناس بالامامة الوالي) في محصل ولايته الاعلى فالاعلى وان اختص غيره بساتر الصفات الاستتابة للخبر الصحيح لا يؤمن الرجل في سلطانه ويحذل ذلك في غير من ولاه الامام الاعظم أو نائبه أمان ولاه أحدهما في مسجد فهو أولى من والي البلد وقاضيه او فمين تضمنت ولايته الامامة عرفاً

واني بركعة بعد سلامه هذا في الموافق وهو من أدرك مع الامام قدر الفاتحة وأما المسبوق اذا ركع الامام في فاتحته فان اشتغل بسنة كدعاء الافتتاح أو التعوذ قرأ بقدرها ثم ان أدركه في الركوع أدرك الركعة والا فاتته ووافقه وياتي بركعة وان لم يشتغل بسنة قطع القراءة وركع معه

* (فصل) * ومن أدرك الامام المتطهرا ركعاً واطمأن معه قبل ارتفاعه أدرك الركعة وان أدركه في ركوع زائد أو في الثاني من المكسوفين لم يدركها * (فصل) * أحق الناس بالامامة الوالي

أو صاختلف نحو ولاية نحو الحروب والشرطة فلا حق لهم في الإمامة وحيث كان الوالي أحق (فبما تقدم) بنفسه (أو يقدم غيره) لأن الحق له فينبغي فيه من شاء (ولو) أقيمت الصلاة (في ذلك غيره) وقد رضى المالك بأقامتها في ملكه لأن تقدم المالك وغيره بحضوره من غير استئذانه لا يليق بمثل الطاعة له (و) لاحق بعد الوالي فيما إذا أقيمت الصلاة في ملك الرقبة أو المنفعة (السكن) يعني المستحق لتلك المنفعة (بملك أو إجارة أو وقف أو وصية أو نحوها) فحينئذ (يتقدم) بنفسه (أو يقدم أيضا) لما صرح في الوالي وخبر أبي داود لا يؤمن الرجل الرجل في بيته والحاصل أن مقدم المتقدم هنا في جميع ما يأتي كالقدم وان كان من قدمه غير أهل للإمامة كالمرأة المستحقة للمنفعة بحمل أقيمت الجماعة فيه والشركان يعتبران في مقدم أو يقدم أحدهما إلا بآذان الآخر أو كونه ولا حق لولي المحجور في التقدم ولا التقدم والسالك أولى كما تقرر (الاف) في مسائل منها (ان المعتبر أحق) بالتقدم والتقدم (من المستعير) لأنه مالك للمنفعة وللرجوع فيها متى شاء (و) منها أن (السيد أحق) بما ذكر (من عبده) أي فقه (الذي ليس بكتاب) لأنه المالك بخلاف المكاتب كناية صحيحة فإنه أحق من السيد لأنه مستقل بالتصرف (والامام الراتب) بحمل الجماعة (أحق من غير الوالي) وان اختلف غير بما يأتي (فبما تقدم أو يقدم) من تصح امامته وان كان هناك أفضل منه لخبر السابق ولو لم يحضر الراتب سن الارسال اليه ليحضر أو يأذن فان خيف فوت أول الوقت ولا فتنة ولا تاذي لو تقدم غيره من لواحد أن يؤم بالقوم ولو ضاق الوقت أو كان المسجد مطر أو فاجع أو مطلقا (ثم) ان لم يكن هناك أولى باعتبار المساكن كان كالأجوات أو مسجد ولا امام له راتب أوله امام وأسسقط حقه وجعله للأولى (قدم) باعتبار الصفة (الافقه) بأحكام الصلاة على من بعده لا احتياج الصلاة إلى مزيد القفه بل مزيداً أكثر من نحو القرافة (ثم) ان استوى اثنان في الفقه وأحدهما أقر أقدم (الافراً) أي الاحتفاظ لان الصلاة أشد احتياجاً إليه من الأورع (ثم) ان استوى يافقه أو قرأه قدم (الأورع) أي الأكثر ورعاً وهو اجتناب الشبهات خوفاً من الله تعالى ومن لازمه حسن السيرة والعفة (ثم) ان استوى يافقه أو قرأه وورعاً قدم (من سبق بالهجرة) إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى دار الاسلام سواء كان السابق (هو أو أحداً بآنه) لخبر مسلم وجعل الهجرة هنا هو المعتمد (ثم) بعد من ذكر يقدم الاسن لخبر مسلم أيضاً والمراد به (من سبق اسلامه) كساب أسلم أمس على شيخ أسلم اليوم فان أسلم معاً قدم الأكبر سناً ويقدم المسلم بنفسه على المسلم بالتبعية (ثم) بعد من ذكر يقدم (النسب) بما يعتبر في الكفاية فيقدم الهانمي ثم المطلب ثم بقية قرين ثم بقية العرب ويقدم ابن الصالح والعالم على غيره (ثم) بعد من ذكر يقدم (حسن الذكر) لأنه أهيئ من بعده والقلب إليه أميل (ثم) بعده (نظيف الثوب) ثم بعده (نظيف البدن وطيب الصنعة) عن الأوساخ لذلك (ثم) بعده (حسن الصوت) ثم حسن الصورة أي الوجه لذلك أيضاً وهذا الذي ذكره أخذ الأكثر من الروضة ولم يعضه من التحقيق هو المعتمد لان المدارك أشعر به تعليلهم على ما هو أفضى إلى استئالة القلوب وكل واحد من ذكره أفضى إلى ذلك مما بعده كما لا يخفى وحينئذ فالأولى بعد الاستواء في النسب وما قبله الاحسن ذكره أفاضلنا في صنعة فلا حسن صوتاً وجملاً (فان استوا) في جميع ما ذكره وشاحوا (أقرع) بينهم نداء قطعاً للتزاع (والعدل) ولو قنا (أولى) بالتقدم والتقدم (من الفاسق وان كان) الفاسق حراً أو (أفقه أو أقرأ) لكراهة الاقتداء به لأنه قد يقصر في الواجبات (و) كذلك (البالغ) ولو قنا (أولى من الصبي وان كان) الصبي حراً أو (أفقه أو أقرأ) لكراهة الاقتداء به والخلاف في صحة امامته (والحر أولى من العبد) لأنه أكمل (و) يستوى العبد الفقير أو القارئ مثلاً (والحر غير الفقير) أو القارئ لا يجزأه نقص الرقب بما انضم اليه من صفة السكك وانما كان الحر أولى في صلاة الجماعة مطلقاً لان الغصبة الدعاء والشفاعة وهو جـ ما أليق (والمقيم) والتم (أولى من المسافر) الذي يقصر عنه إذا أم أموا كلهم فلا يختلفون وإذا أم العاصر اختلفوا (وولد الحلال أولى من ولد الزنى) ومن لا يعرف له أب وان

فبما تقدم أو يقدم غيره ولو في ملك غيره والسالك بملك أو إجارة أو إجارة أو وقف أو وصية أو نحوها يتقدم أو يقدم أيضاً لأن المعبر أحق من المستعير والسيد أحق من عبده الذي ليس بكتاب والامام الراتب أحق من غير الوالي فبما تقدم أو يقدم ثم قدم الافقه ثم الاقرأ ثم الأورع ثم من سبق بالهجرة هو واحد بآنه ثم من سبق اسلامه ثم النسب ثم حسن الذكر ثم نظيف الثوب ثم نظيف البدن وطيب الصنعة ثم حسن الصوت ثم حسن الصورة فان استوا وأقرع والعدل أولى من الفاسق وان كان أفقه أو أقرأ أو البالغ أولى من الصبي وان كان أفقه أو أقرأ أو الحر أولى من العبد ويستوى العبد الفقير والحر غير الفقير والمقيم أولى من المسافر وولد الحلال أولى من ولد الزنى

كان أدقّه أو أقرّ لأن امامته خلاف الأولى للعوق العاربه ولوقوعها في هذه الصفات فالذي يظهر أن العدل
أولى من الفاسق مطلقاً وأن البالغ العدل أولى من الصبي العدل وإن زاد بنحو الفقه وأن الحر العدل أولى من
الرقيق العدل ما لم يرد بما ذكره والمبعض أولى من كامل الرق وقد علم مما مر أن الوالي يقدم وإن كان فيه جميع هذه
النقائص (والاعنى مثل البصير) حيث استوى باقي الصفات السابقة لأن في كل مزية ليست في الآخر لأن
الاعنى لا ينظر إلى ما يشغله فهو أخشع والبصير ينظر إلى الخبث فهو أحفظ لتجنبه
* (فصل) * في بعض السنن المتعلقة بالجماعة (يستحب) لمريد الجماعة غير المقيم (أن لا يقوم إلا بعد فراغ الإقامة)
أن كان يقدر على القيام بسرعة بحيث يدرك فضيلة التكبير الاحرام والاقام قبل ذلك بحيث يتركها ومن دخل
في حال الإقامة أو قد قرب بحيث لو صلى التحية فانه فضل التكبير مع الامام استمراراً ولا يجلس ولا يصلي
(و) يستحب (تسوية الصفوف والامر بذلك) لكل أحد (و) هو (من الامام) بنفسه أو مأذونه (أو أكد)
للا تبايع مع الوعيد على تركها والامر ادبهم التمام الاول فالاول وسد الفرج وتكادى القائلين فيها بحيث لا يتقدم
صدر واحد ولا شيء منه على من هو بحجبه ولا يشرع في الصف الثاني حتى يتم الاول ولا يقف في صف حتى يتم
ما قبله فان خواف في شيء من ذلك كره أخذ من الخبر الصحيح ومن وصل صفه وصله الله ومن قطع صفه قطع الله
(وأفضل الصفوف الاول) وهو الذي يلي الامام وان تخلله منبراً أو نحوه (فالاول) وهو الذي يليه وهكذا وإذا
استداروا في مكة فالصف الاول في غير جهة الامام ما اتصل بالصف الذي وراء الامام لا ما قرب من الكعبة على
الوجه وفضيلة الاول فالاول تكون (للرجال) والصبيان وإن كان ثم غيرهم وللنساء الخالص أو مع النساء
وللنساء الخالص بخلاف النساء مع الذكور أو الخائفين فالأفضل لمن التأخر وكذا الخائفين مع الذكور كما علم مما
مر وأصل ذلك خبر مسلم خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها وخير صفوف النساء أي مع غيرهن آخرها
وشرها أولها وسن تحرر عين الامام (وتكره امامة الفاسق) والاقداء به حيث لم يخش فتنة بتركه وإن لم يوجد
احد سواه على الوجه للخلاف في صحة الاقتداء به لعدم امامته (و) امامة (القائف) والاقداء به (وهو الذي لم
يخش) سواء ما قبل البلوغ وما بعده لانه قد لا يحافظ على ما شرط لصحة صلاته فضلاً عن امامته وهو غسل جميع
ما يصل اليه البول مما تحت قفطته لانهم لما كانت واجبة الازالة كان ما تحتها في حكم الظاهر (و) امامة (المبتدع)
الذي لم يكفر ببدعته والاقداء به وإن لم يوجد غيره كالغاسق بل أولى وبحسب الاذرع حومة الاقتداء به على عالم
شهري لانه سبب لاغواء العوام ببدعته ما من يكفر ببدعته كمنكر علم الله بالجزئيات وبالعدوم والبعث والحشر
للا جساد وكذا الجسم على تناقض فيه والقائل بالجهة على قول نقل عن الأئمة الاربعة فلا يصح الاقتداء به كسائر
الكفار (و) امامة (المتام) وهو الذي يكرر التاء (والغافاء) وهو من يكرر الغاء (والوآء) وهو من يكرر
الواو وغيرهم ممن يكرر شيئاً من الحروف للزيادة ولتطويل القراءة بالتكرير ولنفرة الطباع عن سماع كلامهم
وصحت امامتهم لعذرهم ويكره أيضاً امامة من يلحن بما لا يغير المعنى والموسوس ومن كرهه أكثر من نصف
القوم لمذموم فيه شرعاً (وكذا تكره الجماعة) أي اقامتها (في مسجد له امام راتب) قبله أو معه أو بعده (وهو)
أي المسجد (غير مطروق) ولم يأذن في ذلك لانه لو رث الطعن فيه وتفرق الناس عنه بخلاف ما إذا لم يكن له امام
راتب أو أذن امامه الراتب لأن الحق له أو كان المسجد مطروقاً لانتفاء ما ذكره لأن العادة في المطروق أن لا يقتصر
فيه على جماعة واحدة ويكره ذلك في غير المطروق بغير اذنه كما تقرر (إذا) غاب الراتب أول الوقت (وخشى)
بالبناء للمفعول (فوات فضيلة أول الوقت ولم يخش فتنة) ولا يتأذى الراتب لو تقدم غيره فيسن حينئذ لو اُحد
وكونه الاحب للامام أولى أن يؤم بالقوم فان خشى فتنة أو تأذله صلوا فرادى ويسن لهم الاعادة معه فان لم يبق
من الوقت الا ما سبغ تلك الصلاة جمعوا وان خافوا الفتنة هذا كله في غير المطروق كما تقرر اما المطروق فلا بأس أن
يصلوا أول الوقت جماعة (و) يندب أن يجهر الامام بالتكبير ويقول سمع الله من جده والسلام

والاعنى مثل البصير

* (فصل) * يستحب أن لا يقوم إلا بعد فراغ الإقامة وتسوية الصفوف والامر بذلك ومن الامام أكد وأفضل الصفوف الاول فالاول للرجال وتكره امامة الفاسق والاقائف وهو الذي لم يخش والمبتدع والتمتع والغافاء والوآء وكذا تكره الجماعة في مسجده امام راتب وهو غير مطروق الا اذا خشى فوات فضيلة أول الوقت ولم يخش فتنة ويندب أن يجهر الامام بالتكبير ويقول سمع الله من جده والسلام

كبر المسجد من مبالغ يحجر بذلك (ووافقته) أي الامام (المسبوق في الاذكار) والاقوال الواجبة والمندوبة أي
يندب له ذلك وان لم يحسب له ومن ذلك انه يكبر معه فيما يتابعه فيه فلو أدركه في الاعتدال كبر للهوى ولما بعده
من سائر الانتقالات وفي نحو السجود لم يكبر للهوى فيه لانه لم يتابعه فيه ولا هو محسوب له وخرج بذلك الافعال
فيجب عليه موافقته فيما أدركه معه منها وان لم يحسب له واذا قام بعد سلام الامام لم يأتي بماعليه فان كان
جالوسه في محل تشهد كالأول من الرباعية أو الثلاثية قام مكبرا ندبا ولا يلزمه القيام فورا وان لم يكن محل تشهد
قام فورا وجوبا بلا تكبير ندبا وما أدركه مع الامام فهو أول صلاته وما أتى به بعد آخرها فيقرأ فيه السورة ندبا
ان لم يكن قرأها في أوليه ولا يحجر بقراءته في الاخيرة ولو أدركه في ثابئة الصبح أو العبد قمت معه وكبر معه
نفسا وقت في ثابئة وكبر فيها نفسا لاسيما

* (باب) كيفية (صلاة المسافر) قصر او جمع او ينمعه جمع المقيم بالطر *

(يجوز للمسافر سفر طويلا مباحا) يعني جائزا وان كره كسفر الواحد أو الاثنين (قصر الظاهر والعصر والعشاء
ركعتين ركعتين) دون الصبح والمغرب والمنذورة والنافلة لانه لم يرد (أداء) ولو بان سافر وقد بقي من الوقت قدر
ركعة (و) كذا (قضاء) عافات في سفر قصر يقيم وقضى فيه أو في سفر قصر آخر (لا فائنة الحضر) لان الزمة تامة
(و) لا (المشكوك) فيها (أتم فائنة سفر أو حضر) لان الاصل الاتمام وخرج بالطويل القصير والجائز الحرام
بان يقصد محلا لعل محرم وهذا هو العاصي بالسفر بخلاف من عرضت له معصية وهو مسافر فاز تكبها وهذا هو
العاصي في السفر فلا يقصر ذو السفر القصير اذا مشقة عليه ولا العاصي بسفره لان السفر سبب الرخصة فلا تناف
بالمعصية ومن ثم امتنع سائر رخص السفر حتى أكل الميتة عند الاضطرار لتمكنه من دفع الهلاك بالتوبة ومنه
من يسافر لمجرد رؤية الاله لا دون من يتعب نفسه أو دابته بالرخص بالعرض شرعي (و) السفر (الطويل يومان)
أو ليلتان أو يوم وليلة (معادلان) أي مسيرهما ذهابا مع المعتقد من النزول والاستراحة والا كل ونحوها وذلك
مرحلتان (بسير الانتقال) وديب الاقدام وهي بالبر أو بعرة أو بالفراسخ ستة عشر وبالاصيل ثمانية وأربعون
ميلا والميل مائة آلاف ذراع والذراع أربعة عشر وون أصبعان والاصبع ست شعيرات معادلان معتدلات
والشعيرة ست شعيرات من شعر البرذون والمسافة في البحر كالبر ولو قطعتها فيه أو في البر في خطة ترخص ولو شئت
في طول سفره اجتهد فان ظهر له أنه القدر المعتبر ترخص والا فلا (والاتمام) للصلوات في مرحلتين أو أكثر
(أفضل) من القصر (الافى ثلاث مراحل) فالقصر أفضل خروجا من قول أبي حنيفة رضي الله عنه بوجوب
الاتمام في الأول والقصر في الثاني نعم الأولى الملاح وهو من له دخل في تسيير السفينة اذا كان معه أهله فيها ولمن لم
يزل مسافرا بلا وطن الاتمام مطلقا لان أحد رضي الله عنه بوجبه عام (و) (الان) يقتدى به أو (وجدي)
نفسه كراهة القصر (لا رغبة عن السنة لانه كفر بل لا يثاره الاصل وهو الاتمام فالاولى له القصر بل يكروه تركه
وكافة قصر في ذلك كل رخصة وكالكراهة لذلك الشاك في جوازه أي لانه فاسد تخيله فيؤمر به فهر النفسه عن
الخص في مثل ذلك

* (فصل) * فيما يتحقق به السفر (وأول السفر) الطويل هنا والقصر فيما مر بالنسبة للامتثال على الدابة
أو ماشيا (الخروج من السور في) البلدة (المسورة) أو من بعضه في المسور بعضها وهو صوب سفره وان تهدم
أو تعدد أو كان ظهروا لصغابه أو كان وراءه عجارة أو احتوى على خراب ومزارع لان ما كان خارجا لا يعد من
البلد بخلاف ما كان داخله ولو من الخراب والمزارع ومثله الخندق ومحل ذلك ان اختص والابان جمع بلدين
أو قرية بينهما لم يشترط مجاوزته بل لكل حكمه (و) أوله فيما لا سوره الخروج (من العمران) وان تخلاه خراب
أو مهاد أو ميدان لا يفارق محل الإقامة وأنهم كالمه أنه لا يشترط مجاوزة الخراب الذي وراءه ولا المزارع والبساتين
المتصلة بالبلدان كانت محبوسة أو كان فيها دورتة كن في بعض فصول السنة وهو المعتمد فيها والقرى

ووافقته المسبوق في الاذكار

* (باب صلاة المسافر) *

يجوز للمسافر سفر طويلا

مباحا قصر الظاهر والعصر

والعشاء ركعتين ركعتين

أداء وقضاء لا فائنة الحضر

والمشكوك انها فائنة سفر أو

حضر والطويل يومان

معادلان بسير الانتقال

والاتمام أفضل الا في ثلاث

مراحل ولين وجدي نفسه

كراهة القصر

* (فصل) * وأول السفر

الخروج من السور في

المسورة ومن العمران

المتصلتان كالتزوية فإن انفصلتا ولو يسيرا فكل حكمها يعتبر في سفر البحر المتصل ساحله بالبلد الخارج منها
(مع ركوب السفينة) وجرى الزورق اليها قاله البغوي وأقره ابن الرفعة وغيره وظاهر قول المصنف
(فيما لا سور له) أنه خاص بما لا سور له وهو متجه (و) قوله إذا كان الخيام (بجوارزة الحلة) بكسر الحاء وهى بيوت
شجيرة وان تفرقت ولا بد أيضا من مفارقتها من انقضاء كعاطن الابل ومطرح الرماد وملعب الصبيان والنادي
ونحوها كالسواء والمخيط الأأن يتبع بحيث لا يختص بالنازلين لأن ذلك كله من جملة موضع الإقامة واعتبرت
مفارقتها واتحاد الحلة باتحاد ما يسمون فيه واستعارة بعضهم من بعض والافكا القريتين فيما مر (و) ينتهى سفره
المجوز لترخصه بالعصر وغيره (بوصوله) ما مر مما يشترط مجاوزته في ابتداء السفر وان لم يدخله وذلك بان يصل
(سور وطنه) ان كان مسورا (أو عمرانه) أى عمران وطنه (ان كان) وطنه (غير مسور) وان لم ينو الإقامة به
(و) ينتهى أيضا (بنية الرجوع) وبالتردد فيه من مستقل ما كثر ولو يعمل لا يصلح للإقامة كمفازة قبل وصوله
مسافة العصر (الى وطنه) سواء أقصد مع ذلك ترك السفر أو أخذ ثمنه فلا يترخص في إقامته ولا يرجوع الى
أن يفارق وطنه تغليب الوطن وخبره غيره وان كان له فيه أهل أو عشيرة فيترخص وان دخله كسائر المنازل
وبنية الرجوع ما لو رجع اليه ضالعا عن الطريق وبالمستقل من هو تحت حجر غيره وقهره كالزوجة والعبد فلا
أثر لثبوتهم وبالمساكن السائر فلا أثر لثبوتهم حتى يصل الى المحل الذى نوى الإقامة به ويقيم به لأن فعله وهو السير
يخالف بنية فالغيت مادام فعله موجودا وقبل وصوله ما ذكر ما لو رجع أو نوى الرجوع من بعد الحاجة
فيترخص الى أن ينتهى سفره (و) ينتهى أيضا (بوصول موضع نوى) المستقل (الإقامة فيه مطلقا) من غير
تقييد بزمن وان لم يصلح للإقامة (أو) نوى ان يقيم فيه (أو) بنية أيام) بلبا إليها (صححة) أى غير بوى الدخول
والخروج لأن فى الاول الخطأ فى الثانى الرحيل وهما من أشغال السفر (أو) أن يقيم فيه (الحاجة لا تنفصى
الافى المدة المذكورة) لأنه صلى الله عليه وسلم رخص للمهاجرين في إقامة الثلاثة بين أظهر الكفار وكانت
الإقامة عندهم محرمة والترخيص فيها يدل على بقاء حكم السفر فيها وفى معناها ما فوقها ودون الاربعه وألحق
بأقامتها بنية إقامتها (وان كان) نوى الإقامة للحاجة كرجوع من حبس لاجلها في البحر (يتوقع قضاءها كل وقت)
أى قبل مضى أربعة أيام صحاح (ترخص) بالعصر وغيره سواء المقاتل والتاجر وغيرهما (الى ثمانية عشر يوما)
غير بوى الدخول والخروج للاتباع (ولا) يجوز الترخص بالعصر وغيره الا ان قصد مكانا معينا فلا (يقصر
هائم) وهو من لا يدري أين يتوجه وان طال تردده لان سفره معصية اذا تعاب النفس بالسفر لغير غرض حرام
(و) لا يقصر (طالب غريم) أو أبق لا يعرف موضعه) ومضى وجدده رجوع وان طال سفره كالهائم انشترط القصر
ان يعزم على قطع مسافة العصر فان علم انه لا يجده قبل مر حلتين أو قصد الهائم سفره ما يقصر فيها ما زاد
عليه ما اذ ليس له بعد هامة مقصده معلوم (ولا) يقصر قبل قطع مسافة العصر (زوجة وعبد لا يعرفان المقصد) الا
بعد مر حلتين للزوج أو السيد لا تتفاء شرط الترخص وهو تحقق السفر الطويل بخلاف ما اذا جاوزا هامة فانهما
يقصران وان لم يقصر المتبوع لثبوت طول سفره

* (فصل) في بقية شروط القصر ونحوه (وشروط القصر) ونحوه غير ما مر أربعة الاول (العلم بجوارزه) فلا
قصر أو جمع جاهلا بجوارز ذلك لم يصح لتلاعبه (و) الثانى (أن لا يقتدى) فى جزء من صلاته (عتم) ولو مسافرا مثله
وان طنه مسافرا أو أحدث عقب اقتدائه كان اقتدى مصلى الظاهر مثله فى جزء من الصبح أو الجمعة أو المغرب
أو النافلة لانها تامة فى نفسها (ولا يحسكول السفر) لأنه لم يعزم حينئذ بنية القصر والجزم بها شرط كما يأتى وصح
عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه مثل ما بال المسافر صلى ركعتين اذا انفر دوار بعدا اذا اتم عتيم فقال تلك السنة
(و) الثالث (أن ينوى القصر فى الاحرام) أى عنده بان يقربها بيقينا ويستديم الجزم بها بان لا يأتى بما ينافيها
الى السلام لان الاصل الاتمام فاحتج في الخروج منه الى قصد جازم فان لم يعزم بها أو عرض ما ينافيها كأن

مع ركوب السفينة فيما لا سور
له وبجوارزة الحلة وينتهى
سفره بوصول سور وطنه أو
عمرانه ان كان غير مسور
وبنية الرجوع الى وطنه
وبوصول موضع نوى الإقامة
فيه مطلقا أو أربعة أيام
صححة أو الحاجة لا تنفصى
الافى المدة المذكورة
وان كان يتوقع قضاءها كل
وقت ترخص الى ثمانية عشر
يوما ولا يقصر هائم وطالب
غريم أو أبق لا يعرف
موضعه ولا زوجة وعبد
لا يعرفان المقصد

* (فصل) في شروط القصر
العلم بجوارزه وأن لا يقتدى
بتم ولا يحسكول السفر وأن
ينوى القصر فى الاحرام

تردد هل يقطعها أو شئ هل نوى القصر أم لا أتى وان تذ كر حال لانه الاصل فيه فارق الشك في أصل النية اذا تذ كر
حالا نعم لا يضر تعليقها بنية امامه بان ظن سفره ولم يعلم قصره فقال ان قصر قصرته والا تمت لان الظاهر من حال
المسافر القصر وانما لم يضر التعليق لان الحكم معلق بصلاة امامه وان حزم (و) الرابع (أن يدوم سفره من أول
الصلاة الى آخرها) فان انتهت به سفينة الى محل اقامته أو سارت به منها أو نوى الإقامة أو شئ هل نواها أو هل
هذه البادة التي انتهت اليها هي بالمدة أو لا وهو في أثناء الصلاة في الجميع أتم لزوال سبب الرخصة أو الشك في زواله
* (فصل) * في الجمع بالسفر والمطر (يجوز) في السفر الذي يجوز فيه القصر (الجمع بين العصرين)
أي الظهور والعصر وغلبت لشرفها لانها الوسطى (و) بين (العشاءين) أي المغرب والعشاء وغلبت لانها أفضل
وعبر غيره بالمغرب بين كانه توهم ان في هذا تسمية المغرب عشاء وهو مكروه وليس كذلك فلا اعتراض على المصنف
(تقديمًا وتأخيرًا) ويكون كل اداء لان وقتها ما صار كالوقت الواحد نعم يمتنع جمع التقديم للتخير وقاد
الظهور من وكل من لم تفسط صلاته لان شرطه كما يأتي وقوع الاولى معتد بها او ما يجب اعادته لاعتداد باده لانها
انما فعلت لحزمة الوقت اما الصبح مع غيره هو والعصر مع المغرب فلا جمع فيها لانه لم يرد بخلاف ما ذكره فقد صرح
انه صلى الله عليه وسلم كان اذا ارتحل قبل الزوال أخر الظهور الى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فان زالت قبل
ارتحاله صلاهما ثم ركب وانه كان اذا جده السير جمع بين المغرب والعشاء أي في وقت العشاء (وتركه) أي
الجمع (افضل) لارعاية لخلاف من منعه لانه عارض السنة الصحيحة الدالة على الجواز كما تقرّر بل لان فيه اخلاء
أحد الوقتين عن وظيفة موبه فارق ذنب القصر فيما مر (الامن وحديث نفسه كراهة الجمع أو شئ في جوازه)
أو كان ممن يقتدى به فيسن له الجمع نظير ما مر في القصر (أو) كان (يصلى منفردا) (الجمع) وفي جماعة
لوجع فلا فضل الجمع أيضا لاشتماله على فضيلة لم يشتمل عليها ترك الجمع ومثل الجماعة في ذلك سائر الفضائل
المتعلقة بالصلاة ففي افترت صلاته في الجمع بكمال ولو ترك الجمع فات ذلك الكمال كان الجمع أفضل والافضل
للمسافر الحاج جمع العصرين تقديمًا بسجدة غرة وجمع العشاءين تأخيرًا بجزء دقة ان كان يصلح ما قبل مضى
وقت الاختيار للعشاء للاتباع فيها ما وفي ذلك صور كثيرة (وشروط) جمع (التقديم أربعة) الاول (البداية
بالاولى) للاتباع ولان الثانية تابعة فلا تقدم على متبوعها ولو تقدم الاولى وبان فسادها فسدت الثانية (و) الثاني
(نية الجمع) فيها (ولو مع السلام) منها أو بعد نية الترك بان نواه ثم نوى تركه ثم نواه تمييزًا للتقديم المشروع عن
التقديم سهواً أو عشا فارق القصر بانه يلزم من تأخير نية عن الاحرام نادى جزءه على التمام (و) الثالث (الموالة
بينهما) في الفعل للاتباع في الجمع بغيره وقيل اساعليه في غير ذلك ولان الجمع بجمعها ما كصلاة واحدة فوجبت
الموالة كركعت الصلاة ولا يضر الفصل بزمن يسير عرفا ولو بغيره شغل بخلاف الطويل عرفا ولو بعذر كسهو
وانعاش ومنه صلاته ركعتين (و) الرابع (دوام السفر) من حين الاحرام بالاولى (الى) تمام (الاحرام بالثانية)
فلا إقامة قبل الاحرام بمطالة للجمع لزوال العذر ولا يشترط في جميع التأخير شيء من الشروط الثلاثة الاول
لكونها سنة فيه (و) انما (يشترط في) جمع (التأخير) شيان الاول شرط لجواز التأخير وكون الاول اداء وهو
(نيته قبل خروج وقت الاول) ويجزئ بالنسبة الى الاداء تأخير النية الى زمن (ولو) كان (يقدر ركعة) وأما الجواز
فتشرطه أن ينوي وقد بقي من وقت الاول ما يسعهما أو أكثرها أو الاصحى وان كانت اداء وعلى الاول تحصيل
عبارة الروضة وأصلها وعلى الثاني تحمل عبارة المجموع وغيره فلا تنافي بين العبارات خلافاً لمن ظنه (و) الثاني
شرط ليكون الاول اداء وهو (دوام السفر الى تمامها) أي الثانية (والا) يدم الى ذلك بان أقام ولو في أثناءها
(صار) الاول وهى (الظهر) أو المغرب (قضاء) لانها تابعة للثانية في الاداء للعذر وقد زال قبل تمامها وقضيتها
أنه لو قدم الثانية واقام في أثناء الاول لا تكون قضاء لوجود العذر في جميع المتبوعة وهو ما اعتمد الاسنوي
لكن خالفه بعض شراح الحاوى (ويجوز الجمع بالمطر تقديمًا) لتأخير الان استدامة المطر ليست الى المصلى

وأن يدوم سفره من أول
الصلاة الى آخرها

* (فصل) * يجوز الجمع
بين العصرين والعشاءين
تقديمًا وتأخيرًا وتركه
افضل الامن وحديث
نفسه كراهة الجمع أو شئ
في جوازه أو يصلى منفردا
لترك الجمع وشروط التقديم
أربعة البداية بالاولى ونية
الجمع ولو مع السلام والموالة
بينهما ودوام السفر الى
الاحرام بالثانية ويشترط
في التأخير نيته قبل خروج
وقت الاول ويقدر ركعة
ودوام السفر الى تمامها
والاصار للظهر قضاء
ويجوز الجمع بالمطر تقديمًا

بخلاف السفر ويجوز جمع العصر الى الجمعة بعذر المطر والسفر وذلك لما صح أنه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة
الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر قال الشافعي كمالا رضى الله عنهما أرى ذلك بعذر المطر
ويؤيده جمع ابن عباس وابن عمر رضى الله عنهم به وانما يباح الجمع به في العصرين والعشاءين (لمن) وجدت
فيه الشروط السابقة في جمع التقديم نعم الشرط وجود المطر عند الاحرام بالاولى والتخلل منها والتحرر بالثانية
ولا يضرا انقطاعه فيما عدا ذلك و (صلى) أى أراد أن يصلي (جماعة في مكان) مسجد أو غيره وكانت تلك الجماعة
تأتى ذلك المكان من محل (بعيد) عنه (وتأذى) كل منهم (بالمطر) ولو خفيفا بحيث ييل الثوب والبرد والتلج ان
ذابا أو كانا قطعاً كبارا للمشقة حينئذ أما إذا صلى ولو جماعة ببيتة أو بمحل الجماعة القريب بحيث لا يتأذى (في
طريقه) اليه بالمطر أو مشى في كثر أو صلا أو فرادى ولو في محل الجماعة فلا جمع لانقاء التأذى نعم للامام الجمع
بالمؤمنين وان لم يتأذبه

* (باب صلاة الجمعة) *

هي بثلاث الميم وباسكانها وهي فرض عين عند اجتماع شروطها الآتية ومثل سائر الخس في الاركان والشروط
والآداب لكنهم اختلفت بشروط لصحتها وشروط لازومها وآداب كإتيان بعض ذلك (تجب الجمعة على كل
مكلف) لا صبي ومجنون كغيرها (حر) لا من قيسه رق ولو لمعضاوان كانت النوبة له ومكاتبه النقصه (ذكر)
لا امرأة وخنثى لنقصهما أيضا (مقيم) بالمحل الذي تقام فيه وان لم يكن مستوطنه لا مسافر كإتيان (بالمرض
ونحوه مما تقدم) من سائر أعياد الجماعة فالمعذور بشئ منها لا يلزمه الجمعة لما حرّم ثم نعم لا تسقط عن كل مثننا الا
اذا لم يقصد به اسقاطها والزمته وصح أنه صلى الله عليه وسلم قال الجمعة حق واجب على كل مسلم الا أربعة عبيد
مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض (وتجب) الجمعة (على المريض ونحوه) كالمعذور بالمطر (اذا حضر) محل
اقامتها (وقت اقامتها) ولا يجوز له الانصراف الا ان كان هناك مشقة لا يتحمل كمن به اسهال ظن انقطاعه فحضر
ثم عاد بعد تحرره وعلم من نفسه أنه ان مكث جرى جوفه فله الانصراف لا يضطراره اليه وكذا الوراد ضرره بطول
صلاة الامام (أو حضر في الوقت) أى بعد الزوال (ولم يشق عليه) الانتظار) بان لم يرد ضرره بذلك لان المانع في
حقه مشقة الحضور وبالضرورة فان تضرر بالانتظار أو لم يتضرر لكن حضر قبل الوقت فله الانصراف
ولم لا يلزمه الخوف الانصراف مطلقا (و) كالتجيب على أهل محل اقامتها تجب على غيرهم وهم كل (من بلغه)
نداء الجمعة طهرا الجمعة على من سمع النداء اسناده ضعيف لكن له شاهد باسناد جيد والمعتبر (نداء صبي) أى على
الصوت يؤذن كعادته في علو الصوت وهو واقف على الارض (من طرف موضع الجمعة) الذي يلي المكان
الخارج عن موضعها (مع سكون الريح والصوت) واعتبر ما ذكر من الشروط لانه عند وجودها لا مشقة عليه في
الحضور بخلافه عند فقدها أو فقدها بعضها وتجب على من ذكر (لا على مسافر سفر امباحا طويلا أو قصيرا) بشرط
أن يخرج من سور محلها أو عمرانه قبل الفجر (ويحرم) على من لزمته الجمعة (السفر بعد الفجر) ولو اطاعة لانها
مضافة الى اليوم وان كان وقتها بالزوال ولذا دخل وقت غسلها بالفجر ولزم بعيد الدار السعي قبل وقتها ليدركها
فيه (الامع امكانها في طريقه أو) ان (توحش) أى حصلت له وحشة (بختلافه عن الرفقة) وان لم يخف ضررا على
الوجه أو ان خشى ضررا على محترم له أو لغيره (وتسن الجمعة في ظهرا المعذورين) لعدم أدلتها (ويخفونها) ندبا
(ان خفي عذرهم) لثلاثهم وبالرفقة عن صلاة الامام أو الجمعة أما طاهر العذر كالأرأفة فسن لها طاهرها لا تنقضاء
التهمة (ومن حث طهره) ممن لا يلزمه الجمعة (حث جمعته) فيخير بين فعل ما شاء منها لكن الجمعة أفضل له
لانها صلاة أهل الكمال نعم ان أحرم مع الامام بالجمعة تعين عليه اقامتها فليس له أن يتعها طهر ابعده الامام
لان عقادها عن فرضه (ومن وجبت عليه) الجمعة (لا يصح احرامه بالظهور قبل سلام الامام) من الجمعة ولو بعد رفعه
من ركوع الثانية لتوجه فرضها عليه بناء على الاصح انها الفرض الاصلى وليست بدلا عن الظهور بعد سلام

لمن صلى جماعة في مكان بعيد
وتأذى بالمطر في طريقه

* (باب صلاة الجمعة) *

تجب الجمعة على كل مكلف
حز ذكر مقيم بالمرض
ونحوه مما تقدم وتجب على
المريض ونحوه اذا حضر
وقت اقامتها أو حضر في
الوقت ولم يشق عليه
الانتظار ومن بلغه نداء صبي
من طرف موضع الجمعة مع
سكون الريح والصوت لا على
مسافر سفر امباحا طويلا
أو قصيرا ويحرم السفر بعد
الفجر الامع امكانها في طريقه
أو توحش بخلافه عن الرفقة
وتسن الجمعة في ظهرا
المعذورين ويخفونها ان خفي
عذرهم ومن حث طهره
حث جمعه ومن وجبت
عليه لا يصح احرامه بالظهور
قبل سلام الامام

الامام يلزمه فعل الظاهر فوراً وان كانت أداء لعصيانه بتقويت الجمعة فاشبهه عصيان به بخروج الوقت ولو تركها
 أهل بلد تلتزمهم وصلاوا الظاهر لم تصح الا ان ضاق الوقت عن أقل واجب الخطبتين والركعتين (ويندب للراحي
 زوال عذره) قبل فوات الجمعة كالعبد يرضى ويرجو الخلق (ناخير ظهره الى البأس من الجمعة)
 لما في تجميل الظاهر حينئذ من تقويت فرض أهل الكمال فان أيس من الجمعة بان رفع الامام رأسه من ركوعها
 الثاني فلا تاخير وانما لم يكن الفوات فيما سمرهم ذابل بالسلام لان الجمعة ثم لازمة له فلا ترتفع الا بيقين بخلافه هنا
 اما من لا يرجو زوال عذره كالمرأة تيسر له حيث عزم على انه لا يصلي الجمعة الظاهر أول الوقت ليحوز فضيلته
 * (فصل) * (الجمعة) أي ليحتمها (شروط زوائد) على شروط غيرها (الأول وقت الظاهر) بأن تقع كلها مع
 خطبتيها فيه لا لتتابع رواه الشيخان (فلا تقضى الجمعة) لانه لم ينقل (فالوضاق الوقت) عن أن يسبغها مع خطبتيها
 أو شكوا هل بقي ما يسع ذلك أم لا (أحرموا بالظاهر) وجوب الفوات الشرط ولومدار الركعة الأولى حتى تحقق أنه
 لم يبق ما يسع الثانية أتم وانقلب ظهرا من الآن وان لم يخرج الوقت ولو خرج الوقت وهم فيها أو هوها ظهرا
 وجوبه لا يشترط تجديدية لانهم ما صلاوا وقت واحد فجاز بناء أطولهما على أقصرهما كصلاة الحضر مع
 السفر ويسر بالقراءة من حيثئذ ولا أثر للشك أثناءها في خروجها لان الأصل بقاؤه ولو قام المسبوق ليكمل
 نخرج الوقت انقلب له ظهرا أيضا (الثاني) من الشروط (أن تقام في حطة بلدة أو قرية) مبنية ولو بنصب
 لا لتتابع فلا تصح الا في ائمة بجمعة في العرف وان لم تكن في مسجد وان انهدمت وأقاموا العمارتها ولو في غير
 مظال لانها وطهرهم وبه فارق ما لو زلوا مكانا بالعمرو قرية فان جمعهم لا تصح فيه قبل البناء ودخل في قوله حطة
 وهي بكسر الخاء المجمة ارض خط عليها أعلام للبناء فيها القضاء المعدود من الابنية المجمععة بان كان في محل منها
 لا تقصر فيه الصلاة وان كان منفصلا عن الابنية بخلاف غير المعدود منها وهو ما يقصر فيه المسافر اذا وصله وعليه
 يحمل قولهم لو بنى أهل بلد مسجدهم خارجها لم يجز لهم إقامة الجمعة فيه لانفساهم وخروج بالبلد والقرية الخيام
 وان استوطنها أهلها فلا جمعة عليهم (الثالث) من الشروط (أن لا يسبغها ولا يقارنها بجمعة في تلك البلد
 أو القرية) لا لتتابع (الاعسر الاجتماع) في محل مسجد أو غير منها فينبذ يجوز تعددها بحسب الحاجة اما اذا
 سبقت واحدة مع عدم عسر الاجتماع فهي الصحيحة وما بعدها باطل وأما اذا تقارنتا فهما باطلتان والعبرة في
 السبق والمقارنة بالرء من تكبيره احرام الامام فان علم سبق واشكل الحال أو علم السابق ثم نسي فالواجب
 الظاهر على الجميع لا لتباس الصحيحة بالفاسدة وان علمت المقارنة أو لم يعلم سبق ولا مقارنته أعيدت الجمعة ان اتسع
 الوقت لعدم وقوع جمعة مجزئة والاحتياط لمن صلى ببلد تعددت فيه الحاجة ولم يعلم سبق جمعة ان يعيدها ظهرا
 خروجا من خلاف من منع التعدد ولو الحاجة (الرابع) من الشروط (الجماعة) فلا تصح باربعين فرادى لانه
 لم ينقل (وشروطها) أي الجماعة ليعتد بها في الجمعة (أربعون) بالامام لان الامة اجمعوا على اشتراط العدد
 فيها والاصل الظاهر ولا تصح الجمعة الا بعدد ثبت فيه توقيت وقد ثبت جوازها باربعين ولم تثبت صلاته صلى الله
 عليه وسلم لها باقل من أربعين فلا تجوز بأقل منه (مسلم اذا كرامكفا) أي بالغاعا فلا (حرامتوطنا) ببلد الجمعة
 بان يكون بحيث (لا يظعن) عن وطنه صيقا ولا شتاء (الالحاجة) كنجارة وزيارة فلا تنعقد باضداد من ذكر
 لبعضهم ومنهم غير المتوطن كن أقام على عزم عوده الى بلد بعد مدة ولو طويلا كملتفة والمتوطن خارج بلاد
 الجمعة وان سمع النداء فلا تعتد بهما وفي حكمة تقدم احرام من لا تعتد بهم على من تعتد بهم اضطراب طويل
 فينبغي لمن لا تعتد به ان لا يحرمه الا بعد احرام أربعين ممن تعتد بهم (فان نقصوا) عن الاربعين بالنقصاض
 أو غيره (في) الخطبة أو بينها وبين الصلاة أو الركعة الأولى من (الصلاة) بطات الخطبة في الأولتين والجمعة في
 الثالثة (صارت ظهرا) الان اتوا على الفور بمن سمع اركان الخطبتين فينبذني على ماضى أو كان أحرم
 قبل الانقضاء من كل العدد به وان لم يسبح الخطبة لانهم لما حقوا العدد تام صار حكمهم واحدا ولو تجزئ تسعة

ويندب للراحي زوال عذره
 ناخير ظهره الى البأس من
 الجمعة
 * (فصل) * (الجمعة شروط)
 زوائد (الأول) وقت الظاهر
 فلا تقضى الجمعة فلو ضاق
 الوقت أحرموا بالظهور
 (الثاني) أن تقام في حطة
 بلدة أو قرية (الثالث) أن
 لا يسبغها ولا يقارنها بجمعة
 في تلك البلد أو القرية الا
 لعسر الاجتماع (الرابع)
 الجماعة وشروطها أربعون
 مسلما ذكرا مكلفا حرا
 متوطنا لا يظعن الحاجة
 فان نقصوا في الصلاة صارت
 ظهرا

وثلاثون لاجتوب بعد رفع الامام من ركوع الاولى ثم انقض الاربعون الذين احرمهم أو نقصوا فالجمعة باقية وإن لم يحضر للاجتنون الركعة الاولى لماسر ولا يضرب باطوا المامومين بالاحرام بعد احرام الامام لكن بشرط تمكنهم من قراءة الفاتحة قبل ركوعه والالم تنعقد الجمعة بهم ولو كان في الاربعين أى قصر في التعلم لم يصح جمعهم لارتباط صحة صلاة بعضهم ببعض فصار كافتداء القارئ بالاي ولو جعلوا كلهم الخطبة لم تصح الجمعة بخلاف ما اذا جهلها بعضهم وعلم بماتقرر أن الجماعة هنا انما تشتترط في الركعة الاولى فلو صلى بالاربعين ركعة ثم أحدث فاتم كل وحده وأفاقوه في الثانية وان لم يحدث وأتموا منفردين أجزأتهم الجمعة لكن بشرط بقاء العدد الى السلام فلو بطلت صلاة واحد من الاربعين حال انفرادهم في الركعة الثانية بطلت صلاة الجميع لتبين فساد صلاته من أولها فسكانه لم يحرم (ويجوز كون امامها عبداً أو مسافراً أو صيباً) أو محدثاً ولم يبين حدته الابدع الصلاة وأحرمها برابعية كالعصر (ان زاده على الاربعين) ولا أثر لحدته لانه لا يمنع الجماعة ولا ينسل فضلها فان لم يكن زائداً على الاربعين لم تنعقد الجمعة لا تنقاء العدد المعتبر ومثله ما لو بان كافراً أو امرأة وان زاده على الاربعين لانهم ليسوا أهلاً للامامة بحال ولو بان حدث الاربعين صحت للامام والمطهر تبعاله وان لم يكن الامام زائداً على الاربعين لانه لم يكف العلم بطهارتهم بخلاف ما لو بان فيهم نحو عبد أو امرأة أو كافر أو مسافر أو صيب (الخامس) من الشروط (خطبتان قبل الصلاة) لا لتباع وأثرت خطبتان نحو العبد لا لتباع أيضاً (وفروضهما) من حيث المجوع (حسنة جد الله تعالى) لا لتباع ويشترط كونه بلغفاً الله ولفظ جد وما اشتق منه كالجد لله أو أجد لله أو الله أجد أو لله الجد أو أنا حمداً لله فخرج الجد للرحن والشكر لله ونحوهما فلا يكفي (والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) ويتعين صيغتها كاللهم صل أو صلى أو صلى أو الصلاة والسلام على محمد أو أجد أو أجد أو النبي أو الخاشع أو الماسح أو العاقب أو البشير أو النذير فخرج سلم الله على محمد ورحم الله محمد أو صلى الله عليه فلا يكفي على المعتمد خلافاً لمن وهم فيه وان تقدم له ذكر يرجع اليه الضمير (والوصية بالتقوى) لا لتباع ولانها المقصود الاعظم من الخطبة ولا يتعين لفظها بل يكفي أطيعوا الله وأطيعوا الله ولا يكفي الاقتصار فيها على التحذير من غرور الدنيا وزخارفها لان ذلك معلوم حتى عند الكافر بل لا بد من الحث على الطاعة أو المنع من المعصية (وتجب هذه) الاركان (الثلاثة في) كل من (الخطبتين) اتباعاً للسلف والخلف و (الرابع قراءة آية مفهومة) لا لتباع سواء آية الوعد والوعيد وغيرهما فلا يكفي شطراً آية ولو طويلة ولا آية غير مفهومة نحو تم نظر وتكفي ولو (في احدهما) لان الثابت القراءة في الخطبة دون تعيين محلها ويسن كونها بعد فراغ الاولى وقراءة في الاولى في كل جمعة لا لتباع (الخامس الدعاء للمؤمنين) والمؤمنات باخروي (في) الخطبة (الثانية) لا لتباع السلف والخلف وان اختص بالسامعين نحو رحكم الله (وشروطهما) أى شروط كل منهما (القيام لمن قدر) عليه لا لتباع فان عجز عنه بالضابط السابق في صلاة الغرض خطب فاعداً فان عجز عن ذلك فخطبهما ويجوز الاقتداء به وان لم يبين عذره لان الظاهر انه معذور فان بانت قدرته لم يؤثر الاولى للعاجز الاستثناء (وكونهما بالعربية) وان كان الشكل أعجميين لا لتباع السلف والخلف فان أمكن تعلمهما باخروي وطوب به جميع أهل البلد على الكفاية وان زادوا على الاربعين فان لم يفعلوا عصوا ولا جمعة لهم بل يصابون الظاهر وفائدة الخطبة هما وان لم يعرفها القوم فان لم يحسن أحدهم منهم الترجمة فلا جمعة لهم لا تنقاء شرطها (و) كونهما (بعد الزوال) لا لتباع (والجلوس بينهما) لا لتباع (بالطمانينة) فيه وجوباً كما في الجلوس بين السجدين هذا في القائم ان أمكنه الجلوس والافضل يسكنه وكذا من يخطب باللسان المجزء فلا يكتفيه الفضل بالاضطجاع ويندب كون الجلوس ونحوه بقدر سورة الاخلاص (واسماع العدد الذي تنعقده) الجمعة بان يرفع الخطيب صوته باركانهم ما حتى يسمعها تسعة وثلاثون غيره كما لو كان فلا بد من الاسماع والسماع بالفعل لا بالقوة ولو كان الخطيب أصم لم يشترط

ويجوز كون امامها عبداً أو مسافراً أو صيباً ان زاد على الاربعين (الخامس) خطبتان قبل الصلاة وفروضهما خمسة حمد الله تعالى والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى وتجب هذه الثلاثة في الخطبتين (الرابع) قراءة آية مفهومة في احدهما (الخامس) الدعاء للمؤمنين في الثانية وشروطهما القيام لمن قدر وكونهما بالعربية وبعد الزوال والجلوس بينهما بالطمانينة واسماع العدد الذي تنعقده

أن يسمع نفسه على الوجه وان كان من الاربعين ولا يشترط معرفة الخطيب معني أركان الخطبة خلافا للزركشي (والولاء بينهما) أي بين كلمات كل من الخطيبين (وبينهما) (بين الصلاة) (للتباعد) (وطهارة الحديث) (والاصغر والاكبر) (وطهارة النجاسة) في الثوب والبدن والمكان (والاستتر) (للمودة) (للتباعد) (وكفي الصلاة) (فلو أحدث في الخطبة استأثفها وان سبقه الحدث وقصر الفصل بخلاف ما لو أحدث بينهما ما بين الصلاة وتطهر عن قرب لانهما مع الصلاة عبادان مسلمة فلتان كفي الجمع بين الصلاتين وأفهم كلامه انه لا يشترط ترتيب الاركان الثلاثة ولا نية الخطبة ولا نية فرضيتها

* (فصل) * في بعض سنن الخطبة وصلاة الجمعة (تسنن) الخطبة (على منبر) (للتباعد) (فان لم يتيسر فعلى مرتفع) لانه أبلغ في الاعلام فان تعذر استند الى خشبة أو نحوها (وان يسلم) الخطيب على الحاضر من (عند دخوله) المسجد لاقباله عليهم ولا يسئل له فعل التحية (و) أن يسلم ثانيا على من (عند المنبر) قرب وصوله وإرادة (طوعه) (للتباعد) (و) أن يسلم ثالثا (اذا قبل عليهم) (للتباعد) أيضا (وان يجلس) على المستراح (حالة الاذان) (ليستريح من تعب العودة) (و) أن يسلم بين يديه (للتباعد) (وان يقبل عليهم) (بوجهه) ويستدير القبلة (للتباعد) لانه لا يثق بالخطاطين فان استقبل أو استدير أو كره وان يرفع صوته زيادة على الواجب (للتباعد) أيضا وان لا يلتفت يمنة ولا شمالا ولا يعث بل يشجع كفي الصلاة (وان تكون) الخطبة (بليغة) (لان المبتدلة الركيكة لا تؤثر في القلوب (مفهومة) لئلا الناس لان الغيرية الوحشية لا يتفهم أكثرهم (قصيرة) (يعني متوسطة بين الطويلة والنصيرة) (للتباعد) (وامسلم ولا يعارضه خبره أيضا) المصريح بالامر بقصره (و) باطالة الصلاة (وبان ذلك علامة على الفقه) لان القصر والعلول من الامور النسبية فالمراد باقصارها اقصارها عن الصلاة وباطالة الصلاة اطالتها على الخطبة (فعلم أن سنن قراءة في الاولى لا ينافي كون الخطبة قصيرة أو متوسطة) (وان يعتمد) الخطيب (على نحو عصا) أو سيف أو قوس (بمسارده) (للتباعد) وحكمته ان هذا الدين قام بالسلاح (و) تكون (بمناه) مشغولة (بالمنابر) ان لم يكن فيه نجاسة كعاج أو زرق طير فان لم يجد شيئا من ذلك جعل اليمنى على اليسرى تحت صدره (و) أن (بمنابر) النزول (ايبلغ) المحراب مع فراغ المؤذن من الإقامة مبالغة في تحقيق الموالاة ما يمكن بين الخطبة والصلاة (ويكره) ما ابتدعه جهلة الخطباء ومنه (التفاتة) في الخطبة الثانية (والاشارة بيده) أو غيرها (ودقه) (درج المنبر) في صعوده بنحو سيف أو رجله والدعاء اذا انتهى الى المستراح قبل جلوسه عليه والوقوف في كل مرة وقفة خفيفة يدعوقها ومبالغة الاسراع في الثانية وخفض الصوت بها والمجازفة في وصف السلاطين عند الدعاء لهم ومن البدع المنكرة كتب كثير أو رافسهم ومنها حفاظ آخر جمعة من رمضان حال الخطبة بل قد يحرم كتابة ما لا يعرف معناه لانه قد يكون دالا على كفر (ويقرأ) (ندبا) في الركعة (الاولى) (الجمعة) وفي الركعة (الثانية) (المنافقين) ولو صلى بغير المحصورين (أو) في الاولى (سبح الاعلى) وفي الثانية (الغاشية) (للتباعد) فيها وقراءة الايتين الاولى كإشعار اليه كلامه فان ترك الجمعة أو سبج في الاولى عمد أو لا وقرأ بعدها المنافقين أو الغاشية قرأ الجمعة أو سبج في الثانية ولا يعيد ما قرأه في الاولى وان لم يقرأ في الاولى واحدة منهما جمع بينهما في الثانية ثلاثا ولو صلاته عنهما ويسن أن تكون قراءته في الركعتين (جهرا) (للتباعد)

* (فصل) * في سنن الجمعة (يسن الغسل لحاضرها) أي مريد حضورها وان لم تجب عليه لان الغسل للصلاة لا اليوم بخلاف العيد وذلك لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من أتى الجمعة من الرجال أو النساء فليغتسل ومن لم يأتمم اغتسل عليه غسل ويكره تركه للخلاف في وجوبه وان صح الحديث بخلافه وهو قوله صلى الله عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فغسل أفضل (ووقت من الغجر) لان الاخبار علقته باليوم (ويسن) تأخيرها الى الرواح) لانه أفضى الى الغرض من التنظيف ولا يبطأه حدث ولا جنابة ويندب لمن عجز عنه التيمم بنية الغسل بدلا عنه احراز الفضيلة العبادية وان فات قد انقضت الاغتسال المسنونة (و) (يسن) (التبكير)

والولاء بينهما أو بينهما والصلاة
وطهارة الحديث وطهارة
النجاسة والستر

* (فصل) * تسنن على منبر
فان لم يتيسر فعلى مرتفع وان
يسلم عند دخوله وعند
طوعه واذا قبل عليهم
وان يجلس حالة الاذان وان
يقبل عليهم وان تكون
بليغة مفهومة قصيرة وان
يعتمد على نحو عصا يساره
وعنه بالمنبر ويبادر بالنزول
ويكره التفاته والاشارة
بيده ودقه درج المنبر ويقرأ
في الاولى الجمعة وفي الثانية
المنافقين أو سبج الاعلى وفي
الثانية الغاشية جهرا

* (فصل) * يسن الغسل
لحاضرها ووقته من الغجر
ويسن تأخيرها الى الرواح
والتبكير

الى المصلي لياخذوا بحجالتهم وينتظروا الصلاة للخبر الصحيح من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الاولى
فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشا
أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة وفي
رواية صحيحة وفي الرابعة دجاجة وفي الخامسة عصفورا وفي السادسة بيضة وفي أخرى صحيحة أيضا وفي الرابعة بطة
وفي الخامسة دجاجة وفي السادسة بيضة وانما يندب البكور (لغير الامام) أما الامام فيندب له التأخير الى وقت
الخطبة للاتباع والساعات المذكورة (من طلع الفجر) والمراد به ساعات النهار الفلكية وهي اثنا
عشر ساعة مائة صيفا وأشتاء والعبرة بخمس ساعات منها أو ست طال الزمان أو قصر يؤيده الخبر
الصحيح وهو يوم الجمعة تتنازع عشرة ساعة اذ مقتضاه ان يومها لا يختلف فلتحمل الساعات على مقدار سدس ما بين
الفجر والزوال لكن بدنة من جاء أول الساعة أكمل من بدنة من جاء آخرها وبدنة المتوسط متوسطة وكذا يقال
في بقية الساعات هذا هو المعتمد من اضطراب طويل في المسئلة (وليس) الثياب (البیض) والاعلى منها أكد
لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم البسوا من ثيابكم البيض فانهم من خير ثيابكم وما صبغ غزله قبل النسيج أولى
بما صبغ بعده بل يكره لبس المصبوغ بعده ولم يلبسه صلى الله عليه وسلم وليس الاول ويندب للامام أن يربدي
حسن الهيئة والعفة والارتداء (والتنظيف) بحلق العانة وتنف الابط وقص الشارب وتقليم الاظفار والسواك
وازالة الاوساخ والروائح الكريهة للاتباع (والتنظيف) وأفضله وهو المسك أكد للخبر الصحيح من اغتسل يوم
الجمعة وليس من أحسن ثيابه ومن طيب ان كان عنده ثم أتى ولم يخط أعناق الناس ثم صلى ما كتب له ثم
أنصت اذا خرج امامه حتى يخرج من صلاته كان كفارة لما بينهما وبين الجمعة التي قبلها (والمشي بالسكينة) للخبر
الصحيح من غسل يوم الجمعة واغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب ودنا من الامام واستمع ولم يلبس كان له بكل
خطوة عمل سنة أجر صيامها وقيامها ومعنى غسل قبل جامع حليته فالحاجها الى الغسل اذ ينسئ له الجماع قبل
ذهابه لئلا يمان أن يرى في طريقه ما يشغل قلبه والاوى فيه أن معناه ما من غسل ثيابه وغسل رأسه ثم اغتسل لخبر أبي
داود وبكر بالتخفيف خرج من باب يشتهي كراو بالتشديد أتى الصلاة أول وقتها وابتكر أي أدرك أول الخطبة
وحمل ندب ما ذكره من يرضى الوقت والاوجب ان لم يدرك الجمعة الا به ويكره عند اتساع الوقت العدو اليها كسائر
العبادات (والاشتغال بقراءة أو ذكر في طريقه وفي المسجد) يجوز فضيلة ذلك (والانصات) في الخطبة ليحصل
الاصغاء اليها قال تعالى واذا قرئ القرآن أنصتوا واما خطبة فاستمعوا له وأنصتوا (بترك الكلام والذكر)
بالنسبة (للسامع و بترك الكلام دون الذكر لغيره) أي لغير السامع اذا لوى له أن يشتمل بالتلاوة والذكر
وافهم كلامه أن ندب الانصات لا يختص بالاربعين بل سائر الحاضر من فيه سواء أما الكلام فمكروه لخبر مسلم
اذا قلت لصاحبك أنصت يوم الجمعة والامام يخطب فقد لغوت وانما لم يحرم لانه صلى الله عليه وسلم لم ينكر على من
كلمه وهو يخطب ولم يبين له وجوب السكوت والامر في الآية للندب ومعنى لغوت تركت الادب جمعا بين الادلة
ولا يكره الكلام قبل الخطبة وبعدها وبين الخطبتين ولا كلام الداخل الا ان اتخذ له مكانا واستقر فيه (ويكره
الاحتباء) للعارضين مادام الخطيب (فيها) أي الخطبة لما صح من النهي عنه ولانه يجلب النوم (و) كره
(سلام الداخل) على الحاضر من كفى المجموع وغيره لانهم مشغولون بما هو أهم منه (لكن تجب اجابته) لان
عدم مشروعيته اعراض لالذاته بخلافه على نحو قاضي الحاجة (ويستحب) لكل من الحاضر من (تشميت
العاطس) اذا جد الله بان يقول له رحمت الله لعموم ادائه وانما لم يكره كسائر الكلام لان سببه فهمي ولو عرض
مهم ناجز كتعليم خير ونهي عن منكر وانذار مهلك لم يكره الكلام بل قد يجيب وممراته يحرم على أحد
الحاضر من بعد صعود الخطيب المنبر وجاوزه الاشتغال بالصلاة وان لم يسمع الخطبة (و) ينسئ (قراءة سورة
الكهف) واكثرها (يومها واوليتها) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من قرأها يوم الجمعة أضاء له من النور

لغير الامام من طلوع الفجر
ولبس البيض والتنظيف
والتنظيف والمشى بالسكينة
والاشتغال بقراءة أو
ذكر في طريقه وفي
المسجد والانصات بترك
الكلام والذكر للسامع
وبترك الكلام دون
الذكر لغيره ويكره الاحتباء
فيها وسلام الداخل لكن
تجب اجابته ويستحب
تشميت العاطس وقراءة
سورة الكهف يومها واوليتها

ما بين الجمعةين وورد من قرأها بالتمام أصغله من النور ما بينه وبين البيت العتيق وقرا عن ابن سار آكد والاولى
منه بد صلاة الصبح مناداة بالعبادة مما يمكن (واكثر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيها) أو في يومها
ولياتها للاخبار الكثيرة الشهيرة في ذلك (والدعاء في يومها) ليصادف ساعة الاجابة فانها فيه كانت في أحاديث
كثيرة لكنها معارضة في وقتها (وساعة الاجابة) أوجها أتم (فيما بين جلوس الامام للخطبة وسلامه) كإرواه
مسلم والمراد انهم لا يخرجون من هذا الوقت لانهم استغرقوه لانهم الخطبة لطيفة وخبر التمسوها آخر ساعة بعد العصر
قال في المجموع يحتمل انهم امتنعوا في وقت ومرة في آخر كما هو المختار في إسناده لقدر (ويكرهه) تنزيها
وقيل تحريما وعليه كثيرون وهو المختار من حيث الدليل للاخبار الصحيحة الدالة عليه (الخطي) لما فيه من
الايذاء (ولا يكرهه مام) لا يبلغ المنبر أو الحراب الا به لا يضطراره اليه ومن ثم لو وجد طريقا يرفعها لهدونه كرهه
(و لا) (من بين يديه فرجة) وبينه وبينها صف أو صفان لتقصير القوم باخلائهم لكن بسن له ان وجد غيرها
أن لا يخطي فان زاد في الخطي على الصفيين ورجا أن يتقدموا اليها اذا أقيمت الصلاة كرهه لكثرة الاذى (و لا)
(المعظم) لعلم أو صلاح (اذا ألف موضعا) من المسجد على ما قاله جمع لان النفوس تسمع بخطبه وفيه نظار والذى
يتجه الكراهة له كغيره بل تأخيرها بل تأخيرها الحضور الى الزخمة غاية في التقصير بالنسبة اليه فلم يسأخ له في ذلك ويحرم عليه
أن يقيم أحد الجلس مكانه بل يقول تفسحوا أو توسعوا ولا مربة فان قام الجالس باختياره وأجلس غيره فلا
كرهه على الغير نعم يكره للجالس ذلك ان انقل الى مكان أبعد لكرهه الا يثار بالقرب (ويحرم) على من تنزله
الجمعة (التشاغل عنها) ببيع أو غيره (بعد) الشروع في (الاذان الثاني) بين يدي الخطيب لا كية آخر الجمعة
وقيس بالبيع فيها كل شاغل أى ما شأنه ذلك ولا يبطل العتد وان حرم لانه لم يثنى خارج ولو تباعع اثنان
أحدهما تنزلهما الجمعة أنما كمال لعب الشافعي الشطرنج مع حنفي نعم له نحو شراء ما يحتاجه كماء طهره ونحو البيع
وهو سائر البها في المسجد (ويكرهه) التشاغل بذلك (بعد الزوال) وقبل الاذان السابق لدخول وقت الوجوب
نعم لا كراهة في نحو مكة مما يفتش فيه التأخير لما فيه من الضرر ومرا أن بعيد الدار يلزمه السعي ولو قبل الوقت
فيحرم عليه التشاغل بذلك من وقت وجوب السعي ولو قبل الوقت (ولا تدرك الجمعة الا بركعة) لما مر من أنه
يشترط الجماعة وكونهم أربعين في جميع الركعة الاولى فلأدرك المسبوق ركوع الثانية واستمر معه الى أن يسلم
أنى بركعة بعد سلام الامام جهرا وتمت جبعته ولو شاك مدرك الركعة الثانية قبل سلام الامام هل سجد معه أم لا
سجدوا أم لا الجمعة أو بعد سلامه أتمها طهر الا أنه لم يدرك ركعة معه فعلم أنه لو أتى بركعة للثانية وعلم في تشهده ترك
سجدة من الثانية سجدها ثم تشهد وسجد للسجود وهو مدرك للجمعة وان علم بان الاولى وشك فأنته الجمعة
وحصل له ركعة من الظهر (فان أدركه بعد ركوع الثانية فوها الجمعة) وجوبا وان كانت الظهر هي اللازمة له
موافقة للامام ولان الياس منها لا يحصل الا بالسلام (وصلاها طهرا) لعدم ادراك ركعة مع الامام (واذا أحدث
الامام) أو بطلت صلاته بغير الحدث (في الجمعة) استخلف هو أو أحد المؤمنين وجوبا وان بطلت صلاته في
الركعة الاولى ليدركوا الجمعة وتنبأ بان بطلت في الثانية لئتموها جماعة وانما لم يجب الاستخلاف فيها الادراكهم
مع الامام ركعة واذا استخلف فيها اجاز لهم المتابعة والانفراد ويشترط في خليفة الجمعة أن يكون ماموما وان لم
يحضر الخطبة ولا الركعة الاولى ثم الخليفة في الاولى يتم الجمعة وكذا الخليفة الثانية ان اقتدى في الاولى ثم أحدث
الامام في الثانية فاستخلفه بخلاف ما لو اقتدى في الثانية لأنه لم يدرك ركعة خلف امام يكون تابعه في ادراك الجمعة
وانما أدركه وهو خليفة نعم ان أدرك المسبوق الثانية خلفه أتمها الجمعة لأنه صلى ركعة خلف من راعى نظام صلاة
الجمعة أما غير المأموم فلا يجوز استخلافه في الجمعة لأنه يشبهه انشاء جمعة بعد أخرى وهو ممنوع (أو) بطلت صلاة
الامام في (غيرها) من سائر الفروض والنوافل (استخلف) ندبا مطلقا لاجام أو غيره (ماموما) أو غيره لكن
يشترط أن يكون (موافقا لصلاته) أى الامام لم يشي على نظامه كأن يستخلفه في أولى الرباعية او ثالثها بخلاف

واكثر الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم فيها
والدعاء في يومها وساعة
الاجابة فيما بين جلوس
الامام للخطبة وسلامه ويكرهه
الخطي ولا يكرهه لمام ومن
بين يديه فرجة والمعظم
اذا ألف موضعا ويحرم
التشاغل عنها بعد الاذان
الثاني ويكرهه بعد الزوال
ولا تدرك الجمعة الا بركعة
فان أدركه بعد ركوع
الثانية فوها الجمعة وصلها
ظهر او اذا أحدث الامام
في الجمعة أو غيرها استخلف
ماموما موافقا لصلاته

ما اذا استخلفه في ثانيها أو رابعها لانه يحتاج الى القيام وهم الى الجلوس (ويراعى) الخليفة (المسبوق نظم) صلاة (امامه) لانه التزمه بقيامه مقامه (و) من ثم (لا يلزمهم) أى المؤمنون (تجديدية القدوة) به والله أعلم
 * (باب) كيفية (صلاة الخوف) *

من حيث انه يحتمل في الصلاة عنده ما لا يحتمل فيها عند غيره ويرتبه بيان حكم اللباس وقد جاءت بها الاحاديث على ستة عشر نوعا اختار الشافعى رضى الله عنه منها أنواعا أربعة ذكر المصنف منها واحد الكثرة وقوعه فقال (اذا التحم القتال المباح) ولو مع باع أو صائل عليه أو على غيره ولم يتمكنوا من تركه أو أشد الخوف ولم يامنوا أن يدر كهم العدو ولو لولو أو انقسموا (أو هرب هربا مباحا من حبس) بغير حق (وعدو) زاد على الضعف (وسمع) وسيل لم يجد مدلا عنه وغيره لا يصدقه في دعوى اعساره ولا يئتمه معه أو من قاصد نفسه أو ماله أو حرمة أو من مقتصر رجاءه به منه سكون غضبه حتى يعفوه عنه (أو ذب) نظمالا (عن) نحو (ماله) أو حرمة أو مال الغير أو حرمة في كل هذه الصور لا يباح اخراج الصلاة عن وقتها بل يصلى كيف أمكن عند ضيق الوقت و (عذر) حينئذ (في ترك القبلة) عند العجز عن الاستقبال بسبب العدو ونحوه سواء الركب والمشي وحالة التحرم وغيرها الضرورة ويعذر حينئذ أيضا في استدبار الامام والتقدم عليه للضرورة (أو) في (كثرة الافعال) التي يحتاج اليها ابتداء كالطعنات والضربات المتواليات والعدو والاعداء (و) في (الركوب) الذي احتاج اليه ابتداء وفي الانتهاء كذلك لقوله تعالى فان ختمتم فرجالا أو رجلا أو كنانا أو آمن وهورا كب تزل فوراً وجواباً وبني ان لم يستدبر القبلة والاستئناف (و) في (الايحاء بالركوع) والسجود عند العجز عنها للضرورة (و) يجب أن يكون (السجود) أخفض) ليميز عن الركوع وفي حمل السلاح الملتصق بنجس لا يعفى عنه اذا احتاج الى امساكه وان لم يضطر اليه لكن يجب عليه القضاء في هذه الاخيرة لندرة عذره (ولا يعذر في الصباح) بل تبطل به الصلاة اذا لضرورة اليه بل السكوت أهيب ولا يعذر أيضا في النطق بلا صياح كافي الامم وعلم من كلامه أنه يتمتع بجميع ما ذكر على العاصي بنحو قتاله كغفلة وقطاع طريق أو هرب به كان لم يزد العدو على ضعفه لان الرخص لا تنال بالمعاصي ولا يباح شيء من ذلك أيضا الطالب عدو وخاف فوته لو صلى متمكلاً ان الرخص انما وردت في خوف فوت ما هو حاصل وهي لا تجاوز محلها وهو المحصل نعم ان خشى كرهه عليه أو كميناً أو انقطاعاً عن رفقة جازله ذلك لانه خائف ومن خاف فوت الوقوف بعرفة لو صلى متمكلاً وجب عليه تنصيل الوقوف وترك الصلاة في وقتها لان قضاء الحج صعب بخلاف الصلاة

* (فصل) * في اللباس (يحرم الحرير والقر) وهو نوع منه لكنه أدون (لأن ذكر) والخنثى (البالغ) العاقل أى عليه سائر وجوه الاستعمالات كالستر والتستر لما صح عنه صلى الله عليه وسلم من النهي عن لبسه وعن الجلوس عليه وقيس به ما سائر وجوه الاستعمالات ولان فيه مع معنى الخيلاء انه يورث رفاة وزيينة وابداء زى يليق بالنساء دون شهامة الرجال (اللا ضرورة) أو حاجة (كجرب وحكة) ان اذا غيره ودفع حره برد شديد ين (وقل) فيحمل استعماله لاجل ذلك حضر اوسفر ان كان القمل لا يندفع بدونه ولا بأس به منه للحاجة ولانه صلى الله عليه وسلم أرخص فيه لعبد الرحمن بن عوف وللزبير حكة كانت به ما ويجوز بل يجب لبسه اذا لم يجد غيره لستر عورته ولو في الخلوة والجمار لبس ديباج لابق غيره وقايتهم وكذلك المن فاجاه قتل بغلة فلم يمكنه طاب غيره الحرير أو لم يجد غيره (ويحل المركب من حرير وغيره ان استوى بالي الوزن) أو كان الحرير أقل سواء زاد ظهور الحرير أو لا لانه حينئذ لا يسمى حريراً والاصل الحل بخلاف ما أكثره حرير في الوزن لانه حينئذ يسمى ثوب حرير وخرج بالذكر المرأة فيحمل لها سائر استعماله افتراشا وغيره لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم حل لانهم نعم يحرم عليهم التزين بالجدران به وتعليق الستور على الابواب ونحوها وخرج بالبالغ الصبي وبالعقل المجنون (و) من ثم حل (الباس الصبي) ولو صرنا غنوا المجنون (الحرير) حلى (الذهب والفضة) في يوم العيد وغيره اذ

ويراعى المسبوق نظم امامه ولا يلزمهم تجديدية القدوة
 * (باب صلاة الخوف) *
 اذا التحم القتال المباح أو هرب هربا مباحا من حبس وعدو وسبع أو ذب عن ماله عذر في ترك القبلة أو كثرة الافعال والركوب والايحاء بالركوع والسجود أخفض ولا يعذر في الصباح
 * (فصل) * يحرم الحرير والقطن للذكر البالغ الا لضرورة كجرب وحكة وتقل ويحل المركب من حرير وغيره ان استوى بالي الوزن والباس الصبي

ليس لهما شهامة تنافي خنوته ذلك ولانهم ما غيروا مكافئين وكاللبس هنا أيضا سائر وجوه الاسماء استعمال (و) يخل
 (الحرير للكبعة) أي استره اسواء الديباج وغيره لفعل الساقف والخلف له وليس مثلها في ذلك سائر المساجد
 ويكره تزيين مشاهد العلماء والصالحين وسائر البيوت بالثياب الحريرة مسلم ويحرم بالحرير والمصوّر أو ما تزيين
 الكبعة بالذهب والفضة فخرام كما يشير اليه كلامهم (و) يخل للرجل والخنثى (تطريف معتاد) أي جعل طرف
 ثوبه مسجف بالحرير بقدر العادة وان جازت أربع أصابع لم يصح انه صلى الله عليه وسلم كان له حبة يلبسها
 لها رقعة في طوقها من ديباج وفرجاها مكفوفان بالديباج وانه كان له حبة مسجفة الطوق والكعبين والفرجين
 بالديباج اماما جاوز العادة فيحرم (وتطريز وترقيع قدر أربع أصابع) مضمومة بخلاف ما اذا جاوزها الخبر
 مسلم ثم صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير الا وضع أصبع أو أصبعين أو ثلاث أو أربع ولو
 تعددت محالها اشترط على الاوجه ان لا يزيد على طرازين كل طراز على كم وان كل طراز لا يزيد على أصبعين
 ليكون مجموعهما أربع أصابع والتطريز جعل الطراز الذي هو حرير خالص من كم على الثوب اما المطرز
 بالابرة فكانت سويج على الاوجه فان زاد الحرير على وزن الثوب حرم والا فلا (و) يخل (حشو) الخوخة
 وجبة بالحرير وليس ذلك المحشو واستعماله لانه ليس ثوبا منسوجا ولا يعد صاحبه لبس حرير وبهذا فارق
 حرمة البطانة (و) يخل للرجل وغيره (خياطة به) لذلك (ونحيط سبعة) كافي المجموع وليقة الدواة لاستئثارها
 بالحرير قاله الزركشي وكيس المحصف قال الفوراني وكيس الدراهم وغطاء الكوز على ما رآه الاسنوي وخلع
 الحرير من الملوكة على ما نقل عن الماوردي لا كتابة الصداق فيه ولو للمرأة على المعتمد ولا اتخاذ باللبس (و) حل
 لمن مر (الجلوس عليه فوق حائل) فرش عليه ولو خفية فامهل النسيج لانه لا يسمى في العرف مستعملا له (ويحرم
 على الرجل) والخنثى (المزعر والمعصر) كافي الروضة وغيرهما من تصويب البيهقي وأطال فيه وألحق
 جميع المورس بالزعر لكن ظاهر كلام الاكثرين حله ويحرم على الرجل وغيره استعمال جلد الغهد
 والنمر (وبس التخم بالفضة للرجل) ولو لغير ذي منصب لا اتباع والاولى ان يكون (دون منقال) فان باع مثقالا
 وعده العرف اسرافا حرم والا فلا على الاوجه وخبر فلا يبلغه مثقالا ضعيف وان حسنه بعض المتأخرين وبس
 كونه (في الخنصر) اليمنى أو اليسرى لا اتباع (و) لكن (اليمنى أفضل) لان حديث لبسه فيها أصبح كما قاله
 البخاري ويكره لبسه في غير الخنصر وقيل يحرم واعتمده الاذري ويجوز لبسه فيها مع ما عاين بقص وبدونه وجعله
 في باطن الكف أفضل ونقشه ولو بذكر ولا يكره ويكره تزيين الرجل لبس فوق خاتمين وللمرأة لبس أكثر من
 خلتا اليمنى ويجوز التخم بنحو الحديد والخناس والرصاص بلا كراهة وخبر ما لي أرى عليك حلية أهل النار للرجل
 وجده لبس خاتم حديد ضعيف لكن حسنه بعضهم فالاولى ترك ذلك والسنة في الثوب والازار للرجل ان يكون
 الى نصف الساقين ويجوز بلا كراهة الى الكعبين وفي العذبة ان تكون بين الكعبين وفي الكم ان يكون الى
 الرسغ وهو المفصل بين الكف والساعد (ويكره نزول) ذلك عماد كرومته نزول (الثوب) أو الازار (من
 الكعبين) أي عنهما (ويحرم) نزول ذلك كله عماد كرفته (للخيلاء) أي تصدده للوعيد الشديد الوارد فيه
 والمرأة ارسال الثوب على الارض الى ذراع ويكره لها الزيادة على ذلك وابتداء الذراع من الكعبين على الاقرب
 واقرأ توسعة الاكمام والثياب بدعة وسرف نعم ما صار شعار العلماء يندب لهم لبسه كما قاله العز بن عبد السلام
 ليعرفوا بذلك فيسألوا وليطاعوا فبما عناه زجروا وبس أن يبدأ بيمينه لبسا ويساره خطعا وأن يتخاض نحو فعله اذا
 جالس وأن يجعلها وراءه أو يجنبه الا ليعذر وأن يطوى ثيابه اذا كبر اسم الله تعالى والابسه الشيطان كما
 ورد (ويكره لبس الثياب الخشنة لغير غرض شرعي) على ما قاله جع لكن الذي اختاره في المجموع أنه خلاف
 السنة ويقاس بذلك كل الخشن

الحرير والذهب والفضة
 والحرير للكبعة وتطريف
 معتاد وتطريز وترقيع قدر
 أربع أصابع وحشو وخياطة
 به ونحيط سبعة والجلوس
 عليه فوق حائل ويحرم على
 الرجل المزعر والمعصر
 وبس التخم بالفضة للرجل
 دون منقال في الخنصر
 واليمن أفضل ويكره نزول
 الثوب من الكعبين ويحرم
 للخيلاء ويكره لبس الثياب
 الخشنة لغير غرض شرعي

* (باب صلاة العيدين) *

الاصل فيها الاجماع وغيره وأول عيد صلاه النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة ولم يتركها (هي سنة) مؤكدة على كل مكاف وإن لم تلزمه الجمعة فلا ثم ولا قتل بتركها وتسحق الحاج حتى لكن فرادى لاجتماع (ووقتها بعد طلوع الشمس) أي يدخل بالطلوع ويبقى (الى الزوال ويسن تأخيرها الى الارتفاع) أي ارتفاع الشمس قدر ربح لا يتابع والخروج من خلاف من قال انما تدخل بارفعها (و) يسن (فعلها في المسجد) اشرفه فان صلى في الصحراء كرهه ويقف نحو الحيض بيباه (الاذا ضاق) عن الناس فالسنة فعلها في الصحراء لا يتابع ويكره فعلها حيث في المسجد وكان ساعه حصول نحو مطر مانع من الصحراء وتسق في مسجد مكة وبيت المقدس مطلقا تبعه السلف والخلف (و) يسن (احياء ليأتيهم) أي ليلة عيد الفطر وعيد الاضحى (بالعبادة) من نحو صلاة وقراءة وذكرا ولبا سائدا ضعيفا من أحيى ليلة العيد أحيى الله قلبه يوم توفى القلوب ويحصل ذلك باحياء معظم الليل (و) يسن (الغسل) لكل من العيدين لا يتابع وإن كان سنده ضعيفا ويدخل وقته (من نصف الليل) ليتسع الوقت لاهل السواد لاثنين اليه قبل الفجر بعد خطبتهم والافضل فعله بعد الفجر (و) يسن (التطيب والتزين) بما صرح في الجمعة ومنه ليس أحسن ما عنده والاولى المياض الآن يكون غيره أحسن فهو أفضل وفارق ندب البياض في الجمعة مطلقا بان القدس هذا اظهار النعم ونم اظهار التواضع ويندب ذلك لكل أحد حتى (للقاعد) في بيته (والخارج) الى صلاة العيد (والكبار والصغار للمصلي) منهم (وغيره) بخلاف نظيره في الجمعة لا يفعله الامر بدخول حضورها الماسرثم (و) يسن (خروج المجوز) لصوات العبد والجماعات (بيدته) أي في ثياب مهنها وشغلها (بلاطيب) ويتنظف بالماء ويكره بالطيب والزينة كما يكره الحضور لذوات الهيات ولوجناز وللشابات وإن كن ممتدلات بل يصلين في بيوتهن ولا لباس يجماعنهن ولا بان تعظهن واحدة ويندب لمن لا يخرج من التزين اظهار السرور وانما يجوز الخروج للعبادة باذن حليها (و) يسن لقاصد صلاة العيد (البكور) الى المصلي ليحصل فضيلة القرب الى الامام وانتظار الصلاة (لغير الامام) أما الامام فيسن له تأخير الحضور الى ارادة التحريم لا يتابع (و) يسن (المشي) الى المصلي ان قدر عليه (ذهابا) أي في الذهاب للخبر الصحيح في الجمعة أو هوا أو تمت مشي أو العاجز بعد أو وضعف فيركب وأما غيره فلا يسن له المشي راجعا بل هو مخير بينه وبين الركوب نعم ان نضر الناس بركوبه لغير الزجة كرهه ان خف الضرر والا حرم (و) يسن لمصلي العيد (الرجوع) من المصلي (بطريق) أي في طريق (آخر) غير الذي ذهب فيه وأن يكون (أقصر) من طريق الذهاب (كافي سائر العبادات) لما صرح أنه صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك في العيد اما لشهادة الطريقين له أو لتبرك أهلها به أو لاستيفائه فيهما أو لتصدقته على فقرائهم أو لارادة غيظ المنافقين أو للتفاؤل بتغير الحال الى المغفرة والرضى (و) يسن للامام (الاسراع في) الخروج الى صلاة عيد (الفطر والتأخير) قليلا (في) الخروج الى صلاة عيد (الفطر) لما ورد مرسلان أمره صلى الله عليه وسلم بذلك وليتسع الوقت بعد صلاة النحر للوضحية وقبل صلاة الفطر لاخراج الفطرة (و) يسن (الاكل) والشرب (فيه) أي الفطر (قبلها) أي قبل الصلاة والامساك في عيد النحر لا يتابع ولتيمم اليومان بما قبلها وما يسن الاكل من كيد الاضحية لا يتابع (و) يسن (تمرو ونر) أي ان يكون المأكول كذلك لا يتابع وصلاة العيد ركعتان وصفتهما في الشروط والاركان والسنة كثيرها لكنها امتازت عن غيرها بما مورتنذب فيها (و) منها أنه (يكبر) الامام والمنفرد (في الركعة الاولى) ولومن المقضية (قبل القراءة) أي قراءة الفاتحة (سبعين) سوى تكبيرة الاحرام والركوع فان شئت أخذ بالاقبل (مع رفع اليدين) في كل تكبيرة حذو منكبيه كما صرح في صفة الصلاة وقت السبع الفاصل (بين الاستفتاح والتعوذ) فان فعلها بعد التعوذ وحصل أصل السنة لبقاء وقتها بخلاف ما اذا شمرع في الاستفتاح عهدا أو سهوا أو جهلا بمجمله أو شرع امامه قبل أن يأتي بالتكبير أو يتيه فانه

* (باب صلاة العيدين) *

هي سنة ووقتها بعد طلوع الشمس الى الزوال ويسن تأخيرها الى الارتفاع وفعلها في المسجد الا اذا ضاق واحياء ليأتيهم ما بالعبادة والغسل من نصف الليل والتطيب والتزين للقاعد والخارج والكبار والصغار للمصلي وغيره وخروج المجوز بيده بلاطيب والبكور لغير الامام والمشي ذهابا والرجوع بطريق آخر أقصر كما في سائر العبادات والاسراع في النحر والتأخير في الفطر والاكل فيه قبلها وتمرو ونر ويكبر في الركعة الاولى قبل القراءة سبعين مع رفع اليدين بين الاستفتاح والتعوذ

وفي الثانية خمساً ولا يكبر
المسبوق إلا ما أدركه وقراءة
واقتربت أو الأعلى والغاشية
ويقول بين كل تكبيرتين
الباقيات الصالحات سبحان
الله والحمد لله ولا إله إلا الله
والله أكبر سراً واضعاً يمينه
على يسره بينهما ثم خطب
خطبتين يحاسب قبلهما مجلساً
خفيفة ويذكر فيها ما يليق
ويكبر في الأولى تسعاً وفي
الثانية سبعاً ولله

* (فصل) * يكبر غير الحاج
برفع الصوت أن كان رجلاً
من غروب الشمس إلى غروب
العبد في الطريق ونحوها
ويتأ كدمع الزخعة ثلاث
تكبيرات متوالية ويزيد
لا إله إلا الله والله أكبر الله
أكبر والله الحمد وندب زيادة
الله أكبر كبيراً والحمد لله
كثيراً وسبحان الله بكرة
وأصلياً ويستمر إلى تحريم
الامام ويكبر الحاج من ظهر
يوم النحر إلى صبح آخر
التشريق ويكبر غيره من
صبح يوم عرفة إلى عصر آخر
التشريق بعد صلاة كل
فرض أو نفل أداء وقضاء
وحائزاً وإن نسي كبيراً إذا
تذكر ويكبر لرؤية النعم في
الأيام المعلومات وهي عشر
ذى الحجة ولوشهدوا قبل
الزوال بروية الهلال الليلة
الماضية أفطروا وصلينا
العبد

يقوت ولا يأتي به للتلبس بفرض ولو تذكره بعد الفاشية سن له أعادته أو بعد الركون أو ارتفع ليأتي به بطلت
صلاته إن علم وتعمد (وفي الثانية خمساً) وبقي فيها نظير ما تقرر في الأولى والمأموم يوافق إمامه إن كبر ثلاثاً أو ستاً
فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه بما فيه ما ولو ترك إمامه التكبيرات لم يات بها (ولا يكبر المسبوق إلا ما أدركه) من
التكبيرات مع الإمام فلو اقتصدى به في الأولى مثلاً ولم يبق من السبع الواحدة مثلاً كبرها معه ولا يزيد عليها ولو
أدركه في أول الثانية كبر معه خمساً أو في ثانيته بخمس أيضاً لأن في قضاء ذلك ترك سنة أخرى (و) يسن
(قراءة) في الأولى وإن أم بجمع غير محصور من (واقتربت) في الثانية (أو الأعلى) في الأولى (والغاشية) في
الثانية (للا تباع) (ويقول) (ندبا) (بين كل تكبيرتين) من السبع أو الخمس (الباقيات الصالحات) في قوله تعالى
والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخيراً ألهى عند ابن عباس وجاعة (سبحان الله والحمد لله ولا إله
إلا الله والله أكبر) ويسن أن يأتي بذلك (سراً) وأن يكون (واضعاً يمينه على يسره) تحت صدره (بينهما) أي بين
كل تكبيرتين كما يضعهما كذلك في حال القراءة كما مر في صفة الصلاة (ثم) بعد الصلاة (خطب) ندباً ولو سافر من
لامنفرد (للا تباع) (خطبتين) تخطبتي الجمعة في الأركان والسنن دون الشروط فلا تجب هنالك تسن ويسن أن
يسلم على من عند المنبر وأن يقبل على الناس بوجهه ثم يسلم عليهم ثم يجلس قبلهما مجلساً خفيفاً بمقدار الأذان
في الجمعة (ويذكر فيها ما يليق) أي الخطبتين (بالحال) فيعرض لأحكام زكاة الفطر في عبده ولا أحكام الاضحية
في عبده (للا تباع) في بعض ذلك (ويكبر) ندباً (في) الخطبة (الأولى) عند استفتاحها (تسعا) يقيمها متوالية أفراداً
(وفي) الخطبة (الثانية) عند استفتاحها (سبعاً) كذلك (ولاء) لما ورد عن بعض التابعين بسند ضعيف أن ذلك
من السنة والتكبيرات المذكورة مقدمة للخطبة لأمها

* (فصل) * في توابيع ما مر (يكبر غير الحاج) سواء الرجل والمرأة لكن (برفع الصوت) أن كان رجلاً أظهرها
لشعار العبد بخلاف المرأة والخنثى (من غروب الشمس إلى غروب الشمس في الطريق ونحوها) من المناسك
والمساجد والأسواق وكما وما شيا وقائماً وقاعداً وفي غير ذلك من سائر الأحوال (و) لكن (يتأ كدمع الزخعة)
وتغابر الأحوال فيما يظهر قياساً على التلبية للحاج وكيفية التكبير أن يكون (ثلاث تكبيرات متوالية) (اتباعاً
للسلف والخلف) (ويزيد) بعد الثلاث (لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر
زيد الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصلياً) لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين
ولو كره الكافرون لا إله إلا الله وحده صدق وعده وأمر عبده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله والله أكبر
(ويستمر) مكبراً كذلك (إلى تحريم الامام) أي نطقه بالراء من تكبيرة الاحرام بصلاة العبد فان صلى منفرداً
فالعبرة بأحرامه وتكبيره ليلية عيد الفطر منصوص عليه في قوله تعالى ولتكموا العدة أي عدة صوم رمضان
واتكبروا لله على ما هداكم وليلة عيد النحر مقيس عليه ومن ثم كان الأول أكد (ويكبر الحاج من ظهر يوم
النحر إلى صبح آخر) أيام (التشريق) لأن أول صلاة يصلها بعد دخوله الظهر وآخر صلاة يصلها بمنى قبل نقره
الثاني الصبح أي من شأنه ذلك فلا فرق بين أن يقدم التحلل على الصبح أو يؤخره عنه ولا بين أن يكون لمنى أو غيرها
ولا بين أن ينقر النفر الأول أو الثاني قبل صلاة الظهر أو بعده في جميع ذلك فيما يظهر (ويكبر غيره) أي غير
الحاج (من صبح يوم عرفة إلى عصر آخر) أيام (التشريق) (للا تباع) وتكبير الحاج وغيره في الوقتين المذكورين
يكون (بعد) أي عقب (صلاة كل فرض أو نفل أداء وقضاء وحائزاً) ومنذورة (وان نسي) التكبير عقب
الصلاة (كبراً إذا تذكر) وإن طال الزمان لأنه شعار الأيام لا تمتلئ للصلاة بخلاف سجود المسبوق (ويكبر) ندباً
(لرؤية النعم) أي عند رؤية شيء منها وهي الأبل والبقر والغنم (في الأيام المعلومات وهي عشر ذي الحجة) لقوله
تعالى ويذكر اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من رحمة الانعام (ولو شهدوا قبل الزوال) يوم الثلاثاء
بمن يسع الاجتماع والصلاة كلها أو ركعة منها (برؤية الهلال الليلة الماضية أفطروا وصلينا العيد) أداء

أو قبل الزوال بمن لا يسع ما ذكر (أو بعد الزوال وندلوا قبل الغروب) قبلوا أيضاً وأطروا القبول شهادتهم لكن الصلاة (فانت) لخروج وقتها (وتعفى) في أي زمن أرادوا في صلاة النفل (أو) شهدوا (بعد الغروب) أو قبله وندلوا بعده لم يقبلوا بالنسبة لصلاة العيد إلا لفائدة في قبولهم الا تركها فلم ينصخ الى شهادتهم ولذا (صليت من الغد أداء) وليس يوم الفطر أول يوم من شوال مطلقاً بل يوم فطر الناس وكذا يوم النحر يوم يصحون ويوم عرفة يوم يعرفون الحديث الصحيح بذلك أما بالنسبة لنحو أجل وتعلق طلاق فتسمع شهادتهم مطلقاً
 * (باب صلاة الكسوف للشمس والقمر) *

ويسميان خسوفين وكسوفين وقيل الكسوف للشمس والخسوف للقمر (هي سنة مؤكدة) لا يتابع فانه صلى الله عليه وسلم فعلها (وهي) على كيفية اتقانها (ركعتان) كسنة الظاهر (ويستحب) اذا أراد أدنى المكالم (زيادة قيامين وركعتين) بان يجعل في كل ركعة قياماً بعد الركوع وركوعاً بعد القيام لا يتابع ويسن أن يأتي بسمع الله أن حمده عز وجل في كل اعتدال وان كان يقرأ فيه كلاً اعتدال من قراءة الفاتحة كحمر (و) يسن ان أراد الاكمل (تطويل القيامات) فيقرأ في القيام الأول بعد الفاتحة البقرة أو قدرها وفي القيام الثاني بعد الفاتحة آل عمران أو قدرها وفي الثالث بعد الفاتحة النساء أو قدرها وفي الرابع بعد الفاتحة المائدة أو قدرها (وتطويل الركعات والسجرات) لا يتابع بان يسبح في الأول منها قدر مائة آية من البقرة وفي الثاني قدر ثمانين وفي الثالث قدر سبعين وفي الرابع قدر خمسين (و) يسن (الجهر) بالقراءة (في) كسوف (القمر) والاسرار به في كسوف الشمس لانها نارية والاولى ليالية (ثم) بعد الصلاة (بخطب الامام خطبتين) لا يتابع كخطبة الجمعة في الاركان والسنن دون الشروط (أو واحدة) على ما قاله جماعة أخذوا من نص البويطى لكنه مردود بان النص لا يفهم ذلك وبان الواجهة أنه لا بد من خطبتين (ويبحث فيها على الخير) كالعتق والصدقة والتوبة والاستغفار ويحذرهم من الغفلة والتمادي في الغرور لا يتابع في بعض ذلك والامر به في الباقي (ويفوت الكسوف) أي صلاة كسوف الشمس (بالانجلاء) التام يقينا لانه المقصود بالصلاة وقد حصل (وبغروب الشمس) كاسفة لعدم الانتفاع به بعده (والخسوف) أي صلاة خسوف القمر (بالانجلاء) التام يقيناً (وبطالع الشمس) لذهاب ساطعانه (لأب الفجر) لبقاء ظلمة الليل والانتفاع به (ولا بغروبه) قبل الفجر أو بعده وقبل طلوع الشمس (خاسفاً) كالأستتر بغمام (واذا اجتمع صلوات خاف فواتها قدم) الاخوف فواتها ثم الاكد فيقدم (الغرض) العيني ولوم مذور التعمية وضيق وقته (ثم الجنائز) لما يتخشى عليها من تغير الميت بتأخيرها ومحل ان لم يخف ائتمار لو قدم غيرها والاوجب تقديمها مطلقاً ويكون الاشتغال بما رآه اعذر في اخراج الصلاة عن وقتها (ثم العيد) لان صلاته آكد من صلاة الكسوف (ثم الكسوف) ولو اجتمع خسوف ووتر قدم الخسوف وان تيقن فوت الوتر لان صلاة الخسوف آكد (وان وسع الوقت) بان أمن الفوات (قدم الجنائز) مطلقاً (ثم الكسوف) لكن بخفة فلا يزيد على نحو سورة الاخلاص بعد الفاتحة في كل قيام ثم الغرض أو العيد لكن تؤخر خطبة الكسوف عن الغرض ثم ان اجتمع عيد وكسوف كفي لهما خطبتان بعد صلاتيهما بقصد هما يذكركم ما أحكامهما وان اجتمع مع جمعة وصلاتهما قبلها سقطت خطبتهما وخطب الجمعة بينهما ولكن يتعرض فيها باختصار لما يندب فيها (ويصلون) ندبار كعتين ككيفية الصلوات لا على هيئة صلاة الخسوف (لنحو الزلازل واصواعق) والريح الشديدة (منفردين) لئلا يكونوا غافلين لاجتماعه لانه لم يرد ويسن الخروج الى الصحراء وقت الزلزلة

* (باب صلاة الاستسقاء) *

هو لغة طلب السقيا وشرعاً طلب سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم اليها والاصل فيها قبل الاجماع الاتباع (ويسن) على التأكيدهم ومساقر (الاستسقاء) ولولجوب الغير المحتاج اليه ما لم يكن ذابدة أو ضالة ثم هو

أو بعد الزوال وعدلوا قبل الغروب فانت وتعفى أو بعد الغروب صليت من الغد أداء

* (باب صلاة الكسوف للشمس والقمر) *

هي سنة مؤكدة وهي ركعتان ويستحب زيادة قيامين وركعتين وتطويل القيامات وتطويل الركعات والسجرات والجهر في القمر ثم يخطب الامام خطبتين أو واحدة ويبحث فيها على الخير ويفوت الكسوف بالانجلاء وبغروب الشمس والخسوف بالانجلاء وبطالع الشمس لا بالفجر ولا بغروبه خاسفاً واذا اجتمع صلوات خاف فواتها قدم الغرض ثم الجنائز ثم العيد ثم الكسوف وان وسع الوقت قدم الجنائز ثم الكسوف ويصلون لنحو الزلازل واصواعق منفردين
 * (باب صلاة الاستسقاء) *
 ويسن الاستسقاء

ثلاثة أنواع ثابتة بالأخبار الصحيحة أدناها في الفضل ان يكون بالدعاء فرادى أو مجتمعة في أى وقت أرادوا وأوسطها ان يكون (بالدعاء خلف الصلاة ولو) نافذة (في خطبة الجمعة) ونحوها لانه عقب الصلاة اقرب الى الاجابة (والافضل) من الانواع الثلاثة هذا الاخير وهو (ان يأمر الامام بنفسه أو نائبه) (الناس) سواء مر يد الحضور وغيره (بالبر) من صدقة وعق وغيرهما كانت بوقته والخروج من المظالم لان ذلك ارجح للاجابة (و) يأمر المطيعين منهم بعبادة (صوم ثلاثة) من الايام مع يوم الخروج لان الصوم معين على الرياضة والخشوع وبأمر الامام أو نائبه به يصير واجبا امتثالاً لانه تعالى أمر بطاعة أولى الامر ويجب فيه التيبث لانه فرض ويجب على القادر من منهم امتثال كل ما يأمره من نحو صدقة وعق على ما رخصه الاسنوى وفيه كلام يثبت في شرح الارشاد (ويخرجون) بعد صوم الثلاثة (في) اليوم (الرابع) حال كونهم (صياماً) فيه كالذى قبله (الى) الصحراء وان كانوا بمكة أو بيت المقدس (بشباب البذلة) بموحدة مكسورة ففجحة ساكنة وهى ما يلبس في حال مباشرة الانسان الخدمة في بيته فلا يصحوبون طيباً ولا زينة للاتباع ولان هذا يوم مسئلة واستسكانة بخلاف العيد ولا يلبسون الجديد من ثياب البذلة وبسن كونهم (متخشعين) في مشيتهم وجلوسهم وغيرهما للاتباع (و) يخرجون (بالمشايخ) أى مع المشايخ (والصبيان) لان دعاءهم ارجح للاجابة (والبهائم) نظير ضعيف ليس له شاهد ولا شباب خشع وبهائم روع وشيوخ ركع واطفال رضع لصب عليكم العذاب صباراً تقف معزولة عن الناس ويكره اخراج الكفار ولو ذميين معنا أو منفردين لانهم ربما كانوا سبب القحط فان خرجوا أمروا بالتميز عنا ولا ينفردوا بيوم ونحو ما يسن خروجهم (بعد غسل) لجميع ابدانهم (وتنظيف) بالماء والسوالف وقطع الروح الكريمة ثلاثاً شأدى بعضهم ببعض (ويصلون) للاستسقاء (ركعتين) كالعيد بتكبيراته أى كصلاته فيكبر سبعاً يقينا أول الاولى ونحوها كذلك أول الثانية ويرفع يديه ويقف بين كل تكبيرتين فأثلاثاً مأمراً ولا تنافق بوقت صلاة العيد لكنه أفضل (ويخطب خطبتين) الخطبة العبد في الاركان والسنن دون الشروط (أو واحدة) على ما مر في صلاة الكسوف (و) كون الخطبة (بعدها) أى الصلاة (افضل) لانه الاكثر من فعله صلى الله عليه وسلم (واستغفر الله تعالى) في الخطبة (بدل التكبير) فيستغفر الله قبل الاولى تسعاً وقبل الثانية سبعاً ويكثر من الاستغفار حتى يكون هو أكثر دعائه (ويدعوى) الخطبة (الاولى) والثانية (جهرًا) والاولى أن يكثروا دعاء الكبر ومن قوله اللهم ربنا آتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقد آذنا عذاب النار ومن الادعية الماثورة في ذلك وهى مشهورة (وباستقبال) الخطيب (القبلة) (بعد ثلث الخطبة الثانية) ان لم يستقبل له في الاولى والام يستقبل له في الثانية (وحول الامام والناس) في حال جلوسهم (ثيابهم) أى أوديتهم (حيثن) أى حين استقبال القبلة بان يجعل ما كان على كل جانب من اليمين واليسار ومن الاعلى والاسفل على الآخر وهذا في الرداء المربع أما المثلث والمذوّق فليس فيه الا تحويل ما على اليمين على اليسار (وبالغ فيها) أى في الثانية (في الدعاء سرًا وجهرًا) ويسرون به ان أسروا ويجهرون به ان جهر (ثم) بعد فراغه من الدعاء (استقبل) (الناس) بوجهه وحشهم على الطاعة وصلى وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وقرأ آية أو آيتين ودعا للمؤمنين والمؤمنات وختم بقوله استغفر الله لى ولكم ويترك كل رداؤه ونحوه محمولاً حتى ينزع ثيابه بعد وصوله منزله ويسن لكل من حضر أن يستشفع سرًا بخالص عمله وباهل الصلاح سيما أقارب به عليه الصلاة والسلام

* (فصل) * في توابع ما مر * (ويسن) لكل احد (ان) يبرزو (يظهر) غير عورته لا في اول مطر السنة (ليصبيه) للاتباع ولانه حديث عهد بربه أى بتكوينه وتنزيله (و) ان يغتسل ويتوضأ في السبيل) سواء سبيل أول السنة وغيره (فان لم يجدهما) فليغتسل فان لم يغتسل (فليتوضأ) ولا تشتط النية هنا لان الحكمة فيه هى الحكمة فيما قبله (و) أن (يسبح للرد) وهو ملك (والبرق) وهو اخفجه لقول ابن عباس رضى الله عنهما عن كعب رضى الله عنه من قال حين يسمع الرعد سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته ثلاثاً وفى من ذلك

بالدعاء خلف الصلاة ولو في خطبة الجمعة والافضل أن يأمر الامام الناس بالبر وصوم ثلاثة ويخرجون في الرابع صياماً الى الصحراء بشباب البذلة متخشعين وبالمشايخ والصبيان والبهائم بعد غسل وتنظيف ويصلون ركعتين كالعيد بتكبيراته ويخطب خطبتين أو واحدة وبعدها أفضل واستغفر الله بدل التكبير ويدعوى الاولى جهرًا ويستقبل القبلة بعد ثلث الخطبة الثانية وحول الامام والناس ثيابهم حيثن وبالسخ فيها في الدعاء سرًا وجهرًا ثم استقبل الناس * (فصل) * ويسن أن يظهر غير عورته لا في اول مطر السنة ويغتسل ويتوضأ في السبيل فان لم يجدهما فليتوضأ ويسبح للرد والبرق

(ولا يتبعه) أى البرق ومثله الرعد والمطار (بصره) خشية من أن يذهب (و) أن (يقول عند نزول المطر اللهم صيبنا) وهو بختية مشددة المطر الكثير (هنيئاً وسياً) أى عطاء (نافعاً) مرتين أو ثلاثاً لا يتبع المأخوذ من ورود ذلك فى أحاديث متفرقة وإن يكثر من الدعاء والشكر حال نزول المطر (و) يندب أن يقول بعده أى بعد نزوله (مطارنا بفضل الله ورحمته) ويكره معطرنا بنوء كذا أى بوقت النجم القلاني هذا إن لم يصف الأثر بالمال ولا الكفر (و) أن يقول (عند الضرر بكثرة المطر) ودوام الغيم (اللهم حوالينا ولا علينا) اللهم على الأسقام والظراب وباطون الأودية ومنابت الشجر اللهم سقيهم رحمة ولا سقيا عذاب ولا بحق ولا بلا ولا هدم ولا غرق (و) يكره سب (الريح) بل يسأل الله خيرها ويستعين به من شرها لا يتبع

* (فصل) * فى ترك الصلاة (من جحد وجوب) الصلاة (المكتوبة) أى إحدى الجنس (كفر) لأنكار ما هو مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة (أو تركها) بلفظ الماضى أى المكتوبة دون المندوبة ونحوها (كسلا أو ترك) (الوضوء) لها أو شرطاً آخر من شرطها أن اجتمع عليه (أو ترك) (الجمعة) (و) أن (صلى الظهر) لأنه لا يتصور قضاءها والظاهر ليست بدلائها (فهو) مع ذلك (مسلم) لما فى الحديث أن الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه والكافر لا يدخل تحت المشيئة ولا يعارضه خبر مسلم بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة لأنه محمول على الجاحد أو على التغليب (و) مع كونه مسلماً (يجب) على الأمام أو نائبه (قتله) ولو بصلاة واحدة لكن يشترط أخراجها عن وقت الضرورة فلا يقتله بترك الظهر حتى تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطالع الفجر ويقتله فى الصبح يطالع الشمس وفى العصر بغربها وفى العشاء بطالع الفجر فيطالب بإدائها إذا ضاق وقتها ويتوعد بالقتل إن أخرجهما عن الوقت فإذا خرج الوقت ضرب عنقه (بالسيف بعد الاستئذان إن لم يتب) فيأصا على ترك الشهادتين بجماع أن كل ركن للإسلام ولا يدخله نيابة ببدن ولا مال بخلاف ببيعة الأركان واستنابته مندوبة وانما وجبت استنابة المرتد لأن الردة تخلف فى النار فوجب انقضاء منها بخلاف ترك الصلاة ويندب أن تكون استنابته حالاً ومن قتلته فى مدة الاستنابة أو قبلها أثم ولا ضمان عليه ولو قال حين إرادته قتله صليته فى بيتي أو ذكراً عذراً ولو باطلا لم يقتل نعم يجب أمره به إن ذكر عذراً باطلاً متى قال نعمت تركها بلا عذر قتل سواء قال لأصلها أم سكت لتحقيق جنائيتها بعد التأخير ولا يقتل بغائبة إن فاتته بعد مطلقاً أو بلا عذر وقال أصلها لتوبته بخلاف ما إذا لم يقل ذلك

* (باب الجنائز) *

بالفتح جمع جنازة وبه وبالكسر اسم للميت فى النعش فإن لم يكن عليه الميت فهو سرير ونعش من جنزه إذا ستره به (يستحب) لكل أحد (ذكر الموت بقائه) ولسانه (والا كئار منه) أى من ذكره بان يجعله نصب عينيه لأنه أرجم من المعصية وأدعى إلى الطاعة ولذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاكثر من ذكره وعلمه بأنه ما ذكر فى كثير أى من أمر الدنيا والامل فيها الاقله ولا فى قليل أى من الاعمال الاكثره (و) يستحب (الاستعداد له بالتوبة) أى تجديد يدها والاعتناء بشأنها ومجملها أن لم يعلم أن عليه مقتضياتها والواجب فوراً بالاجماع (والمرضى أولى) بذلك لأنه إلى الموت أقرب (و) يسن عيادة المريض حتى الارمد (للا تبايع ولو فى أول يوم من مرضه وخبر انما يعاد بعد ثلاثة موضوع (والعدو) ومن لا يعرفه (والجار والكافر) أى الذى والمعاهد والمستأمن (إن كان جاراً أو قريباً) أو نحوهما تكاد ومن يرجى اسلامه فإن اتقى ذلك جازت عيادته بلا كراهة ويكره عيادة تشق على المريض ولا تندب عيادة ذى بدعة منكرة وأهل الفجور والمكس إذا لم يكن قرابة ولا نحو جوار ولا رجاء توبته لأنهم أمور ونعمها حرمهم ويندب أن تكون العيادة (غيباً) أى يوماً بعد يوم مشافهة لا يوصلها كل يوم إلا أن يكون مغلوباً بنحو القريب والصديق ممن يستأنس به المريض أو يتبرك به أو يشق عليه عدم رؤيته كل يوم يسألهم المواصله ما لم ينهوا أو يعملوا كراهته لذلك (ويخفف)

ولا يتبعه بصره ويقول عند نزول المطر اللهم صيبنا هنيئاً وسياً نافعاً ومطرنا بفضل الله ورحمته وعند الضرر بكثرة المطر اللهم حوالينا ولا علينا يكره سب الريح

* (فصل) * من جحد وجوب المكتوبة كفر أو تركها كسلا أو الوضوء أو الجمعة وصلى الظهر فهو مسلم ويجب قتله بالسيف بعد الاستئذان إن لم يتب * (باب الجنائز) *

يستحب ذكر الموت بقلبه والا كئار منه والاستعداد له بالتوبة والمرضى أولى ويسن عيادة المريض المسلم حتى الارمد والعدو والجار والكافر إن كان جاراً أو قريباً غيباً ويخفف

المكث عنده بل تذكره طالته مالم يفهم منه الرغبة فيها (و يدعوله بالعافية ان احتمل حياته) أي طمع فيها
ولو على بعد وأن يكون دعاؤه أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك سبع مرات ويطيب نفسه
بمرضه بان يذكره من الاخبار والآثار ما طمأن به نفسه (والا) يطامع في حياته (فيرغب في توبه ووصية)
ويذكر له أحوال الصالحين في ذلك ويزيد وعظه ويطالب الدعاء من يوصي أهله وخاصة بالرفق به واحتماله
والصبر عليه لنذب ذلك لهم و يأمره بان يتعهد نفسه بأنه يلزم الطيب والترين كالجمعة وبقرأة القرآن
والذكر وحكايات الصالحين وأحوالهم عند الموت فان المريض يسئل جميع ذلك ويوصي أهله بالصبر عليه
وترك النوح ونحوه وتحسين خلقه واجتناب المنازعة في أمور الدنيا واسأل الله تعالى ان يرضاه من له به علاقة وان خفت
(ويحسن المريض طمعه بالله) لاسيما ان حضرته أمارات الموت لخبر مسلم لا يموتن أحدكم الا وهو يحسن الظن
بالله أي يظن أن ربه يعفو عنه أما الصحيح فالاولى أن يستوى خوفه ورعاؤه مالم يغلب عليه القنوط فالرجاء
أولى أو أمن المكروه الخوف أولى ويسئل للمريض الصبر على المرض وترك التضرع منه (ويكره) له (الشكوى)
وعبر غيره بكثرة الشكوى ومحلها مالم يكن على جهة التبرم بالقضاء وعدم الرضى به والاحرمت كإظهاره بل ربما
يخشى من ذلك الكفر ولو سأله نحو صديق أو طبيب عن حاله فأخبره بما هو فيه من الشدة لآلى صورة الجزع
فلا باس والابن خلاف الاول بل يشتغل بالتسبيح ونحوه (و) يكره (تقنى الموت) لضرر زل به كفى الرضوخ وغيرها
للتهمى عنه (بل) خوف (فتنة في الدين) فان كان ولا بد متمسكا فليقل اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرا لي وأمتنى
ما كان الموت خيرا لي للخبر الصحيح بذلك أما تخيه عند خشية الفتنة فلا يكره وكذا عند عدم الضر والفرق أن
التمنى مع الضر يشعر بعدم الرضى بالقضاء بخلاف بدونه (و) يكره (أكرهه) أي المريض (على تناول الدواء)
والطعام لحديث لا تذكره وأمراضكم على الطعام فان الله يطعمهم ويسقيهم لكنه ضعيف ولذلك كان المعتمد
ان ذلك خلاف السنة لا مكروه (واذا حضره الموت) أي أماراته (ألقى على شقه الايمن) وجعل وجهه الى القبلة
كالوضع في اللحد (فان تعذر فلا يسر) لانه أبلغ في الاستقبال من القائه على قفاه (والا) يتيسر القائه على اليسر
(فعلى قفاه) يلقى (و) يجعل (وجهه واجزاء) وهما بطون رجليه (للقبلة) لان ذلك هو الممكن (ويرفع رأسه)
قليل (بشيء) ليستقبل بوجهه (ويلقن) ندبا (لا اله الا الله) لا مربه في خبر مسلم ولا يسئل زيادة مجد رسول الله
لانه لم يرد مع أن هذا مسلم ومن ثم يلقن الكافر الشهادتين ويؤمرهما بالاتباع (ولا يلق عليه) أي على المسلم
(ولا يقال له قل) لئلا يتأذى بذلك بل يذكر الشهادة بين يديه ليتذكرها أو يقال ذكر الله مبارك فلنذكر الله
جميعا سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر (والأفضل تلقين غير الوارث) والعدو والخاسدان كان ثم
غيره واللقنة فاذا قالها لم يعد عليه حتى يتكلم فاذا تكلم ولو بغير كلام الدنيا أعيدت عليه للخبر الصحيح من كان
آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة (فاذا مات غمض) ندبا عيناه وشده لحياه بعصابة عريضة يربطها فوق رأسه
حفظا للوجه من الهوام وقبح منظره (ولم يمت) عشب مفارقة روحه بدنه (مفاصله) فترد أصابعه الى بطن كفه
وساعده الى عضده وساقه الى فخذه ونقذه الى بطنه ثم يدها تسهلا لغسله وتسكنه في البطن حينئذ حرارة
فان لم يمت لانت والالم يمكن تلينها بعد نعم ان أمكن تلينها (ولو بدهن ان احتج اليه) فلا باس (وتسرع) عنه
(ثياب موته) المحيطة التي مات فيها بحيث لا يرى شيء من بدنه لئلا يسرع فسادها (ويستر) جميع بدنه (ثوب
خفيف) يجعل أحد طرفيه تحت رأسه والاخر تحت رجليه اتباعا لما فعل به صلى الله عليه وسلم (ويوضع على
بطنه شيء ثقيل) من حديد كسيف ومراة ثم طين وطب ثم ما يسر لئلا يتنفخ وينبغي صون المحضف عنه احتراماً
له والحق به كتب العلم المحترمة (ويستقبل به القبلة) كالحاضر فيبصر ولا ينافى ذلك وضع شيء على بطنه لانه
يوضع عليها طولاً وبشدة نحو خرقه ويندب جعله على نحو سرير من غير فرش لئلا يتغير بنداؤ الأرض أو يحس
عليه الفرش فيغيره (ويتولى جميع ذلك) أي القائه على الشق الايمن وما ذكر بعده (أرقت بحارمه) المتحد

ويدعوله بالعافية ان
احتمل حياته والا فيرغبه
في توبه ووصية ويحسن
المريض طمعه بالله ويكره
الشكوى وتقنى الموت
بلافتنة في الدين واكرهه
على تناول الدواء واذا
حضره الموت ألقى على شقه
الايمن فان تعذر فلا يسر
والأفضل على قفاه ووجهه
وأجزاءه للقبلة ويرفع رأسه
بشيء ويلقن لا اله الا الله ولا
يلح عليه ولا يقال له قل
والأفضل تلقين غير الوارث
فاذا مات غمض عيناه وشده
لحياته بعصابة عريضة وليت
مفاصله ولو بدهن ان احتج
اليه وتسرع ثياب موته
ويستر بثوب خفيف
ويوضع على بطنه شيء ثقيل
ويستقبل به القبلة ويتولى
جميع ذلك أرقت بحارمه

مع هذه كورة أو نوته (ويدعى له) عند فعل ما ذكر به وفي غير ذلك لاحتياجه الى الدعاء حينئذ (ويبادر ببراءة ذمته) بقضاء دينه (وتنفيد وصيته) حالاً ان تيسر والاسال وله غرماء أن يحالوه ويحتالوا به عليه فان فعلوا برئ في الحال على خلاف القاعدة الحاجة والمصلحة وتجب المبادرة على الوارث والوصي عند الطالب والتمسك من التركة (ويستحب الاعلام بموته) لالار بقاء والسعة بذكر الاوصاف الغير اللائقة به بل (للصلاة) ليكثر المصلون عليه للتابع

* (فصل) في بيان غسل الميت وما يتبعه (غسله) ان كان مسلماً غير شهيد وان غرق (وتكفينه) ولو كان كافراً (والعلاء عليه) ان كان مسلماً غير شهيد (ودفنه) وحمله ولو كان كافراً (فروض كفاية) للاجماع والنخاطب بذلك كل من علم بموته أو قصر في العلم به سواء أثار به وغيرهم فان فعله أحد منا ولو غير مكلف لامن الملائكة أو الجن سقط الحرج عن الباقيين والأثم الجميع (وأقل الغسل تيمم يده) بالماء ولومن كافراً أو بلانية لان القصد منه النظافون يندب أن لا يفيض الماء على بدنه الا (بعد إزالة النجاسة) فان صبها فالهيا بلانغير في مرة واحدة أجزأت عن غسل النجس والموت كما تكفي في الحي عن الحدث والنجس (وبسن) أن يغسل (في قبض) لانه أستر له وأن يكون القميص خلطاً أو خفيفاً حتى لا يمنع وصول الماء اليه ثم انزع أدخل يده في كمه والافتح بخارج يده فان تعذر غسله فيه ستر ما بين ممرته وركبته مع جزء منهما وأن يغسل (في خلوة) بان لا يدخل عليه غير الغاسل ومعينه لانه قد يكون ببده ما يخفيه ولأولى الدخول وان لم يغسل ولم يعن والافضل كما في الام أن يكون (تحت سقف) لانه أستر وأن يرفع (على) نحو (لوح) أو سريرمها لذلك لتلاصيقه الرشاش ويستقبل به القبلة ويرفع منه ما يلي الرأس ليحذر الماء عنه (وبغض الغاسل ومن معه بصره) وجوباً عما بين السرة والركبة وجزء منهما الا أن يكون زوراً جاً وزوجاً ولا شهوة ولا شهوة فذلك فظظه بلا شهوة خلاف الأولى (الاحتاج) الى النظر كعرفة المغبول من غيره والمس كالنظر فيما ذكر (و) (بسن) مسح بطنه (ببسة اليسرى) بقوة يخرج مافيه (لئلا يخرج منه شيء بعد غسله أو تكفينه) ويكون ذلك (بعد اجلاسه) عند وضوءه على المغتسل برفق (مائلاً) الى ورائه قليلاً ويسند ظهره الى ركبته اليمنى ويضع يده اليمنى على كتفه وابهامه في نفرة فقاه ثم مسح بطنه كما ذكر (و) يكون ذلك (مع فوح بحجرة بالطيب وكثرة صب) من المعين لتخفي الرائحة بل بسن التخير عنده من حين الموت لاحتمال ظهور رتي منه فتغلبه رائحة الجحور (و) بعد ذلك (غسل سوائيه) أي قبله وذبره (والنجاسة) التي حولهما كما يستحب الحي (بحرق) يلفها على يده اليسرى لئلا يمس العورة ويلفها ندياً بالغسل نجاسة سائر البدن كما اقتضاه كلامه و يغسل قدوره أيضاً لكن انما يفعل هذا بالخرقة الثانية لا بالأولى لانه لا مالاً اقتضاه كلامه (ثم أخذ) خرقة (أخرى) ولفها على يده اليسرى (ليسو كهها) بسمايته بمبالوة بالماء ولا يفتح أسنانه لئلا يسبق الماء الى الجوف فيسرع فساد ثم ينظف بخنصرها مبالوة أنفه (ويخرج بها) مافيه (من أذى) (ثم وضأه) ثلاثاً كالحي بمضمضة واستنشاق عبل فيها رأسه لئلا يسبق الماء الى باطنه ولا يكتفي عنهما ما مر لانه كالسوال ويتبع بعودلين ماتحت أظفار مظاهر أذنيه وصماخيه (ثم) بعد ذلك (غسل رأسه) ثم لحيته بالسدر (ولا يعكس لئلا ينزل الماء من رأسه الى لحيته فيحتاج الى غسلها ثانياً ويسرحهما بمشط برفق (ثم غسل ما قبل منه) بان يغسل شقه (الايمن) بماء يلى وجهه من عنقه الى قدمه (ثم اليسر) كذلك (ثم) يحوله الى شقه اليسر فيغسل منه (ما أدبر) بان يغسل شقه (الايمن) بماء يلى القفان كتفه الى قدمه (ثم) يحوله الى شقه اليسر فيغسل (اليسر) كذلك ولا يعيد غسل رأسه ووجهه لحصول الفرض بغسلها أو لابل يبدأ بصنعة عنقه فاستحتمها ويحرم كبه على وجهه احتراماً له وانما كره للحي ذلك لان الحق له وهذه الغسلة بكيفية المذكورة يندب أن تكون (بالسدر) أو الخلعى ونحوهما (ثم) اذا فرغ من غسل جميع بدنه بالماء ونحو السدر على الكيفية المذكورة (أزاله) أي السدر ونحوه صب الماء الخالص من رأسه الى قدمه (ثم) ان لم تحصل النظافة بنحو السدر في

ويدعى له ويبادر ببراءة ذمته وتنفيذ وصيته ويستحب الاعلام بموته للصلاة

* (فصل) غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه فروض كفاية وأقل الغسل تيمم يده بعد إزالة النجاسة ويسن في قبض في خلوة تحت سقف على لوح وبغض الغاسل ومن معه بصره الاحتاج ومسح بطنه بقوة ليخرج مافيه بعد اجلاسه ما لا ماع فوح بحجرة بالطيب وكثرة صب وغسل سوائيه والنجاسة بخرقه ثم أخذ أخرى ليسو كهها ويخرج مافيه ثم وضأه ثم غسل رأسه ثم لحيته بالسدر ثم غسل ما قبل منه الايمن ثم اليسر ثم ما أدبر الايمن ثم اليسر بالسدر ثم أزاله ثم

الكيفية الاولى على خلاف الغالب جعله في كل غسلة من غسلات التنظيف فاذا حصل النقاء (صب) وجوبا (الماء) الخالص ويسن حينئذ ثانية وثالثة بالماء الخالص كغسل الحصى ويسن أن يتجرى الماء (البارد) لانه يشد البدن والمسخن برخيه نعم ان احتيج اليه لنحو وسخ ورد كان المسخن أولى ولا يبالغ في تسخينه لانه يسرع الفساد والماء الملح أولى من العذب ولا ينبغي أن يغسل بماء زمزم للتحلاف في نجاسة الميت وينبغي أن يبعد الماء عما يقصد من الرشاش وغيره ما أمكن ويجب أن يتجرى في ازالته نحو السدر الماء (الخالص) عما يسلبه الطهورية لما مر أول الكتاب نعم يسن أن يكون كل غسلة من الثلاث التي بالماء الخالص في غسل غير المحرم (مع قليل كافور) وهو في الاخيرة أكدم لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم به فيها ويكره تركه لانه يقوى البدن ويدفع الهوام وخرج بالسدر الكثير بحيث يعمش الغيرة فانه بسبب طهورية الماء ان لم يكن صابا وعلم مما تقرر أن نحو السدر ما دام الماء يتغير به يمنع الحساب عن الغسل الواجب والمندوب فيغسل (من قرنه الى قدمه) بعد الغسلة المزيلة له (ثلاثا) بالماء الخالص متواليه كما قدمته وهو الاولى أو متفرقة بان يستعمل الماء الخالص بعد تمام كل غسلة من غسلات التنظيف ويكون كل مرة من التنظيف واستعمال الماء الخالص بعده غسلة (ثم) بعد فراغه من غسله (ينشفه بثوب) مع المبالغة في ذلك لئلا يتبسل أكفائه فيسر ع فساد به وبه فارق ندب ترك التشفيف في طهر الحصى ويسن أن يكون تشفيفه (بعد إعادة تليينه) أى تليين مفاصله عقب الفراغ من غسله ليقب لينها (ويكره أخذ شعره) أى الميت غير المحرم (وظفره) وان كان مما يزال الفطرة واعتاد ازالته حيا لان أجزاء الميت محترمة فلا تنتهك بذلك ومن ثم لم يحن الألف نعم لو لم يشعره بنحو صمغ ولم يصل الماء الى أصوله الاجم او جبت ازالته أما المحرم اذا مات قبل تحلله الاول فيجب أن يبقى أثر احرامه فلا يجوز أن يفعل به شيء مما يحرم على المحرم بخلاف المعتدة عن وفاة لان تحريره نحو الطيب عليها انما كان للتفجيع وقدر ازال بالموت (والاولى يغسل الرجل الرجل الرجل) فيقدمون حتى على الزوجة وأولاهم به وأولاهم بالصلاة عليه نعم الافقه هنا أولى من الاسن والاولى بعد الرجال الاقارب الرجال الا جانب ثم الزوجة وان نكحت غيره ثم النساء المحارم (و) الاولى (بالمرأة) أن يغسلها (النساء) لكن الاولى منهن ذات المحرمية وهى من لو فرضت ذكرا حرمنا كنهما وتقدم نحو الغمة على نحو الحالة فان لم تكن ذات محرمية قدمت القربى فالقربى ثم ذات الولاء ثم محارم الرضاع ثم محارم المصاهرة ثم الاجنبيات والخاص كغيرها اذا لا كراهة في تغسيلها ثم بعد النساء الزوج وان نكح أختها أو أربعا سواها ويندب ان يتقى المس بخرقه يلغها على يديه ثم رجال المحارم بترتيبهم الا ترى في الصلاة وشروط المقدم الحرية والاتحاد في الدين وعدم القتل المانع للارث وعدم العداوة والصبا والفسق ويغسل السيد أمة ولو لمكانة وأم ولد حيث لم تكن مزوجة ولا معتدة أو مستبرا ولا مشتركة ولا مبعوضة والامتنع عليه تغسيلها وليس لامه تغسيل سيدها مطلقا لا تنقل ملكه عنها ولكل من الرجال والنساء تغسل صغير وصغيرة لم يبلغا أحد الشهوة وتغسل الجننى الذى لا يحرم له العاجزة واضعف الشهوة بالموت وبه فارق حرمة نظر الفريش له وهو حى (وحيث تغذ غسبه) بان أدى اليه ثم ربه يم وجوبا بخلاف ما اذا أدى الى اسراع فساد بعد الدفن فانه يغسل (أو لم يحضر) فى المرأة (الا) رجل (أجنبي أو) فى الرجل الامراة (أجنبية يم) وجوبا أيضا لحرمة النظر حينئذ الى شيء من بدن الميت

* (فصل) فى الكفن (وأقل الكفن) الواجب (ثوب) لحصول السترة فلا يكفي ما يصف البشرة مع وجود غيره لافى الرجل ولا فى المرأة ويجب كونه مما يباح له لبسه فى الحياة كالحرير للمرأة وغير المكاف بخلافه للبالغ ولا يكتفى بالطين هذا عند وجود غيره ولو حشيشا لما قبله من الازراء بالميت ولا يجوز التكفين فى متجسس بما لا يعنى عنه عند وجود طاهر غير حرى ونحوه أما الطاهر الجريح ونحوه فيقدم عليه المتجسس ولو تغذرا الثوب وجب الحشيش ثم الطين ويكفى بالنسبة لحق الله تعالى ثوب (ساتر للعورة) فقط وهى فى الذكرا ما بين السرة

صب الماء الباردا الخالص
مع قليل كافور من قرنه الى
قدمه ثلاثا ثم ينشفه بثوب
بعد إعادة تليينه ويكره أخذ
شعره وظفره والاولى يغسل
الرجل الرجل الرجل وبالماء النساء
وحيث تغذ غسبه أو لم
يحضر الأجنبي أو أجنبية
يم
* (فصل) * وأقل الكفن
ثوب ساتر للعورة

والركبة وفي المرأة ولوأمة والخنثى غير الوجه والكفين أما بالنسبة لحق الميت فيجب ثوب يعم به جميع البدن
 الرأس المحرم وجه المحرمه تنكر بحاله وستر لما يعرض من التغير فالماصل أن من خالف مالا وستر عورته
 ولم يوص بترك الزائد سقط الحرج من الامه وبقي حرج ترك الزائد على الورثة بخلاف ما إذا اتقى ذلك ومن ثم
 جاز للميت منع الزائد بان يوصي بستر عورته فقط لانه حق وليس له الايصاء بترك التكفين من أصله لانه حق
 لله تعالى واغريم استغفرق دينه التركة منع الزائد على الاقل وان رضى به الورثة لانه أحوج الى براءة ذمته من
 التحمل ومن ثم لم يكن للوارث المنع من ثلاث لفائف لان المنفعة تعود له للميت وله المنع من الزائد على ثلاثة
 ولو في المرأة (ويسن للرجل ثلاث لفائف) يستر كل منها جميع البدن لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كفن فيها
 وكالرجل غيره اذا كفن في ثلاثة فلا فضل ان تكون لفائف (و) يسن (للمرأة) والخنثى (خمس ازار) يشد عليها
 وهو ما يسر ترا العورة (ثم) بعد شد الازار يندب (قبض) يجعل فوقه (ثم) بعد لبس القميص يندب (خمار)
 يغطي به الرأس (ثم) بعد ذلك يندب (للفاتن) تلف فيهما اللاتباع في الانثى وقبس في الخنثى احتياطا لستر
 (والبياض) أفضل من غيره لما صح من الامر به (والمغسول) أفضل من الجدي لان ما سله للبلا والمراد باحسان
 الكفن في خبره لم يباضة ونظافته وسبوغه وكنافته لارتفاعه اذ تكبره المبالغة فيه للنهي عنه نعم ان
 كان الوارث محجورا عليه أو غائبا حرمت الغالة فيه من التركة (و) الثوب (القطن أفضل) من غيره كما قاله
 البغوي لان كفته صلى الله عليه وسلم كان كذلك (و) يخبر (ندبا الكفن لغير المحرم ويندب أن يخبر ثلاثا وأن
 يكون التخبر (بعود) وأن يكون العود غير مطيب بالمسك ثم بعد تخبره بتسبب أحسن اللفائف وأوسنها ويذر
 عليه حنوط وييسط فوقه لثاني ويذر عليه الحنوط ثم الثالث كذلك لتلايسر عيلاها من بلل يصحبها ثم يضع
 الميت على الثالث برفق مسنة ليقا على قفاه ثم يلقى بجميع من نافذ وموضع السجود منه قطن حليج مع كافور
 وحنوط دفعا للهوام عن ذلك ويدس القطن بين أليتيه ويكره ادخاله باطنه الالهة يخاف خروج شيء يسببها ثم
 يلف عليه الثوب الذي يليه فيضم منه شعبة الايسر على شعبة الايمن ثم الايمن على الايسر ثم يلف الثاني كذلك ثم
 الثالث كذلك ثم تربط الاكفان ثم تحل في القبر والتكفين يجب على من كان عليه نفقة حيا كزوجته
 غير الناشئة والصغيرة وتكادمتا وان كانت موسرة رجعية أو بائنا حلالا نعم يجب على الاب تجهيز ولده الكبير
 وعلى السبيد تجهيزه مكاتبه وان لم يلزمه ما نفقتهم ما حيين وايسر على الولد تجهيز زوجته أبيه وان لم ينفقتهم
 وانما يجب عليه تكفين الغير بثوب يعم فقط نعم يحرم الزيادة عليه ان كفن من بيت المال أو مما وقف للتكفين
 واعلم أن حمل الجنازة من وظيفة الرجال ولا دناءة فيه وبحرم هيئته مزرية كحملة في غرارة أو قففة أو بهيمة
 يخشى سقوطه منها والجل بين العمودين أفضل من التريبع ان أراد الاقتصار على أحدهما وكيفية الاول أن
 يحمله ثلاثة يضع أحدهم الخشبتين المتقدمتين على عاتقيه ويأخذ اثنان بالمؤخرتين (والأفضل أن يحمل
 الجنازة) عند عجز المتقدم عن حمل المتقدمين كما ذكر (خمس) بان يعينه اثنان فيضع كل واحد منهما واحدة
 من المتقدمتين على عاتقه والثلاثة الباقيون على الكيفية السابقة فاما لو هابلا بعجز ثلاثة وبه خمسة فان عجزوا
 فستبعة أو تسعة أو أكثر أو تاربا بحسب الحاجة والتربيع أن يحمله أربعة كل واحد بعمر ودان عجزوا فستة
 أو ثمانية أو أكثر أشفاغا بحسب الحاجة ويكره الاقتصار على واحد أو اثنين الا في الطفل والجمع بين
 الكيفيتين بان يحمل تارة بالهيئة الاولى وتارة بالهيئة الثانية أفضل من الاقتصار على احدهما (و) يندب
 لكل مشيع قادر (المشي) للاتباع ويكره لغير المعذور بنحو مرض ركوبه في ذهابه معهما دون رجوعه
 ويندب حتى للراكب المشي (فسداهما) وكونه (بقرهما) بحيث يراها ان التفت للاتباع (و) يندب
 (الاسراع بها) بين المشي المعتاد والطيب ان لم يضره لما صح من الامر به ولو خيف عليه تغير زبد في الاسراع
 ويندب ستر المرأة بشيء كالخيمة ويتأكد تشييع الجنازة للرجال ويندب مكثهم الى ان يدفن (ويكره الغطا

ويسن للرجل ثلاث لفائف
 والمرأة خمسة ازار ثم قبض
 ثم خمار ثم لفاتن والبياض
 والمغسول والقطن أفضل
 ويخبر بعود والأفضل أن
 يحمل الجنازة خمسة والمشي
 قدامها بقربها والاسراع
 بها ويكره الغطا

فيها) بالحدث في أمور الدنيا بل السنة الفسك في الموت وما بعده ويكره القيام لماسرته ولم يرد المذهب معها
والأمر به منسوخ (و) يكره اتباعها بنار) ولو في مجرة وإن يحصى عند القبر (و) يكره (اتباع النساء) العنزة
إن لم يتضمن حراما ولا حرم وعليه يحمل ما ورد مما يدل على التحريم

* (فصل) * في أركان الصلاة على الميت وما يتعلق بها (أركان صلاة الميت سبعة الأول النية كغيرها) فيجب
فيها ما يجب في نية سائر الفروض من ذلك قرن النية بالكبيرة الأولى والتعرض للفرضية وإن لم يقل فرض
كفاية وعلى المأموم نية الاقتداء ونحوه ولا يجب تعيين الميت ولا معرفته بل الواجب أدنى تمييز كقصد من صلى
عليه الإمام (الثاني) من الأركان (أربع تكبيرات) منها تكبيرة الاحرام لا اتباع ولا يضرك زيادة عليها سواء
الحس وما فوقها (الثالث قراءة الفاتحة) لعموم خبر لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ولا تتعين في الأولى كما أفهمه
كلام المصنف بل تجزئ في الثانية أو غيرها على تنافض فيه (الرابع القيام للقادر) عليه بخلاف العاجز عنه
فيقعد ثم يسطجع ثم يستأنق كفي سائر الصلوات المفروضة (الخامس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد
التكبيرة (الثانية) لفعل السلف والخلف (السادس الدعاء للميت) بخصوصه ولو طوافا فيما يظهر كالهم اغفر
له أو اللهم ارحمه أو نحو ذلك (بعد) التكبيرة (الثالثة) لفعل من ذكره ولما صح من قوله صلى الله عليه وسلم
إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء (السابع السلام) كغيرها في جميع ما مر في صفة الصلاة ويجب أن
يكون بعد الرابعة ولا يجب فيها ذكر لكن يسن تطويل الدعاء فيها (ويسن رفع يديه) حذو منكبيه (في) كل
من (التكبيرات) ووضع يديه بين كل تكبيرتين تحت صدره (والإسرار) للقراءة ولو لا لما صح عن أبي أمامة
رضي الله عنه أن ذلك من السنة (والتعوذ) للفاتحة لأنه من سنتها ولا تطويل فيه (دون الاستفتاح) والسورة
وإن صلى على غائب لأن مبنائها على التخفيف ما أمكن (ويشترط فيها شروط الصلاة) لأنها صلاة ويشترط أيضا
تقدم غسل الميت أو تيممه بشرطه لا تكفيه لكن تكره الصلاة عليه قبل التكفين (ويصلي) جوازا من يأنى
(على الغائب) عن عمارة البلد أو سورها (و) على (المدفون) في البلد لما صح أنه صلى الله عليه وسلم صلى على
النجاشي بالمدينة يوم موته بالحبيشة فخرج بهم إلى المصلى وصف بهم وكبر أربع تكبيرات وذلك في رجب سنة تسع
وأهـ صلى على القبر وأنما يصلى على من ذكر (من كان من أهل فرض الصلاة عليه يوم الموت) أى وقته
لأن غيره متغفل وهذه لا يتنفل بها فتمتنع على الكافر والحائض وقت الموت وعلى من بلغ أو أفاق بعده وقبل
الغسل (الأنبي صلى الله عليه وسلم) فلا تجوز الصلاة على قبره كسائر قبور الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لعنه
صلى الله عليه وسلم اليهود والنصارى لا يتخذهم قبورا أنبياءهم مساجد ولا نالهم نكح أهلا للفرض وقت موتهم
(وأولى الناس بالصلاة عليه) أى الميت (عصباته) لأنهم أقرب وأشقى فيكون دعاؤهم أقرب للإجابة ويقدم
منهم الأقرب كالأب ثم أبيه وإن علان الأصول أسقى ثم الابن ثم ابنه وإن سفل ثم الأخ الشقيق ثم الأب ثم ابن
الأخ الشقيق ثم ابن الأخ لاب ثم عم ثم ابن العم كذلك وهكذا ولو اجتمع أبناءهم أحدهم أخ لام قدم أترجه
بقرابة الأم وإن لم يكن لها دخل هنا (ثم ذوو الارحام) الأقرب فالأقرب في عدم أبوالأم ثم بنو البنات على ما في
الذخائر ثم الأخ للام ثم الخال ثم العم للام ولا حلق هنا والوالى ولا الامام المسجود كذا لاحق لزوج أو السيد
إن وجد أحدهم من الأقارب والأقدم على الأجانب ولا امرأته مع ذكر والأقدم بترتيب الذكر السابق ولا لقائل
وعقد ونحو صبي ولو استوى اثنان في درجة قدم العدل الأسن في الإسلام على أفعه منه بخلاف ما مر في
سائر الصلوات لأن الغرض هنا الدعاء ودعاء الأسن أقرب إلى الإجابة ويقدم العدل الحر إلا بعد على القن
الأقرب والأدفع والأسن لأنه أليق بالامامة لأنهم أولاوية فإن استنوا في جميع ما ذكر وغيره كنظاما للثوب
والبدن وتشاخوا قدم واحد بقرعة ولو أوصى الميت بالصلاة لغير المقدم وإن كان صالحا لغالها حق القريب
كالأثر (ولا يغسل الشهيد) ولو حاضرا مثله (ولا يصلى عليه) أى يحرم غسله والصلاة عليه لما صح أنه صلى الله

فيها واتباعها بنار واتباع
النساء

* (فصل) * أركان صلاة
الميت سبعة الأول النية
كغيرها الثاني أربع
تكبيرات الثالث قراءة
الفاتحة الرابع القيام
للقادر الخامس الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم بعد
الثانية السادسة الدعاء
للميت بعد الثالثة السابع
السلام ويسن رفع يديه في
التكبيرات والإسرار
والتعوذ دون الاستفتاح
ويشترط فيها شروط
الصلاة ويصلى على الغائب
والمدفون من كان من أهل
فرض الصلاة عليه يوم الموت
الأنبي صلى الله عليه وسلم
وأولى الناس بالصلاة عليه
عصباته

ثم ذوو الارحام ولا يغسل
الشهيد ولا يصلى عليه

عليه وسلم أُمري قتل أحد بدفنه بشلهم ولم يغسلهم ولم يصل عليهم وحكمة ذلك إبقاء أثر الشهادة عليهم
والاعتظام لهم باستغنائهم عن دعاء غيبرهم (وهو) أي الشهيد الذي لا يغسل ولا يصلى عليه (من مات في قتال
الكفار) أو كافراً واحداً لم يبق فيه حياة مستقرة (بسببه) ولو برمح دابة لنا وأولهم أو سلاحه أو سلاح مسلماً
آخر خطأ أو تزدى بوهدة أو جمل أو جهل ما مات به وإن لم يكن به أثر دم لأن الظاهر أن موته بسبب القتال
بخلاف ما ومات بغير سببه أو جرح فيه ومات به وبقي فيه بعد انقضاء حياته حياة مستقرة فإنه ليس له حكم الشهيد
فبما ذكرنا قطع بموته بعد مكن مات فجأة فيه أو جرح أو قتله أهمل البغي أو اغتاله مسلماً مطلقاً أو كافراً في غير
قتال ويجب أن يزال عنه نجس غير دم وإن حصل بسبب الشهادة ودم حصل بغير سببها وإن أدت إزالة ذلك إلى
إزالة دمه لأنه ليس من أثر العبادات ويندب أن ينزع عنه آلة الحرب ونحوها وإن يكفن في ثيابه المخطئة بالدم
(ولا) يصلى (على السقط) أي تحرم الصلاة عليه (إذا ظهر أمارات الحياة) بصباح أو غيره (كالاختلاج)
بعد انفصاله فيجب جند غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه ليتقن حياته وأظهر أمارات ما وصح إذا
استهل الصبي ورث وصلى عليه (ويغسل) ويكفن ويدفن وجوباً (إن باع أربعة أشهر) أي مائة وعشرين
يوماً حذر نفخ الروح فيه ولم تظهر فيه أمارات حياة ولا تجوز الصلاة عليه لأن نحو الغسل أوسع باباً منها الذي يفعل
به ما ذكر إلا الصلاة أما إذا لم يبلغ الأربعة فلا يجب فيه شيء من ذلك لكن ينسب أن يوارى بحفرة وإن يدفن
* (فصل) * في الدفن * ويجب تقديم الصلاة عليه (وأقل الدفن حفرة تكتم رائحته وتحرسه من السباع) لأن
حكمة الدفن صونه عن انتهاك جسمه وانتشار رائحته المستلزم للتأذي بها واستعداد جيفة فاشترط حفرة
تحميه ما ومن ثم لم تكف النفساق وإن منعت الوحش لأن التمسك بالريح يخرج بالحفرة ما ووضع على وجهه
الأرض ونحو عليه ما غنهما فإنه لا يكتفى إلا أن تعذر الحفر كالمات بسفينة والساحل بعيد أو به مانع فيجب غسله
وتكفينه والصلاة عليه ثم يجعل بين لوحين ثم يلقى في البحر ويجوز أن ينقل لينزل إلى القفار (وأكله) قبر واسع
لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم بذلك وضابط ارتفاعه الأكمل (قائمة بسطة) أي قدرهما من معتدل
الخلقة (وذلك أربعة أذرع ونصف) بذراع اليهودي نحو ثلاثة أذرع ونصف بالذراع المعتدل المهود (ويحرم
نيلشه) أي القبر (قبل بلاء) الميت لا دخال ميت آخر أو غير ذلك أحتراماً لصاحبه (الاضرورة) كأن دفن
بلاطهارة أو غير القبلة أو في ثوب مغصوب أو أرض مغصوبة أو سقط في القبر بمقول فيجب النيل في الأولين
مالاً بغير وفي الثالثة وإن تغير بخلاف ما لو دفن بلا كف أو في حربة فإنه لا ينيل حصول السرقة من
الكفن وحرمه الحري لحق الله تعالى ولو ابتلع مال غيره وجب النيل وشق جوفه إن طلب المالك وكذا يجب
شق جوف من مات وفيه جنين رجيح حياته وينيل أيضاً إن لحقه بعد الدفن نحو نداء أو سيل أو دفن كافراً
بالحرم أو احتيج لمشايدته للتعليق على صفة فيه أو ليكون القائف لحقه باحد المتنازعين فيه

* (باب الزكاة) *

وهو من مات في قتال الكفار
بسببه ولا على السقط إلا إذا
ظهرت أمارات الحياة
كالاختلاج ويغسل إن باع
أربعة أشهر

* (فصل) * وأقل الدفن
حفرة تكتم رائحته وتحرسه
من السباع وأكله قائمة
وسطة وذلك أربعة أذرع
ونصف ويحرم نيلشه قبل بلاء
الاضرورة

* (باب الزكاة) *
لا تجب الزكاة إلا على الحر
المسلم غير الجنين

وهي لغة التطهير والإصلاح والتمتع والمدح وشرعاً اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص وهي أحد
أركان الإسلام ومن ثم يكفر جاحداً على الإطلاق أو في القدر المجمع عليه ويقاتل المستع من أدائها وتأخذ
منه وإن لم يقاتل قهراً (لا تجب الزكاة إلا على الحر) ولو بمعضلات ببعضه الحر نصاً بالبخلاف الرقيق لأنه لا يملك
وإن ملكه سيده ولا زكاة على مكاتب لضعف ملكه ولا على سيده لأنه ليس مال كاله (المسلم) ولو غير مكاف
كالصبي والجنون الغير الصحيح فرضها على المسلمين والمراد بلزومها الغير المكاف أنها تلزم في ماله حتى يلزم المولى
الذي يعتقد وجوبها في مال المولى آخر اجها من ماله أما الكافر فلا يلزمه آخر اجها ولو بعد الإسلام لكنه إذا مات
على كفره طوبى له في الآخرة وعوقب عليها كسائر الواجبات ويوقف الأمر في مال المرتد فإن مات مرتداً بان
أن لا مال له من حينها ولا يخرج الواجب في الرقة وقبلها (غير الجنين) فلا زكاة في المال الموقوف له لأنه لا زكاة

بوجوده فضلا عن حياته ويشترط أيضا كون المالك مميّنا فلاز كافّة ربع موقوف على نحو الفقهاء
 والمساكين كما يأتي لعدم تعين المالك بخلاف الموقوف على معين واحد أو جماعة وتجب على من ذكر بالشروط
 الاستيفاء وإن كان عليه ديون بقدر ما في يده أو أكثر (وذلك) أي وجوب الزكاة (في أنواع) خمسة أو ستة لأنّها
 أمارز كآبة دن وهي زكاة الفطر وأما زكاة المال وهي أمانة معلقة بالعين وهي زكاة النعم والمعشرات والنقدين
 والزكاة والمعدن وأمانة معلقة بالقيمة وهي زكاة التجارة (الأول النعم) وهي الإبل والبقر والغنم والأنسية فلا تجب
 في غيرها حتى المتولد منها ومن غيرهما بخلاف المتولد منها كالمتولد بين الإبل والبقر والواجب فيه زكاة أخف
 أبويه ولو جوبهم بشروط منها النصاب (ففي كل خمس من الإبل إلى عشرين) منها (شاة) والمراد بها (جذعة أو
 جذع ضأن له سنة) أو أجدع قبل تمامها (أو ثنية معز أو ثني له سنتان) كاملتان وإنما أجزأ الذي كرهنا لصدق
 اسم الشاة به في الخبر إذا تأوّها للوحدة لا للثانيتين وشروط الشاة هنا أن تكون من غنم البلد أو مثلها أو أعلى منها
 قيمة وأن تكون صحيحة وإن كانت أبلة مرأضا وعلم من كلامه أنه يجب في العشر شاتان وفي الخمسة عشر ثلاث
 شياه وفي العشرين أربع (وفي خمس وعشرين بنت مخاض) وهي ما (لهامنة) كلمة سميت بذلك لأن أمها
 أن لها أن تحمل مرة أخرى فتصير من المخاض أي الحوامل وتجزى في أقل من خمس وعشرين وإن زادت قيمة
 الشياه عليها (أو ابن لبون) ولو خشي وهو ما (له سنتان) وإنما تجزى (إن فقدتها) أي بنت المخاض بأن لم يملكها
 أو ملكها مبيعة أو مخصومة وبجز عن تحصيلها أو مهورية أو جمل ولا فرق بين أن تساوي قيمة ابن اللبون قيمة بنت
 المخاض أولا ولا يكف تحصيلها بالبشر أو غيره ويجزى ما فوق ابن اللبون كالحق بالاولى لابن المخاض لأنه لا جابر
 فيه بخلاف ابن اللبون وما فوقه لأن فضل السن يجبر فضل الأنثى ولو كانت عنده بنت مخاض كريمة تجزى ابن
 اللبون بقدرته عليها ولا يكفها إلا أن كانت أبلة كلها كراما ولا يكف عن الحوامل حاملا (وفي ست وثلاثين) من
 الإبل (بنت لبون) وهي التي تم (لهامنتان) سميت بذلك لأن أمها أن لها أن تضع ثانيا وتضرب ذات لبن (وفي
 ست وأربعين حقة) وهي التي تم (لهامنتان) من السنين سميت بذلك لأنها المستحقة الركوب أو طروق الفعل
 (وفي إحدى وستين جذعة) بالذال المججمة وهي التي تم (لها أربع) من السنين سميت بذلك لأنها الجذعة مقدم
 أسنانها أي أسنانه (وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي إحدى وتسعين حقتان) وكذا في مائة وعشرين وبعض
 واحدة (وفي مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنات لبون وفي مائة وثلاثين حقة وبنات لبون ثم في كل أربعين بنت
 لبون وفي كل خمسين حقة) والخاصة أن بنات اللبون الثلاث تجب في مائة وأحدى وعشرين وتسعى إلى
 مائة وثلاثين فتغير الواجب فيجب حينئذ في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وفي المائة
 والثلاثين مائة وأربعين بنت لبون وحقتان وفي مائة وخمسين ثلاث حقتان وهكذا والاصل في
 جميع ما مر كتاب أبي بكر الصديق رضي الله عنه الذي كتبه لانس لما وجهه إلى البحرين على الزكاة (ومن
 فقد واجبه) كأن فقد بنت اللبون وعنده ست وثلاثون فإن شاء حصلها وإن شاء (صعد إلى أعلى منه)
 بدرجة كالخقة (وأخذ) جبرانا أعنى (شاتين كالأخمية) يعني يجزى ثان في الأخمية بأن يكون لكل من الضانيتين
 سنة أول كل من الماعزين سنتان وتجزى ضانته لهامنة وماعزة لهامنتان (أو عشرين درهما) نفقة طالصة
 (إسلامية) وهي المراد بالدرهم الشرعية حيث أطلقت نعم إن لم يجدوها وأغلب المغشوشة أجزأ منها ما يكون
 فيه من النفقة قدر الواجب ولا يجوز شاة وعشرة دراهم إلا أن كان لا يأخذها والمالك ورعى بذلك والخبرة فيه
 للمعطي وهو الساعي (أو نزل إلى أسفل منه) أي من الواجب بدرجة كبنت مخاض في المال المذكور (وأعطى
 بخبرته) جبرانا أعنى (شاتين أو عشرين درهما) وإنما كان المدار على خبرة المعطي من المالك أو الساعي لظاهر
 خبر أنس الذي في البخاري وغيره وهو صرف بيت المال فإن تعذر في مالهم وعلى الساعي العمل بالصالحه لهم في
 دفعه وأخذ ولا يجوز أن يصعد درجتين بخبرائهم مع إمكان درجة في تلك الجهة لعدم الحاجة اليه بخلاف

وذلك في أنواع (الأول)
 النعم في كل خمس من الإبل
 إلى عشرين من شاة جذعة أو
 جذع ضأن له سنة أو ثنية
 معز أو ثني له سنتان وفي خمس
 وعشرين بنت مخاض لها
 سنة أو ابن لبون له
 سنتان إن فقدتها وفي ست
 وثلاثين بنت لبون لها
 سنتان وفي ست وأربعين
 حقة لها ثلاث وفي إحدى
 وستين جذعة لها أربع وفي
 ست وسبعين بنتا لبون وفي
 إحدى وتسعين حقتان وفي
 مائة وأحدى وعشرين ثلاث
 بنات لبون وفي مائة وثلاثين
 حقة وبنات لبون ثم في كل
 أربعين بنت لبون وفي كل
 خمسين حقة ومن فقد واجبه
 صعد إلى أعلى منه وأخذ
 شاتين كالأخمية أو عشرين
 درهما إسلامية أو نزل إلى
 أسفل منه وأعطى بخبرته
 شاتين أو عشرين درهما

ما إذا تذرته الجهة القرى في جهة الخرجة فقط كان لم يجز من وجبت عليه الحقة إلا بنت مخاض حيث أراد النزول أو من لزمته بنت اللبون إلا جذعة حيث أراد الصعود وكذا يقال في حال الصعود بأكثر من درجتين نعم له صعد درجتين مطلقا إذا قنع بجبران واحد ولا يصعد له من باب له عيب لأنه لا تفاوت بين السليمين وهو فوق التفاوت بين المعيبين

*** (فصل) * في واجب البقر ولا شيء فيها حتى تبلغ ثلاثين (وفي ثلاثين من البقر تبسيع) ذكره وما (له سنة) كاملة شئ تبسيعا لأنه يتبع أمه (أو تبسيع) أنثى وهي بنت سنة كاملة أيضا وهذا أحد المواضع التي يجزئ فيها الذكر لكن لا أنثى أفضل (وفي أربعين) منها (مسنة) وهي ما (لها سنتان) كاملتان سميت بذلك لتكامل أسنانها وذلك لما صح عن معاذ رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك لما بعته إلى اليمن (وفي ستين تبسيعان ثم) يختلف الواجب بكل عشر فيجب (في كل ثلاثين تبسيع وفي كل أربعين مسنة) ففي مائة وعشرين من ثلاث مسنات أو أربعة أتبعه وقس على ذلك وليس هنا ولا في زكاة الغنم صعد ولا نزول بجبران**

*** (فصل) * في زكاة الغنم ولا شيء فيها حتى تبلغ أربعين (وفي أربعين شاة واحدة) ويستمر ذلك (إلى مائة واحدة) وعشرين من فساتان) فيها ومادونها كما تنوعت من وبعض شاة فيها شاة واحدة (وفي مائتين واحدة) من الشياه (ثلاث) منها (وفي أربع مائة أربع) منها (ثم في كل مائة) من الضأن (شاة) جذعة منه وهي ما لها سنة ومن العز شاة ثنية منه وهي ما لها سنتان الخبر الصحيح بجميع ما ذكر ولا يجزئ نوع عن آخر الأربعة القيمة**

*** (فصل) * في بعض ما يتعلق بماسر (ولا يجوز أخذ المعيب من ذلك) أي جميع ماسر وذلك للخبر الصحيح ولا يؤخذ في الصدقة حرمة ولا ذات عوار أي عيب والمراد به هنا عيب المبيع لا الاختصاص لأن الزكاة لا يدخلها التقويم عند التقسيط فلا يعتبر فيها إلا ما يحل بالمالية (إلا إذا كانت نعمة معيبة كلها) فيؤخذ منها حيث تذهب عيب ولا يكاف صحيحا لأن فيه اضراؤه (وكذلك المراض) فلا يجوز أخذ المريض إلا إذا كانت نعمة كلها مريضة فيؤخذ منها**

مريض ولا يكاف صحيحا لذلك ويجب أن يكون ذلك المعيب أو المريض متوسطا جمع بين الحقين (ولا يجوز أخذ الذكر إلا فيما تقدم) في قوله في كل خمس الخ (والأذا كانت كلها ذكورا) فيخرج ذكرها منها تسهلا عليه لبناء الزكاة على التخفيف لكنه يؤخذ من ست وثلاثين ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ من خمس وعشرين

بالعسط لئلا يتوهم بين النصابين (ولا يجوز) أخذ الصغير إلا إذا كانت (جميعها) صغارا) بأن كانت في سن لا فرض فيه ويتصور بأن تحوت الأمهات وقد تم حولها والانتاج صغار أو ملك نصابا من صغار المعز وتم لها حول ولا بد أن يكون المأخوذ من ست وثلاثين بعير أفضل فوق المأخوذ من خمس وعشرين ومن ستة وأربعين فوق المأخوذ من ست وثلاثين وعلى هذا القياس وانما يجزئ الصغيران كان من الجنس والا تكمة ستة أبعرة صغار

أخرج عنها شاة فلا يجزئ إلا ما يجزئ في الكبار ويحل أخذ المعيب وما بعده حيث لم يكن في نعمة كامل والأبواب كانت كلها كوامل أو تنوعت إلى سليم ومعيب وصحيح ومريض أو ذكور وناث أو كبير وصغير والكامل فيها قدر الواجب أو أكثر فيؤخذ الكامل ولا يجزئ غيره لكن مع اعتبار التقسيط بقدر ما في ما شئته من كامل وناقص ففي أربعين شاة نصفها صحيح وقيمة كل صحيفة دينار وكل مريضة دينار يؤخذ صحيفة بنصف القيمتين وهو دينار ونصف وهكذا لو كان بعضها سليما وبعضها مريضاً مثلاً (ولو اشترك اثنان) أو أكثر (من أهل الزكاة)

حولاً كاملاً (في نصاب) زكوى أو أكثر بشرأ أو أوث أو غيرها أو هو من جنس واحد (وجبت عليهم الزكاة) قياساً على خلطة الجوار بل أولى بخلاف ما لو كان أحدهما ليس أهلاً للزكاة كأن كان ذمياً أو مكاتباً أو جنيماً فإنه لا أثر لشاركتيه بل إن كان نصيب الأهل نصاباً كزكاة الأقراد فلا شئ عليه لأن من ليس أهلاً للوجوب لا يمكن أن يكون ماله سبباً للتغيير زكاة غيره وبخلاف ما لو كان ماله مأموراً بعود نصاب أو نصاباً واشتركت فيه أقل من حول أو كان من جنسين كبقرة بغنم بخلاف ضأن بعز مثلاً وتجب الزكاة أيضاً على ما ليس نصاباً أو أكثر وهو مأمور

*** (فصل) * وفي ثلاثين من البقر تبسيع له سنة أو تبسيع وفي أربعين مسنة لها سنتان وفي ستين تبسيعان ثم في كل ثلاثين تبسيع وفي كل أربعين مسنة**

*** (فصل) * وفي أربعين شاة شاة إلى مائة واحدة وعشرين فساتان وفي مائتين واحدة ثلاث وفي أربع مائة أربع ثم في كل مائة شاة**

*** (فصل) * ولا يجوز أخذ المعيب من ذلك إلا إذا كانت نعمة معيبة كلها وكذلك المراض ولا يجوز أخذ الذكر إلا فيما تقدم والأذا كانت كلها ذكورا ولا أخذ الصغير إلا إذا كانت صغارا ولو اشترك اثنان من أهل الزكاة نصاب وجبت عليهم الزكاة**

أهل الزكاة إذا خطأهم ما خطأه جوارح ولا كاملاً ولم يبق في المشرب والمسرحة والمرعى وغيرهما ما ذكر في المطولات

*** (فضل) * في شروط زكاة الماشية * و بعضها شروط لزكاة غيرها أيضاً (وشروط وجوب زكاة الماشية) النصاب وقدمترو (مضى تحول كامل متوال في ملكه) لخبر أبي داود لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول وعليه اجماع التابعين والفقهاء في تحال زوال المالك أثناءه بما وضة أو غيرها كأن يبادل بخمس من الابل بخمس من نوعها أو باع النصاب أو وهبه ثم رده عليه ولو قبل القبض أو ورثه استثناءً نف الحول لتجدد الملك ويكره وقبل يحرم وعليه كثير من أن يزيل ملكه عما يجب الزكاة في غيبه بقصد رفع وجوب الزكاة لأنه فرار من القرية ولا بد من مضى الحول كإذ كرف في سائر النعم (الافى النتاج) بان تجب الماشية وهي نصاب في أثناء الحول وكان نتاجها يقتضى الزكاة من حيث العدد كان نتج من مائة شاة وعشرين واحدة قبل تمام حوالها بالخطئة ومن تسع وثلاثين بقرة واحدة كذلك ومن خمس وثلاثين من الابل واحدة كذلك (فيتبع) النتاج المذكور (الامتهان في الحول) حتى يجب في المثل المذكور عند تمام حوال الاصل شاتان في الاول ومسنة في الثاني وبنت لبون في الثالث لان المعنى في اشتراط الحول حصول النماء والنتاج غناء عظيم (وأن تكون) الماشية (سائمة) أى راعية (في كلاء مباح) كل الحول لما في الحديث الصحيح من التقيد بسائمة العنم وقيس بها سائمة الابل والبقر واخصت السائمة بالزكاة لتوفر مؤنتها بالرعى في الكلاء المذكور ومن ثم لو أسيمت في كلاء عمولك كانت معلوفة على الاوجه وان قلت قيمته بخلاف ما إذا لم يكن له قيمة فانه كالكلاء المباح (وان يكون كل السوم من المالك) بنفسه أو نائبه (فلا زكاة) في سائمة اعتلفت بنفسها أو علفها غاصبها أو مشترى شراء فاسد القدر المؤثر أو ورثه ولم يعلم أنه ورثها إلا بعد الحول ولا (فيما) أى في معلوفة (سامت بنفسها أو أسامها غير المالك) كالغاصب أو المشتري شراء فاسد لعدم السوم من أصله ولعدم أسامة المالك أو نائبه ولا في سائمة علفها المالك بنية قطع السوم لانتفاء الاسامة كل الحول أو اعتلفت بنفسها أو علفها المالك من غير بنية قطع السوم قدر الولاء لا شرفت على الهلاك بان كانت لا تعيش بدونه بلا ضرر بين كثر ثلاثة أيام فاكثرت انتفاء السوم مع كثرة المؤنة بخلاف ما دونه القلة المؤنة فيه بالنسبة الى غناء الماشية ولا أثر لجزء قصد العلف ولا لاعتلاف من مال حربي لا يضمن والمتولد بين سائمة ومعلوفة كالام فيضم اليها في الحول ان أسيمت والا فلا (وأن لا تكون) السائمة (عاملة في حرث ونحوه) فالعاملة بالقلع لا بالقوة في ذلك ولو بحرث مالاً زكاة فيها وان أسيمت أو لم يؤخذ في مقابلة عملها أجرة للخبر الصحيح ليس في البقر العوامل شئ وقيس بها غيرها وشروط تأثير استعمالها أن يستمر ثلاثة أيام أو أكثر والام يؤثر**

*** (باب زكاة النبات) ***

أى النبات (لا تجب) الزكاة الا قسيمة (الافى الاقوات) أى التي يقتات بها الاختيار ولونادرا (وهي من الثمار الرطب والعنب) دون غيرها من سائر الثمار للخبر الصحيح فالما القنأ والبطيخ والمان ففوق عقائه رسول الله صلى الله عليه وسلم (ومن الحب الحنطة والشعير والارز) والذرة والدخن والعدس والبسلاو والخص والبقلاء واللوبياء يسمى الدجر والجلبان والماش وهو نوع منه (وسائر ما يقتات) أى ما يقوم به بدن الانسان غالباً (في حال الاختيار) فتجب الزكاة في الجميع لو ردها في بعضه والحق به الباقي ووجه اختصاص الوجوب بما ذكر دون غيره مما لا يقتات كالزعفران والورس والعسل والقرطم والتمر وسحب الفجل والسيسم والبطيخ والكمثرى والمان والزيتون وغيرها مما يقتات لافى حال الاختيار كحب الغاسول وحب الحنظل والحلبة لان الاقتيات به ضروري للحياة فوجب فيه حق لارباب الضرورات (ونصابه) أى المقنات المذكور ثم كان أوجباً (خمساً أو سق) تحديداً فلا زكاة في أقل منها الا في مسألة الخلطة السابقة لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أو سق من التمر صدقة وقوله ليس في غر ولا حب صدقة حتى يبلغ خمسة أو سق (كل وسق

*** (فصل) * شروط وجوب زكاة الماشية مضى حول كامل متوال في ملكه الا في النتاج فيتبع الامتهان في الحول وأن تكون سائمة في كلاء مباح وأن يكون كل السوم من المالك فلا زكاة فيما سامت بنفسها أو أسامها غير المالك وأن لا تكون عاملة في حرث ونحوه**

*** (باب زكاة النبات) ***

لا تجب الا في الاقوات وهي من الثمار الرطب والعنب ومن الحب الحنطة والشعير والارز وسائر ما يقتات في حال الاختيار ونصابه خمسة أو سق كل وسق

ستون صاعا) بالاجماع (والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بالبعدي) فعملتها ألف وستمائة رطل
 بالبعدي والاصح أنه مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم فيكون بالرطل المصري ألف رطل
 وأربع مائة رطل وثمانية وعشرون رطلا ونصف رطل ونصف أوقية وثلاثها وسبع مئاديرهم بالاردب المصري
 خمسة أرباب ونصف أرباب واثنا أرباب (ويعتبر ذلك بالكيل) كذا ذكره المصنف بالاسبق وذكرته بالارداب
 والتقدير بالوزن انما هو للاسمة تظاهرا وإذا وافق الكيل فان اختلافه اقل بالارطال ماذ كره ولم يبلغ بالكيل
 خمسة أوسق لم تجب زكاته وفي عكسه تجب واعتباره بما ذكر انما يكون اذا كان (عرا أو زيبا ان عرا أو زيبا
 والا) يتنور ولا يتزبب بان لم يأت منه تمر ولا زبيب جيدان في العادة أو كانت تطول مدة جفافه كسنة (فربطها
 وعنها) أي يؤخذ منه حال كونه رطبا أو عنبالا في ذلك وقت كماله فيكمل به نصاب ما يحف من ذلك (ويعتبر
 الحب) حال كونه (مصفي من) نحو (التبن) والقشر الذي لا يؤكل معه غالباً وكل من حصل الاوسق الخمسة من دون عشرة
 أوسق كسبعة اعتبرت دون العشرة وتدخل قشرة الباقلاء والحصى والشعير وغيره في الحساب وان أزيلت
 تنعما (ولا يكمل جنس بجنس) فلا يضم أحدهما الى الآخر لتكميل النصاب اجماعا في التمر والزبيب وقياسا
 في الحبوب (وتضم الانواع بعضها الى بعض) ليكمل النصاب وان اختلف جودة ورداءة ولونا وشعرها كبرفي
 وصحافي من التمر (و) يضم (العسل) وهو قوت صنعاء اليمن وكل حبسيتين منه في كيمة (الى الحنطة) في الكيل
 النصاب لانه نوع منها بخلاف السلت لانه يشبهها لونا والشعير طبعه ان كان جنسا مستقلا فلا يضم الى أحدهما
 (ويخرج من كل) من الانواع (بقسطه ان سهل) اذ لا ضرر (والا يسهل) (أخرج من الوسط) رعاية للجانبين
 فان أخرج من الاعلى أو تسكف وأخرج من كل حصته جاز لانه أتى بالواجب وزاد خيرا في الاولى (ولا يضم)
 في الكيل النصاب (عرا عام الى عرا عام آخر) وان اطلع عرا العام الثاني قبل جدد الاول ومثلها الشجر الذي
 يثمر مرتين في عام بان أثمر نخل ثم قطع ثم اطاع ثانيا في عامه فلا يضم أحدهما الى الآخر لان كل حمل كثره عام
 (وكذلك الزرع) فلا يضم زرع عام الى زرع عام آخر (ويضم) في كماله (عرا العام) بان أطلعت أنواعه في
 عام واحد وان لم تقطع في عام واحد (وزرع) بان حصدت أنواعه المتفاصلة بان اختلف أوقات بذرها عادة في
 عام واحد وان لم يقع الزرعان في سنة (بعضه الى بعض) اذا الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب والمراد
 بالعام فيما ذكر اثنا عشر شهرا عريضة ولا فرق بين اتفاق واجب المضمومين واختلافه كأن سقى أحدهما بمؤنة
 والآخر بدونها

* (فصل) في واجب ماذ كروما يبعه (واجب مباشر بغير مؤنة) كالسقي بنحو مطر أو نهر أو عين أو قناة
 أو ساقية حفر من النهر وان احتاجت مؤنة (العشرو) واجب (ماسقي بمؤنة كالنواضح) والدوايب وكالماء
 الذي اشتراه أو انتم به أو غصبه (نصف العشر) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والعيون
 أو كان عثر يا لعشر وفي رواية الاثم والنجيم أي المطر وفيما سقي بالنضح نصف العشر وفي رواية بالسانية والمعنى
 في ذلك كثرة المؤنة وخففتها والشرى بنضح المثلثة ماسقي بالسيل الجاري اليه في حفر والسانية والناضح ماسقي
 عليه من بعير ونحوه (و) واجب (ماسقي بهما) أي بالمؤنة ودونها (سواء) بان كان النصف بهما والنضج بهما
 (أو أشكل) مقدار ماسقي به منهما ان سقى بالمطر والنضح وجهل نفع كل منهما باعتبار المدة (ثلاثة أرباعه) أما في
 الاولى فعملها بواجبها ومن ثم لو كان ثلثاه بمطر وثلثه بدولا بواجب خمسة أسداس العشر وفي عكسه ثلثا العشر
 وأما في الثانية فالتأويل يلزم التحكم فان علم تفاوتهما بالاعتين فقد علمنا نقص الواجب عن العشر وزيادته على نصفه
 فيؤخذ المتيقن ويوقف الباقي الى البيان ويصدق المالك فيما سقى به منهما فان اتهمه الساعي حلقه ندبا
 (والا) بان سقى بهما متفاوتا وعلم (بقسطه) أي كل منهما ما يكون التقسيط على حسب النسب والنسب في الزرع

ستون صاعا والصاع أربعة
 أمداد والمد رطل وثلاث
 بالبعدي وبعده ذلك
 بالكيل عرا أو زيبا ان
 عرا أو زيبا والافرطيا
 وعنها يبعه الحب مصفي
 من التبن ولا يكمل جنس
 بجنس وتضم الانواع بعضها
 الى بعض
 والعسل الى الحنطة ويخرج
 من كل بقسطه ان سهل والا
 أخرج من الوسط ولا يضم
 عرا عام الى عام آخر وكذلك
 الزرع ويضم عرا العام
 وزرع بعضه الى بعض
 * (فصل) في واجب مباشر
 بغير مؤنة العشر وماسقي
 بمؤنة كالنواضح نصف
 العشر وماسقي بهما سواء
 أو أشكل ثلاثة أرباعه والا
 بقسطه

والثمر باعتبار المدة وان كان السقي بالآسخر أكثر عدد الاعلى عدد السقيات لان الشو هو المقصود وبسقية
أنفع من سقيات فلو كان مدة ادراكه ثمانية أشهر واحتاج في ستة أشهر من الشتاء والربيع الى سقيتين فسقي
بالمطر وفي شهرين في زمن الصيف الى ثلاث سقيات فسقي بالنضح وجب ثلاثة أرباع العشر لهما وربع نصفه
لثلاث (ولا تجب) الزكاة (الابدؤ الصلاح في) كل (الثمر) أو بعضه في ملكه بان يظهر فيه مبادئ النضح
والحلاوة والنلون (واشتمد ادخاله) كله أو بعضه في ملكه أيضا (في الزرع) فينبذ تجب الزكاة فيه ما
لانها قد صار اقوتين وقبلهما ما كانا من الخضراوات والبسروا الحق البعض بالكل قياسا على البيع (ويسن)
للامام أو نائبه (خوص الثمر) الشامل للرطب والعنب (على مالكة) بعد بدؤ الصلاح لما صاع أنه صلى الله عليه
وسلم أمر بخوص العنب كخوص الثمر وحكمته الرفق بالمالك والمستحق ولا خوص في الحب لاستناده ولا في
التمر قبل بدؤ الصلاح لكثرة العاهات حينئذ فلو فقد الحاکم جاز للمالك أن يحكم عدلين عارفين بخوصان عليه
لينتقل الحق الى النعمة وينصرف في الثمرة كإيأني (وشرط الخارص أن يكون ذكرا مسلما حرا عدلا) لان
الخوص اخبار وولاية وانتفاء وصف مما ذكر يمنع قبول الخبر والولاية ويكتفي بخارص واحد ولو اختلف
خارصان وقف الى البيان وبشرط كون الخارص (عارفا) بالخوص لان الجاهل بالشئ ليس من أهل
الاجتهاد فيه ويجب أن يعرّف جميع الثمر والعنب ولا يترك للمالك شيئا وان ينظر جميع الشجر شجرة شجرة
ويقدر غرضها وهو الاحوط أو ثمرة كل النوع وطبائهم باسالة الارطاب تتفاوت واذا خوص وأراد نقل
الحق الى ذمة المالك لينفذ تصرفه في الجميع فلا بد أن يكون مأذونا له من الامام أو السامي في التضمن (و) أنه
(يضمن المالك) القدر (الواجب) عليه من الخوص تضميناصر بحار في ذمته كأن يقول ضمنك نصيب
المستحقين من الرطب بكذا ثمرا (ويقبل) المالك ذلك التضمنين صريحا أيضا فينبذ ينتقل الحق الى ذمته (ثم)
ينصرف في جميع الثمر) بيعا أو كالا وغيرهما لا تقطاع تعلق المستحقين عن العين فان انتفى الخوص أو التضمنين
أو القبول لم ينفذ تصرفه الاقبعا والواجب شامعا

* (باب زكاة النقد) *

الذهب والفضة ولو غير مضر وبين (وزكاته ربع العشر ولو) حصل (من معدن) وهو المكان الذي خلق الله
فيه الجواهر لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم وفي الرقعة أي الفضة ربع العشر وخرج بهما سائر الجواهر
وغيرها والفرق أنهم جامعان للثمناء كالمشاعبة السائمة بخلاف غيرهما (ونصاب الذهب عشرون مثقالا خالصا)
بوزن مكة تحديدا وان لم يسا ونصاب الفضة الاثنى لردائه لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم ليس في أقل من
عشرين مثقالا شيئا وفي عشرين نصف دينار (والمثقال أربعة وعشرون قيراطا) وهو اثنان وسبعون حبة من
الشعير المعتدل الذي لم يقشر وقطع من طرفيه مادق وطال ولم يختلف جاهلية ولا اسلاما (ونصاب الفضة مائتا
درهم اسلامي والدرهم) (سبعة عشر قيراطا الا خمس قيراط) فيكون خمسين حبة وخمسي حبة فهو
مستند واتي اذ الدائق ثمان حبات وخمسا حبة ومتى زيد عليه ثلاثة أسباعه كان مثقالا ومتى نقص من المثقال
ثلاثة أعشاره كان درهما فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان (وما
زاد) منهما (على ذلك) ولو بعض حبة (فبحسابه) اذ لا وقص في التقدين كالعشرات لا مكان التجزى بلا ضرورة
بخلاف المواشي وخرج بالعشرين والمائتين ما نقص عنهما ولو بعض حبة ولو في بعض الموازين وان راجع رواج
النم فلا زكاة فيه للثمن السابق ومع أيضا ليس في مائة درهم أو أقل من الورق صدقة ولا يكمل جنس بالآخر
ويكمل النوع بالنوع من الجنس الواحد وان اختلفا جوده ورداءة ويؤخذ من كل نوع بالقسطان سهل
والا فبن الوسط ولا يجزئ رديء ومكسور عن جيد وصحيح بخلاف عكسه (ولا شيء في المغشوش) من الذهب
والفضة (حتى يبلغ خالصه نصابا) فينبذ يخرج خالصا أو مغشوشا خالصا قدر الزكاة ويكون متطوعا بالعش

ولا تجب الا بدؤ الصلاح
في الثمر واشتمد ادخاله في
الزراع ويسن خوص الثمر
على مالكة وشرط الخارص
أن يكون ذكرا مسلما حرا
عدلا عارفا ويضمن المالك
الواجب في ذمته ويقبل ثم
يتصرف في جميع الثمر

* (باب زكاة النقد) *

وزكاته ربع العشر ولو
من معدن ونصاب الذهب
عشرون مثقالا خالصا
والمثقال أربعة وعشرون
قيراطا ونصاب الفضة مائتا
درهم اسلامي والدرهم
سبعة عشر قيراطا الا خمس
قيراط وما زاد على ذلك
فبحسابه ولا شيء في المغشوش
حتى يبلغ خالصه نصابا

ولا يجوز لولي اخراج المغشوش اذ لا يجوز له التبرع بخمسه ومجمله ان نقصت قيمة السبيل ان احتجج اليه عن قيمة الغش والا جاز اخراجه وصدق المالك في قدر خالص المغشوش ويخلف ان اتهم ندبا وتصح المعاملة بالمغشوش معينة وفي الذمة وان لم يعلم عيارها ولو لمالك نصا في يده نفعه ونصفه الباقي مغشوب أو مؤجل زكي النصف الذي يسده حال الان الميسور لا يسقط بالمعسور (ولا شيء في الحلي المباح) أي غير الحرام والمكروه لانه معد لاستعمال صباح كموامل الموائى هذا (ان لم يقصد كثرة) سواء اتخذته بقصد أو بقصد أن يستعمله استعمالا مباحا أو بقصد أن يؤجره أو يعيره لمن يحل له استعماله وخروج بالمباح ما حرم لعينه كالأواني أو بالقصد قصد الرجل أن يلبس أو يلبس رجلا حلي امرأة أو أن تلبس امرأة حلي رجل كسيف وعكسه أو بغير ذلك كتبر مغشوب صبيغ حليا وكللى نساء بالغن في الاسراف فيه وما كره استعماله كضبة الاناء الكبيرة للعجاجة أو الصغيرة للزينة وما اتخذت بنية كثرة فتجب الزكاة في ذلك كله أمد في الحرم فبالاجماع وأما في المكروه فبالقياس عليه وأما في نية الكثرة لانه صرفه بما عن الاستعمال فصار مستغنى عنه كالدرهم المضروبة ولو لملكه بارت ثم مضت عليه أحوال ثم علم به لم يهرز كانه وكذا الموضت عليه وهو متكسر ولم يقصد اصلاحه بان قصد جعله تبرا أو دراهم أو كثره أو لم يقصد شيئا أو أخرج انكساره الى سبيل وصوغ وان قصد ههما فتجب زكاته ويقتدر حوله من حين انكساره لانه غير مستعمل ولا معد للاستعمال أما اذا قصد عند علمه بانكساره اصلاحه أو مكس بالالتحام من غير سبيل وصوغ أو مضى حول ولم يقصد اصلاحه ما تم قصده بعد ذلك فلازكاة فيه مطلقا في الاولى وان دارت عليه أحوال ولا بعد الحول الاول في الثانية لبقاء صورته ولا أن تسكر لا يمنع الاستعمال فلازكاة فيه وان لم ينو اصلاحه (ويشترط الحول في رجوب زكاة النقد) للخبر السابق (وفي الزكاة) أي المركوز وهو المدفون الآتي (الخمس) للخبر الصحيح فيه بذلك ولانه لا مؤنة فيه بخلاف المعدن (ولاحول) بشرط فيه ولا (في المعدن) لانه انما يشترط لتحصيل النماء فيه وكل منهما انما في نفسه (وشروط الزكاة ان يكون نقدا) أي ذهباً أو فضة مضروبا أو غير مضروب وأن يكون (نصبا) وهو عشرون مثقالا في الذهب ومائتا درهم في الفضة ويكفي بلوغه نصبا ولو بوضعه الى مال آخره فان كان دون نصاب من الذهب والفضة أو نصابا من غيرهما لم يجب فيه شيء لانه مال مستفاد من الارض فاختص بما تجب الزكاة فيه قدر او نوعا كالمعدن وأن يكون (من دفن الجاهلية) الذين قبل بعثته صلى الله عليه وسلم وقد وجدته أهل الزكاة (في موان) بدار الاسلام وان لم يجبه ولا أقطع أو بدار الحرب وان كانوا يذبون عنه (أو) في (ملك أحياء) من الموت سواء جسد بالحفر أو باطهار السيل أو بانهم بار الأرض أو بغير ذلك أو في قلاع عادية من دار الاسلام وقد عبرت في الجاهلية ويشترط أن لا يعلم أن مال ملكه بلغته الدعوة وعائد والافه وفيه وخروج بما ذكر ما وجد بطريق نافذ أو مسجد وما دفعه مسلم أو ذبح أو معاهد حيوات أو وجد عليه ضرب الاسلام بان كان عليه أو على ماله قرآن أو اسم ملك من ملوك الاسلام فانه لقطعة ان لم يعرف مال ملكه وكذا لو شك في أنه اسلامي أو جاهلي كالنسيب والأواني وظهور وشك في انه ظهر بسبل ونحوه أولا

*(فصل) في زكاة التجارة * وهي تغليب المال بالمعاوضة لغرض الربح (وفي مال) (التجارة) الذي لازكاة في عينه لولا التجارة كالخيل والرقيق والمتولدين أحد النعم وغيره وغيرهما من سائر العروض وما تولد من ثمنها من نتاج وغرور وغيرهما (ربيع العشر) اتفاقا كما في النقد من لانه يقوم بها (وشروطها) أي التجارة حتى تجب الزكاة في مالها (سنة الاول العروض) التي لا تجب الزكاة في عينها لولا التجارة (دون النقد) لان الزكاة تجب في عينه كما مر (الثاني نية التجارة الثالث اقتران النية) المذكورة (بالتملك) أي باول عقده لينضم قصد التجارة الى فعلها نعم لا يحتاج الى تجديدها في كل تصرف (الرابع أن يكون التملك بمعاوضة) محضة وهي التي تفسد بفساد العوض كالبيع والهبة بثواب والاجارة لنفسه أو ماله أو ما استأجره أو غير محضة كالصدق وعوض الخلع وصلح الدم بخلاف ما ملكه بغير معاوضة كالارث والهبة بالثواب والصيد وما اقترضه أو ما ملكه بأقاله أو ردع بفلان زكاة

ولا في الحلي المباح ان لم يقصد كثرة ويشترط الحول في النقد وفي الزكاة الخمس ولا حول في المعدن وشروط الزكاة ان يكون نقد نصبا من دفن الجاهلية في موان أو ملك أحياء
*(فصل) في التجارة * وفي التجارة ربيع العشر وشروطها ستة (الاول) العروض دون النقد (الثاني) نية التجارة (الثالث) اقتران النية بالتملك (الرابع) أن يكون التملك بمعاوضة

فيه وان اقترن به نية التجارة لانه لا يعد من اسبابه الا تنقضاء المعاوضة ولو اشترى لها صبغاً بالصبيغ به أو دباغاً بالصبيغ به للناس صار مال تجارة فليزمنه زكاة بعد مضي حوله وان لم يبق عشرين نحو الصبيغ عنده عالماً أو صابوناً أو ملحاً ليغسل أو يجمن به لهم لم يصركذلك لانه يستهلك فلا يقع مسماً اليهم (الخامس أن لا ينض) مال التجارة حال كونه (ناقصاً) عن النصاب بنقصه الذي يقوم به في أثناء الحول فتقضي (بنقصه) ناقصاً عن النصاب (في أثناء الحول) كأن اشترى عرضاً بنصاب ذهب أو دونه ثم باعه أثناء الحول بتسعة عشر مثقالاً انقطع حول التجارة لتحقيق نقص النصاب حساباً بالنقص بنصف بخلاف ما لو نقص بنقصه لا يقوم به كأن باعه في هذا المثال بمائة وخمسين درهماً فبعضه أو نقص بنقصه يقوم به وهو نصاب أو أكثر فانه لا ينقطع كإلواحه بعرض لاستوائهم ما في عدم التقويمهم ما والمبادلة لا تنقطع حول التجارة (السادس أن لا يعقد القنية) بمال التجارة (في أثناء الحول) فتقضي قصد بشئ معين من مالها ذلك ولو لاستعمال محرم انقطع حول التجارة فيحتاج الى تجديد قصد مقارن للتصرف بخلاف مجرد الاستعمال بلا نية قنية فانه لا يؤثر وانما أثر مجرد نية القنية دون مجرد نية التجارة لان القنية هي الامسالة لا لتفادع وقد اختلفت نيتها به فائرت بخلاف التجارة فانها تعقب المبال كالمسؤول لم يوجد حتى تكون نيتها مقترنة به (وواجبها ربع عشر القيمة) لا العروض لانها متعلقة كدال عليه قول عمر رضي الله تعالى عنه لمن يبيع الادم قوم، وأد زكاته والمراد ربع عشر القيمة آخر الحول لانه وقت الوجوب كما يأتي فلو أخر الإخراج بعد التمكن منه ففقدت ضمن ما نقص لتقصيره بخلافه وان زادت ولو قبل التمكن أو بعد الاتلاف فلا شئ عليه (ويقوم) مال التجارة حتى يؤخر ربع عشر قيمته (يحنس رأس المال) الذي اشترى العرض به نصاباً كان أو بعضه وان لم يملك باقيه لو أبطله السلطان أو لم يكن هو الغالب لانه أصل ما يبدو وأقرب اليه من نقد البلد فاذا لم يبلغ به نصاباً فلا زكاة وان باع غيره (أو) يقوم (بنقد البلد) الغالب دراهم كان أو دينار (ان ملكه بعرض) للقنية أو بنحو خلع أو نكاح أو بنقد ونسي أو جهل جنسه فاذا حال عليه الحول فعمل فيه نقد قوم بنقصه جرياً على قاعدة التقويم كفي الاتلاف ونحوه أو بعمل لا لنقصه اعتبر اقرب البلاد اليه ولو تساوى نصابا الغالب زكاة وان لم يساوه بغيره أو ساواه بغيره لم يرك فان غلب نقدان وتم احدهما نصاباً يقوم به أو بكل منهما مخير (ولا يشترط كونه) أي مال التجارة يبلغ (نصاباً) الا في آخر الحول) فتقضي بلغه آخره وجبت زكاته والافلاسواء اشترى نصاباً أو بدونه وسواء باعه بعقد التقويم بنصاب أو بدونه لان آخر الحول وقت الوجوب فقطع النظر عما سواه لا يضرب القيم

*(فصل) * في زكاة الفطر * والاصل فيها قبل الاجماع الاخبار الصحيحة الشهيرة والمشهور أنهم اوجبوا كرمضان في السنة الثانية من الهجرة والخلاف فيها شاذ منكر فلا ينافي حكاية الاجماع المذكورة (وتجب زكاة الفطر بشروط) منها (ادراك) وقت وجوبها بان يكون حياً بالصفات الاتية عند (غروب الشمس ليلة العيد) بان يدرك آخر جزء من رمضان وأول جزء من شوال لاضافتها الى الفطر في الخبر وأيضاً فالوجوب نشأ من الصوم والفطر منه فكان لكل منهما دخل فيه فاسند اليهما دون أحدهما لئلا يلزم التحكم فلا تجب بما يحدث بعد الغروب من ولد ونكاح وإسلام وغنى وملك فن ولا تسقط بما يحدث بعده من نحو موت ومزيج ملك كعقيق وطلاق ولو بانئناً وأردت ادغنى قريب ولو قبل التمكن من الاداء لتقررها وقت الوجوب نعم ان تلف المال قبل التمكن سقطت كفي زكاة المال (و) منها (أن يكون) المخرج (مسلماً) فلا تجب على كافر أي في الدنيا كما مر أول الباب لانها طهيرة وهو ليس من أهلها وهذا بالنسبة لنفسه أمام مسلم عليه مؤثته فيلزمه اخراجها عنه ويجزئه اخراجها بلا نية هذا في الكافر الاصل أما المرتد فان عاد الى الاسلام وجبت فطرته نفسه أيضاً والا فلا وأن يكون حراً أو مبعوضاً فلا تجب على رقيق ولو لم يكن مملوكاً لم يلزمه تسليمه في الكتابة الصحيحة لانه معه كالأجنبي فعلم أنه لا يلزم الرقيق فطرته زوجته وان لزمه نفقة فتأني كسبه بل ان كانت أمة فعلى سيدها أو حرة فسيأتي (و) منها (أن يكون) المخرج عن نفسه أو موهوبة أو مرساة بان يكون (ما يخرج به فاضلا عن

(الخامس) أن لا ينض ناقصاً
بنقصه في أثناء الحول
(السادس) أن لا يعقد
القنية في أثناء الحول
وواجبها ربع عشر القيمة
ويقوم بحنس رأس المال
أو بنقد البلد ان ملكه
بعرض ولا يشترط كونه
نصاباً الا في آخر الحول
*(فصل) * وتجب زكاة
الفطر بشروط ادراك
غروب الشمس ليلة العيد
وأن يكون مسلماً وأن يكون
ما يخرج به فاضلاً عن

مؤنته ومؤنته من) تجب (عليه مؤنته ليلة العيد ويومه) لان مؤنته ومؤنته مؤنة في هذا الزمن ضرورية فاعتبر
الفضل عنها وانما لم يعتبر زيادة على اليوم والليلة المذكورين لعدم ضبط ما وزاءهما (و) فاضلا (عن دست
ثوب) له أولمونه (يليق به) أي بكل منهما من صبا ومروءة ومفنة قيص وسراويل وعمامة ومكعب وما يحتاج
اليه من زيادة للبرد والتجمل وغير ذلك مما يترك لله فاس لان ذلك ينقي للدين والفطرة ليست بأشده من الدين
(و) عن (مسكن) له أولمونه (و) عن (خادم) له أولمونه (يحتاج) كل منهما (اليه) أي الى العاذ كرم
المسكن والخادم ويليقان بهما قياسا على الكفارة ولا نهما من الخواص المهمة كالثوب فان كانا نفيسين يمكن
ابدالهما ببلاتين ويخرج التفاوت لزمه ذلك وان كانا مأثولين والحاجة للمسكن والخدمة والعبد تم الحاجة
لاجل منصب من ذكر أو ضعفه لاجل عمله في ماشيته أو أرضه بل يبيع في الفطرة العبد المحتاج اليه فيها
والحاجة الى ما ذكر من ثوب الوجب ابتداء واما اذا وجد فلا تزفعه فاذا تعلقت الفطرة بالخدمة صارت دينيا
فيباع فيها نحو المسكن والخادم وهل يعتبر الفضل عما عليه من الدين الذي لله أولا لا كما في نفسه تناقض والمعمد
منه ان الدين يمنع الوجب فاذا لم يكن المخرج فاضلا عنه لم يلزمه فطرة (و) كالنخب الفطرة عن نفسه كذلك
(تجب) عليه (عن نفقته) وقت غروب الشمس ليلة العيد (من المسلمين) فلا تجب فطرة الكافر وان وجبت
نفقته لقوله في الخبر من المسلمين ولانها طهرة للصائم من اللغو والرفث كما وردوا الكافر ليس من اهلها ومجده في
الكافر الاصل اما الرقيق المرتد فتجب فطرته ان عاد الى الاسلام (من زوجة) ولورجعية وبأن حامل ولوامة
لوجوب نفقتهما بخلاف البائن غير الحامل ولولزمه اخدام زوجته فان اخدها أمتهالزمه فطرتها أيضا وأجنبية
فلا رقي معناه من محبتها الخدمها بنفقة باذنه ولا تجب فطرة ناشئة بخلاف التي حبل بينها وبين الزوج ولا فطرة
زوجة أب ومستهولته وان وجبت نفقتهما لانهم لا يلزم مع اعساره فيتحملها الولد بخلاف الفطرة ولو أعسر
الزوج بان كان قنأ أو حر ليس معه ما يفضل عاشر لم يلزم زوجته الحرة فطرتها وان كانت غنية لكن بسن لها
اخراجها نحو وجامن الخلاف وانما لم تسم سيد أمة مفرجة بمعسر حر أو عبد لكمال تسليم الحرة نفسها بخلاف
الامة اذ ليس لها أن يسافر بها أو يستخدمها (و) من (ولد) وان سفل (والد) وان علل العجزهما بخلاف الولد
الغني والوالد الغني أو القادر على الكسب اذ لا تجب نفقتهما حينئذ (ومملوك) ومنه المكاتب كتابة فاسدة والمدير
والمعلق عنه بصفة وأم الولد والمهرهون والجاني والمؤجر والموصى بنفقته والا بق وان انقطع خبره والمغضوب
فتجب فطرتهم في الحال كما تجب نفقتهم ولان الأصل فيمن انقطع خبره بقاء حياته ولا تجب فطرة من وجبت
نفقته في بيت المال أو على المسلمين وفي بيت المال والمملوك للمسجد والموقوف عليه والموقوف ولو على معين
وان وجبت نفقتهم (والواجب) على كل رأس (صاع) وهو قد كان بالمصري الاسبعي مد تقر بيا هذا فيم يكال
أما بالايكال أصلا كالقط والجبن فيعياره الوزن فيعتبر فيه الصاع بالوزن لا بالكيل وهو خمسة أرتال وثلاث
بالعسد ادى وأربعة أرتال ونصف وربع رطل وسبع أوقية بالمصري وانما يجزئ صاع (سليم من العيب)
فلا يجزئ العيب بنحو غش أو سوس أو قدم غير طعمه أو لونه أو ريحه ولا أقط فيه ملح يعيبه وان لم يفسد جوهره
فان لم يعبه وجب بلوغ خالصه صاعا ولا يحسب الملح في الكيل ويجب كونه (من غالب قوت البلد) سواء العشر
كالخبث والتمر والزبيب وغيره كالقط واللبن والجبن بشرط أن يكون في كل منها زبد يشوب بعض العشر
والا قط في الاحبار وقس بهما الباقي أما الخيض والسمن والحم والدقيق والسويق والاقوات التي لاز كانت فيها
والا قط واللبن والجبن المنزوعة الزبد فلا يجزئ شي منها وان كان قوت البلد لا له ليس في معنى مانص عليه والعبرة
في ذلك بغالب قوت محل المؤدى عنه لا المؤدى لانها وجبت عليه ابتداء ثم يحتملها المؤدى فلا يجزئ من غير غالب
قوت محل المؤدى عنه ولا من غالب قوت محل المؤدى أو قوته لنشوف النفوس الى الغالب في ذلك المحل ومن ثم
وجب صرف الفطرة لفقراء بلد المؤدى عنه لا بلد المؤدى فلو كان الرقيق أو الزوجة مثلا يبلدوا السيد أو الزوج

مؤنته ومؤنته من عليه مؤنته
ليلة العيد ويومه وعن دست
ثوب يليق به ومسكن وخادم
يحتاج اليه وتجب عن في
نفقته من المسلمين من زوجة
ولود والود والمملوك والواجب
صاع سليم من العيب من
غالب قوت البلد

ببإد آ خر صرفت من غالب قوت بلد الرقيق أو الزوجة على مستحق بلديهم ما لبلد السيد أو الزوج ويختلف
 الغالب باختلاف النواحي والأزمان والعبرة بغالب قوت البلد في غالب السنة لا بغالب وقت الوجوب ويجزئ
 الأعلى في الاقتيات وإن كان أنقص في القيمة عن الأدنى فيه ولا عكس فالتحرر أعلى اقتياتا من الزبيب والشعير
 أعلى منهما (وإن قدر على بعضه) أي الصاع (فقط) أي دون باقيه (أخرج به) وجوب الخبر الصحيح إذا أمر تكتم
 بأمر فاقوا منه ما استطاعتم ومحافظة على الواجب بقدر الامكان وعند الضيق يجب أن يقدم نفسه ثمز وجهه لأن
 نفقة آ كد ثم ولده الصغير ثم أباه وإن علا ولون قبل الأم ثم أمه وانما قدمت الأم في النفقة لأنها الحاجة والأم
 أحوج وأما الفطرة فله تطهير والشرف والاب أولى بهذا لأنه منسوب إليه ويشرف بشرقه (ويجوز) للمالك دون
 الولي تعجيل الزكاة في الفطرة بعد دخول رمضان فيجزي (أخرجها) ولو (في) أول ليلة من (رمضان) لا تعقد
 السبب الأول أذهب تجب بسنتين رمضان والفطر منه فجاز تقديمها على أحدهما دون تقديمها على ما كثر كزكاة
 المال وسبب شرط أجزاء العجل (ويسن) إخراج الفطرة تمهارة أو كونه بعد فجر يوم الفطر (قبل صلاة العبد)
 إن فعلت أول النهار كما هو الغالب أولى للأصربة قبل الخروج إليها في الصحيحين فإن أخرت الصلاة من المبادرة
 بالاداء أول النهار توسعة على المستحقين وانتظار نحو القريب والجار أفضل في زكاة المال فيأتي مثله ههنا ما لم
 يؤخرها عن يوم الفطر (ويحرم تأخيرها عن يومه) بلا عذر كغيبته ماله أو المستحقين لأن القصد اغناؤهم عن
 الطلب فيه لكونه يوم سرور ومن ثم ورد أغنؤهم عن طواف هذا اليوم ويلزمه القضاء فوراً إن أخر بلا عذر
 * (فصل) * في النية في الزكاة وفي تعجيلها (وتجب النية) بالقلب ولا يشترط النطق بها ولا يجزئ وحده كافي
 الصلاة وغيرها (فينوي) المزكي (هذا زكاة مالي) ولو بدون الغرض لأنها لا تكون إلا فرضاً بخلاف الصلاة
 والصدقة لكن الأفضل ذكر الغرضية معها (ونحو ذلك) كهذا فرض صدقة مالي أو صدقة مالي المفروضة وكذا
 فرض الصدقة أو الصدقة المفروضة على الأوجه بخلاف صدقة المال فقط لأنها قد تكون نافذة وفرض المال لأنه
 قد يكون كفارة ونذر ويجوز تقديم النية على الدفع بشرط أن تقارن عزل الزكاة أو إعطاءها للوكيل أو بعده وقبل
 النفقة كما تجزئ بعد العزل وقبل النفقة وإن لم تقارن أحدهما ويجوز تفويضها للوكيل إن كان من أهلها
 بأن يكون مسلماً مكلفاً أمتاً نحو الصبي والكافر فيجوز توكيله في أدائها لكن بشرط أن يعينه المدفوع إليه
 ويتعين نية الوكيل إن دفع من ماله باذن المالك وتجب نية الولي في زكاة الصبي والمجنون والسفيه والأصمها
 التقصير ولو دفعها المولى إلى الإمام بلا نية لم تجزئه نية الإمام ومتى امتنع من دفعها أخذها الإمام أو نائبه منه فحراً
 ثم إن نوى المتنع عند الأخذ منه أجزأه أو لا وجب على الأخذ النية فإن تركه ثم لم يجزئ المالك (ويجوز)
 للمالك دون الولي كالمس (تعجيلها) أي الزكاة في الحول (قبل) آخر (الحول) وبعد انعقاده بان يكمل النصاب
 في السائمة والتعدين دون عروض التجارة لما صح أنه صلى الله عليه وسلم أرخص في التعجيل للعباس وهو مرسل
 لكن عضد بورود معناه في الصحيحين وقول جمع من الصحابة رضي الله عنهم بخلاف ما لو عجل عن معاوية سببها
 أو عن دون نصاب فإنه لا يجزئ مطلقاً وانما يجوز التعجيل لعام فقط وفي الثمار بعد بدو صلاح وفي الزروع بعد
 اشتداد الحب ولا يجوز قبل ذلك لأنه لم يظهر ما يمكن معرفته مقدار متعينة قالوا (وشرط أجزاء العجل) هذا
 وفيما مر في زكاة الفطر (أن يبقى المالك أهلاً للوجوب إلى آخر الحول) في الحولي ودخول شوال في الفطرة
 (وأن يكون القابض في آخر الحول) أو عند دخول شوال (مستحقاً) والمال المعجل عنه باقيان مان المالك
 أو القابض قبل ذلك أو ارتد القابض أو غاب أو استعفى بمال غير المعجل كزكاة أخرى ولو بمجدة أخذها بعد
 الأولى أو نقص النصاب أو زال عن ملكه وليس مال تجارته لم يجزئه المعجل لخروجه عن الأهلية عند الوجوب ولا
 يضر عروض مائع في المستحق زال قبل الحول وكذا لو لم يعلم استحقاقه أو حياته (وإذا لم يجزئه) المعجل لقوان شرط
 مما ذكر أولنا من نصاب الذي يحمل عنه كاه أو بعضه (استرد) من القابض (إن علم القابض) عند القبض

وإن قدر على بعضه فقط
 أخرجه ويجوز إخراجها في
 رمضان ويسن قبل صلاة
 العبد ويحرم تأخيرها عن
 يومه

* (فصل) * وتجب النية
 فينوي هذا زكاة مالي ونحو
 ذلك ويجوز تعجيلها قبل
 الحول وشرط أجزاء العجل
 أن يبقى المالك أهلاً للوجوب
 إلى آخر الحول وأن يكون
 القابض في آخر الحول
 مستحقاً وإذا لم يجزئه استرد
 إن علم القابض

أو بعده (أنهاز كاة مجلة) ولو بقول المالك له هذه كاتي المجلة كالمجمل أسيرة لدار ثم انهدمت في انشاء المدة ثم
 لو قال هـ هذه كاتي المجلة فان لم تقعز كاة فهي نافلة لم تسترد ولو اختلف المالك والقباض في مثبت الاسترداد
 كالم قباض بالتجمل صدق القبض بيمينه لان الاصل عدم الاسترداد واذ اراد المجمل لم يلزم مرد زيادة المنفعة
 ولو حكما كاليمين في الضرع والصوف على الظاهر ولا ارش لانتص صفة حدث بيده قبل حدوث سبب الرجوع
 والقباض والمالك أهلا لانه كاة لحدوثها في ملك المستحق فلا يطالب بشئ منها * (تمة) * اذا حال الحول
 على المال الزكوي وجبت الزكاة وان لم يتمكن من الاداء فاستداء الحول الثاني من تمام الاول لامن التمكن
 ويجب عند آخر الحول أداء الزكاة على الفور اذا تمكن بان حضر المال والمستحق وخلا المالك من مهم ديني أو
 دينوي فان أخر الاداء بعد التمكن ضمن قدر الزكاة وان تلف المال وله انتظار قريب وان بعد وجوبه وأخرج
 ما لم يكن هناك من ينضرر بالجوع أو العري فيحرم التأخير مطلقا لان دفع ضرره فرض فلا يجوز تركه لفضيحة
 ومع جواز التأخير لذلك ضمن ما تلف في مدة التأخير أيضا أمّا تلف قبل التمكن فلا يضمنه بل يسقط قطعه
 وتعلق الزكاة بالمال لتعلق شركة المستحق شريك للمالك بقدر الواجب ان كان من الجنس والا فبقدر قيمته
 فيمتنع عليه بيع القدر المذكور ورهنه فاداباع النصاب أو بعضه أو رهنه بعد تمام الحول صح الا في قدر الزكاة
 نعم مال التجارة يجوز بيعه ورهنه لان متعلقها القيمة لا العين ومن له دين حل وقدر على استيفائه بان كان على مليء
 حاضر باذل أو جاحد وعليه يئنه أو يعلمه القاضي أو على غيره وقبضه لزمه اخراج زكاة حتى لا احوال الماضية
 لوجوبها فيه كتحجب في الضال والمغصوب والمرهون والغائب وما اشتراه وتم حوله قبل القبض أو حبس عنه
 بأسر ونحوه ملك النصاب وحولان الحول لكن لا يجب الاخراج من ذلك الا عند عود المغصوب والضال وامكان
 السير للغائب مع الوصول اليه فيخرجها حينئذ عن جميع الاحوال الماضية

أنهاز كاة مجلة

* (فصل) * ويجب صرف
 الزكاة الى الموجودين من
 الاصناف الثمانية وهم
 الفقراء والمساكين

* (فصل) * في قسمة الزكاة على مستحقها والاصل في ذلك قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية (ويجب
 صرف الزكاة الى الموجودين من الاصناف الثمانية) فان وجدوا كلهم عمل الزكاة وجب الصرف اليهم ولا
 يجوز ان يحرم بعض الاصناف فان فقد بعضهم أو بعض آحاد الصنف ردت حصته من فقد أو الغاضل عن كفاية
 بعضهم على بقية الاصناف ونصيب المفقود من آحاد الصنف على بقية ذلك الصنف ولا ينقل شئ من ذلك الى غيرهم
 لانتحصار الاستحقاق فيهم ومجمله اذا نقص نصيبهم عن كفايتهم والانتقل الى ذلك الصنف أو ما عدا ذلك الاصناف
 كلهم في البلد أو فضل عنهم شئ فان السك في الاولى والفاضل في الثانية ينقل الى جنس مستحقه باقرب بلد الى
 بلد الزكاة فلم انه لا يجوز للمالك ولا يجزئه نقل الزكاة مع وجود مستحقها بوضع المال حال الوجوب عنه الى
 غيره وان قربت المسافة لان ذلك لو حش اصناف البلد بعد امتداد أطاعهم اليها (وهم الفقراء) والفقير من
 ليس له زوج ولا أصل ولا فرع تكفيه نفقته ولا مال ولا كسب يقع موقعه من كفايته مطعما وملبسا ومسكنا لمن
 يحتاج الى عشرة ولا يجسد الا ثلاثة وان كان صحيحا يسأل الناس أو كان له مسكن وثوب يتجمل به وعبد يتخدمه
 وان تعدد ما يحتاجه من ذلك ولا أثر قدرته على كسب حرام أو غير لائق بعبودته ومن ثم أفنى الغزالي بان لا رباب
 البيوت الذين لم تجسر عاداتهم بالكسب أخذ الزكاة ويعطى من غاب ماله بمسافة العصر قال القفال بشرط أن
 لا يجرد من يقرضه أو بأجل الى حضوره أو حاله لامن دينه قدر ماله الا ان صرفه في الدين ولا يمكن بشفقة قريبه
 الاخذ من باقي السهام ان كان من أهلها حتى يمن تلزمه نفقته ولو لم تكف الزوجة بنفقة زوجها أعطيت من سهم
 المساكين ويسن لها أن تعطى زوجها المستحق من زكاتها (و) الصنف الثاني (المساكين) والمساكين من له
 ما يستمد من حاجته بملك أو كسب حلال لائق به ولكنه لا يكفيه كمن يحتاج الى عشرة وعنده ثمانية
 لا تكفيه الكفاية الا انفقته بحاله من مطعم وملبس ومسكن وغيرها مما امر وان ملك أكثر من نصاب والعبدة في
 عدم كفايته وكفاية الفقير بالعمه والغالب بناء على الاصح أنهم ما يعطيان كفاية ذلك ولا يمنع الفقر والمسكنة

اشتغاله عن كسب يحسنه بحفظ القرآن أو بالغة أو التفسير أو الحديث أو ما كان آله لذلك وكان يتأني منه ذلك
 فيعطى ليتفرغ لخصه به لعموم نفعه وتعديه وكونه فرض كفاية ومن ثم لم يعط المشتغل بنوافل العبادات
 وملازمة الطلوات لأن نفعه وأصر على نفسه ولا ينعهم ما أيضا كتب المشتغل بمأذكر ان احتاجها للتكسب
 كالمدب والمدرس باجرة أو لقيامه بفرض من نحو ابتداء وتدريس من غير اجرة لأن ذلك من الحاجات المهمة وكذلك
 كتب من يطلب نفسه أو غيره وكتب الوعظ ان كان في البلاد واعظ بخلاف كتب التواريخ المشتهلة على الوقائع
 دون تراجم الرجال ونحوها وكتب الشعر الخالي عن نحو الدقائق والمواظ و من له عقار ينقص دخله عن كفايته
 يعطى تمامها ومن نذر صوم الدهر ولم يمكنه أن يكتب مع الصوم كفايته جازله الاخذ وكذا من يكتب كفايته
 لكنه يحتاج للشكاح فله أخذ ما ينسج به لانه من تمام كفايته (و) الصنف الثالث (الغارمون) أي المدينون وهم
 انواع الاول من استدان لدفع فنية بين متنازعين فيعطى ما استدانه لذلك وان كان غنيا بقدر أو غيره لعموم
 نفعه والثاني من استدان لقرى ضيف أو عمارة مسجد وقنطرة أو فلك أسير ونحوها من المصالح العامة فيعطى
 ما استدانه وان كان غنيا لكن بغير نقد والثالث من استدان لنفسه لطاعة أو مباح أو لمصلحة وصره في مباح
 أو لمباح وصره في معصية ان عرف قصد الاباحة أو لا لكن لا صدقة فيه أو لمصلحة وصره فيها لكنه تاب وغلب
 على الظن صدقة في توبته فيعطى في هذه الاحوال كلها قدر دينه ان حل وعجز عن وفائه ثم ان لم يكن معه شيء
 أعطى السك والافان كان بحيث لو قضى دينه مما سمعته تسكن تركه له مما سمعته ما يكفيه وأعطى ما يقضى به باقي دينه
 والرابع الضامن فيعطى ان أعسر وحل الضمون وكان ضامنا للمعسر أو موسرا ليرجع هو عليه كان ضمنه بغير
 اذنه ومن قضى دينه بقرض استحق بخلاف من مات وان لم يخلف وفاءه * (فرع) * دفع زكاته لمدونه بشرط
 ان يرد ماله عن دينه لم يجوز ولا يصح قضاء الدين بها فان نوي بذلك بلا شرط لم يضر وكذا ان وعد المدين بلا شرط
 ولا يلزمه الوفاء بالوعد ولو قال لمدنيته اقض ديني وأرد ذلك زكاة فاعطاه برئ من الدين ولا يلزمه اعطاؤه ولو قال
 لمدنيته جعلت ديني عليك زكاة لم يجوز بل لابد من قبضه منه ثم دفعه له عن الزكاة ان شاء (و) الصنف الرابع
 (أبناء السبيل) أي الطريق سواء بالكلية أو لجزء منها (وهم) المسافرون أو المريدون للسفر المباح المحتاجون
 بان لم يكن معهم ما يكفيهم في سفرهم فمن سافر كذلك ولولته أو كان غريبا يحتاج إلى عمل الزكاة أعطى وان كان
 كسوبا جسيما كفاية سفره لاما زاد بسبب السفر فقط ذهبا ان لم يكن له مال أو ما يوصله الى محل ماله وإياها قصد
 الرجوع ويعطى ما يحمله ان عجز عن المشي أو طال سفره وما يحمل عليه زاده ومناخه ان عجز عن حملها بخلاف
 المسافر سفر معصية ما لم يتب أو لالة صد صحيح كالهائم (و) الصنف الخامس (العاملون عليها) ومنهم الساعي الذي
 يبعثه الامام لاختد الزكوات وبعثه واجب وشرطه فقه بما فوض اليه منها وان يكون مسلما كفاية اخرا عدلا
 جميعا بصيرا اذ كراهه نوع ولاية والكتاب والقاسم والحاشر الذي يجمع أرباب الاموال والعريف الذي يعرف
 أرباب الاستحقاق والحاسب والحافظ والجندى والجاني ويزاد فيهم بقدر الحاجة وليس منهم الامام والوالي
 والقاضي بل رزقهم في خمس الخس والذي يستحقه العامل اجرة مثل عمله فقط فان استوفى جريا كثر من ذلك بطلت
 الاجارة والرائد من سهمه على اجرة بغير جميع الاصناف (و) الصنف السادس (المؤلفة) ذلهم (وهم) اصناف
 الاول (ضعفاء النية في الاسلام) فيعطون ليتقوا اسلامهم (و) الثاني (شريف في قومه) مسلم (يتوقع باعطائه
 اسلام نظرائه) والثالث مسلم مقيم بغير من غرور باليه كفتية ناس من يلبه من الكفار وما نفي الزكاة والرابع من
 يكفينا نشر البغاة والخامس من يجي الصدقات من قوم يتعدوا رسال اليهم وان لم يمنعوها بشرط اعطاء
 المؤاف باقسامه احتياجا لئلا يلهى كونه ذكر اعلى المعتمد ولا يعطى من الزكاة كافر لالتألف ولا غير منع يجوز
 أن يكون الكتاب والجمال والحفاظ ونحوهم كفارا مستأجرين من سهم العامل لان ذلك اجرة لازكاة (و) الصنف
 السابع (الغزاة الذكور المتطوعون) بالجهاد بان لم يكن لهم رزق في النبي و هو المراد بسبيل الله في الآية فيعطى

والغارمون وأبناء السبيل
 وهم المسافرون أو المريدون
 للسفر المباح المحتاجون
 والعاملون علم والمؤلفة
 وهم ضعفاء النية في الاسلام
 وشريف في قومه يتوقع
 باعطائه اسلام نظرائه
 والغزاة الذكور المتطوعون

كل منهم وان كان غنيا كفايته وكفاية ماله الى أن يرجع من نفقة وكسوة ذهابا وباءا واقامة في الشجر ونحوه الى الفتح وان طالت اقامته مع فرس ان كان يقاتل فارسا ومع ما يحمله في سفره ان يحزن عن المشي أو طال السفر وما يحمل زاده ومناعه ان لم يطق حملهما أما المرتفق فلا يعطى من الزكاة مطلقا فان اضطررنا ليه أعانه أغنياؤنا من أموالهم لا من الزكاة (و) الصنف الثامن (المكاتبون كتابه صحيحة) وهم المراد بالزكاة في الآية بخلاف فاسد الكتابة لانهم لا يملكون ولا يملكون من جهة السيد وانما يعطى صحبه ان يحزن عن الوفاء وان كان كسوبا فاعطى ولو بغير إذن سيده أو يعطى سيده باذنه قدر دينه الذي يحزنه ولو قبل حلول لنحوه ويرد ما أعطيه من الزكاة بزواجره المتصلة ان رزق بالبحر نفسه لعدم حصول العتق أو أعتقه سيده تبرعا أو بآرائه أو بأداء غيره عنه أو أدائه هو من مال آخر لعدم حصول المقصود به ويصدق بلايين مدعي فقر أو مسكنة أو يحزن عن كسب لافي تلف مال عرف وولد الاباخبار عدلين أو عدل أو اشتها بين الناس ومدعي ضعف نية لابقية أصناف المؤلفه الا بذلك ومدعي ارادة غزو ويكفي تصديق سيد مكاتب ودائن غارم أو لاخبار أو الاشتها المذكور وشرط الاستخذ من هذه الاصناف الاسلام والحريه وأن لا يكون هاشيا ولا مطالبا ولا مولى لهم وان انقطع خمس الجنس عنهم ولا يعطى أحد بوصف في حالة واحدة بخلاف مالوا أخذت في غارم بالغرم فاعطاه غريمه فانه يعطى بالفقر (وأقل) من يعطى من كل صنف من (ذلك) اذا ترقى المالك بنفسه أو وكيله (ثلاثة من كل صنف) فلا باق للجمع في غير الأخيرين في الآية وبالقياص عليه فيه ما يجب التسوية بين الاصناف وان تفاوت حاجتهم لابناء أحد الصنف فله أن يعطى الثمن كله لفقير الأقل أو يقول فيعطيه لفقير من آخر من فان أعطى واحدا الكل وشم غيره من ذلك الصنف غرم للآخرين أقل مما هو من ماله (الا اذا انحصروا) في أحاديثهم عادة ضبطهم ومعرفة عددهم ولم يزدوا على ثلاثة من كل صنف أو زادوا عليهم (ووفت الزكاة بحاجتهم) فانه يلزم المالك الاستيعاب ولا يجوز له الانصراف على ثلاث اذا لم يشقة في الاستيعاب حينئذ وفيما اذا انحصر كل صنف أو بعض الاصناف في ثلاثة فأقل وقت الوجوب استحققتهم في الأولى وما يخص المحصورين في الثانية من وقت الوجوب فلا يضرهم حدوث غنى أو غيبة أو موت لاحدهم بل حقهم باق بحاله في دفع نصيب الميت لوارثه وان كان هو المالك ولا يشترط كسبهم فاقدم عليهم ولا غائب عنهم وقت الوجوب فان زادوا على ثلاثة لم يملكوا الا بالقسمه الا العامل فانه يملك بالعمل (والعامل فانه يجوز أن يكون واحدا) اذا حصل به الغرض بل اذا استغنى عن الواحد بان فرق المالك بنفسه سقط سهم العامل

*(فصل) في صدقة التطوع * وهي سنة مؤكدة للاحاديث الكثيرة الشهيرة وقد تحرم كأن يعلم من أخذها أنه يصر فيها في معصية وقد تجب كأن يحد مضارا ومعها ما يطعمه فاضلا عنه (والافضل الاسرار بصدقة التطوع) لانه صلى الله عليه وسلم عدم السبعة الذين يستظفون بالعرش من أخفى صدقة حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه نعم ان أظهرها مقتدى به ليقترى به ولم يقصد ربا ولا جمع ولا تأذي به الاستخذ كان الاظهار أفضل (بخلاف الزكاة) فان اظهارها للامام أفضل مطلقا وكذا للمالك الا في الاموال الباطنة (و) الافضل (التصدق على الغريب) لانه أولى من الاجنبي والافضل تقديم (الاقرب) فالأقرب من المحارم وان لم يمتنع نفقتهم (والزوج) أو الزوجة فهما في درجة الأقرب (ثم) بعد الأقرب والزوجة والافضل تقديم (الابعد) من الأقارب ويقدم منهم الأقرب فالأقرب رجسا (ثم) بعد سائر الأقارب الافضل تقديم (محارم الرضاع ثم المصاهرة ثم الولاء) من الجانبين ثم من جانب (ثم) الافضل تقديم (الجار) فهو أولى حتى من القريب لكن بشرط أن تكون دار القريب بمحل لا يجوز نقل زكاة المتصدق اليه ولا يقدم على الجار الاجنبي وان بعدت داره (و) الافضل الصدقة (على العدو) القريب أو الاجنبي والاشد عداوة أولى لمسا فيه من التالف وكسر النفس (و) على (أهل الخير المحتاجين) فهما أولى من غيرهما وان اختص الغير بقرب أو نحوه (و) الافضل تحريم الصدقة (في) سائر (الازمنة الفاضلة كالجمعة) ورمضان سبعا عشره والاخر وعشر ذى الحجة وأيام العيد (والاما كن الفاضلة) كمسكة والمدينة وليس

والمكاتبون كتابه صحيحة وأقل ذلك ثلاثة من كل صنف الا اذا انحصروا ووفت الزكاة بحاجتهم والا العامل فانه يجوز أن يكون واحدا

*(فصل) * والافضل الاسرار بصدقة التطوع بخلاف الزكاة والتصدق على القريب الأقرب والزوجة ثم الابعد ثم محارم الرضاع ثم المصاهرة ثم الولاء ثم الجار وعلى العدو وأهل الخير المحتاجين وفي الازمنة الفاضلة كالجمعة والاما كن

الفاضلة

المراد أن من أراد التصديق المفضل يستأخيره إلى الفاضل بل أنه إذا كان في الفاضل تنأ كدله الصدقة
وكثر ثوابه اغتناما لعظيم ثوابه والأفضل تحريرا (و) الاستكثار منها (عند الامور المهمة كالغزو والكسوف
والمرض وفي الحج) والسفر لأنها أو حتى لقضاء الحاجات وتفريج الكرب ومن ثم سئلت عقب كل معصية
(و) الأفضل أن يتصدق (بما يحب) لقوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وتكره الصدقة مردى ووجد
غيره وبما فيه شبه ولا يأنف من التصديق بالقليل ويسن أن يتصدق بشويه إذا لبس حديد غير ولبس من
التصدق بالردى ومثله ما اعتد من التصديق بالفلوس دون الفضة (و) أن يكون تصدقه مقرونا (بطيب نفس
وبشر) لما فيه من تكثير الاجر وجبر القلب وبالبسمة وباعطاء الفقير الصدقة من بده وعدم الطمع في الدعا
منه فان دعاه من له أن يرد عليه لئلا ينقص أجر الصدقة (ولا يحل التصديق بما يحتاج اليه لنفقة أو نفقة من
عليه نفقة في يومه وليالته) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم كفى بالمرء غما أن يضع مع يهول واطعام
الانصارى قوت صيانه لم يزل به ضيافة لصدقة والضيافة لثا كدها ووجوبها عند أحد لا يشترط فيها الفضل
عن العيال (و) بما يحتاج اليه (لدين لا يرجوه وفاء) لأن أدائه واجب لحق الاكسح فلا يجوز تفويته أو تأخير
بسبب التطوع بالصدقة ومجمله ان لم يغلب على ظنه وذاؤه من جهة أخرى ظاهرة ولم يحصل بذلك تأخير عن
أدائه الواجب فوراً بطالبة أو غيرهما وحل ما ذكر في نفسه مالم يصبر على الاضاقه ومن ثم قالوا يحرم ايثار عطشان
عطشاناً آخر بالماء فان صبر جاز ومن ثم قالوا يجوز للمضطر أن يؤثر على نفسه مضطراً آخر مسلماً
(ويستحب) التصديق (بما) أي بجميع ما فضل عن حاجته (وحاجة مومنه وليالته) (ادالم يشق عليه)
ولا عليهم (الصبر على الضيق) ولا كرهه على هذا التفصيل جاءت الاخبار المختلفة الظاهر تكبير خير الصدقة
ما كان عن ظهري وخبر تصديق أبي بكر رضى الله عنه بجميع ماله والتصدق ببعض الفاضل عن حاجته
مسنون مطالعاً وحيث حرمت الصدقة شئ لم يملكه الاخذ (ويكره) لادسان (أن يأخذ صدقته) أو نحوها
من زكاة أو كفارة (من أخذ منه) شيئاً على سبيل الصدقة سواء الاخذ من المتصدق عليه (بييع أو غيره) لأن
العائد في صدقته كالكسب يعود في قبضته كما في الحديث وخرج بقوله يأخذ المشعر بالاختيار مالم يورثه فلا يكره
له التصرف فيها بقوله ممن أخذ منه مالم يأخذها من غيره فإنه لا يكره ولو بعث لغيره شيئاً لم يزل ملكه عنه فان لم
يوجد أو لم يقبل سن التصديق به على غيره ولا يعود فيه (ويحرم السؤال على الغني بمال أو كسب) وكذا اظهار
الفاقة وان لم يسأل وعليه جملوا خبر الذي مات من أهل الصدقة وترك دينارين فقال النبي صلى الله عليه وسلم
كتمان من نار ويكرهه التعرض لها بدون اظهار فاقة أما أخذها بلا تعرض ولا اظهار فاقة بخلاف السنة (والمن
بالصدقة) حرام (يجب عليها) أي يمنع ثوابها إلا بية (وتنأ كد بالماء) لغير أي الصدقة أفضل قال الماء ومجمله فيما
يظهر ان كان الاحتياج اليه أكثر منه إلى الطعام والافه وأفضل (والمنجحة) وهي الشاة للبون ونحوها بان
يعطيه المحتاج يشرب لبنها مادامت لبوناً ثم يردّها اليه لما في ذلك من مزيد البر والاحسان

(كتاب الصيام) *

وهو لغة الامساك وشرعاً الامساك عن المقطر على وجه مخصوص وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة
(يجب صوم رمضان باستكمال شعبان ثلاثين) يوماً وان كانت السماء مطيرة بالغيم (أو برؤية عدل) واحد
(الهلال) اذا شهدهم عند القاضي بلفظ الشهادة ولو بنحو أشهد أني رأيت الهلال فلا يكفي أن يقول غدا من
رمضان ولا يشترط تقدم دعوى بل أن يكون عدل شهادة فلا يكفي عبداً وامراً لكن لا يشترط فيه العدالة
الباطنة وهي التي يرجع فيها قول المزكّن بل يكفي كونه مسنوناً ودليل الاكتفاء بواحد ما صح عن ابن عمر
رضي الله عنهما أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أني رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه والمعنى في
ثبوته بواحد دون غيره من الشهور الاحتياط للصوم ومن ثم لم يكتف بواحد إلا بالنسبة للصوم وثوابه كالتراويع

وعند الامور المهمة كالغزو
والكسوف والمرض وفي
الحج وبما يحب وبطيب نفس
وبشر ولا يحل التصديق
بما يحتاج اليه لنفقة أو
نفقة من عليه نفقة في يومه
وليالته ولدين لا يرجوه وفاء
ويستحب بما فضل عن
حاجته اذ لم يشق عليه
الصبر على الضيق ويكره أن
يأخذ صدقته ممن أخذ منه
بييع أو غيره ويحرم السؤال
على الغني بمال أو كسب
والمن بالصدقة يجب عليها
وتنأ كد بالماء والمنجحة
(كتاب الصيام) *

يجب صوم رمضان باستكمال
شعبان ثلاثين أو برؤية
عدل الهلال

والاعتساف والعمره المعاقين بدخول رمضان بخلاف غير الصوم وتوابعه فلا يحل دين مؤجل به ولا يقع ما عاق به من نحو طلاق وعتق نعم ثبت ذلك في حق الرائي ولذلك يلزمه الصوم وان كان فاسقا وكذا يلزم من أخبره فاسق انه رآه واعتقد صدقه ولا يجوز العمل بقول المنجم والحاسب لكن لهما العمل باعتقادهما ولكن لا يجوزهما صومهما من فرضهما وبحث الادري الا كنفاء برؤية القناديل المعاقه بالمأثر ليلة أول رمضان وقباسة الا كنفاء بذلك آخره أيضا حيث اطردت العادة بتعميةها في البلد المأثورة فيها فجر ليلة العيد حيث اعتقد من رآه أن غدا عيد ثم رأيت جمعا يخشونه أيضا ولا عبرة بقول من قال أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم في النوم أن غدا من رمضان فلا يجوز بالاجماع العمل بقضية مناهه في الصوم ولا في غيره (واذا روي الهلال بيلدزم) الصوم (من وافق مطالعهم مطالعه) لان الرؤيه تختلف باختلاف المناظر وعروض البلدان فكان اعتبارهما أولى كما في طالع الفجر والزوال وغروهما أما اذا اختلفت المطالع فلا يجب الصوم على من اختلف مطالعه لبعده وكذا الوشك في اتفاقها ولا يمكن اختلافها في دون أربع وعشرين فرسخا ولو سافر من بلد الرؤيه الى بلد يخالفه في المطالع ولم ير أهله الهلال وافقهم في الصوم فيسلك معهم وان كان معيدا لانه بالانتقال اليهم صار منهم ومكذ الوحد سقيمة صاخم الى بلد فوجدهم معيد من فاته فطار معهم لذلك ولا قضاء عليه الا ان صام ثمانية وعشرين يوما ولا اثر لرؤية الهلال نهرا ولو قبل الزوال (ولمعة الصوم شروط الاول النية) لخبرنا بالنيات ومرا الكلام عليها وانما تجب بالناب ويسن التناظرها وتجب في الفرض والنفل (لكل يوم) لظاهر الخبر الاتي ولان كل يوم عبادة مستقلة فالنوى أول ليلة من رمضان صوم الشهور كما لم يكف غير اليوم الاول لكن ينبغي له ذلك ليحصل له ثواب صوم رمضان ان نسي النية في بعض أيامه عند الغائل بان ذلك يكفي (ويجب التيب في الفرض) بان توقع نيته ليلا لم يصح من قوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له وهو محمول على الفرض بقريظة الخبر الاتي في النفل ولا يضرو وقوع مناف ككل وجماع بعد النية لا تجزى مقارنتها للفجر ولا ان شك عندها في انها مقدمة على الفجر أو لا بخلاف ما لنوى ثم شك أطلع الفجر أم لا وشك ثم اهل نوى ليلا ثم تذكر ولو بعد مضي أكثر النهار بخلاف ما لو مضى ولم يتذكر (دون النفل) فلا يجب التيب فيه (فججزته نيته قبل الزوال) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة هل عندكم من غداء فقالت لا قال فاني اذا صوم ولا بد من اجتماع شرائط الصوم من الفجر للحكم عليه بانه صائم من أول النهار حتى يثاب على جميعه اذ صومه لا يتبع بعض ولو أصبح ولم ينو صوما ثم غضم ولم يبالغ فسبق ماء المضمضة الى جوفه ثم نوى صوم فطوع مع وكذا كل ما لا يبطل به الصوم (ويجب التعيين أيضا) للنوى من فرض كرمضان أو نذرا أو كفارة ومن نفل له سبب كصوم الاستسقاء بغير أمر الامام أو وقت كصوم يوم الاثنين وعرفة وعاشوراء وأيام البيض لكن معنى وجوب التعيين في النفل المذكور بقسميه أنه بالنسبة لجبارة الثواب المخصوص لأن الصحة متوقفة عليه ولو كان عليه قضاء رمضان أو صوم نذر أو كفارة عن جهات مختلفة فنوى صوم غدا عن رمضان أو صوم نذر أو كفارة جازوا ان لم يعين عن قضاء أيهما في الاول ولا نوعه في الثاني لان كل جنس واحد (دون) نية (الفرضية في) صوم (الفرض) فانما لا تجب لان صوم رمضان من البالغ لا يقع الا فرضا بخلاف الصلاة فان المعادة وان كانت جمعة تغل وعلم من كلامه أن أقل النية في رمضان أن ينوى صوم غدا عن رمضان والا كل ان ينوى صوم غدا عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى لتمييز عن اعداد ما ولو تسحر لصوم أو شرب لدفع العاش نهارا أو امتنع من نحو الاكل خوفاً للفجر كفاه ذلك ان خطر بباله الصوم بالصفات التي يشترط التعرض لها التحصن كل منها قصد الصوم وكذا لو تسحر ليلة نوى على الصوم وخطر بباله ذلك (الثاني الامسالك عن الجماع) فيقطر به وان لم ينزل اجماعا بشرط أن يصدر من واضح (عدا) مع العلم بتحرره ومع كونه مختارا (وعن الاستمناء) يعني وعن تعمد الانزال بل لمس لما يقض لمسه الوضوء أو استمناء بيده أو بيده حليته لانه اذا أظفر بالجماع بالانزال فبالانزال بجماع فيها نوى ع شهوة أولى أما الانزال بنحو فكرر

واذا روي الهلال بيلدزم
من وافق مطالعهم مطالعه
ولمعة الصوم شروط
(الاول) النية لكل يوم
ويجب التيب في الفرض
دون النفل فججزته نيته قبل
الزوال ويجب التعيين
أيضا دون الفرضية في
الفرض (الثاني) الامسالك
عن الجماع عدا وعن
الاستمناء

ونظر وضم امر أن يحائل وان رقى فلا يفطر به وان تكررت الثلاثة بشهوة فلا مباشرة كالاختلام لكن يحرم
تسكر يرها وان لم ينزل كالتقبيل في الغم أو غيره لمن لم يملك نفسه من جاع أو أزال لأن فيه تعريضا لفساد العبادة
بخلاف ما إذا لم يكن معه فان تركه أو فطر ولا يفطر بلبس ما لا يمتص لمسسه وكس عضومبان وان اتصل ولو حلك
ذكره لعارض سوداء أو حكة فانزل لم يفطر لتولد من مباشرة مباشرة ولو قبلها ثم فارقها ساعة ثم أنزل فان كانت
الشهوة مستحبة والذ كرفا فاحتج أنزل أفطار والا فلا ولا يضر امتناع الخشخشي المشكل ولا وطؤه باحد فرجه
لا احتمال زيادته وخرج بماسر الناسي والجاهل المعذور لقرب اسلامه أو ذنبه بادية بعيدة عن العلماء والمكره
فلا يفطرون بالجوع ونحوه لعذرهم (الثالث الامساك عن الاستقاة) فيفطر من استدعى القى عامدا عالما
مختارا وان لم يعد منه شيء الى جوفه لانه مفطر لعينه لا لعودشي منه (ولا يضر تقبؤه) نسيانا ولا جهلا ان عذبه ولا
(بغير اختياره) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من ذرعه القى أي غلبه وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استقاء
فياقظ (الرابع الامساك عن دخول عين) وان قلت كسهمه أو لم تؤكل عادة كصائم من الظاهر في منفذ
مفتوح مع نعمة دخولها واختياره والعلم بانه مفطر الى ما يسمى (جونا كباطن الاذن والاحليل) وهو يخرج
البول من الذ كرواين من الثدي فاذا أدخل في شيء من ذلك شيئا فوصل الى الباطن أفطار وان كان لا ينفذ منه
الى الدماغ في الاولى ولم يجاوز الداخل فيه الحشفة أو الحلمة في الثانية فوصل الى جوف وتكر رطة دماغ وصل
اليها دواء من مامومة وان لم يصل الى باطنها وكجوف وصل اليه طعنة من نفسه أو غيره باذنه ولا يضر وصولها لمخ
ساقه لانه ليس بجوف أو وصل اليه دواء من جائفة أو حقنة أو سعو طوان لم يصل الى باطن الامعاء أو الدماغ
اذ ما وراء الخيشوم وهو أقصى الأنف جوف وانما يفطر بالواصل الى الخلق ان وصل الى الباطن منه شيء
ويخرج الهمة والهيا باطن ويخرج الخاء المعجمة والخاء المهملة طاهر ثم داخل الغم الى منتهى المهلة والأنف
الى منتهى الخيشوم له حكم الظاهر في الافطار باستخراج القى اليه أو ابتلاع الخامة منه وفي عدم الافطار
بدخول شيء فيه وان أمسكه وفي أنه اذا تجسس وجب غسله وله حكم الباطن في عدم الافطار بابتلاع الريق
منه وفي سقوط غسله عن الجنب وفارق وجوب غسل النجاسة عنه بأنها أغش وأندز فضيقة فيها ما لم يضيقة في
الجفابة وانما يفطر بادخال ما ذكر الى الجوف (بشرط دخوله) اليه (من منفذ مفتوح) كما يقرر (و) من ثم
(لا يضر تشرب المسام) بتثليث الميم وهي ثقب البدن (بالدهن والسكحل والاعتسال) فلا يفطر بذلك وان
وصل جوفه لانه لم يصل من منفذ مفتوح كان في حيز العفوق ولا كراهة في ذلك لكنه خلاف الاولى وانما
يفطر بماسر ان علم وتعد واختار (فان كل أو شرب ناسيا) للصوم (أو جاهلا) بان ذلك مفطر أو مكرها على
الا كل مثلا (قليل) كان المأكول أو المشروب (أو كثير) لم يفطر (لعموم خبر الصحيين من نسي وهو صائم
فأكل أو شرب وفي رواية وشرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه وصح ولا قضاء عليه ولا جبر رفع عن
أمنى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه والجاهل كالناسي بجماع العذر (و) لكن (لا يعذر الجاهل)
هنا وفي ماسر (الا ان قرب عهده بالاسلام) ولم يكن مخالطا أهله بحيث لم يعرف منهم ان ذلك يفطر (أو نسيا
بيادية) أو بيلدة (بعيدة عن العلماء) بحيث لا يستطيع النقلة اليهم لعذره حينئذ بخلاف ما اذا كان
قديم الاسلام وهو بين ظهراني العلماء أو من يعرف أن ذلك مفطر فانه لا عذره لتقصيره بترك ما يجب من
تعلم ذلك كما رآه الكتاب (ولا يفطر بغبار) نحو (الطريق) ولا يغفر سلة نحو الدقيق ولا بوصول الأثر
كوصول الریح بالشم الى دماغه والطعام بالذوق الى حلقه ولا بدخول ذبابة في جوفه (وان تعد فتح فيه) لعدم
قصد ذلك ولعسر تجنبه ولانه معفو عن جنسه (ولا) يفطر أيضا (يلع الريق الطاهر الخالص من معدته)
وهو القم جيعه ولو بعد جمعه (وان أخرجه على لسانه) لعسر التخر زعنه ولانه لم يخرج عن معدته اذا لسان
كيفية تهاب معدود من داخل القم فلم يفارق ما عليه معدته وخروج الطاهر المتجسس كن دميت لثته وان

(الثالث) الامساك عن

الاستقاة ولا يضر تقبؤه بغير

اختياره (الرابع) الامساك

عن دخول عين جونا

كباطن الاذن والاحليل

بشرط دخوله من منفذ

مفتوح ولا يضر تشرب

المسام بالدهن والسكر

والاعتسال فان كل أو شرب

ناسيا أو جاهلا قليلا أو كثيرا

لم يفطر ولا يعذر الجاهل الا

ان قرب عهده بالاسلام أو

نسي بادية بعيدة عن العلماء

ولا يفطر بغبار الطريق وان

تعد فتح فيه ولا يبلع الريق

الطاهر الخالص من معدته

وان أخرجه على لسانه

أيض ريقه وخالص المختلط ولو بظاهر آخر كن فقل خيطا مصبوغا تغير به ريقه والذي ابتاعه من معدنه غيره كأن خرج من فمه ولو إلى ظاهر الشفة وان عاد إلى فمه من خيط خياط أو امرأ في غزلها فيفطر بجميع ذلك لوصول النجاسة والعين المختاطة إلى جوفه واسهولة الاحتراز عنه في الأخيرة (ويفطر بحري الرقيق بما بين الاسنان لغدرته على محج) أي مع قدرته عليه لتقصيره حينئذ بخلاف ما إذا عجز عن تغييره وبجبه لغدره (و) يفطر (بالخضمة كذلك) بأن تزل من الرأس أو الجوف ووصلت إلى حد الظاهر من الفم فأحراها هو وان عجز بعد ذلك عن مجها أو حزن بنفسه أو قدر على مجها التقصير مع أن نزولها منسوب إليه بخلاف ما لو حزن بنفسه أو عجز عن مجها فلا يفطر للغزو وكذلك لو لم تصل إلى حد الظاهر كأثر نزلت من دماغه إلى حلقه وهي في حد الباطن ثم إلى جوفه فلا يفطر وان قدر على مجها لانتهار نزلت من جوف إلى جوف (و) يفطر (بوصول ماء المضضة) والاستنشاق (الجوف) أي باطنه أو دماغه (ان بالغ) ولو في واحدة من الثلاث لان المبالغه غير مشروعة للصائم فهو مسمى بمأخذ ان بالغ (في غير نجاسة) في الفم أو الأنف فان احتاج للمبالغه في تطهيرها فسبق الماء إلى جوفه لم يفطر لو جوب ذلك عليه (و) يفطر أيضا بوصول ما ذكر إلى جوفه ولو (بغير مبالغه) ان كان (من مضضة) أو استنشاق (لتبرد أو رابعة أو) بوصول ما جعله في فمه أو أنفه لا لغرض بل لاجل (عبث) لانه غير مأمور بذلك بل منهي عنه في الرابعة بخلاف ما إذا سبق ماء مضضة أو استنشاق مشروعين من غير مبالغه فانه لا يفطر به لانه تولد من مأمور به بغير اختياره ويحرم كل الشاك آخر النهار لا آخر الليل لان الاصل بقاؤه ما حتى يجتهدو يظن انقضاء النهار فيجوز له الاكل لكن الاحوط أن لا يفطر الا بعد اليقين (و) إذا أكل باحتياط وظن به بقاء الليل أو غروب الشمس أفطر في صورتين (بتبين الاكل نهرا) بخلاف ما إذا بان الامر كظنه أو لم يبين غلط ولا إصابة ولو هجم أو كل من غير تحرقان كان ذلك آخر النهار أفطروا لم يبين له شيء لان الاصل بقاؤه وأما آخر الليل لم يفطر بذلك ولو هجم فبان أنه وافق الصواب لم يفطر مطلقا ويجوز اعتدال العدل إذا أخبر بالغروب على الوجه خلافه فلا اشتراط الروايات اخبار عدلين فقد صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يعتمد في فطره على خبر واحد بغروب الشمس ولو أخبره بالفجر وجب العمل بقوله (لأبلا كل) أو غيره من المفطرات إذا تناوله (مكرها) فانه لا يفطر لمأمر (الخامس والسادس والسابع الاسلام والنقاء عن الحيض والنفاس والعقل في جميع النهار) قيد في الشكل ففي ارتداد أو نفست أو ولدت وان لم ترد مأواحت أو جن في لحظة من النهار بطل الصوم كالصلاة وان كان الجنون بشرب بخدر لا (ولا يضر الانغماء والسكر) الذي لم يتعدي به (ان أفاق لحظة في النهار) بخلاف ما إذا لم يبق لحظة منه فان الصوم يبطل به ما لا ينه ما في الاستيلاء على العقل فوق النوم ودون الجنون فلو قلنا ان المستغرق منهما لا يضر كالنوم لا لحقنا الاقوى بالاضعف ولو قلنا ان اللحقة منه ما نضر كالجنون لا لحقنا الاضعف بالاقوى فتوسطنا وقلنا ان الافاقه في لحظة كافية (ولا يصح صوم العبدین) ولو عن واجب للنهي عنه في خبر الصحيحين (ولا) صوم يوم من (أيام التشریق) ولو عن واجب أيضا لما صح من النهي عن صيامها (ولا) صوم يوم من أيام (النصف الاخير من شعبان) ومنه يوم الشك لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم إذا انتصف شعبان فلا تصوموا (الورد) بان اعتاد صوم الدهر أو صوم يوم وفطر يوم أو صوم يوم معين كالاثنتين فصدا مابعد النصف (أو نذر) مستقر في ذمته (أو قضاء) لنفعل أو فرض (أو كفارة) فيجوز صوم ما بعد النصف عن ذلك وان لم يصل صومه بما قبل النصف لخبر الصحيحين لا تقدموا أي لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين الا رجل كان يصوم يوما يفطر يوما فليصم وقيس بالورد الباقي بجامع السبب (أو وصل) صوم ما بعد النصف بما قبله ولو بيوم النصف وان اقتضى ظاهر الحديث السابق الحرمة في هذه الصورة أيضا حفظا لاصل مطالبة الصوم

وبقطر يجرى الريق بما
 بين الأسنان لغدرته على
 مجبه وبالنخمة كذلك
 وبوصول ماء الضمضة للجوف
 ان بالغ في غير نجاسة وبغير
 مبالغه من مضمة لبرد أو
 رابعة أو عبث وتبين الاكل
 نهار الا بالاكل مكرها
 (الخامس والسادس
 والسابع) الاسلام والنقاء
 عن الحيض والنفاس
 والعقل في جميع النهار ولا
 يضر الاعماء والسكران افاق
 لحظته في النهار ولا يصح صوم
 العيدين ولا أيام التشريق
 ولا النصف الاخير من
 شعبان الا لو رد أو نذر أو قضاء
 أو كفارة أو وصل ما بعد
 النصف بمقابله
 * (فصل) * شرط من يجب
 عليه صوم رمضان العقل
 والبلوغ

* (فصل) * فمِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ (شَرْطٌ مِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ صَوْمُ رَمَضَانَ الْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ) فَلَا يَجِبُ عَلَى الْمَجْنُونِ

ولا الصبي لأداء ولا قضاء لرفع النلم عنهم (والاسلام) فلا يجب على الكافر الأصلي وجوب مطابقة في الدنيا كالصلاة (والاطاقة) فلا يجب على العاقر نحوهم أو مريض كياناً (ويؤمر به) وجوباً (الصبي لسبع) من التسعين (ويضرب على تركه لعشر) منها (ان أطاقه) كما في الصلاة تفصيلاً

* (فصل) * فيما يبيع الفطر (ويجوز الفطر بالمرض الذي) يشق معه الصوم مشقة ظاهرة أو الذي (يبيع التيمم) كأن يخشى زيادة مرضه بسبب الصوم لقوله تعالى ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة أي فافطر فعدة من أيام أخر (و) يجوز الفطر (للتخائف من الهلاك) بسبب الصوم على نفسه أو عضوه أو منفعة بل يلزمه الفطر كن خشى مبيع تيمم لان الاضرار بالنفس حرام (ولغلبة الجوع) (ولغلبة العطش) بحيث خشى من الصوم مع أحدهما مبيع تيمم لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله ولا تقتلوا أنفسكم وقوله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة (وللمسافر سفر طويلاً مباحاً) للآية السابقة بخلاف ذي السفر القصير والسفر المحرم وكل ما سفر في القصير يأتي هنا (الا) أنه لا يفطر (ان طرأ السفر) بأن لم يفارق العمران أو السور (الا) (بعد الفجر) تعليماً للحضر بخلاف حدوث المرض فانه يجوز الفطر لوجود المحوج له بلا اختيار وإذا كان سفره قبل الفجر فله الفطر وان نوى ليلة قد صح أنه صلى الله عليه وسلم أفطر بعد العصر في سفره بقدر ما عاقل له ان الناس يشق عليهم الصيام (والصوم في السفر أفضل) من الفطر (ان لم يتضرره) أي بالصوم يجوز فضيلة الوقت والابتن خشى ضرراً في الحال أو الاستقبال فالفطر أفضل بل ربما يجب ان خشى من فيه ضرراً يبيع التيمم تقاير ما مرو عليه يحكم قوله صلى الله عليه وسلم في الخبر السابق لما أفطر فبلغه أن ناساً صاموا وأتت العصاة أو هو محمول على أن عصائهم بمخالفتهم أمره بالفطر ليقوّوا على عدوهم (وإذا بلغ الصبي أو قديم المسافر أو شقي المريض وهم صائمون) فان نوا من الليل (حرم الفطر) لزال السبب المجوز له ومن ثم لجأ مع أحدهم حينئذ لزمته الكفارة (والا) يكونوا صائمين بأن كانوا مفطرين ولو بترك النية (استحب) لهم (الامساك) لحرمه الوقت وانما لم يجب الامساك لان الفطر مباح لهم مع العلم بحال اليوم وزوال العذر بعد الترخيص لا يؤثر ويستحب الامساك أيضاً لمن طهرت من نحو حيض ولبن آفاق أو أسلم في أثناء النهار ويندب لهذين القضاء خروجاً من الخلاف (وكل من أفطر) في رمضان (لعذر أو غيره وجب عليه القضاء) لكن على التراخي فيمن أفطر لعذر والافعل القوي كياناً (وانما يجب القضاء حيث تجب الفدية عنه لومات قبل صومه ان أخره) (بعد التمكن) منه والابتن مات عقب موجب القضاء أو استمر به العذر إلى موته أو سافر أو مرض بعد أول يوم من شوال إلى أن مات فلا فدية عليه لعدم تمكنه منه (الا لصبي والمجنون) فلا قضاء عليهم حال رفع العلم عنهما (و) (الا) (الكافر الأصلي) فلا قضاء عليه أيضاً تغيبه في الاسلام وكالصلاة فعلم أن المريض والمسافر والمرتب والحائض والنفساء والمغمى عليه والسكران ونحوهم يلزمهم القضاء للنص في بعض ذلك والقياس في الباقي (ويستحب موالاة القضاء والمبادرة به) مسارعة لبراءة الذمة مما أمكن (وتجب) المبادرة به وموالاة (ان أفطر بغير عذر) ليخرج عن معصية التعدي بالترك الذي هو متلبس بها (ويجب الامساك في رمضان) دون غيره من النذر والقضاء (على تارك النية) ولو سهواً (و) على (المتعدي بفطره) لحرمه الوقت وتشبيهاً بالصائمين مع عدم العذر فيهما (و) يجب الامساك أيضاً (في يوم الشك ان تبين كونه من رمضان) لذلك (ويجب قضاؤه) على الفور على المعتمد لكنه مخالف للقاعدة وكأن وجهه أن فطره بما كان فيه نوع تقصير لعدم الاجتهاد في الرؤية وطرد الباب في بقية الصوم

* (فصل) * في سنن الصوم * وهي كثيرة فمنها أنه (يستحب تعجيل الفطر عند تبين الغروب) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي اذا كان صائماً حتى يوتى برطب وماء فيأكل ويكره تأخير الفطر ان رأى ان فيه فضيلة والا فلا بأس أمام عدم تبين الغروب فلا يسن تعجيل الفطر بل يحرم مع الشك في الغروب كما مر (و) يسن

والاسلام والاطاقة ويؤمر به الصبي لسبع ويضرب على تركه لعشر ان أطاقه * (فصل) * ويجوز الفطر بالمرض الذي يبيع التيمم وللتخائف من الهلاك ولغلبة الجوع والعطش والمسافر سفر طويلاً مباحاً الا ان طرأ السفر بعد الفجر والصوم في السفر أفضل ان لم يتضرره وإذا بلغ الصبي أو قديم المسافر أو شقي المريض وهم صائمون حرم الفطر والاستحب الامساك وكل من أفطر لعذر أو غيره وجب عليه القضاء بعد التمكن الا لصبي والمجنون والكافر الأصلي ويستحب موالاة القضاء والمبادرة به وتجب ان أفطر بغير عذر ويجب الامساك في رمضان على تارك النية والمتعدي بفطره وفي يوم الشك ان تبين كونه من رمضان ويجب قضاؤه * (فصل) * يستحب تعجيل الفطر عند تبين الغروب

(أن يكون) الفطار وان كان بمكة على الرطب فان لم يجد فالتمر وأن يكون (بثلاث رطببات أو تمرات) للغير الصحيح
 أنه صلى الله عليه وسلم كان يفطر قبل أن يصلي على رطببات فان لم يكن فعلى تمرات فان لم يكن حسا حسوات من ماء
 (فان عجز) عن الثلاث (فبقرة) أو رطبة يحصل له أصل السنة (فان عجز) عن الرطب والتمر (فالماء) هو الذي
 يسن الفطار عليه دون غيره خلافا للروايات حيث قدم عليه الطلوا وذلك للغير الصحيح المذكور (و) يستحب (ان
 يقول عنده) يعني بعد الفطار (اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت) اللهم ذهب الظما وابتلت العروق وثبت
 الاجر ان شاء الله تعالى لا يتباع فيهما (و) يستحب (تفطير صائمين) ولو على تمر أو شربة ماء أو غيرهما ولا تكل
 أن يشبعهم لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لم من فطار صائما فله مثل أجره ولا ينقص من أجر الصائم شيء (وأن
 يأكل معهم) لانه أليق بالتواضع وأبلغ في جبر القلب (و) يستحب (السحور) تليط الصائمين تسكيرا وفان في
 السحور بركت وصح استعينوا بطعام السحور على صيام النهار وبقيلولة النهار على قيام الليل ويحصل بجرعة ماء
 تليط صحيح فيه والافضل أن يكون بالتمر تليط فيه في صحيح ابن حبان (و) يسن (تاخير) أي السحور للغير المتفق
 عليه لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطار وأخروا السحور وصح نسحر بتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قننا إلى
 الصلاة وكان قدر ما بينهما خمسين آية وفيه ضبط لا قدر ما يحصل به سنة التأخير ويحل سن تأخير (ما لم يقع) به (في
 شك) في طلوع الفجر والالام يندب تأخير السحور ما يرييك إلى ما لا يرييك (و) يستحب (الاغتسال) ان كان عليه
 غسل قبل الصبح) ليؤدى العبادة على الطهارة ومن ثم ندب له المبادرة إلى الاغتسال عقب الاحتلام ثم اراوا مثلا
 يصل الماء إلى نحو باطن أذنه أو دبره ومن ثم ينبغي له غسل هذه المواضع قبل الفجر ان لم يتبأ له الغسل الكامل
 قبله والخرج من قول أبي هريرة رضي الله عنه بوجوبه للغير الصحيح من أصبح جنبا فلا صوم له وهو مؤول
 أو منسوخ (وينا كدله) أي للصائم (ترك الكذب والغيبة) وان أبحا في بعض الصور والمشاغرة وغير ذلك من
 كل محرم لانه يعبط الثواب كبحر حوايه الاخبار الصحيحة الدالة على ذلك (ويسن له ترك الشهوات المباحة)
 التي لا تبطل الصوم من التلذذ بسموع ومبصر وملوس ومشموم كشم ريحان ولبس وسنظر اليه لما في ذلك من
 الترفه الذي لا يناسب حكمة الصوم ويكره له ذلك كله كدخول الحمام (فان شأته أحد تذكر) بقلبه (أنه
 صائم) للغير الصحيح الصيام حنة فاذا كان أحدكم صائما فلا يرفث ولا يجهل فان امرؤا قال أو شأته فليقل إلى
 صائم إلى صائم مرتين أي يسن له أن يقول ذلك بقلبه لنفسه ليس يصر ولا يشتم فذهب بركه صومه أو بلسانه بنية
 وعظ الشاتم ودفعه بالتي هي أحسن والاولى الجمع بينهما ما يسن تكراره كما أفهمه الخبر لانه أقرب إلى امسالك
 كل عن صاحبه (و) يسن له (ترك) القصد (والجماعة) منه لغيره وعكسه خير وجامن خلاف من فطر بذلك
 ودلينا ما صح أنه صلى الله عليه وسلم لم يحتجم وهو صائم وخبر أفطر الحاجم والمحجوم منسوخ كما يدل عليه ما صح
 عن أنس رضي الله عنه أو مؤول بانه ما تعرضا لا فطار المحجوم للضعف والحاجم لانه لا يأمن أن يصل شيء إلى
 جوفه بمص المحجمة (و) ترك (المضغ) للبان أو غيره لانه يجمع الريق فان ابتلعه أفطر في وجهه وان ألقاه عطشه
 ومن ثم كره كفي المجوع خلافا لما توهمه عبارة المصنف والكلام حيث لم ينفصل من المضغ عن تصل إلى
 الجوف والاحرم وأفطر كما علم مما صر (و) ترك (ذوق الطعام) أو غيره خوف الوصول إلى حلقه أو تعاطيه لغلبة
 شهوته (و) ترك (القبلة) في الغم أو غيره والمعاقبة والامس ونحو ذلك ان لم يخش الازال لانه قد يظنها غير محرمة
 وهي محرمة (وتحرم) ولو على نحو شيخ (ان خشى فيها) أو في غيرهما ما ذكر (الازال) أو فعل الجاسع ولو بلا
 ازال لان في ذلك تعريضا لفساد العبادة وصح انه صلى الله عليه وسلم رخص في القبلة للشيخ وهو صائم وخشى عنها
 الشاب وقال الشيخ يترك اربه والشاب يغسل صومه فأفهم التعليل ان الحكم دائر مع خشية ما ذكره وعدمها
 (و) يكره للصائم ولو نفلا (السؤال بعد الزوال) إلى الغروب وان نام أو أكل كرهه اناسيا للغير الصحيح لخلافه
 الصائم يوم القيامة أطيب عند الله من ريح المسك وهو بضم المجمة الغير واختص بما بعد الزوال لان التغير

وأن يكون بثلاث رطببات
 أو تمرات فان عجز فبقرة فان
 عجز فالماء وان يقول عنده
 اللهم لك صمت وعلى رزقك
 أفطرت وتغطير صائمين وان
 يأكل معهم والسحور
 وتأخير ما لم يقع في شك
 والاغتسال ان كان عليه
 غسل قبل الصبح وينتأكد
 له ترك الكذب والغيبة
 ويسن له ترك الشهوات
 المباحة فان شأته أحد
 تذكرانه صائم وترك
 الجماعة والمضغ وذوق الطعام
 والقبلة وتحرم ان خشى
 فيها الازال والسؤال بعد
 الزوال

يفشأ غالباً قبله من أثر الطعام وبعد من أثر العبادة ومعنى أطيبته عند الله تعالى ثناؤه تعالى عليه ورضاه فلا يختص بيوم القيامة وذلك كرهافي الخبر ليس للتمييز بل لانهم يحمل الجزاء وتزول الكراهة بالغروب وانما حرمت ازالة دم الشهيد مع انه كرمج المسك وهذا أطيب من المسك لان فيه تقوية فضيلة على الغير ومن ثم حرم على الغير ازالة خلاف دم الصائم بغير اذنه كما هو ظاهر (ويستحب في رمضان التوسعة على العيال والاحسان الى الارحام والجيران واكثر الصدقة) والجود لخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل والمعنى في ذلك تفرغ قلوب الصائمين والقائمين للعبادة بدفع حاجاتهم (و) اكثر (التلاوة والمدارس للقرآن) وهي أن يقرأ على غيره وغيره يقرأ عليه لخبر الصحيحين كان جبريل يقرأ النبي صلى الله عليه وسلم في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن (و) اكثر (الاعتكاف) لا يتباع ولانه أقرب لصون النفس عن ارتكاب ما لا يليق (لا سيما العشر الاواخر) فهي أولى بذلك من غيرها لا يتباع وصح انه صلى الله عليه وسلم كان يجتهد في العشر الاواخر ما لا يجتهد في غيرها (وفيها) لاني غيرها اتفاقاً وشذ من قال انما في العشر الاواسط (ليلة القدر) لا تنتقل منها الى غيرها وان كانت تنتقل من ليلة منها الى أخرى منها على ما اختاره النووي وغيره جعابين الاختيار المتعارضة في مجملها وحقها على احياء جميع ليالى العشر وقال جماعة منهم الشافعي رضي الله عنه تلزم ليلة بعينها وأرجاها عند ليلة الحادي أو الثالث والعشرين ثم سائر الاوتار وهي من خصائص هذه الامة والتي يفرق فيها كل أمر حكيم وأفضل الي الى السنة وباقي الى يوم القيامة اجمعاً والمراد برفعها في الخبر رفع علم عينها والالم يوم بالناسها فيه (ويقول فيها اللهم انك عتقنا من عفوا فاعف عني) لما صح انه صلى الله عليه وسلم أمر عائشة بقول ذلك ان وافقتها (ويكتمها) ندباً اذا رآها (ويحبها ويحبي يومها كلياتها) بالعبادة باخلاص وصحة يقين ويجتهد في بذل الوسع في ذلك قوله تعالى ليلة القدر خير من ألف شهر أرى العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر وصح من قام ليلة القدر ايما تأتى تصديقاً بأنها حق وطاعة واحتساباً أي طلباً لرضا الله تعالى وثوابه لا للرباء ونحوه غفر الله له ما تقدم من ذنبه وقبض بها يومها ومن علاماتها عدم الحرو البرد فيها وأن تطلع الشمس صبيحتها يضاء بلا كثرة شعاع لخبر مسلم بذلك وحكمة ذلك كثرة صعود الملائكة ونزولها فيها فسترت باجنتها وأجسادها الطيفة ضوء الشمس وشعاعها ولا ينال كمال فضلها الا من اطاع عابها (و) يحرم الوصال في الصوم (الفرض والنفل للنهي عنه في الصحيحين وهو صوم يومين فأكثر من غير أن يتناول بينهما في الليل مفطراً وعلة ذلك الضعف مع كون ذلك من خصوصياته صلى الله عليه وسلم فقطم الناس عنه وان لم يكن فيه ضعف ومن ثم لم يأكل كل ناسياً كثيراً قبل الغروب حرم عليه الوصال مع انتفاء الضعف ولو ترك غير الصائم الاكل أياماً ولم يضره ذلك لم يحرم عليه

*(فصل) في الجماع في رمضان وما يجب به (ويجب) التعزير و(الكفارة) الامة (عليه من أفسد) على نفسه (صوم) يوم من (رمضان بالجماع) الذي يأثم به من حيث الصوم (ولو) كان الجماع (في دبر) من رجل أو امرأة (و) فرج أو دبر (بهيمة) لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم لمن جامع في نهار رمضان بالاعتقاد فان لم يجد فصيام شهر من متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وكالا فساد منع الانعام اذا كاسته دامة بجماع اصبح فليزله الكفارة أيضاً وسأني ما خرج به وانما تجب الكفارة هنا على الواطئ (لا على المرأة) الموطوءة ولا على الرجل الموطوء وان فسد صومها بالجماع بأن يوج فيه ما مع نحو نوم ثم يستدعيان ذلك بعد الاستيقاظ لانه لم يؤمر بهافي الخبر الا الرجل المواق مع الحاجة الى البيان ولانها غرم مالي يتعلق بالجماع فيختص بالرجل الواطئ كالمهر (ولا) تجب الكفارة (على من جامع) أي وطئ ولم يفسد صومه كأن جامع (ناسياً) أوجاهلاً وقرب اسلامه أو نشأ بادية بعيدا عن العلماء (أو مكرها) لعذرهم (ولا على من أفسد صوم) غيره كان أفسد من بعض أو مسافر صوم امرأته لانه لو أفسدت صوم نفسها بالجماع لم تلزمها كفارة فأولى أن لا يلزم غيرها اذا أفسده ولا على

ويستحب في رمضان التوسعة على العيال والاحسان الى الارحام والجيران واكثر الصدقة والتلاوة والمدارس للقرآن والاعتكاف لاسيما العشر الاواخر وفيها ليلة القدر ويقول فيها اللهم انك عتقنا من عفوا فاعف عني ويتنمها ويحبها ويحبي يومها كلياتها ويحرم الوصال في الصوم *(فصل) ويجب الكفارة على من أفسد صوم رمضان بالجماع ولو في دبر وبهيمة لا على المرأة ولا على من جامع ناسياً أو مكرها ولا على من أفسد صوم

لا ارتباط لها بما بعد هذا دليل تخلص منها في الصوم من نحو كل وجع في الليالي بين الايام
 * (فصل) في الفدية الواجبة بدلا عن الصوم وفيمن يجب عليه (يجب) مع القضاء الفدية بثلاث طرق وهي
 (مد) وجنسه جنس الفطرة جنسا ونوعا وصيغة فيجب (من غالب قوت البلد) في غاب السنة (ويصرف الى)
 واحد من (الفقراء والمساكين) دون غيره ما من مستحق الزكاة لان المسكين ذكر في الآية الاتية والفدية
 أسوأ حالا منه ولا يجب الجمع بينهما ويجوز اعطاء واحد من وثلاثة لان كل مد كفارة مستقلة وبه فارق ما مر
 في كفارة الجساع ويمتنع اعطاؤه دون مد وحده أو مع مد كامل لانه بدل عن صوم يوم وهو لا يتبعص ويجب
 المد (لكل يوم) لما مر ان كل يوم عبادة مستقلة * الطريق الاول فوات نفس الصوم فحينئذ يخرج مد لكل
 يوم (من تركه من مات وعليه صوم من رمضان أو غيره) كمن ذر أو كفارة (و) قد تمكن من القضاء ولم ينض
 (أو تعدى بفطره) وان لم يتمكن (أو يصوم عنه قريبه) وان لم يوص به بذلك سواء العاصب والوارث وولي المال
 وغيرهم من سائر الاقارب (أو) يصوم عنه (من أذن له) القريب المذكور سواء (الوارث) وغيره (أو) من
 أذن له (الميت) في أن يصوم عنه بأجرة أو دونها وذلك للاخبار الصحيحة تكبر الصحيحين من مات وعليه صيام صام
 عنه وليه وصرح أنه صلى الله عليه وسلم أذن لامرأة أن تصوم عن أمها صوم نذر مات وهو عليها ولو صام عن غيره
 رمضان مثلا ثلاثون قريبا أو أجنبيابا لاذن في يوم واحد أجزاء والأطعام أولى من الصوم للتحالف فيه دون غيره
 وخروج القريب ومأذونه الاجنبي الذي لم يأذن له القريب ولا الميت فلا يجوز له الصوم وفارق نظيره من الحج
 بان له بدلا وهو الاطعام والحج لا بد له ولومات وعليه صلاة أو اعتكاف فلا قضاء عليه ولا فدية ولا يصح الصوم
 عن حي ولو نحوهم اتفاقا وخبره بقوله تمكن ما اذا مات قبل التمكن منه بأن مات عقب موجب القضاء
 أو النذر أو الكفارة أو استمر به العذر كالسفر أو المرض الى موته فانه لا فدية عليه كالأزكاة على من
 تلف ماله بعد الحول وقبل التمكن من الاداء (ويجب المد) لكل يوم (أيضا على من لا يقدر على الصوم) الواجب
 سواء رمضان وغيره بان يحجز عنه (لهرم) أو زمنا (أو) لحقته به مشقة شديدة لاجل (مرض لا يرجح برؤه) قال
 الله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين أي لا يطيقونه أو يطبقونه حال الشد باب ثم يحجزون عنه أو
 يطبقونه أي يكفونه فلا يطبقونه بناء على خلاف ما عليه الا كثرون من عدم نسخ الآية والفدية هنا واجبة
 ابتداء لا بدلا عن الصوم فلو أخرت عن السنة الاولى لم يلزمه للتأخير شيء ولو عجز عنهم ثبتت في ذمته على ما بحثه
 النووي * الطريق الثاني فوات فضيلة الوقت (و) من ثم وجبت الفدية أيضا (على) الحررة والفتنة بعد العتق
 (الحامل والمرضع) غير المتخيرة وان كانت مستأجرة أو متطوعة أو كانت امرأيتين أو مسافرتين (إذا أفطرتا
 خوفا على الولد) فقط وان كان من غير المرضع للآية السابقة فانها على القول بنسخها باقية بالنسخ في حقهما كما
 قاله ابن عباس رضي الله عنهما أما المتخيرة فلا فدية عليها للشك هذا ان أفطرت ستة عشر يوما فقل والارتمها
 الفدية لما زاد لانه لا يحتمل فساده بسبب الحيض والفطر فيما ذكر جازيل واجب ان خيف تضرر الولد لكن
 محله في المستأجرة والمتطوعة اذا لم توجد مرضعة فطرة أو صائمة ولا تعدد الفدية بتعدد الاولاد بخلاف العقيقة
 لانهم ائفاء عن كل واحد ولو أفطرت المرضعة أو المسافرة بنية الترخص لم يلزمها فدية وكذا ان لم تصد ذلك ولا
 الخوف على الولد أو قصد الامر بن وخرج بقوله على الولد ما لو خافتا على أنفسهما ولو مع ولدهما فانه لا فدية
 عليهما حينئذ كالمرض المر جو البرء ولا تلزمهما الفدية وحدهما بل (مع القضاء) يجب الفدية والقضاء أيضا
 (على من أفطرا لا تقاذحوا) مشرف على الهلاك (أو) على اتلاف عضوه أو منهقة بغير ق أو صائل أو غيرهما
 وتوقف الانقضاء على الفطر فافطروا لم تكن امرأة متخيرة ولا نحو مسافرة بفصله السابق لانه فطر ارتفق به
 شخصان وان وجب وخرج بالحيوان المسال فلا تلزم الفدية فيه أخذ من كلام القفال لكنه فرضه في مال نفسه
 لانه ارتفق به شخص واحد * الطريق الثالث تأخير القضاء (و) حينئذ يجب الفدية لكل يوم (على من أخر

* (فصل) يجب لمن
 غالب قوت البلد ويصرف
 الى الفقراء والمساكين لكل
 يوم يخرج من تركته من
 مات وعليه صوم من رمضان
 أو غيره وتمكن من القضاء
 أو تعدى بفطره أو يصوم
 عنه قريبه أو من أذن له
 الوارث أو الميت ويجب المد
 أيضا على من لا يقدر على
 الصوم لهرم أو مرض لا
 يرجى برؤه وعلى الحامل
 والمرضع اذا أفطرتا خوفا
 على الولد مع القضاء وعلى
 من أفطرا لا تقاذحوا
 مشرف على الهلاك وعلى
 من أخر

(القضاء) أى قضاء رمضان أو شيئاً منه سواء أفاته بعذر أم بعذر (الى رمضان آخر غير عذر) بان أمكنه القضاء في تلك السنة لخلوه عن نحو سفر ومرض قدر ما عليه من القضاء لخبر فيه ضعف لكنه يعضده أفناء سنة من الصحابة رضى الله عنهم به ولا يخالف لهم والتعدي به بحرمة التأخير حيثما أذا أخره بعذر كان استمر مريضاً أو مسافراً أو امرأة حامل أو مرضعاً الى قابل أو أخر ذلك جهلاً أو نسياناً أو أكرها فلا شئ عليه بالتأخير مادام العذر باقياً وإن استمر سنين لأن ذلك جائز في الاداء بالعذر في القضاء به أولى وتكرر الفسدية بتكرار الاوام فيجب لكل سنة مدلان الحقوق المالية لا تدخل

القضاء الى رمضان آخر
غير عذر

* (فصل) * في صوم التطوع (صوم التطوع سنة) لخبر الصحيحين من صام يوماً في سبيل الله باعذ الله وجهه عن الناس بعين خريفاً (وهو) يعنى المتأكد منه (ثلاثة أقسام) الاول ما يتكرر به تكرار السنين وهو صوم يوم عرفة) وهو تاسع الحجة لخبر مسلم صيام يوم عرفة احسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده قال الامام والمكفر الصغائر ما عدا حقوق الاكديمين فان لم تكن ذنوب يزيد في حسناته وانما ينس صوم يوم عرفة (لغير الحاج والمسافر) والمرضى بان يكون قوياً مقيماً أما الحاج فلا ينس له صومه بل ينس له فطره وان كان قوياً لا يتابع وليقوى على الدعاء ومن ثم ينس صومه للحاج لم يصل عرفة الا ليلاً وأما المسافر والمرضى فيسن لهم ما فطره مطلقاً ويوم عرفة أفضل الايام ويسن ان يصوم معه الثمانية التي قبله وهو مراد المصنف بقوله (وعشر ذى الحجة) لكن الثامن مطلوب من جهة الاحتياط لعرفة ومن جهة دخوله في العشر غير العبد كما أن صوم يوم عرفة مطلوب من جهتين لما تقرّر من انه ينس صوم العشر غير العبد لكن صوم ما قبل عرفة ينس للحاج وغيره (و) صوم (عاشوراء) وهو عاشر المحرم (وتاسوعاء) وهو تاسعة الخبر الصحيح صيام يوم عاشوراء احسب على الله أن يكفر السنة التي قبله وصح انه صلى الله عليه وسلم قال لئن عشت الى قابل لأصوم من التاسع فمات قبله صلى الله عليه وسلم (و) ينس صومهم مأمع (الحادى عشر من المحرم) لخبر فيه رواه أحمد وحصول الاحتياط به وان صام التاسع لان الغلط قد يكون بالتقديم والتأخير ولا بأس بافراد عاشوراء (و) صوم (ست من شوال) لمن صام رمضان للخبر الصحيح من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر اما من لم يصم رمضان ولولم يذره فهو ولو سن له صومها على الاوجه لكن لا يحصل له الثواب المذكور لثبوته في الخبر على صيام رمضان (ويسن توالياً واتصالها بالعبد) مبادرة بالعبادة (و) القسم الثاني (ما يتكرر بتكرار الشهور وهي الايام البيض) وصفها بالبياض مجاز عن بياض لباسها التعميمها بالنور (وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم أمر بأبذر بصيامها والمعنى فيه ان الحسنة بعشر أمثالها وصوم الثلاثة كصوم الشهر ومن ثم سن صوم ثلاثة من كل شهر ولو غير أيام البيض فان صامها أتى بالسنين وصوم ثالث عشر الحجة حرام فيصوم بدله سادس عشر والاحسن أن يصوم الثاني عشر مع الثلاثة لخلاف في أنه أوامها (و) صوم (الايام السود) في وصفها بالسواد تجوز يعرف بماسر (وهي الثامن والعشرون وتالياً) لكن عند نقص الشهر يتعذر الثالث فيعوض عنه أول الشهر لان ليلته كلها سوداء وينس صوم السابيع والعشرين مع الثلاثة بعده (و) القسم الثالث (ما يتكرر بتكرار الاسابيع وهو الاثنين والخميس) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يخبرى صومهم ما قال انه ما يؤمن تعرض فيهما الاعمال فاحب أن يعرض على وأما صائم والمراد عرضها على الله وأما رفع الملائكة لها فانه بالليل مرة وبالنهار مرة ورفعتها في شعبان الثابت في الخبر محمول على رفع أعمال العام بحجة (وسن صوم الاشهر الحرم) بل هي أفضل الشهور للصوم بعد رمضان (وهي ذوالقعدة وذو الحجة والمحرم وربح وكذا) ينس (صوم شعبان) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم غالبه (وأفضلها) أى الاشهر الحرم (المحرم) ثم رجب وان قيل ان الاخبار الواردة فيه ضعيفة أو موضوعة (ثم باقى الحرم) ولو قيل بل بتفضيل ذى الحجة على القعدة لم يبعد (ثم) بعد الحرم (شعبان) لانه صلى

* (فصل) * صوم التطوع سنة وهو ثلاثة أقسام ما يتكرر بتكرار السنين وهو صوم يوم عرفة لغير الحاج والمسافر وعشر ذى الحجة وعاشوراء وتاسوعاء والحادى عشر من المحرم وست من شوال ويسن توالياً واتصالها بالعبد وما يتكرر بتكرار الشهور وهي الايام البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر والايام السود وهي الثامن والعشرون وتالياً وما يتكرر بتكرار الاسابيع وهو الاثنين والخميس وسن صوم الاشهر الحرم وهي ذوالقعدة وذو الحجة والمحرم وربح وكذا صوم شعبان وأفضلها الحرم ثم باقى الحرم ثم شعبان

الله عليه وسلم كان يصوم أكثره بل لم يستكمل شهرا جماعدا رمضان غيره وهذا لا يقتضي تفضيله على الحرم
كما بسطته في بعض الفتاوى (ويكره أفراد الجمعة) لما صح من تهميه صلى الله عليه وسلم عن صومه إلا أن يصوم يوما
قبله أو يوما بعده وليتقوى بفطره على الوظائف الدينية ومن ثم لم يضعف عنها بالصوم بكرهه أفراد (و) أفراد
(السبت و) أفراد (الاحد) للنهي عن الاول وقيس به الثاني لجامع أن اليهود تظم الاول والنصارى تعظم
الثاني فقصدا لشارع بذلك مخالفتهم ومحل ذلك ما إذا لم يوافق أفراد كل من الايام الثلاثة عادة ولا فلا كراهة
ولا يكره أفرادها بنسذر وقضاء وكفارة وخروج بالافراد ما لو صام أحدها مع يوم قبله أو بعده فلا كراهة ويسن
صوم الدهر غير العبد من أيام التشريق لمن لم يخف به ضررا أو فوت حق (و) مع ذلك (أفضل الصيام صوم يوم
وفطر يوم) فهو أفضل من صوم الدهر خلافا لابن عبد السلام لخبر الصحابين أفضل الصيام صيام داود كان
يصوم يوما ويفطر يوما وفيه لا أفضل من ذلك * (ثمة) * يحرم على المرأة تطاوع غير عرفه وعاشوراء بغير إذن
زوجها الحاضر أو علم رضاه للنهي عنه وكالزوج السيدان حلت له والاحرم بغير إذنه ان حصل لها به ضرر ينقص
الخدمة والعبد يمكن لا تحل فحين ذكر

* (كتاب الاعتكاف) *

وهو لغة البث وشرعاً البت مخصوص من شخص مخصوص في مكان مخصوص وهو من الشرائع القديمة (هو سنة
مؤكدة) ولا يختص بوقت لا طلاق الادلة لاسكنه في العشر الاواخر من رمضان أفضل للمامر (وشرطه سبعة)
الاول (الاسلام) فلا يصح من كافر لتوقفه على النية وهو ليس من أهلها (و) الثاني (العقل) فلا يصح من مجنون
ومخمى عليه وسكران لان نية لهم ويصح من المميز والعبد والمرأة وان كره لدوات الهيئة (و) الثالث (النقاء عن
الحيض والنفس و) الرابع (أن لا يكون جنباً) فلا يصح من حائض ونفساء وجنب لحرمته مكثهم من حيث
كونه مكثاً بخلاف من حرم مكثه لامر خارج (و) الخامس (أن يلبث فوق طمأينة الصلاة) ساكناً كان أو
متردداً وان كان مفطراً لاشعار لفظ الاعتكاف بذلك ولما صح من قوله صلى الله عليه وسلم ليس على المعتكف
صيام إلا أن يجعله على نفسه فلا يكفي مكث أقل ما يجزئ في طمأينة الصلاة كحجر العبر ولا نكاحها الا يسمى
اعتكافاً ولو نذر اعتكافاً مطلقاً أجزأه لحظاً لكن يسن يوم لأنه لم ينقل اعتكاف أقل منه وضم الليلة اليه ويسن
كلما دخل المسجد أن ينويه لينال فضله وكذا اذا امر فيه ابتاله على قول بشرط أن يقلد القائل به فيما يظهر
(و) السادس (أن يكون في المسجد) لا يتابع سواء سطحه وحنينه ورحبته المهدودة منه فلا يصح في صلي بيت
المرأة ولا فيما وقف جزؤه شائعاً مسجد أو ان حرم مكث الجنب فيه احتياطاً في الموضعين ولا في مسجد أرضه
مستأجرة إلا ان بني فيه مسطحة ووقفها مسجداً (و) المسجد (الجامع أولى) للاعتكاف من مسجد غير جامع
للخروج من خلاف من أوجبه وليكثر جماعته والاستغناء عن الخروج للجمعة وقد يجب الاعتكاف فيه
بان ينذر زماناً متتابعه يوم جمعة وكان ممن تلزمه ولم يشترط الخروج لها لان الخروج لها يقطع التتابع (و)
السابع (أن ينوي الاعتكاف) عند مقارنة البت كفي الصلاة وغيرها (وتجب نية الفرضية ان نذره) ليتميز
عن النفل وانما يشترط مع نية الفرضية تعيين سبب وجوبه وهو النذر لان وجوبه لا يكون إلا به بخلاف الصوم
والصلاة (ويجوز) وجوباً باعتكاف اطلاق الاعتكاف في نية بان لم يغيره زمان (النية بالخروج) من المسجد
ولو قضاء الحاجة ان أراد العود اليه للاعتكاف لان الثاني اعتكاف جديد فاحتاج الى نية جديدة (ان لم ينو
الرجوع) حال الخروج بخلاف ما لو خرج عازماً على العود فإنه لا يلزم تجديد النية لأنه يصير كنية المدين ابتداء
(وان قدره بمدة) مطلقة كيوم أو شهر (فيجدها) أي النية وجوباً اذا عاد (ان خرج) غير عازم على العود (لغير
قضاء الحاجة) بخلاف ما اذا خرج لقضاء الحاجة من بول أو غائط أو أخرج ريحاً فان اعتكافه لا ينقطع لان ذلك
لا بد منه فهو كالاستئني عند النية ولا فرق في ذلك بين الاعتكاف المتطوع به والواجب كما اذا نذر أياماً غير معينة

ويكره أفراد الجمعة والسبت
والاحد وأفضل الصيام
صوم يوم وفطر يوم
* (كتاب الاعتكاف) *
هو سنة مؤكدة وشرطه
سبعة الاسلام والعقل

والنقاء عن الحيض والنفس
وأن لا يكون جنباً وان يلبث
فوق طمأينة الصلاة
وأن يكون في المسجد والجامع
أولى وأن ينوي الاعتكاف
وتجب نية الفرضية ان نذره
ويجوز النية بالخروج ان لم
ينو الرجوع وان قدره بمدة
فيجدها ان خرج لغير

قضاء الحاجة

ولم يشترط تتابعها (وان كان) الاعتكاف (متتابعاً) وخرج منه غير عازم على العود (جدها) أي التبعة وجوبا
اذا عاد (ان خرج لما يقطع التتابع) بخلاف ما اذا خرج لئلا يقطعها من قضاء حاجة أو كل وغيرهما مما يأتي
فانه لا يلزمه تجديد التبعة لشمول التبعة جميع المدة (وان عين في نذر مسجد) لم يتعين (فله ان يعتكف في غيره)
وكذا الصلاة لكن يرد بان فيما عينه (الا لمساجد الثلاثة) المسجد الحرام ومسجد المدينة والاقصى فتعين
لمزيد فضلها نعم يجوز في الفضل عن المفضل ولا عكس فيجزئ المسجد الحرام عن الاخرين ومسجد المدينة عن
الاقصى ولا يجوز في الاقصى عن الاخرين ولا مسجد المدينة عن المسجد الحرام ودليل تفاوتها في الفضل ما صح
من غير طعن فيه ان الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة في مسجد المدينة وانما في مسجد المدينة بالف صلاة
فيما عدا المسجد الحرام وانما في المسجد الاقصى أفضل من خمسمائة صلاة فيما سواه أي الا لمساجدين الاولين
بقريئة ما قبله وفي ذلك مزيد بينه في حاشية الايضاح وبينت فيها أيضاً ان المراد بالاول الكعبة والمسجد حولها
وبالثاني ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم دون ما زيد فيه (ويحرم) الاعتكاف على الزوجة والخن (بغير اذن
الزوج والسيد) نعم ان لم تقب به منفعة كان حضور المسجد باذنهما منقوضاً

* (فصل) * فيما يبطل الاعتكاف وفيما يقطع التتابع (ويبطل الاعتكاف) بموجب جنابة يقطره الصائم
فيبطل (بالجماع) من وارضع ودماء العلم والاختيار (و) (بالمباشرة بشهوة ان أنزل) وبلاستمناء كالمس
مبسوطا في الصوم وان فعل ذلك خارج المسجد لمنافاته له ويحرم ذلك في الاعتكاف الواجب مطلقا وفي
المستحب في المسجد (و) يبطل (بالجنون والاضغاء) ان طرأ بسبب تعديه لانه ما حثت كالمسكر أما اذا لم يطرأ
بسبب تعديه فلا يقطع ان لم يخرج من المسجد أو خرج ولم يمكن حفظه فيه أو أمكن لكن بمسقة بخلاف
ما اذا اخرج من المسجد وقد أمكن حفظه فيه بلا مشقة على ما اقتضاه كلام الروضة وغيرها اذ لا عذر في اخراجه
(و) يبطل بالحيض والاحتلام ونحوه من (الجنابة) التي لا تبطل الصوم كتنزل بلا مباشرة وجماع ناس أو جاهل
أو مكره ان لم يغتسل فور الوجوب المبادرة بالغسل رعاية للتتابع وله الغسل في المسجد ان لم يكتف فيه والخروج
له وان أمكنه في المسجد لانه أصول لمروته وطهرمة المسجد واذا عاد له جدد التبعة ان كان اعتكافه غير متتابع
والا فلا (والردة والكفر) المحرم وان لم يخرج المتصف باحدهما من المسجد لعدم أهليته للعبادة (واذا نذر
اعتكاف مدة معينة لزمه) اعتكاف تلك المدة مع تتابعها فلا يجوز زنته عليها ولا تأخير عنه وانما يلزم
التتابع ان تلتزمه سواء كانت المدة معينة أم غير معينة بخلاف ما اذا نواه فانه لا يلزمه على المعتد (ويقطع
التتابع السكر والكفر وتعمد الجماع) وغيرها مما ساراً غائبة فضيلة (و) يبطله أيضاً تعمد الخروج من
المسجد لما ليس ضرورياً ولا ما هو ملحق بالضروري (لا) يؤثر الخروج (لقضاء الحاجة) اذ لا بد منه وان كثر
خروجه لذلك العارض فزار الى جنسه ولا يكاف فيه كالاكل الصبر الى حد الضرورة ولا غير داره كسقاية المسجد
ان لم تلق به وله الوضوء الواجب خارج المسجد تبعاً للاستبراء (ولا) لاجل (الاكل) وان أمكن في المسجد فقد
يسحى منه ويشق عليه بخلاف الشرب واذا خرج لداره لقضاء الحاجة أو الاكل فان تقاحش بعدهما عن المسجد
عرفا وفي طريقه مكان أقرب منه لا تقب به وان كان لصديقه أو كان له داران لم يتقاحش بعدهما أو أحدهما أقرب
تعين الاقرب في الصورتين والا انقطع تتابعه ولا يضر وقوفه لشغل بقدر الصلاة المعتدلة على الميت ما لم يعدل
عن طريقه أو يتباطأ في مشيه أو يتجمع وان كان سائر أو الا بطل تتابعه أيضاً (ولا الشرب) والوضوء الواجب
(ان تعذر الماء في المسجد) بخلاف ما اذا وجد الماء فيه أو تيسر احضاره ولو من يثته (ولا للمرض ان شق لبثه
فيه) لاحتياجه الى نحو فراش وتردد طبيب (أو خشى تلو يثته) ينجس أو مستقذ ونخرج منه بخلاف نحو
الحى الخفيفة والصداع (ومثله) في ذلك (الجنون والاضغاء) اذا حصل أحدهما لمعتكف (ولا) يضر (ان)
دام في المسجد أو خرج وقد اكرهه بغير حق على الخروج (أو خرج خوفاً من ظالم أو غريم وهو معسر ولا يئنه

وان كان متتابعاً جددتها
ان خرج لما يقطع التتابع
وان عين في نذر مسجد
فله ان يعتكف في غيره
الا لمساجد الثلاثة ويحرم
بغير اذن الزوج والسيد
* (فصل) * ويبطل
الاعتكاف بالجماع والمباشرة
بشهوة ان أنزل وبالجنون
والاضغاء والجنابة والردة
والسكر واذا نذر اعتكاف
مدة معينة لزمه ويقطع
التتابع السكر والكفر
وتعمد الجماع وتعمد
الخروج من المسجد لقضاء
الحاجة ولا الاكل ولا الشرب
ان تعذر الماء في المسجد ولا
للمرض ان شق لبثه فيه
أو خشى تلو يثته ومثله
الجنون والاضغاء ولا ان اكره
بغير حق على الخروج

له أو من نحو سبع أو حتى لم يذره كل حل بغير اذنه بخلاف ما لو أخرج مكره بالحق كزوجة وقت يعتكفان بلا إذن ولكن أخرجه ظالم لاداء حق. طال به أو خرج خوف غير به له وهو غنى مما طل أو معسر وله بيعة فينقطع تنابعه بذلك لتقصيره (ولا يقطع الخيض ان لم تسعه مدة الطاهر) بان طال مدة الاعتكاف بحيث لا ينفسك عن الخيض غالباً بأن يكون أكثر من خمسة عشر يوماً وفيه نظر رددته في شرح الارشاد ولا يقطعاً أيضاً خروج مؤذن راتب الى منارة المسجد المنفصلة عنه لسكران فريضة منه لا لاذن لالفه صعودها لا لاذن والالف الناس صوته ولا الخروج لان قيام عليه حدثت بغير اقراره ولا لاجل عدة ليست بسببها ولا لاجل أداء شهادة تعين عليه تحمها أو أدائها للعذر في جميع ذلك بخلاف أصداده

* (كتاب الحج) *

هو لغة القصد وشراً قصد الكعبة الا لافعال الآتية (والعمرة) وهي لغة الزيارة وشراً قصد الكعبة الا لافعال الآتية (هما فريضة) أما الحج فبالاجتماع وأما العمرة فلما صحت عن عائشة قالت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة وخبر سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العمرة أو اجبة هي قال لا ضعيف اتفاقاً ثم لها ما رتب خمس صحة مطلقة وشرطها الاسلام فقط فيصح احرام الولي أو مأذونه عن المحضون والصبي الذي لا يميز وصحة مباشرة وشرطها الاسلام مع التمييز واذن الولي فلا تصح مباشرة غير مميز ولا يميز لم يأذن له وليه ووقع عن حجة التذرع وشرطها الاسلام والتكليف ووقع عن حجة الاسلام وعمرته وشرطه التكليف والحرية فيجزي حج الحر المكلف الفقير واعتماره عن فرض الاسلام والمرتبة الخامسة وجوبهما (وشرط وجوبهما الاسلام) فلا يجبان على كافر أصلي في الدنيا ويجبان على مرتد وان استطاع في حال رده ثم أعسر بعد اسلامه يمكن لومات مرتد لم يحج عنه اعتذر وقوعه (والحرية والتكليف) فلا يجبان على رقيق وصبي ويجنون لنتقصم (والاستطاعة) لقوله تعالى من استطاع اليه سبيلاً والعمرة كالحج والاستطاعة الواحدة كافية فيهما (والهما شرط الاول وجود الزاد أو عينه) حتى السفرة (ومؤنة ذهابه وإيابه) الا لثقة به من نحو ملابس ومطعم وغيرهما ما يأتي (الثاني وجود راحلة) فاضالة عن جميع ما مر وما يأتي ذهاباً وإياباً وان لم يكن له بوطنه اهل ولا عشيرة (لأن بينه وبين مكة مرحلتان) والاصل فيها وفي النفقة أنه صلى الله عليه وسلم فسرهما السبيل في الآية والمراد بهما كل دابة اعتدركو بها في مثل تلك المسافة ولو نحو بغل وحمار ولو جادها القدرة على تحصيلها ببيع أو اجارة بثمن المثل أو بأجرة لا بأزيد وان قات الزيادة أو ركوب موقوف عليه أو على الحبل الى مكة أو موصى بمنفعته الى ذلك والوجه الوجوب على من حمله الامام من بيت المال كأهل وظائف الركب من القضاة أو غيرهم والشرط اما وجود راحلة فقط وهو في حق من ذكر بعد محله أو ضعف كما يأتي (أو) وجود (شق محمل) وهو (لأن لا يقدر على الراحلة) بان يلحقه به مشقة شديدة اذا استطاع معهما وضابطها ان يخشى منهما مبيح تيم فان لحقت به المحمل وهو شق من خشب أو نحوه يجعل في جانب البعير للركوب فيه اشترط فيه قدرته على الكفاية وهي المسمى الآن بالحمار فان عجز فمحفقة فان عجز فسرير عجله رجال وان بعد محله لان الفرض أنه قادر على مؤن ذلك وأنهما فاضلة عما مر (والمرأة) والحقق وان لم يتضرر الان المحمل استرلهما والشرط وجدان المحمل في حق من ذكر (مع وجود شريك) عدل يليق به بجالسته وليس به نحو جذام ولا برص فيما يظهر في البكل فان لم يجد له فلا وجوب وان وجدته مؤنة المحمل بتمامه ولو سهلت معادلته بنحو أمتعة ولم يخش منها ضرراً ولا مشقة لم يشترط وجود الشريك (ولا تشترط الراحلة لمن بينه وبين مكة أقل من مرحلتين وهو قوى على المشي) بان لم يلحقه به المشقة الآتية اذ ليس عليه في ذلك كثير ضرر بخلاف ما لو ضعف عن المشي بان يخشى منه مبيح تيم فانه لا بد له من المحمل في حقه مطالعا وحيث لم يلزمه المشي فالركوب قبل الاجرام وبعده أفضل والافضل الركوب على القتب والرحل للاتباع (ويشترط كون ذلك كله) أي ما مر

ولا يقطع الخيض ان لم تسعه مدة الطاهر

* (كتاب الحج والعمرة) *

هما فريضة وشرط وجوبهما الاسلام والحرية والتكليف والاستطاعة ولهما مشروط (الاول) وجود الزاد أو عينه ومؤنة ذهابه وإيابه (الثاني) وجود راحلة ان بينه وبين مكة مرحلتان أو شق محمل لمن لا يقدر على الراحلة والمرأة مع وجود شريك ولا تشترط الراحلة لمن بينه وبين مكة أقل من مرحلتين وهو قوى على المشي ويشترط كون ذلك كله

من نحو الراحلة والمؤنة (فاضلا عن دينه) ولوموجلا وان أهمل به الى اياه لان الحال على الفور والحج على التراخي
 والمؤجل يحل عليه فاذا صرف ماله في الحج لم يجد ما يقضي به الدين (و) عن (مؤنة من عليه مؤنتهم) كزوجته
 وقرينه ومملوكه المحتاج اليه والمراد المؤنة الاثقة بهم من نحو ملابس ومطعم واعفاف أب وأبنة طبيب وغن
 أدوية لحاجة قرينه ومملوكه اليه وما يحتاجه غيرهما اذا تعين الصرف اليه ويشترط الفضل عن جميع ما يحتاجه
 الى ذلك (ذهابا وايابا) الى وطنه وان لم يكن له به أهل ولا عسيرة لما في الغربة من الوحشة وتزعج النفوس الى
 الاوطان وعلى القاضي منه حتى يترك لمؤنة نفقة الذهاب والاياب لكنه يخيره في الزوجية بين طلاقها وترك
 نفقتها عند نفقة تصرفها عليها (وعن مسكن وخادم يحتاج اليه) أي الى خدمته لنحو زمانة أو منصب تقديما
 لحاجته الناجزة نعم ان كانا نفيسين لا يلحقان به لزوم ابد الهمما بالاتق ان وفي الزائد عليه بمؤنة نسكه ومثلها ما الثوب
 النفيس ولو أمكن بيع بعض الدار ولو غير نفيسة ووفى عنه بمؤنة النسك لزمه أيضا والامة النفيسة للخدمة أو لاتباع
 كالعبد فيما ذكر ولا يلزم العالم أو المتعلم بيع كتيبه لحاجته اليه الا ان كان له من كتاب نسختان وحاجته تزدفع
 باحدهما فيلزمه بيع الأخرى ولا الجندي يبيع سلاحه ولا المترف يبيع آتته (الثالث أمن الطريق) أمنا
 لا نقابا للسفر ولو نطقا على النفس والبضع والمال وان قل فان خاف على شيء من ماله يلزمه النسك لتضرره سواء كان
 الخوف عامنا أم خاصا على المعتمد ولا أثر للخوف على مال خطير استحبته للتجارة وكان يامن عامه لو تركه في بلده
 ويشترط الأمن أيضا من الرصدى وهو من يرقب الناس لياخذ منهم مالا فان وجد لم يجب النسك وان قل المال
 ما لم يكن المعطى له هو الامام أو نائبه (الرابع وجود الزاد والماء في المواضع المعتاد حمله منها) وهو القدر
 اللائق به في ذلك المكان والزمان فان عدم ذلك ولو في مرحلة اعتد حمله منها تبين عدم الوجوب والعبرة في ذلك
 بعرف أهل كل ناحية باختلاف النواحي (و) وجود (عاف الدابة في كل مرحلة) لعظم تحمل المؤنة
 في حمله بخلاف الماء والزاد امكن بحث في المجموع اعتبار العادة فيه كالماء وسبقه اليه سليم وغيره واعتد به
 السبكي وغيره (ولا يجب) الحج ولا يستقر (على المرأة) ولو تجوز الاستئجار سواء المكيبة وغيرها (الا ان) وجد
 فيها ما مرو (خرج معها زوج أو محرم) لها ينسب أو رضاع أو ماهرة لها صحت قوله صلى الله عليه وسلم لا تسافر
 المرأة بريد الا ومعها زوجها أو ذو محرم ولا يشترط عدد التهم لان الوازع الطبيعي أقوى من الوازع الشرعي ومثلها
 عبدها الثقة ان كانت ثقة أيضا لا يجوز لكل منها منظر الاسترخاء والخوف به الا حينئذ يكتفي مراهم وأعلى له
 وجاهة وفطنة بحيث تآمن معه على نفسها ويشترط حين يخرج معها ما حاجته اليه بحيث يمنع تطالع أهله الفجرة
 اليها وان كان قد يبعد عنها قليلا في بعض الاحيان والامر بالجبل لا بد أن يخرج معه من يامن به على نفسه من
 قريب ونحوه (أو نسوة ثقات) بان يلقن وجع من صفات العبدالة وان كن اماء سواء العجائز وغيرهن وان لم
 يخرج معهن زوج أو محرم لاحداهن لا تقطع الاطماع باجتماعهم ومن ثم جازت خلوة رجل بامرأتين دون
 عكسهما وأفهم كلامه أنه لا بد من ثلاث غيرها وأنه لا يكتفي بغير الثقات وان كن محارم واعتبار العدد انما هو
 بالنظر للوجوب الذي الكلام فيه أما بالنظر لجواز الخروج فلها أن تخرج مع واحدة لفرض الحج وكذا وحدها
 اذا امت أماسفرها الغير فرض فخرام مع النسوة طلقا (الخامس أن يثبت على الراحلة بغير مشقة شديدة) فن
 لا يثبت عليها أصلا ويخشى من ثبوته عليها تخذيرتهم لا يلزمه الحج بنفسه بل بنائبه بشرطه الآتية * السادس
 أن يجد ما يمر من الزاد وغيره وقت خروج الناس من بلده * السابع امكان السير بان يبقى من الزمن عند وجود
 الزاد ونحوه مقدار ما يمكن السير فيه الى الحج السير المعهود فان احتاج الى أن يقطع في كل يوم أو في بعض الايام
 أكثر من مرحلة لم يلزمه الحج ولا يقضي من تركه لو مات قبله * الثامن أن يجد نفقة بحيث لا يامن الا بهم يخرج
 معهم ذلك الوقت المعتاد فان تقدموا بحيث زادت أيام السفر أو تأخروا بحيث احتاج أن يقطع معهم في يوم أكثر
 من مرحلة فلا وجوب لزيادة المؤنة في الاول وتضرره في الثاني ويلزمه السفر وحده في طريق آمنه لا يخاف فيها

فاضلا عن دينه ومؤنة من
 عليه مؤنتهم ذهبا ويايا
 وعن مسكن وخادم يحتاج
 اليه (الثالث) أمن الطريق
 (الرابع) وجود الزاد والماء
 في المواضع المعتاد حمله منها
 بثمان مثله وهو القدر اللائق
 به في ذلك المكان والزمان
 وعاف الدابة في كل مرحلة
 ولا يجب على المرأة الا ان
 تخرج معها زوج أو محرم أو
 نسوة ثقات (الخامس) أن
 يثبت على الراحلة بغير مشقة
 شديدة

الواحد وان استوحش * التاسع أن يجد ما من الزاد ونحوه بحال حاصل عنده فلا يلزمه اتهامه ولا قبول هيبته
لعظم الذنبة فيه ولا شراؤه بئس مؤجل وان امتد الاجل الى وصوله موضع ماله ولا أثر له من له مؤجل أو حال على
معسر أو منكرو ولا يئذله ولا يئذله الظفر بماله بخلاف الحال على ملى معسر أو عليه يئذله أو أمكنه الظفر من ماله
بقدره ووجدت شروط الظفر والمسال الموحود بعد خروج القافلة كالمعدوم (ولا يجب على الاعمى الحج) والعمره
(الا اذا وجد قادرا) ويشترط قدرته على أجرته ان طلبها ولم تزد على أجرته وكذا يشترط قدرة المرأة على أجره
نحو الزوج ان طلبها (ومن عجز عن الحج بنفسه) وقد أيس من القدرة عليه لمائة أو هرم أو مرض لا يرجى برؤه
ويسمى معسوبا (وجبت عليه الاستئابة ان قدر عليه بما ياله) بان وجد أجرته من يحج عنه باجرة المثل فاضله فحسام
نعم يستثنى مؤنه نفسه وعياله فلا يشترط كونهم بافضلة عنها الا يوم الاستئجار فقط لانه اذا لم يغار فهم يمكنه تحصيل
مؤنتهم بخلاف المباشر بنفسه (او بمن يطيعه) بان وجد متبرعا يحج عنه وهو مؤثوق به ولا يجعل عليه وهو بمن يصح منه
حجة الاسلام ولم يكن معسوبا فيلزمه القبول بالاذن له في الحج عنه لانه مستطيع بذلك وان كان المطيع أنقى
أجنبية نعم ان كان المطيع أصلا أو فراقا وهو ماش لم يجب انابته لان مشيهما يشق عليه وكذا ان لم يجد ما يكفيه
أيام الحج وان كان راكبا أو فاقرا المعول على الكسب أو السؤال كالبعض في ذلك ولو تومس الطاعة
في قريب أو أجنبي لزمه سؤاله بخلاف ماله بذله اخر ما لا يستأجر به من يحج عنه فانه لا يلزمه قبوله نعم ان
استأجر المطيع الذي هو والد أو ولد من يحج عن المعسوب لزمه القبول ويجوز للمعسوب الاستئابة او تجب (الا
اذا كان بينه وبين مكة دون مسافة العصر فيلزمه) أن يحج (بنفسه) لانه لا يعذر عليه الركوب في الحبل فالحفة
فالمسير الذي يحمله رجال ولا تقار للمشقة عليه لاحتمالها في حد القرب فان فرض تعذر ذلك عليه صححت انابته
وان كان مكانا

ولا يجب على الاعمى الحج
الا اذا وجد قادرا ومن عجز
عن الحج بنفسه وجبت
عليه الاستئابة ان قدر عليها
بماله أو بمن يطيعه الا اذا
كان بينه وبين مكة دون
مسافة العصر فيلزمه بنفسه
* (فصل) * يحرم بالعمرة
كل وقت بالحج في أشهره
وهي شوال وذو القعدة
وعشر من ذي الحجة فلو احرم
به في غير وقتها انعقد عمرته ومن
كان بمكة فبحرم بالحج منها
وبالعمره من ادنى الحبل
وعبر المكي يحرم بالحج
والعمرة من الميقات وهو
انهامة البين يالم ولنجده قرن
ولا هل العراق ذات عرق

* (فصل) * في المواقيت يحرم بالعمرة كل وقت لان جميع السنة وقت لها نعم يتنوع على الحاج الاحرام بها
مادام عليه شيء من أعمال الحج كالرمي لان قضاء احكام الاحرام كبقاء نفس الاحرام ومن ثم لم يتصور حجتان في عام
واحد خلافا لما زعمه تصوره ويسن الاكثر من العمرة ولو في اليوم الواحد ذهي أفضل من الطواف على التمدد
والكلام فيها اذا استوى الزمن المصروف اليها واليه (و) يحرم بالحج في أشهره وهي شوال وذو القعدة وعشر
من ذي الحجة) فيمتد وقت الاحرام به من ابتداء شوال الى صفر يوم النحر فيصح الاحرام به وان ضاف الزمن كان احرم
به مصري بمصر مثلا قبل فجر النحر (فلو احرم به في غير وقته) كرمضان أو بقية الحجة (انعقد عمرته) وان كان
عالميا بذلك منعده له وأجزأته عن عمرة الاسلام لشدة لزوم الاحرام فاذا لم يقبل الوقت ما احرم به انصرف
لما يقبله هذا حكم الميقات الزماني (و) أما الميقات المكاني فهو ان (من كان بمكة) كانت ميقاته بالنسبة للحج
وان كان من غير أهلها (فيحرم بالحج منها) سواء ابقارن والمتمتع والمفرد فان فارق ما لا يجوز فيه العصر لو سافر
منها مسامرياته في بابه واحرم خارجها ولم يعد اليها قبل الوقوف اتم ولزمه دم وكذا ان عاد اليها قبله وقد وصل
في خروجه الى مسافة العصر ويستثنى من ذلك الاجير المكي اذا استوجر عن آفاق فانه يلزمه ان يخرج الى
ميقات الحجور عنه ليحرم منه والافضل لمن يحرم من مكة ان يصلي سنة الاحرام بالمسجد ثم يأتي باب داره ويحرم
منه ثم يأتي المسجد اطواف الوداع ان اراده فانه مندوب له (و) أما بالنسبة للعمرة فابست ميقاتا بل يحرم من بها
(بالعمرة من ادنى الحبل) من أي جانب شاء فان احرم بها في الحرم انعقد ثم ان خرج الى ادنى الحبل فلا دم والا اتم
ولزمه دم وأفضل بقاع الحبل للاحرام بالعمرة الجعارة لا لتباع ثم التمتع لانه صلى الله عليه وسلم عاشه بالاعتناء
منه ثم الحديبية (وغير المكي) وهو من ليس بمكة سواء الا فاقى والمكي القاصد مكة للنسك (يحرم بالحج أو العمرة
من الميقات) الذي أقبته صلى الله عليه وسلم اطرافه التي يسلكها (وهو انهامة البين يالم ولنجده) أي البين ومثله
نجد الحجاز (قرن) بسكون الراء (ولا هل العراق) وخراسان (ذات عرق) وكل من هذه الثلاثة على مرحلتين

من مكة (ولا هل الشام) الذين لا يعمرون على ذي الحليفة (و) أهل (مصر والمغرب الحجة) قرية تحربة بعيد
 رابغ على نحو ست مراحل من مكة (ولا هل المدينة ذوالحليفة) وهي الحل المسمى الآن ببايار على بينها وبين
 المدينة نحو ثلاثة أميال فهي أبعد المواقيت من مكة ومن سلك طريقا لا ميقات به فان ساءت ميقات حجة أو بسرة
 أحرم من محاذاته ولا أثر لساكنه وراءه أو خلفا فان أشكل عليه الميقات أو موضع محاذاته تحرى وبسن ان
 بخطا فان حاذى ميقاتين وأحدهما أقرب إليه فهو ميقاته فان استويا في القرب إليه فيقانه الإبه من مكة وان
 حاذى الأقرب إليها أولا فان استويا في القرب إليها وأحدهما أحرم من محاذاته ما لم يحاذ أحداهما قبل الآخر
 فيحرم من محاذاته ولا ينتظر محاذاته الآخر كما ليس للمارة على ذي الحليفة أن يؤخر إحرامه إلى الحفة ومن مسكنه
 بين مكة والميقات فيقانه مسكنه فان لم يكن بطريقه ميقات ولا حاذى ميقات أحرم على مرحلتين من مكة (فان جاوز
 الميقات مریدا للنسك) الحج أو العمرة (ثم أحرم) ولم يفوالعود إليه أو إلى مثل مسافته (فعلبه دم) لعصيانه
 بالمجازرة أجماعا ويلزمه العود إليه محرما ولا يحزم منه تدارك ما تعدى تقويته ويعصى بتركه الاعتذر وانما يلزمه
 الدم (ان) أحرم بعد المجاوزة في تلك السنة (لم يعد إلى الميقات) ولا إلى مثل مسافته وان كان تركه للعود إليه
 له ذر لساكنه بترك الاحرام من الميقات بخلاف ما اذا عاد لانه قطع المسافة كلها محرما وانما ينفعه العود (قبل
 التلبس بنسك) فان عاد بعد التلبس بنسك ولو طواف القدوم لم يسقط عنه الدم لتأدى النسك باحرام ناقص
 (والاحرام من الميقات أفضل) منه (من ياد) لا لا تباع فانه صلى الله عليه وسلم أحرم بحجته وبعمره الحديبية من
 ذي الحليفة

* (فصل) في بيان أركان الحج والعمرة (أركان الحج خمسة) بل ستة (الاحرام) وهو نية الدخول في النسك
 (والوقوف بعرفة والطواف والسعي والالحاق) والترتيب في معظمها الا بد من تقديم الاحرام على السك
 والوقوف على ما بعده والطواف على السعي ويجوز تقديم الحلق عليهم ما وتأخيرهما عنه (وأركان العمرة أربعة)
 بل خمسة (وهي الاحرام والطواف والسعي والالحاق) والترتيب في السك على ما ذكر

* (فصل) في بيان الاحرام (الاحرام نية) الدخول في (الحج أو العمرة أوهما) لما صرح عن عائشة رضي الله عنها
 قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أراد أن يحل بحج وعمره فليقل ومن أراد أن يحل بحج
 فليقل ومن أراد أن يحل بعمره فليقل (وينعقد) الاحرام (مطلقا) لما روى الشافعي رضي الله عنه أنه صلى الله
 عليه وسلم خرج هو وأصحابه ينتظرون القضاء أي نزول الوحي فامر من لا هدى معه أن يجعل إحرامه وعمرته معه
 هدى أن يجعله حجا (ثم يصرفه) أي الاحرام المطلق بالنية باللفظ (لما شاء) من حج وعمره وقرآن وان ضاق وقت
 الحج أما لو فات فقيهه خلاف والمتجه أنه يبقى مبهما فان عينه لعمره فذلك أو الحج فكأن فاته الحج وأفهم كلامه أنه
 لا يجوز العمل قبل التعمين بالنية نعم لو طاف ثم صرفه للحج وقع طوافه عن القدوم وان كان من سنن الحج
 ولو أحرم مطلقا ثم أقسده قبل التعمين فإيماعينه كان مفسدا له ويجوز له أن يحرم كاحرام زيد ثم ان كان زيد
 مطلقا وغير محرم أصلا وأحرم مطلقا فاسد انعقد له مطلقا وان علم حال زيد وان كان زيدا مفضلا ابتداء تبعه في
 تفصيله بخلاف ما لو أحرم مطلقا وصرفه للحج أو لعمره ثم أدخل عليه الحج ثم أحرم كاحرامه فلا يلزمه في الأولى
 أن يصرفه لما صرفه له زيد ولا في الثانية ادخال الحج على العمرة الا أن يعقد التشبيه في الحال في الصورتين
 (ويستحب التلفظ بالنية) التي يريد بها ما ذكره وكما في القلب كفي سائر العبادات (فيقول) بقلبه ولسانه
 (نويت الحج أو العمرة) أو الحج والعمره أو النسك (وأحرمت به لله تعالى) وان حج أو اعتمر عن غيره قال نويت الحج
 أو العمرة عن فلان وأحرمت به لله تعالى ويستحب التلبية مع النية) فيقول عقب التلفظ بما ذكر ليبيك اللهم
 ليبيك الخ نظير مسلم اذا توجهت إلى منى فأهلوا بالحج والاهلال رفع الصوت بالتلبية والعبرة بالنية لا بالتلبية فلو لم ي
 بغير ما نوى فالعبرة بما نوى (و) يستحب (الاكثر منها) أي من التلبية في دوام إحرامه حتى نحو الحائض

ولا هل الشام ومصر
 والمغرب الحجة ولا هل
 المدينة ذوالحليفة فان جاوز
 الميقات مریدا للنسك ثم
 أحرم فعليه دم ان لم يعد إلى
 الميقات قبل التلبس بنسك
 والاحرام من الميقات أفضل
 من بلده

* (فصل) أركان الحج خمسة
 الاحرام والوقوف بعرفة
 والطواف والسعي والالحاق
 واركان العمرة أربعة وهي
 الاحرام والطواف والسعي
 والالحاق

* (فصل) الاحرام نية
 الحج أو العمرة أوهما
 وينعقد مطلقا ثم يصرفه
 لما شاء ويستحب التلفظ
 بالنية فيقول نويت الحج
 أو العمرة وأحرمت به لله
 تعالى وان حج أو اعتمر عن
 غيره قال نويت الحج أو
 العمرة عن فلان وأحرمت
 به لله تعالى ويستحب التلبية
 مع النية والاكثر منها

وتنأ كد عند تغير الاحوال من نحو صعود وهبوط واجتماع وافتراف واقبال ليل أو نهار وركوب وتزول وفراغ من صلاة أو يكره في مواضع التجاسة (و) يستحب (رفع الصوت بها للرجل) حتى في المساجد بحيث لا يتعبه الرفع لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم أتاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالأهلال ومن قوله صلى الله عليه وسلم أفضل الحج العج والشج والعج رفع الصوت بالتلبية والشج نحر البدن اما المراتة ومثلها الخنثى فيندب لها اسماع نفسه بها فقط فان جهرت بها كرهوا وتحاشروا اذ انهم لا يسمعون في اليه فربما كان سببا لا يقع الناس في الفتنة بخلافه فان كل أحد مشغول بتليته عن تلبية غيره (الافى أول مرة) وهي التي في ابتداء الاحرام (فيسر بها) ندب بحيث يسمع نفسه فقط على المعتد (و) في هذه (يندب ان يذكر ما حرم به) لا في ما بعده (وصيغتها) المستحبة بتليته صلى الله عليه وسلم الثابتة عنه وهي (ايبك اللهم ايبك ايبك لا شريك لك ايبك ان الحد والنعمة لك والمالك لا شريك لك) ويجوز كسر ان وفجها والكسر اصح واشهر ويستحب ان يقف وقفة لطيفة عند قوله والمالك (ويكررها) أي جميع التلبية المذكورة لانه لا فليبيك فقط (ثلاثا) والقصد بامبيك وهو مثنى مضاف الاجابة لدعوة الحج في قوله تعالى وأذن في الناس بالحج من اب بالمكان اذا أقام به يومئذ انما يتم على طاعتك اقامة بعد اقامة القصد بامبيك التكرير لا التثنية والزيادة على ما ذكره غير مكرهه (ثم) بعد فراغه من تليته وتكريرها ثلاثا ان اراد (يصل) ويسلم (على النبي صلى الله عليه وسلم) بصوت انخفاض من صوت التلبية لتتميم عنها والافضل صلاة التشهد (ثم) بعد ذلك (يسأل الله تعالى الرضا والجنة والاستعاذة من النار) كما روي بسند ضعيف عن فعله صلى الله عليه وسلم (ثم دعا بما احب) ديننا وديننا وبن ان لا يتكلم في انشاء التلبية وقد يندب له الكلام كرد السلام وقد يجب كذا من مشرف على التلف ويكره السلام عليه (واذا رأى المحرم أو غيره شيئا يحبه أو يكرهه قال) ندبا (ايبك ان العيش) أي الغنى المطلوب الدائم (عيش الآخرة) أي فلا حزن على فوات ما يحب ولا تأثر بحصول ما يكره وذلك لانه صلى الله عليه وسلم قال ذلك في أمر احواله وفي أشد احواله فالأول في وقوفه بعرفة لما رأى جميع المسلمين والثاني في حفر الخندق لما رأى ما بالمسلمين

* (فصل) * في سنن تتعلق بالنسك (ويسن الغسل للاحرام) بسائر كيفية ان لا يتابع حتى للعائض والنفساء لان القصد التنظيف لكن تسن لهما التنية والاولى لهما تاخير الاحرام الى الطهارة ان أمكن وحتى غير المميز فيغسله وليه ومن عجز عنه لفقد الماء حسا أو شرعائهم ندب بالان الغسل براد للتقرب بالنظافة فاذا فات أحدهما بقى الآخر ويجزى ذلك في سائر الاغسال الاستية (ولادخول مكة) وان كان حاله لا يتابع نعم من خرج من مكة واحرم بالعمرة من قريب بحيث لا يغلب التغير في مسافته كالتعميم واغتسل للاحرام لم يسن له الغسل لدخولها لحصول النظافة بالغسل السابق وكذا من احرم بالحج من ذلك ويسن الغسل ايضا لدخول الحرم ودخول الكعبة ودخول المدينة (ولو قوف غرفة) والافضل أن يكون بعد الزوال (و) (لو قوف في مزدلفة) على المشعر الحرام ويكون بعد الفجر (ولحي) جاز كل يوم من (أيام التشريق) لا سائر وردت في ذلك ولان هذه المواضع يجتمع بها الناس فاشبه غسل الجمعة ونحوها والافضل أن يكون الغسل للرحى بعد الزوال وافهم كلامه انه لا يسن الغسل للرحى بجمرة العقبة يوم النحر ولا يبيت مزدلفة ولا يطواف القدوم أو الافاضة أو الحلق وهو كذلك اكتفاء بما قبل الثلاثة الاول مع اتساع وقت ما عدا الثاني والثالث (و) يستحب (تطيب بدنه للاحرام) بعد الغسل لا يتابع رجلا كان أو غيره لا تنال المرأة هناعن الرجال بخلافها في الصلاة في جماعتهم وأفضل أنواع الطيب المسك والاولى خلطه بماء الورد (دون ثوبه) فلا يندب له تطيبه بل يكره ولا يحرم بما تبقى عينه بعد الاحرام وله استدائه ولو في ثوبه لاشده فيه ولو أخذ من بدنه أو ثوبه ثم أعاده اليه وهو محرم أو ترك ثوبه المطيب ثم لبسه لم تنسبه الفدية وكذا الوضوء بيده بعد الاثر لا تنسبه بعرق للعذر (و) يستحب للرجل قبل الاحرام (لبس ازار ورداء) لا يتابع (أبيضين) نظيره مسلم البسوا من ثيابكم البيضاء (جديدين ثم) ان لم يجد هما البس (مغسولين)

ورفع الصوت بها للرجل الا في أول مرة فيسر بها ويندب أن يذكر ما أحرم به وصيغتها لبسك اللهم لبسك لبسك لا شريك لك لبسك ان الحد والنعمة لك والمالك لا شريك لك ويكررها ثلاثا ثم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسأل الله تعالى الرضى والجنة والاستعاذة من النار ثم دعا بما أحب واذرأى الحرم أو غيره شيئا يحبه أو يكرهه قال لبسك ان العيش عيش الآخرة

* (فصل) * ويسن الغسل للاحرام ودخول مكة ولو قوف عرفة ومزدلفة ولحي أيام التشريق وتطيب بدنه للاحرام دون ثوبه وليس ازار ورداء أبيضين جديدين ثم مغسولين

ويندب غسل جديد يغلب احتمال نجاسة في مثله (ونعلم) تحسب أبي عوانة لبحرم أحدكم في أزار ورد أعز وتعلمين
ويكره المصوغ لا المزعفر والمعفر فأنهم ما يحرم أن المرأة والخنثى فلا حرج عليهم في غير الوجه والكفين
ويستحب له قبل الغسل أن يتنظف به نص شارب وأخذ شعرا وبطانة وظفر الأفي عشر ذى الحجة لم يرد النجاسة
(و) يسن بعد فعل ما ذكر (ركعتان) أي صلاتهما بنية سنة الاحرام لا لتباعد ولا يصليهما في وقت الكراهة
لحرمتها فيه في غير حرم مكة ويجزئ عنهما الغريضة والنافلة لكن إن نواهما مع ذلك حصل توابعهما أيضا
والاستعانة الطالب ولم يثبت عليهم ما نظير ما مر في تحية المسجد ثم إذا صلاهما (يحرم بعدهما) حال كونه
(مستقبلا) للقبلة عند الاحرام لخبر البخاري بذلك والافضل أن يحرم (عند ابتداء سيره) فيحرم الراكب إذا
استوت به دابته فأنه لطر يق مكة والمباثي إذا توجه إلى طر يق مكة لا لتباعد في الأول وقياسا عليه في الثاني
(ويستحب) للحاج (دخول مكة قبل الوقوف) بعرفة لا لتباعد ولكن لما يفرغ منه من الفضائل التي تقوته لودخلها
بعد الوقوف (و) يستحب أن يدخلها (من أعلاها) وهو المسمى الآن بالجحون وإن لم يكن في طريقه لا لتباعد
وإن يدخلها (نهارا) والافضل أولا بعد صلاة الصبح لا لتباعد (ماشيا) و(حافيا) إن لم تلحقه مشقة ولم يخف تجس
رجله ولم يضعفه عن الوظائف لانه أشبه بالتواضع والادب ومن ثم ندب له المشي والحفا من أول الحرم بقيده
المذكور ودخول المرأة في نحو هو ودخولها افضل وينبغي أن يستحضر عند دخول الحرم ومكة من الخشوع
والخضوع والتواضع ما أمكن ولا يزال كذلك حتى يدخل من باب السلام فإذا وقع بصره على الكعبة أو وصل
الاعبى أو من في ظلة إلى محل براها لو زال مانع الرؤية وقف ودعا بالمال ثور في ذلك وما أحب (وأن يطوف
للقدم) عند دخوله المسجد مقدما له على تغيير ثيابه واكثره منزله وغيرهما إن أمكنه نعم إن رأى الجماعة فأنه
أقرب قيامها وأضيق وقت صلاة ولونا فله أن يمنع الناس من الطواف أو كان فيه زجة يخشى منها اذى بدأ بالصلاة
فيما بعد الاخيرتين وبتحية المسجد فيهما وانما يندب طواف القدوم للدخول (إن كان) حاللا أو (حاجا) وفارنا
ودخل مكة قبل الوقوف (لانه ليس عليه عند دخوله طواف مفروض بخلاف المعمر فإنه لا قدم عليه لانه مخاطب
عند دخوله بطواف عمرته فإذا فعله اندرج فيه طواف القدوم وبخلاف حاج أو قارن دخل مكة بعد الوقوف
وانتصاف ليلة النحر فإنه مخاطب بطواف حجه فإذا فعله اندرج فيه طواف القدوم أيضا ولا يفتي طواف القدوم
بالجسوس وإن كان تحية للبيت ويندب لذات الهيمة تأخيرها إلى الليل ويسن لمن قصد دخول الحرم ومكة أن
يحرم ينسك

ونعلمين وركعتان يحرم بعدهما
مستقبلا عند ابتداء سيره
ويستحب دخول مكة قبل
الوقوف ومن أعلاها نهارا
ماشيا حافيا وإن بطوف
للقدم إن كان حاجا أو فارنا
ودخل مكة قبل الوقوف
(نصل) وواجبات
الطواف ثمانية ستر العورة
وطهارة الحدث والنجس
وجعل البيت على يساره
والابتداء من الحجر الأسود

(فصل) في واجبات الطواف وسننه (وواجبات الطواف ثمانية) الأول والثاني والثالث (ستر العورة
وطهارة الحدث والنجس) كفي الصلاة وخبر الطواف بالبيت صلاة فلو أحدث أو تجس بدنه أو ثوبه أو مضافه
بغيره ففوقه أو عرى مع القدرة على الستر في أثناء الطواف تطهر وستر عورته وبنى على طوافه وإن تعد ذلك
وطال الفصل إلا أن شرط الموالاة فيه كالوضوء ويسن الاستئذان وغلبة النجاسة في المطاف مما سمعت به البلوى
فيعني عما يشق الاحتراز عنه أيام الموسم وغيره بشرط أن لا يتجدد المشي عليه وأن لا يكون فيها أو في مجازيها
رطوبة والعاجز عن الستر يطوف ولا إعادة عليه ولا وجهه أن لا يتجدد المشي عليه وأن لا يكون فيها أو في مجازيها
الركن ليستفيد به التحال ثم إن عاد إلى مكة لم يكره أن يعادته (و) الرابع (جعل البيت على يساره) مع المشي
أمامه لا لتباعد فان جعله على يمينه ومشى أمامه أو العكس أو خلفه أو على يساره ومشى القهقري لم
يصح لما فاته ما ورد الشرع به وإذا جعله على يساره وذهب تلقاء وجهه فلا فرق على الوجه بين أن يذهب ماشيا
أو قاعدا زحفا أو جبوا أو يكون ظهره للسماء ووجهه للأرض أو عكسه وفيما عدا هذه الصور لا يصح بحال
وإذا استقبل البيت لنحو دعاء فليحترز عن المرور في الطواف ولو أدى جزء قبل عودته إلى جعل البيت على يساره
(و) الخامس (الابتداء من الحجر الأسود) لا لتباعد فلا يعتد بابتداء قبله ولو سها فإذا انتهى إليه ابتداء منه

(و) السادس (مخاذنه) أى الحجر أو بعضه عند النية ان وجبت (بجميع بدنه) أى جميع شقه اليسرى بحيث لا يتقدم جزء من الشق اليسرى على جزء من الحجر فلولم يحاذه أو بعضه بجميع شقه كأن جاوزه ببعض شقه إلى جهة الباب أو تقدمت النية على المخاذة المذكورة وتأخرت عنها لم يصح طوافه (و) السابع (كونه سبعة) يقيد بأول وفي وقت كراهة الصلاة وان ركب غير عذر فلو ترك من السبع خطوة أو أقل لم يجزئه ولو شك في العدد أخذ باليقين كما في الصلاة نعم ينس له أن يأخذ بتجبر من أخبره بالنقص أمام من أخبره بالتمام فليس له الأخذ بتجبره وان كثر (و) الثامن (كونه داخل المسجد) ان وسع (خارج البيت والشاذروان والحجر) قال تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وانما يكون طائفة حيث لم يكن جزء منه فيه ولا فهو طائفة فيه والشاذروان وهو الجدار القصير المسمى بين اليمانيين والغربي واليماني دون جهة الباب وان أحدث الآن عنده شاذروان من البيت لان قريش اشتركت منه عند بنائهم السبعة لاضيق النفقة ولا ينافيه كون ابن الزبير رضى الله عنه ما أعاد البيت على قواعد ابراهيم لانه باعتمار الاصل فلما ظهر الجدار نقص من عرض ما فيه من مصلحة البناء والحجر فيه من البيت ستة أذرع متصل بالبيت وانما وجب مع ذلك الطواف خارجه لانه صلى الله عليه وسلم انما طاف خارجه وقال خذوا عني مناسككم فني دخل جزء من بدنه في هواء الشاذروان أو الحجر أو جداره لم يصح طوافه ولمية فطن لدقيقة وهى أن من قبل الحجر الاسود فرأى في حال التقبيل في جزء من البيت فيلزمه أن يقر قدميه في محلها حتى يفرغ من التقبيل ويعتدل قائما (ومن سنه) وهى كثيرة اذ هو يشبه الصلاة فكل ما يمكن جريانه فيه من سنن الصلاة بعد أن يقال بنديه فيه قياسا عليها (المشي فيه) ولو امرأة لا تتابع فالركوب بلا عذر خلاف الاولى والزحف مكروه ويسن أيضا الخفاوة تقصير الخطا جاء كثرة الاجرله (واستلام الحجر) الاسود بيده أول طوافه (وتقبيله) من غير صوت يظهر (ووضع جبهته عليه) لا تتابع في الثلاثة ويسن تكرير كل منها ثلاثا وفعل ذلك في كل مرة فان منتهى زجته من الاخير ين استلم بيده فان يحز فبنحو عود يقبل ما استلم به فيه فما كان يحز عن استلامه أشار اليه باليد أو بشئ فيها ثم يقبل ما أشار به ولا يشير للتقبيل بالقم لتجبه ويندب كون الاستلام والاشارة باليد اليمنى فان يحز فباليسرى (واستلام الركن اليماني) بيده ثم يقبلها فان يحز عن استلامه أشار اليه ولا يقبله ولا يستلم ولا يقبل الركنين الا تحزن لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يستلم الركن اليماني والحجر الاسود في كل طوفة ولا يستلم الركنين اللذين يليان الحجر وتقبيل واستلام غير ما ذكر من سائر أجزاء البيت مباح ويسن فعل جميع ما ذكر في كل مرة وهو في الاوتار كد (والاذكار) الماثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أحد من الصحابة رضى الله عنهم والذي صح عنه صلى الله عليه وسلم في ذلك اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم قننى بعمارتى وبارك لى فيه واخلف على كل غائبة لى بخير بين اليمانيين والاشغال بالماثور أفضل من الاشتغال بالقراءة وهى أفضل من غير الماثور ويسن الاسرار بهما بل قد يحرم الجهر بان تاذى به غيره اذ لا يحتمل عادة ويسن الاذكار كاستلام وما بعده (في كل مرة ولا يسن للمرأة) والخنثى (الاستلام والتقبيل) والسجود (الافى خالوة) المطاف عن الرجال لئلا كان أوتنهارا لضررهن وضرو الرجال بهن وجميع ما تقرر للحجر الاسود فى هذا الباب يأتى لموضع عمله لو قاع منه والعياذ بالله (ويسن للرجل) أى الذكور ولو صيبا بخلاف الخنثى والانتى حذران تكشفهما (الرملى) الاشواط (الثلاثة الاولى) مستوعبا البيت فأما الاربعه الباقية فيمشى فيها على هيئته لا تتابع ويكره تركه وسببه اظهار القوة لكفار مكة لما قالوا عن الصحابة حين قدموهم لعمره القضاء قد وهنتهم حتى المدينة فلقوا منها شدة وجلسوا ينظرونهم فامرهم صلى الله عليه وسلم به لذلك حتى قالوا هؤلاء اجل من كذا وكذا وانما شرع مع زوال سببه لان فاعله يستحضر به سبب ذلك وهو طهور أمرهم فيتذكر نعمة الله تعالى على اعزاز الاسلام وأهله وانما يسن الرمل (في طواف بعده سعى) مطاوب في حج أو عمرة وان كان مكافأ رمل في طواف القدوم وسعى بعده لم يرمل

ومخاذنه بجميع بدنه وكونه سبعة وكونه داخل المسجد وخارج البيت والشاذروان والحجر ومن سننه المشى فيه واستلام الحجر وتقبيله ووضع جبهته عليه واستلام الركن اليماني والاذكار في كل مرة ولا يسن للمرأة الاستلام والتقبيل الا في خالوة ويسن للرجل الرمل في الثلاثة الاولى في طواف بعده سعى

في طواف الركن لان السعي بعده حينة ذخير مطلوب ولا يرمل في طواف الوداع لذلك ولو تركه في الثلاثة الاول لم يقضه في الاربعه الاخيره لان هبتهما الهينة فلا تغير كالجهر لا يعضى في الاخيرتين ارفى طواف القدوم الذي سعى بعده لم يقضه في طواف الركن (و) يسن للذكردون غيره (الاضطباع فيه) أى في الطواف الذي بعده سعى مطلوب ويسن أيضا في جميع السعي بين الصفا والمروة للاتباع في الطواف وقيس به السعي ويكره تركه وهو جعل وسط رداءه تحت منكبه اليمين ويكشفه ان تيسر وطرفه على عاتقه الايسر وخرج بقوله فيه الطواف الذي لا يسن فيه رمل فلا يسن فيه اضطباع ولا يسن أيضا في ركعتي الطواف لذكر اهتبه في الصلاة فيزيله عند ارادتها ويعيده عند ارادة السعي (والقرب من البيت) للطائف تبركاه ولانه المقصود ولانه يسرف في الاستسلام والتقبيل نعم ان حصل له أوبه أذى لخوضه فالبعد أولى الا في ابتداء الطواف أو آخره فيندب له الاستسلام ولو بالرحام كما في الام ومعناه أنه يتوقى التاذى والا يذاع بالرحام مطلقا ويتقى الزحام الخالي عنهما الا في الابتداء والاخير ويسن للمرأة والخنثى البعد حال طواف الذكور بان يكونا في حاشية المطاف بحيث لا يخالطانهم ولو تعذر الرمل مع القرب لخوض رجمة ولم يرج فرجة عن قرب تباعدورمل لان الرمل متعلق بنفس العباداة والقرب متعلق بمكانها والقاعدة أن المتعلق بنفسها أولى ومجمله ان لم يتحس اس النساء والاقرب بالرمل ويندب له أن يتحرك في مشيه عند تعذر الرمل والسعي ويحرك المحول دابته (والموالاة) بين الطوافات السبع نحو جامن خاف من أوجها فيكره التقرب يقي بلا عذرو من الاعذار اقامة الجماعة وعروض حاجة لا بد منها ويكره قطع الطواف المفروض كالسعي لجنائز أو راتبة (و) تسن (النية) في طواف النسك وتجب في طواف لم يشم له نسك وفي طواف الوداع (وركعتان بعده) للاتباع ويحصلان بما رفي سنة الاحرام وفعلا ما خاف المقام أفضل ففي الكعبة ثم تحت الميزاب ثم في بقية الحجر ثم الى وجه البيت ثم فيما قرب منه ثم في بقية المسجد ثم في دار خديجة ثم في بقية مكة ثم في الحرم ثم فيما شاء متى شاء ولا يفوتان الاجنوت ويجهر فيه بما يلطف من الغروب الى طالع الشمس ولو والى بين أصابع ثم بين ركعته أو صلى عن الكل ركعتين جاز بلا كراهة والافضل أن يصلى عقب كل طواف ركعتيه ويكره في الطواف الاكل والشرب ووضع اليد في فيه بلا حاجة وأن يشبك أصابعه أو يقرعها وأن يطوف بما يشغله كالخن وشدة توقاه الى الاكل وترك الكلام فيه أولى الاخير وليكن بحضور قلب ولزوم أدب

*** (فصل) * في السعي (وراجبات السعي أربعة) الاول (ان يبدأ في الأولى بالصفا) الثاني أن يبدأ في الثانية بالمروة) وفي الثالثة بالصفا وفي الرابعة بالمروة وهكذا يجعل الاوتار للصفا والاشفاع للمروة فان خالف ذلك لم يعتد بما فعله للاتباع (و) الثالث (كونه سبعا) يقينا للاتباع فان شئت فكأمر في الطواف وبحسب العود مرة والذهاب أخرى (و) الرابع (أن يكون بعد طواف ركن أو قدوم) ما لم يبق بعرفة وان كان بينهما فصل طويل وتكره اعادته فان أخره الى ما بعد طواف الوداع وجب عليه إعادة طواف الوداع لان محله بعد الفراغ وافهم كلامه انه لا بد من قطع جميع المسافة بين الصفا والمروة بان يلقى عقبه بما يذهب منه وأصابع قدميه بما يذهب اليه وكذا حافر دابته وبعض درج الصفا يحدث فليحذر من تخلفه واوراءه (وسننه) كثيرة منها (الارتقاء) للذكر دون غيره (على الصفا والمروة قامة) أى قدر قامة انسان للاتباع (والاذكار ثم الدعاء) بعدها فيقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الجدد الله أكبر على ما أولانا لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شئ قدير لا اله الا الله وحده لا تجزعه وعبده وانصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله ولا تعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يذعو بما أحب ويكرر جميع ذلك (ثلاثا بعد كل مرة) من السعي للاتباع (والثاني أوله وآخره) على هيئة (والعدو) للذكر جهده دون غيره (في الوسط) للاتباع في ذلك (ومكانه معروف) وهو قبل المبل الاخضر المعلق بمحيط المسجد بستة أذرع الى ما بين المبلين الاخضرين المعلق أحدهما بمحيط المسجد والاخر بدار العباس ويسن فيه أيضا**

والاضطباع فيه والقرب من البيت والموالاة والنيسة وركعتان بعده

*** (فصل) * وواجبات السعي أربعة أن يبدأ في الأولى بالصفا وفي الثانية بالمروة وكونه سبعا وان يكون بعد طواف ركن أو قدوم وسننه الارتقاء على الصفا والمروة قامة والاذكار ثم الدعاء ثلاثا بعد كل مرة والثاني أوله وآخره والعدو في الوسط ومكانه معروف**

الطهارة والستر وتحري حيا المسعى والموا لافيه وبين الطواف ويكره للساعي أن يقف أثناء سعيه لحديث أو غيره

*** (فصل) في الوقوف** (وواجب الوقوف حضوره بارض عرفة) أي بجزء منها (ملظة) لما صحت من قوله صلى الله عليه وسلم وقفت ههنا وعرفة كلها موقف وهي عرفة وليس منها عرفة ولا عرفة ومسجد ابراهيم صلوات الله على نبينا وعليه آخره منها وصدرة من عرفة وبشرط كون الحضور فيها (بعد الزوال يوم عرفة) وهو ناسع الحج ويكفي حضور الحرم فيها في الوقت المذكور (و) لو كان (مارا) في طاب آتو وان قصد صرف حضوره عن الوقوف (وتأتمنا) كما في الصوم (بشرط كونه عاقلا) فلا يكفي الوقوف مع انشاء أو جنون أو سكر كما في الصوم لا تنفاه أهلية العبادة ويقع حج الجنون نفلا (و) يبقى وقت الوقوف (الى الفجر) أي فجر يوم النحر لما صحت من قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك عرفة قبل أن يطالع الفجر فقد أدرك الحج (وسننه) كثيرة ففيها (الجمع بين الليل والنهار) لا اتباع فلامد على من دفع من عرفة قبل الغروب وان لم يعد اليها بعده لما في الخبر الصحيح أن من أتى عرفة قبل الفجر ليلا أو نهارا فقد تم حجه ولو لم يدم لمكان حجه ناقصا نعم بسنن له وهو دم ترتيب وتقدير خروجا من خلاف من أوجبه (و) يسن لهم (التهايل) وأفضل له لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك له الحمد وهو على كل شيء قدير بل قال النبي صلى الله عليه وسلم فيه انه أفضل ما قاله هو والنيبون يوم عرفة (و) الذكرو منه (التكبير والتلبية والتسبيح والتلاوة) وأولاها سورة الحشر لترفعها (والهالة على النبي صلى الله عليه وسلم) وأولاها صلاة التشهد (واكثر) جميع ذلك وغيره من الاذكار والادعية من حين يقف الى حين ينصرفوا (الكاء معها) يتضرع وخضوع وخشوع فهناك تسكب العبرات وتقال العثرات ويكون كل دعاء ثلاثا ويفتحه بالتحميد والتعجب والتسبيح والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمه بمثل ذلك مع التأمين ويرفع يديه ولا يجاوزهما رأسه ويكره الافراط بالجهر وتكاف السجعة في الدعاء (و) يسن للواقف (الاستقبال) حال الدعاء وغيره (والطهارة والاستنارة) ليكون على أكمل الاحوال (والبروز للشمس) الاله سدر بان يتضرر أو ينقص دعاؤه واجتهاده في الاذكار ولم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم استقبل بعرفات مع أنه صح أنه استقبل بثوب وهو يرى الجرة (و) أن يتحرى الوقوف في موقفه صلى الله عليه وسلم وهو (عند الصخرات) السكار المعرشة في أسفل جبل الرحمة الذي توسط أرض عرفة ومحل ندب ذلك (لارجل) أي الذكرو (وحاشية الموقف) أي الوقوف بها (للمرأة) والحظي (أولى) كما تنقأ آخر المسجد نعم ان شق عابها ذلك لفراق أهل أو غيره لم يندب ذلك (و) يسن (الجمع) تقديم (بين العصرين) الظهور والعصر بمسجد ابراهيم صلى الله عليه وسلم على نبينا وعليه في اول وقت الوقوف لا اتباع ويكون بعد أن يخاطب الامام خطبتين وأنما يجوز الجمع المذكور (للمسافر) دون المقيم لانه بسبب السفر لا النسك (و) يسن (تأخير المغرب الى العشاء للمسافر ليجمعهما) تأخير (بمزدلفة) لا اتباع ومحل ندبه ان كان يصل مزدلفة قبل مضي وقت الاختيار للعشاء والاله لسنة أن يصل كل واحدة في وقتها أما غير المسافر فلا يجوز له الجمع تأخيرا أيضا للمسلم

*** (فصل) في الحلق** وفد امرانه زكن في الحج والعمرة فلا تحلل بدونه الا لمن لا شعر برأسه (وأقل الحلق) الذي هو ركن (ازالة ثلاث شعرات) من شعر الرأس وان نزل عنه بالمسوء أزال ذلك بتنف أو سراق أو قص أو غيرها من سائر طرق الازالة على دفعة أو على دفعات فلا يكفي ما دون الثلاث ولا ثلاث من غير شعرة الرأس أو من غير ومن غيره ولا أخذ شعرة واحدة على ثلاث دفعات ويسن لمن لا شعر بجمعه رأسه أو بعضه امرار الموصى على ما لا شعر عليه تشبها بالخالقين وان يأخذ من نحو لحية وشاربه وما نبت بعد دخول وقت الحلق لا يؤمر بإزالته لان الواجب حلق شعر أشمل الاحرام عليه (و) يندب تأخير (أي الحلق) بعد رمي جرة العقبة يوم النحر وتقديمه على طواف الافاضة في ذلك اليوم لا اتباع (والابتداء باليمين) من الرأس بان يبدأ بجميع شعرة الايمن

واستقبال القبلة واستيعاب
الرأس للرجل والتقصير
للمرأة

* (فصل) * وواجبات الحج
سنة المبيت بمنى ودفعه وإن
يكون ساعة من النصف الثاني
فيها ولا يجب على من له عذر
ورعى جرة العقبة سبعا
ورعى الجرات الثلاث أيام
التشريق لكل واحدة سبعا
ومبيت لياليها الثلاث أو
الليلتين الأولى إذا أراد
النفر الأول في اليوم الثاني
والأحرار من الميقات وطواف
الوداع

* (فصل) * ويسن الوقوف
بالشعر الحرام بمنى ودفعه
وأخذ حصي جرة العقبة
منها وقطع التلبية عند ابتداء
الرمي بجمرة العقبة والتكبير
مع كل حصاة ويدخل وقت
الحلق ورعى جرة العقبة
وطواف الأفاضة بنصف
ليلة النحر ويبقى الرمي إلى
آخر التشريق والحلق
والطواف أبدأ وتسبب المبادرة
بطواف الأفاضة بعد رمي
جرة العقبة فيدخل مكة
ويطوف ويسعى إن لم يكن
قد سعى ثم يعود إلى منى ويبعث
بها إلى التشريق ويرعى
كل يوم من أيام التشريق
الجرات الثلاث بعد الزوال
لكل واحدة سبع حصيات
ويشترط رمي

(واستقبال) الحلق لجهة القبلة والتكبير بعد الفراغ (واستيعاب الرأس) بالحلق للرجل بأن يبلغ به إلى
العظامين اللذين عند منتهي الصدغين لأنهما منتهى نبات شعر الرأس والحلق (للرجل) أفضل (والتقصير
للمرأة) ومثلها الحلق أفضل لخبر أبي داود ليس على النساء حلق إنما عليهن التقصير ويكره لها الحلق بل يحرم
بغير إذن بعلمها أو سيدها إن كان يقص به استمتاعا أو قيمة الأمانة

* (فصل) * في واجبات الحج (وواجبات الحج ستة) الأول (المبيت بمنى ودفعه) لا يتباع وهي ما بين ما مضى وعرفة
وواحد محسر (وهو أي المبيت الواجب أن يكون ساعة أي لحظة (من النصف الثاني) من ليلة النحر (فيها)
وإن كان مارا كما في عرفة وقيل المبيت بهما ركن لا يصح الحج بدونه (ولا يجب) كمبيت منى ورعى الجبار (على من له
عذر) عنه منه كأن يخاف على محترمه أو يشتغل عنه بإدراك عرفة أو بطواف الأفاضة أو عن الرمي بالرعى أو
عنه وعن المبيت بمنى ليس في الناس (و) الثاني (رمي جرة العقبة سبعا) الثالث (رمي الجرات الثلاث أيام
التشريق لكل واحدة سبعا) الرابع (مبيت لياليها الثلاث أو الليلتين الأولى إذا أراد النفر الأول في اليوم
الثاني) من أيام التشريق (و) الخامس (الأحرار من الميقات) السابق لمن مر عليه أو خرج منه يريد التنسك
(و) السادس (طواف الوداع) على كل من أراد مفارقة مكة إلى مسافة القصر مطلقا وإلى وطنه وإن كان قريبا
ويجب حتى على حاج أراد الرجوع من منى إلى بلده وإن كان قد طافه قبل عودته من مكة إلى منى ويستقط دمه
بعودته قبل بلوغ وطنه أو مسافة القصر ولا يلزم حائضا ولا نفساء طهرت بعد مفارقة عمران مكة ومتى مكث بعده
أو بعد ركعتيه والدعاء عقبهما أعاد وان كان معذورا لم يكن لأستغناؤه بأسباب السفر أو بصلاة جماعة أقيمت
والسنة له إذا انصرف بعده أن يمشي تلقاء وجهه مستندرا البيت لا ملتفتا إليه ولا ماشيا لغيره

* (فصل) * في بعض سنن المبيت والرمي وشروطه (ويسن) بعد صلاة الصبح بغلس (الوقوف) يجوز من مزدلفة
مستقبل القبلة والأفضل أن يكون (بالشعر الحرام) وهو البناء الموجود الآن (بمنى) فيزدك الله تعالى
ويدعو إلى الاسفار لا يتباع ثم عقب الاسفار يدفع إلى منى بسكينة ومن وجد فرجة أسرع كالدفع من عرفة
ويسن أن يز يد في الاسراع إذا بلغ وادى محسر رميته بجمرة العقبة حتى يقطع عرض الوادي لا يتباع (و) يسن (أخذ
حصي جرة العقبة) وهي سبع من غير كسر (منها) أي من مزدلفة لا يلاويز بدلا يقع منه شيء ويأخذ حصي
بقية الرمي من محسر أو غيره من منى ولا يأخذ من المرمى لأن ما تقبل رفع كل رد وشوهد ولو لذلك لسد الحصى
على قوائم الأزمان المنطولة ما بين الجبلين (و) يسن (قطع التلبية عند ابتداء الرمي بجمرة العقبة) لشروعه في
أسباب التحلل وبرمها الركب قبل فزله لأن الرمي تحية منى فلا يبدأ بغيره (والتكبير) في كل رمي (مع كل
حصاة) فيقول الله أكبر ثلاثا لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد (ويدخل وقت الحلق ورعى جرة العقبة
وطواف الأفاضة بنصف ليلة النحر) إن وقف قبله ويستحب تأخيرها إلى بعد طلوع الشمس لا يتباع وما بدأ به
منها قطع التلبية معه (ويبقى الرمي) لجرة العقبة وللجمرتين الأخيرتين أداء (إلى آخر) أيام (التشريق) ويبقى
(الحلق) يعني إزالة ثلاث شعرات (والطواف) المتبوع بالسعي إن لم يكن سعى عقب طواف القدوم أي وقتها
(أبدأ) فلا يفوتان مادام حيالان الأصل عدم التوقيت بالإدليل نعم يكره تأخيرهما عن يوم النحر وتأخيرهما عن
أيام التشريق أشد كراهة وعن خروجه من مكة أشد وأشد نعم من فاته الوقوف لا يجوز له الصبر على إحرامه إلى
السنة القادمة لأن إحرام سنة لا يصلح لآخرى فكأن وقتها فاته بخلافه هنا فان وقتها باق لئلا يكتفه منها متى أراد
(وتسبب المبادرة بطواف الأفاضة) يوم النحر (بعد رمي جرة العقبة) والحلق (فيدخل مكة) وطواف ويسعى (بعد
الطواف) (إن لم يكن قد سعى) بعد طواف القدوم (ثم يعود إلى منى) ليصل بها الظهور لا يتباع في كل ذلك (ويبيت)
وجوبا (بها) أي بمنى معظما (لبالي) أيام (التشريق ويرعى) وجوبا (كل يوم من أيام التشريق الجرات الثلاث)
وإنما يدخل وقتها بالزوال فيرمي (بعد الزوال كل واحدة سبع حصيات ويشترط رمي) جرة العقبة من أسفلها من

بطن الوادي وأما (ما يفعله) كثير من الجهلة من الرمي من أعلاه فباطل لا يعتمد به ورمي (السبع الحصيات)
 إليها إلى غيرها (واحدة واحدة) إلى أن تفرغ السبع للاتباع ولو بتكرير حصاة فلورمي حصاتين معا فواحدة
 وإن وقعتا متساويتا أو مرتين فثنتان وإن وقعتا معا اعتبارا بالرمي (وترتيب الجرات في أيام التشريق) بأن يبدأ
 بالجرة الأولى وهي التي تلي مسجد الخيف ثم الوسطى ثم جرة العقبة للاتباع فلا يعتد برمي الثانية قبل تمام الأولى
 ولا برمي الثالثة قبل تمام الأولىين ويشتراط تيقن السبع في كل جرة فلو شك بنى على الأقل ولو ترك حصاة وشك
 في محلها جعلها من الأولى فيرميها ثم يعتد برمي الأخيرتين لأن المواليقين الجرات لا تشتراط إكمالهن سنة ويجب عدم
 الصارف في الرمي كالطواف وأصابة الحجر لاه رمي يقينا لا بقاؤه فيه وقصد الجرة فلورمي إلى غيرها كان رمي في
 الهواء أو إلى العلم المنسوب في الجرة أو الحائط الذي يحيط بجمرة العقبة كليفعله أكثر الناس لم يكف (وإن يكون)
 الرمي (بين الزوال والغروب فيها) أي في أيام التشريق وهذا ضعيف فسيصرح هو بنفسه بأنه يتدارك في الباقي
 أداء وقد أتول عبارة هتماعا على أن هذا واجب على من أراد الرمي في وقت الاختيار ويكون المراد بالوجوب فيه أنه
 لا بد منه في حصول ثواب وقت الاختيار (وكون الرمي به حجرا) ولو ياقوت أو حجر حديد أو يوروعقيق وذنب وفضة
 لأنه صلى الله عليه وسلم رمى بالحصى وقال بمثل هذا فارموا وخرج بالجر نحو اللؤلؤ وتبر الذهب والفضة والأد
 والنورة المطبوخة والزنج والمرد والخص والآنجر والخرف والمخ والجواهر المنطبعة كالذهب والفضة (وإن
 يسمى رميا) فلا يكفي وضعه في الجرة (وكونه باليد) للاتباع فلا يجزئ بخو القوس والرجل ولا بالقلاع ولا بالغم
 نعم إن عجز عنه باليد جاز بالرجل (وسننه) كثيرة منها (أن يكون) الرمي باليد اليمنى وبطاهره (تقدر حصي
 الخذف) بالخاء والذال المجتميز وهو قدر الباقلا على حرمه لم عليكم بحصى الخذف الذي يرمي به الجرة ودونه
 وفوقه مكر وهو يكره أخذ من الحبل والسجدان لم يكن حزامه والأحرم ومن الرمي ومن موضع نجس وإن
 غسله لبقاء استعداده كما يكره الأكل في أثناء البول بعد غسله وبؤيد ذلك استحباب غسل حصي الجرات قبل الرمي
 بها وإن أخذها من محل طاهر ويجب على من عجز عن الرمي نحو مرض أو حبس أن يستنبد من برى عنه وإنما
 يجرئه ذلك إن أيس من القدرة في الوقت واستنبد من رمي عن نفسه والواقع عن النائب (ومن ترك رمي جرة
 العقبة أو بعض أيام التشريق) جازله (تداركه في باقيها) لأنه حينئذ يكون أداء جميع يوم النحر وأيام
 التشريق وقت لاداء الرمي لأنه لو وقع قضاء ما دخله التدارك كلوقوف بعد فواته ولأن حكمة مؤقته بوقت محدود
 والقضاء ليس كذلك ويجب عليه الترتيب بين الرمي المتروك ورمي يوم التدارك فإن خالف وقع عن المتروك فلو
 رمى إلى كل جرة أربع عشرة حصاة سبععا من أمسه وسبععا من يومه لم يجزئه عن يومه ويجزئ رمي المتدارك لئلا
 وقيل الزوال (ومن أراد النفر من منى في ثاني أيام التشريق جاز) ولأدم عليه لقوله تعالى في نحل في يومين فلا تأثم
 عليه وإنما يجزئ ذلك بشرط أن يبيت اللياليتين الأولىين والألم يسقط عنه مبيت الثالثة ولا رمي يومها حيث لم
 يكن معذورا أو يطر ذلك في الرمي أيضا وإن يكون نغره بعد الزوال والرمي وقبل الغروب والألم يسقط عنه مبيت
 الثالثة ولا رمي يومها فإن غربت بعد ارتحال وقبل انفصاله من منى فله النفر وكذا إن غربت وهو في شغل
 الارتحال على ما في أصل الروضة لكن المصحح في الشرح الصغير ومناسك النورى أنه يجتمع عليه
 * (فصل الحج تحللان) * أطول زمنه وكثرة أفعاله كالخض لما طال زمنه جعل له تحللان انقطاع الدم
 والغسل بخلاف العمرة ليس لها التحلل واحد وهو انقراض من جميع أركانها قصر زمنها غالبا كالجنابة (الأول
 يحصل باثنين من) ثلاثة (رمي جرة العقبة والحلق) يعني إزالة ثلاث شعرات (وطواف الأفاضة) المنبوع
 بالسهي إن لم يكن سعي بعد طواف القدوم (وبالثالث) من الثلاثة المذكورة يحصل التحلل الثاني ويحل
 بالأول من التحللين (جميع المحرمات) على المحرمات (الأنسكاح) أي الوطء (وعقده والمباشرة
 بشهوة) يحصل (بالتحل الثاني باقيها) وهو الثلاثة المذكورة ولو أخرى يوم النحر عن أيام التشريق ولمه

السبع الحصيات واحدة
 واحدة وترتيب الجرات في
 أيام التشريق وأن يكون
 بين الزوال والغروب فيها
 وكون الرمي به حجرا وأن
 يسمى رميا وكونه باليد
 (وسننه) أن يكون بقدر
 حصي الخذف ومن ترك
 رمي جرة العقبة أو بعض
 أيام التشريق تداركه في
 باقيها ومن أراد النفر من
 منى في ثاني أيام التشريق جاز
 * (فصل) للحج تحللان
 الأول يحصل باثنين من رمي
 جرة العقبة والحلق وطواف
 الأفاضة وبالثالث يحصل
 التحلل الثاني ويحل بالأول
 جميع المحرمات إلا النسكاح
 وعقده والمباشرة بشهوة
 وبالتحل الثاني باقيها

بدله توقف التحال على البدل ولو صوما لقيامه مقامه ويسن استعمال الغالب بين التحليلين وتأخير الوطء عن ربي أيام التشريق

*** (فصل) * في أوجه أداء النساكين (ويؤدى النساكين على أوجه أفضلها الأفراد) لان روايته عنه صلى الله عليه وسلم أكثر ولان جابر رضى الله عنه منهم وهو أقدم صحة وأشد عناية بضبط المناسك ولانه صلى الله عليه وسلم اختاره أولاد ولا جماع على أنه لا كراهة فيه ولا دم بخلاف التمتع والقران والجهد دليل التمتع ومحل أفضليته (ان اعتمر في سنة الحج) والا فالتمتع والقران أفضل منه لأنه يكره تأخير الاعتمر عنها (وهو أن يحج) أو لا (ثم) بعد الحج (يعتمر) من سنته (ثم) يليه في الفضيلة (التمتع وهو أن يعتمر) أو لا (ثم) بعد الفراغ من العمرة (يحج ثم) يليه في الفضيلة (القران) ثم الحج وحده ثم العمرة والقران يحصل (بان يحرم مهما) أى بالحج والعمرة معاً (أو بالعمرة) وحدها ولو قبل أشهر الحج (ثم يحرم بالحج قبل) شرعه في (الطواف) أما بعد شرعه فيه ولو بخطوة فلا يجوز ادخال الحج على العمرة لاتصال احرامها بمقصوده وهو أعظم أفعاله التي يقع عنها ولا ينصرف بعد ذلك الى غير هاولو اسلم الحجز بنية الطواف جاز ادخال الحج فيها لانه مقدم منه لا بعضه (ويجب على المتمتع دم باربعه شروط الاول أن لا يكون من أهل الحرم ولا يئنه وبين الحرم مسافة القصر) لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام والقرىب من الشئ يسمى حاضرا به والمعمى في ذلك أنهم لم يربحوا بمقانا عاما لاهله ولان مر به وغريب قوطن الحرم أو قريبا منه حكم أهل محله في عدم الدم بخلاف الآخر في اذا تمتع ناويا الاستيطان بمكة ولو بعد فراغ العمرة فإنه يلزمه الدم لان الاستيطان لا يحصل بمجرد النية (الثاني أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج) من ميعات بلده ويخرج منها ثم يحرم بالحج من مكة وان كان أجبر افيها الشخصين (الثالث أن يكون) أى الاحرام بالعمرة ثم بالحج (في سنة واحدة) فان أحرم بهما في غير أشهر ثم اتفعا ولو في أشهر ثم حج لم يلزمه دم لانه لم يجمع بينهما في وقت الحج فاشبه المفرد ولان دم العمرة ينوط بربح الميقات ووقوع العمرة بتسميها في أشهر الحج لان الجاهلية كانوا لا يراحمون بها الحج في وقت امكانه فرخص في التمتع للادفاق مع الدم لمصلحة استدامة الاحرام من الميقات وتعد مجاوزته بلا احرام وكذا الدم على من لم يحج من علمه لاتتقاء المراجعة التي ذكرناها (الرابع أن لا يرجع الى الميقات) فلا دم على من حج من علمه لكن يرجع الى ميقات عمرته أو الى مثل مسافته أو الى ميقات آخر وان كان دون مسافة ميقاته سواء عاد محرمأ وحلا أو أحرم منه بشرط أن يعود قبل تلبسه بنسك لان المقضى لا يجاب الدم وهو ربح الميقات فزال بعوده اليه (وعلى القارن دم بشرطين) الاول (أن لا يكون من أهل الحرم) وهما المتوطنون به أو يجعل بينه وبينه دون مرحلتين لان دم القران فرع دم التمتع لانه وجب بالقياس عليه ودم التمتع لا يجب على الحاضر ففرعه أولى (و) الثاني (أن لا يعود الى الميقات بعد دخول مكة) فان عاد اليه منها قبل وقوفه بعرفه وقبل التلبس بنسك آخر سقط الدم عنه في التمتع**

*** (فصل) * في دم الترتيب والتقدير (ودم التمتع والقران وترك الاحرام من الميقات وترك الرمي والمبيت بزلفة أو نوى) وترك طواف الوداع (شاة أضحية) صفة وسنوا ويجزئ عنها سابع بدنة أو بقرة ويجب بالفراغ من العمرة بالاحرام بالحج فيجوز تقديمه على الاحرام بالحج لا على الفراغ من العمرة لان ما وجب بسببين يجوز تقديمه على أحدهما الا عاهما أو الافضل ذبحه يوم النحر (فان عجز) عن الدم كأن لم يجده بموضعه أو وجدته بأكثر من ثمن مثله أو غاب عنه ماله أو احتاج الى صرف غنائه في نحو مؤن سفره (صام) وجوبا (عشرة أيام ثلاثة في الحج) ان تصور وقوعها فيه كالدماة الثلاثة الاول لا كالبقية فيصوم الثلاثة عقب أيام التشريق ووقت صوم التي في الحج من الاحرام به الى يوم النحر فلا يجوز تقديمها عليه ولا تأخيرها وأما يمكن منها عنه ويستحب له الاحرام بالحج قبل سادس الحجة لئتم صومه قبل يوم عرفته لانه يسن للعاج فطره ولا يجب عليه تقديم الاحرام لمن تمكنه من صوم الثلاثة فيه قبل يوم النحر بل ان أحرم قبل يوم عرفته لم يزمه الصوم أداء والا لزمه بعد أيام التشريق ويكون**

*** (فصل) * ويؤدى النساكين على أوجه أفضلها الأفراد ان اعتمر في سنة الحج وهو ان يحج ثم يعتمر ثم التمتع وهو ان يعتمر ثم يحج ثم القران بان يحرم مهما أو بالعمرة ثم يحرم بالحج قبل الطواف ويجب على المتمتع دم باربعه شروط (الاول) أن لا يكون من أهل الحرم ولا يئنه وبين الحرم مسافة القصر (الثاني) ان يحرم بالعمرة في أشهر الحج (الثالث) ان يكون في سنة واحدة (الرابع) ان لا يرجع الى ميقات وعلى القارن دم بشرطين ان لا يكون من أهل الحرم وأن لا يعود الى الميقات بعد دخول مكة**

*** (فصل) * ودم التمتع والقران وترك الاحرام من الميقات وترك الرمي والمبيت بزلفة أو نوى شاة أضحية فان عجز صام عشرة أيام ثلاثة في الحج**

قضاء الاثم فيه ولو علم أنه يجد الدم قبل فراغ الصوم لم يجب استنظاره واذا لم يجد لم يجوز تأخير الصوم ولو وجد قبل الشروع فيه لم يذمه لان العبرة في الكفارة بحال الاداء وبعد الشروع لم يلزمه (وسبعة اذ ارجع الى وطنه) لافي الطريق لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذ ارجعتم وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال للمعتقين من كان معه هدى فليهدوا من لم يجد فليصم ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذ ارجع الى أهله ومن توطن بمكة بعد فراغ الحج صام بها او افلا ومضى لم يصم الثلاثة في الحج لزمه صوم الثلاثة قضاء كما مر والسبعة اداء والتفريق بين الثلاثة والسبعة باربعة ايام يوم النحر واما يوم التشریق في الدماء الثلاثة الاول ويوم في البقية ومدة مكان السبيل الى أهله على العادة الغالبة كافي الاداء فلو صام العشرة ولا حصلت الثلاثة فقط

* (فصل) * في محرمات الاحرام (يحرم بالا حرام) المفيد والمطلق (سنة انواع) أحدها يحرم على الرجل ستر رأسه أو بعضه (كالبياض الذي وراء الاذن بياضه) سائر عرفا كعصابة ومبرهم وطين وحناء تخشين بخلاف ستره بماء وخيط شدة رأسه وهودج استظل به وان مس رأسه ووضع كفه وكف غيره وكذا انحول كتفه على رأسه ما لم يشد السترة وتوسد وسادة وعمامة لان ذلك لا يعد سائرا ويجب عليه كشف شيء من مجاور رأسه ليتحقق كشفه الواجب (و) يحرم عليه ايضا (لبس محيط) بالحاء المهملة وسواء احاط (ببدنه او عضو منه) او نحوه كترك بطة الحية وسواء كان المحيط زجاجا شفافا أو مخيطا كالقميص أو منسوجا كالدرع او معقودا او ملزقا كالثوب من اللبد ولا بد من لبسه كالعادة وان لم يدخل اليد في الكم وان قصر الزمن بخلاف ما لو ابقى على نفسه فرجية وهو مضطجع وكان بحيث لو وقع لم تفسد عليه الا بزيد امر فلا حرمه ولا فدية كالأرتدى او انزرد بقميص او سراويل او بازار لفته من رفاع او ادخل رجله في ساق الخف او الخف بخو عباءة واف عليه منه طاقات او تنلد نحو سيف او شدة نحو منطقة في وسطه او عقد الازار بتكة في معقده او شدة بخيط او شدة طرفه في طرف ردائه بخلاف شد طرفي ردائه بخيط او بدونه او خلها ما يخلل فانه لا يجوز وفيه الفدية كالجعل له ازراقي عراوات تباعدت (و) يحرم (على المرأة ستر وجهها) بما مر في الرأس دون ستر بقية بدن بالمحيط أو غيره من الملبوسات فانه لا يحرم لما ورد بسند حسن أنه صلى الله عليه وسلم نهى النساء في احرارهن عن الغفازين والنقاب ويعفى عما ستره من الوجه احتياطاً للرأس سواء في ذلك الحرة والامة ولها ان ترخي على وجهها ثوبا متجافا بخشبة أو غيرها ولو غير حاجة ثم ان أصابه باختيارها أو بغير اختيارها لم ترفع فوراً ثم ولزمتها الفدية (و) يحرم عليها أيضا (لبس الغفازين) بالكفنيين أو أحدهما بأحدهما الخبر السابق وغيره ووشى بعمل اليمينين زر على اليد سواء المشقوق وغيره ويجوز ستر يديها بغيرهما ككم وخرقه (الثاني الطيب) فيحرم على كل من الرجل والمرأة ولو أخشم (في) ظاهر (بدنه) أو في باطنه كأن أكله أو احتقن أو استعط به (أو ثوبه) أي ملبوسه حتى فعله لانهى عنه في الثوب وقبس به البدن والمراد بالطيب هنا ما يشتمل على عذو وروس ورجس وريحان فارسي ومثله السكاذي والغاغية ونيلوفر وبنفسج وردوبان ودهنها وهو ما طرحت فيه لامتاز حرمه معها بخلاف ما يقصده التداوي أو الاكل وان كان له رائحة طيبة كتفاح وأترج وقرنفل وسنبل وسائر الالبازير الطبية ولو استهلك الطيب في غيره جاز استعماله وأكله وكذا ان بقي لونه فقط بخلاف بقاء الطعم مطلقا أو الريح ظاهرا أو خفيا لكنه يظهر برش الماء عليه ثم المحرم من الطيب مبائنة على الوجه المعتاد فيه بان ياصقه بيده أو ملبوسه فلا يضر من طيب يابس عبق به ويحمله لا يمتد ولا جل العود أو كاه وكذا ريحه باللبوس عند مجمر وشم الورد من غير أن ياصقه بانفه وشم مائه من غير ان يصبه على بدنه أو ملبوسه وحل نحو مسك في خرقه مشدودة أو فارة غير مشقوقه (الثالث دهن شعر الرأس والحية) ولومن امرأة وان كانا محلوقين بدهن ولو غير مطيب كسمين وزبد وشحم وشمع ذاتيين ومغتصم من حب كزيت خبز المحرم أشعث أغبر أي شأنه المأمور به ذلك بخلاف اللبن وان

وسبعة اذ ارجع الى وطنه
* (فصل) * يحرم بالا حرام
سنة انواع (احدها) يحرم
على الرجل ستر رأسه أو بعضه
وليس محيط بدنه أو عضو
منه وعلى المرأة ستر
وجهها ولبس الغفازين
(الثاني) الطيب في بدنه أو
ثوبه (الثالث) دهن شعر
الرأس والحية

كان أصل السمين لأنه لا يسمى دهنا ونحو الشارب والحاجب بما يقصد تيميمه ويتزين به من شعر الوجه كالرأس
والحية فيما ذكر ولا يحرم دهن رأس أقرع وأصلع ولا ذنق أمر دولاسا ترشعور بدنه لا تنفقاء المعنى (الرباع
ازاله) ثنى وان قل من (الشعرو) كذا من (الظفر) لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم أى شعور هاتين به شعر
بقية البدن وبالخط غير لان المراد الازاله وبازاله الشعر ازالة الظفر بجامع الترفه في الجميع ويستثنى من ذلك
شعر نبت بعينه ونادى به أو طال بحيث يستر بضره وظفر انكسر فلا تم عليه بقطع المودى فقط وبما يحرم عليه
أبضاة مدمات الجساع ان كان عمدا بشهوة ويحرم على الحلال تحكيمه منها ولو بين التحليل وان لم ينزل حتى
النظر لكن بشهوة بخلاف الدم فإنه لا يجب الا في مباشرة عمدا بشهوة كما ياتي واعلم ان هذه الحرمات المذكورة
يجب في كل منها دم وان دم تخيير وتقدير (فان لبس أو قطيب أو دهن) ولو (شعرة أو باشر بشهوة أو استمنى)
بيده أو بيد غيره (فقتل) وكان قد فعل اللبس أو ما به دمال كونه (عامدا على اختار الزمه) الدم الا في بخلاف
ما لو فعل شيئا منها ناسيا للاحرام أو مكرها عليه أو جاهلا بخبره أو يكون الممسوس طيبا أو رطبا العذرة فان علم
التحريم وجهه وجوب القدية لزمته لان حقه الامتناع وان علمه بعد ونحو اللبس جهلا أو أخر ازالته فهو رافع
الامكان عصى ولزمته القدية أيضا وتلزمه أيضا ان لبس أو ستر الحاجة كترنم للعاجز عن ناسومة وقباقب لبس
سرموزة وزر بول لا يستتر الكعبين وخف قطع أسفل كعبيه وعن ازال لبس سراويل ولا دم في ذلك ولو فقد
الرداء ارتدى بالقميص ولا يلبسه أو النعل أو الازار لم يلزمه قبول شرائه نسيئة ولا هبشه ويلزمه قبول عاريته
ومحل لزوم دم مدمات الجساع مالم بجامع والا اندرجت في بدنته وخرج بقوله باشر ما ونظر بشهوة أو قبل بمحائل
كذلك فإنه لا دم عليه وان أنزل فيه مال كنهه بأنم كافر وهذا مستثنى من قاعدة ان كل ما حرم بالاحرام فيه
القدية ومن المستثنى أيضا عقد النكاح والاصطفا اذا أرسل الصيدو التسبب في امساك ونحوه فقتل غيره
الصيد (أو أزال ثلاثة أظفار أو أكثر متواليا) بان اتحد الزمان والمكان (أو) أزال (ثلاث شعرات أو أكثر
متواليا) بان اتحد ما ذكر (ولو) أزال ذلك حال كونه (ناسيا) للاحرام أو لحرمته أو جاهلا بخبره (وجوب)
عليه الدم الا في لاسية وكسائر الاتلافات والشعر يصعد بالثلاث وكذا الاظفار وفارق هذا ما قبله حيث أن
فيه الجهل والنسيان لأنه تمتع وهو يعتبر فيه العلم والقصد وفارق ما لو أزال المجنون أو مغمى عليه أو صبي لا يميز
فإنه لا قدية عليهم بان الناسى والجاهل يعلقان فعلهما ما ينسب ان الى تقصير بخلاف هؤلاء ولو أزال الشعر
أو الظفر بقطع الجسد أو العزول يجب شئ لان ما زيل تابع غير مقصود بالازاله ويجوز الحاق لاذي نحو قتل
وجرح وفيه القدية ويأنم الحاق بلا عذر والقدية على المخلوق حيث أطلق الامتناع منه أو من نار أحرق
شعره لأنه في يده أمانة ولزمه دفع مثله فانه لم يطق امتناعا فعلى المخلوق ولا على المخلوق مطالبته به لان نسكه يتم
بإدائها * (واعلم) * ان هذه المحظورات اما استهلاك كالحلق أو استمتاع كالقطيب وهما أنواع ولا يندخل
فيها الا ان اتحد النوع كعليه أو لبسه باصناف أو نصف مرتين فأكثر أو حلق شعر رأسه وذقنه وبدنه
واتحد الزمان والمكان عادة ولم يتخال بينهما تكفير ولم يكن مما يقابل بمثل أو نحوه لان ذلك يعد حجة في خصله
واحده نعم لو جامع فافسد ثم جامع ثانيا لم يندخل لاختلاف الواجب وهو بدنه في الاول وشاة في الثاني فان
اختلف النوع فمقتضى تعدد مطالعاته لم يتحد الفعل كأن لبس ثوبا طيبا أو طلي رأسه بطيب أو باشر
شهوة عند الجساع وتعد أيضا باختلاف مكان الحلقين أو اللبسين أو التطيين أو زمانهما وبخلاف تكفير
ان نوى بالكفارة الماضى والمستقبل ولا تدخل بين صبي ودواشجار والدم الواجب هنا هو (ما يجزى في
الضحية) صفة وسنا ومنه سبع بدنه أو بقرة (أو أعطاه ستة مساكين أو فقراء) ثلاثة أصح (كل مسكين نصف
صاع) وهو ونحو قدح مصرى اذا صاع قدحان بالمصرى تقريرا كمر في زكاة النبات (أو صوم ثلاثة أيام) فهو
تخير بين هذه الثلاثة (وفي شعرة أو ظفر دم) من الطعام وهو نصف قدح لعسر تيميم الدم هذا ان اختار الدم

(الرابع) إزالة الشعر
والظفر فان لبس أو تطيب
أو دهن شعرة أو باشر
بشهوة أو استمنى أو نزل
عامدا على ما حقه الزمها أو
أزال ثلاثة أطفال أو أكثر
موايا أو ثلاث شعرات أو
أكثر متواليا ولو نسيما وجب
ما يجب زنى في الاضحية أو
إعطاء مائة مساكين أو
فقراء كل مسكين نصف
صاع أو صوم ثلاثة أيام وفي
شعرة أو ظفر مد

أما إذا اختار الأ طعام فواجبه صاع (أو) الصوم فواجبه (صوم يوم) على ما نقله الاسنوي وغيره واعتمده
 لكن ظاهراً آخر (وفي شعرتين أو ظفرين مدان) أو صاعان (أو يومان) نظير ما ذكر في الشعرة
 (الخامس) من محرمات الاحرام (الجامع فاذا جامع) في قبل أو دبر ولو لم يهيمه أو مع حائل وان كثف (عامدا عالما
 مختار قبل التحال الاول في الحج وقبل الفراغ من) جميع أعمال العمرة في (العمرة فسد نسكه) وان كان
 الجامع رقيقاً أو صيباً بالنهي عنه فيه بقوله تعالى فلا ترفثوا أي لا تتجملوا والاصل في النهي اقتضاء
 الفساد والعمرة كالجامع اما الجامع بين تحليته فلا يفسد وان حرم لضعف الاحرام حيث لا يخرج بالقيود
 المذكورة أضدادها فلا فساد نظير ما مر في التمتع بخلاف اللبس لان الجامع من أنواع التمتع (ووجب) على
 الجامع المفسد (اتمامه) أي النسك الذي أفسده كما صحح ما ينسب من الصحابة رضي الله عنهم ولا يخالف
 لهم (وقضاؤه على الفور) وان كان نسكه تطوعاً لانه يلزم بالشروع فيه ويقع كالفساد فان كان فرضاً أو تطوعاً
 فلا يصح جعله عن نسكه ووجب أن يحرم به من مكان احرامه بالاداء ان أحرم به قبل الميقات والاثن الميقات
 وانما يلتزم الزمان الذي أحرم منه بالاداء لانضباط المسكن بخلاف الزمان فان أفسد القضاء فكفارة أخرى
 وقضاء واحد لان المقضي واحد فلا يلزمه أكثر منه وتجب عليه كفارة (و) هي دم ترتب وتعديل فليزومه (بدنة)
 تجزئ في الاضحية وان كان نسكه نفلاً (فان عجز) عنها (فبقرة) تجزئ في الاضحية (فان عجز) عنها (فسميع)
 شياه تجزئ فيها (فان عجز فطعام بقيمة البدنة) يتصدق به على مساكين الحرم (فان عجز صام بعدد الامداد)
 ويكمل المنكسر (السادس) من المحرمات على الحرم (اصطياد الماء كوال البري) الوحشي (أو متولد منه ومن
 غيره) كمتولد بين حمار وحشي وحمار أدي أو بين شاة وطير أو بين صبيغ وذئب لقوله تعالى وحرم عليكم صيد
 البر أي التعرض له بأي وجهه من أوجه الايداء حتى بالتفسير ما دام حراماً وخرج بما ذكر المتولد بين وحشي غير
 ما كول وأنسى ما كول كالتولد بين ذئب وشاة وبين غيرهما كولين أحدهما وحشي كالذي بين حمار
 وذئب أو بين أهليين أحدهما غير ما كول كالغزل فلا يحرم التعرض لشيء منها كأنسى وان ثوحش وبحري
 الا ان عاش في البر كطيره الذي يغوص فيه ولوشك في كونه ما كولا أو برّياً أو متوحشاً لم يجب الجزاء بل يندب
 ويحرم التعرض أيضاً لساير أجزائه كبضه ولبنه ويضمن بالقيمة ويجب مع الجزاء قيمة ماله لانه كان
 مملوكاً ومن أحرم وفي ملكه صيد زال ملكه عنه ولزمه ارساله ولو بعد التحال ومن أخذه قبل ارساله ملكه ولا
 يجب ارساله قبل الاحرام (ويحرم ذلك) أي التعرض بأي وجهه كان لصيد المذكور (في الحرم على الحلال)
 ولو كافر ما تزاى للاحكام تعظيم الحرم سواء أرسل الحلال كلباً أو سمه من الحل على صيد كاه أو قاعة من
 قوائمه في الحرم واعتمدها أو عكسه تغليب الحرم وانما يضمن صيد أسعى من الحرم الى الحل أو من الحل الى
 الحرم امكن سالك في أنشاء سعيه الحرم ثم قتله لان ابتداء الاصطياد من حين الرمي وأنحوه لامن حين السعي ولذا
 سنت التسمية عند الاول دون الثاني ولو أخرج يده من الحرم ونصب شبكة في الحل فتعقل بها صيد لم يضمنه
 ولا عبرة بكون غير قوائمه في الحرم كراسه والعبرة في النائم مستقره نعم ان أصاب الجزء الذي في الحرم ضمنه وان
 كان مستقراً على غيره ولو كان في الحل وممر السهم في الحرم ضمنه وكذا الكلب ان تعين الحرم طريقه لانه
 اختياراً (ويحرم) على الحلال والحزم (قطع نبات الحرم) من الشجر والحشيش (الطيب وقاعه) مما باحاً كان
 أو مما لو كاحتى ما يستنبته الناس لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ان هذا البلد حرام بحرمه الله
 لا يعصد شجره ولا ينقص صيده ولا يتخلى خلاه والعصا القطع واذا حرم القطع فالقطع أولى والخلل بالقصر الحشيش
 الطيب أو قيس بمكة سائر الحرم وخرج بالطيب اليابس فيجوز قطعه وقاعه ولو غرست حرمة في الحل لم تنتقل
 الحرمة عنها أو حلية في الحرم لم يكن لها حرمة ولا يضمن غصناً أصله في الحل ويضمن صيداً فوقع بخلاف غصن في
 الحل وأصله في الحرم فانه يضمنه دون صيد فوقع ولو غرس في الحل فواشجرة حرمة ثبت لها حكم الاصل ويحرم

أو صوم يوم وفي شعرتين أو
 ظفرين مدان أو يومان
 (الخامس) الجامع فاذا جامع
 عامدا عالما مختار قبل التحال
 الاول في الحج وقبل الفراغ
 من العمرة فسد نسكه
 ووجب اتمامه وقضاؤه على
 الفور وبدنة فان عجز فبقرة
 فان عجز فسميع شياه فان عجز
 فطعام بقيمة البدنة فان عجز
 صام بعدد الامداد
 (السادس) اصطياد
 الماء كوال البري أو متولد منه
 ومن غيره ويحرم ذلك في
 الحرم على الحلال ويحرم
 قطع نبات الحرم الطيب
 وقلمه

قطع شجرة أصلها في الحلال والحرم ويحرم قطع غصن لا يختلف مثله في سنته ويضمنه وقطع ورق الشجران كان
 يحطاً يضرهما (الا الاذخر) فلا يحرم قطعه ولا دفعه للتسقيف أو غيره لاستثنائه في الخبر الصحيح (و) (الا الشوك)
 وان لم يكن في الطريق ولا غصان المؤذية في الطريق كالصيد المؤذى والجواب عن خبر ولا يعضد شوكة ما أنه
 يتناول المؤذى وغيره فخص غير المؤذى بالقياس على قتل الفواسق الخس (و) (الا) علف البهائم والدواء
 أي ما يتداوى به كالحفظ ان وجد السبب لا قبله وما يغذى به كالرجلة والبقلة فيجوز أخذها للحاجة اليه
 ولا يقطع لذلك الا بقدر الحاجة ولا يجوز قطعه للبيع ممن يعلف أو يتداوى به ويجوز رعي الحشيش والشجر
 بالبهائم (و) (الا) (الزرع) كالحنطة والشعير والذرة والبقول والخضراوات فيجوز قطعه وقلمه ولا ضمان فيه
 (ويحرم قلع الحشيش) والشجر (اليابس) ان لم يمت لانه لم يبق له ثمر فانه فعله اثم وضمنه فان مات جاز ولا
 ضمان (دون قطعه) فانه يجوز ولا فدية فيه ولو أخاف ما قطع من الأخضر فلا ضمان والاضمنه بالقيمة (ثم) اعلم
 ان دم جزاء الصيد والشجر دم تخيير وتهديل فيقتل (ان) ألتف صيد الله مثل من النعم ففيه مثله) تقرىبا
 لا باعتبار القيمة بل بالضرورة والخلقة (وان يكن له مثل ففيه قيمة) في موضع الاتلاف ووقت (في النعماء) ذكر
 أو أنثى (بدنة) كذلك ولا تجزئ عنها بقرة ولا سبع شبيهه أو أكثر لان جزاء الصيدير اعى فيه المماثلة (وفي بقر
 الوحش وسجارية بقرة وفي الغنمية شاة) وفي الظبي تيس (وفي الجملة) ونحوها من كل مطوق يعيب ويهدر (شاة)
 من ضأن أو من جزاء الصبيد رضوان الله عليهم ومستنده توقيف بلغهم والا فالقياس القيمة وفي الثعلب شاة وفي
 الارنب عناق وهي أنثى المرزا ذاقوت مالم يتابع سنة وفي البربوع والوبر جقرة وهي أنثى المرزا ذاقوت أربعة أشهر
 وفصاة عن أمها وفي الضب وأم حنين جدى ويحكم فيها لانس فيه غير ما ذكر بالمثل عدلان فتيهان بياب الشبه
 ويفدى الصغير والصبي والهزيل وأضدادها مثله ولو أعور عين يسار ويجزئ الذكر عن الانثى وعكسه ويجب
 في الحامل حامل ولا تدبج بل تقوم (ويختير في المثل بين ذبح مثله في الحرم) ولا يجوز ذبحه في غيره وان تصدق به
 فيه (والصدق به) أي بجمعه (فيه) أي في الحرم على مساكنه بان يفرق لجه عليهم أو يملكهم جلته مذنوحا
 وانما طنون أولى هنا في نظائره (وبين التصديق بطعام) يجزئ في الفطرة (بقيمة المثل) في مكاة على من ذكر
 (والصيام) في أي محل شاء (بعدد الامداد) ويكمل المنكسر ولا يجوز إعطاؤهم المثل قبل الذبح ولا إعطاؤهم
 دراهم والاصل في ذلك آية ومن قتلهم منكم متعمدا وانما اعتبر قيمة المثل بمكة عند العدول عن ذبح مثله لانها
 محل ذبحه فاعتبرت قيمته عند العدول عن ذلك (وفي المثل له كالجراد) وغير الحمام من الطيور وسواء الاصغر
 منه والا كبر (يختير بين اخراج طعام بقيمة) يجزئ في الفطرة على مساكن الحرم (والصيام بعدد الامداد)
 والمنكسر منها ويرجع في القيمة هنا وفيها امر الى عدلين (ويجب في الشجرة) الحرمية (الكبيرة) بان تسمى
 كبيرة عرفا (بقرة) رواه الشافعي عن ابن عباس رضي الله عنهم ومثله لا يقال الا بتوقيف سواء اختلفت الشجرة
 أم لا ويجوز اخراج بدنة عنها وانما تجزئ عنها ولا عن الشاة في جزاء الصيد لانهم راعوا المثلية ثم لاهنا ويجب في
 البقرة أن يكون (لهاسنة) بل سنتان تامتان اذ لا بد من اجزائها في الاضحية على المعتمد (و) يجب (في الشجرة)
 الحرمية (الصغيرة) حرها وهي (التي كسبع الكبيرة) تقرىبا (شاة) ويجب ايضا فيها جاوزت سبع الكبيرة
 ولم تنه الى حد الكبير لكن تكون الشاة الواجبة فيها أعظم من الشاة الواجبة في سبع الكبيرة والدم هنا تخيير
 وتهديل كما مر في جزاء الصيد فيقتل (يختير بين ذبح ذلك) والصدق به كحرم (والصدق بقيمة طعاما) يجزئ
 في الفطرة نظير ما مر أيضا (والصيام بعدد الامداد) والمنكسر منها (وفي الشجرة) الحرمية (الصغيرة) جدا قيمتها
 تخيير وتهديل أيضا فيقتل (يتصدق بقدرها) أي القيمة (طعاما) يجزئ في الفطرة (أو يصوم بعدد الامداد)
 والمنكسر منها

*(فصل) في موانع الحج وهي سنة الاول الاوبة (ويجوز للابوين) أي لكل منهما وان علا أو كان هناك

الا الاذخر والشوك وعلف
 البهائم والدواء والزرع
 ويحرم قلع الحشيش
 اليابس دون قطعه ثم ان
 اتلف صيد الله مثل من النعم
 ففيه مثله وان لم يكن له مثل
 ففيه قيمة في النعماء بدنة
 وفي بقر الوحش وسجارية بقرة
 وفي الغنمية شاة وفي
 الجملة شاة ويختير في
 المثل بين ذبح مثله في الحرم
 والصدق به فيه وبين
 النصدق بطعام بقيمة المثل
 والصيام بعدد الامداد وفيها
 لا مثل له كالجراد يخيّر بين
 اخراج طعام بقيمة والصيام
 بعدد الامداد ويجب في
 الشجرة الكبيرة بقرة
 لهاسنة وفي الشجرة الصغيرة
 التي كسبع الكبيرة شاة
 يخيّر بين ذبح ذلك والصدق
 بقيمة طعاما والصيام بعدد
 الامداد وفي الشجرة الصغيرة
 جدا قيمتها يتصدق بقدرها
 طعاما أو يصوم بعدد
 الامداد
 *(فصل) ويجوز للابوين

أقرب منه (منع الولد) وإن سفل (غير المسمى من الاحرام بتطوع حج أو عمره) ابتداء ودواما لانه أول باعتبار
اذن من فرض الكفاية المعتبر فيه ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر الصحيحين لجل استأذنه في الجهاد
ألك أبو أن قال نعم قال استأذنتهم ما قال لا قال فقيم الجهاد أما المسمى ونحوه فليس له ما منعه على ما يحسنه الاذرى
لنصر السفر (دون الفرض) فليس له ما منعه منه لا ابتداء ولا انتماء لانه فرض عين بخلاف الجهاد ويشمل
ذلك من لم يحج حجة الاسلام فليس له ما منعه منها وإن كان فقيرا إلى احتمال فيه لانه إذا تكفلها تجزئه عن حجة
الاسلام فتقع فرضا وإن استأذنته ما في الفرض أيضا * الثاني الزوجية ليس له الحج بزوجته ولا امره في
الصحيحين ويسن لها أن لا تحرم بغير إذنه نعم يمتنع على الأمة ذلك الا باذن الزوج والسيد والفرق ان الحج لازم
للحررة فتعارض في حقها واجبان الحج وطاعة الزوج فجاز لها الاحرام ونزولها الاستئذان بخلاف الأمة لا يجب
عليها الحج ولذا حرم على الزوجة صوم النفل بغير اذن لا الفرض وقياسه انه يحرم على الحررة الاحرام هنا بالنفل بغير
اذن (والزوج منع الزوجة من) النسل (الفرض والمسنون) لان حقه على الفور والنسل على التراخي ويفارق
الصوم والصلاة بطول مدته بخلافه نعم ان سافرت معه باذنه وأحرمت بحيث لا يفوت عليه استمتاعها بالنية
بان كان محرما وكان احرامها يفرغ قبل احرامه أو يفرغان معا لم يكن له منه ما لانه تعنت وليس له منه ما من نذر
معين قبل النكاح أو بعده لكن باذنه ولا منع الحابسة نفسها القبض المهر لان لها السفر بغير اذن * الثالث
الرق فاذا أحرم من باذن سيده لم يحل له وان أفسده لانه عند لازم عقده باذنه ولشتره الفسخ ان جهل احرامه
ويحرم عليه الاحرام بغير اذن سيده (وللسيد منع رقيقه) ولو مكاتب أو أم ولد ومبعضا ليس بينه وبين سيده بها بآية
أو بينهما بها بآية أو النوبة للسيد (من ذلك) أي النسل (فرضا) كان (أو سنة) لان منافعهم مستغرة للسيد (فان
أحرموا) أي الفرع والزوجة والعتق (بغير اذنهم) أي الاصل والزوج والسيد جاز لهم تحليها لهم بان يأمرهم به
فيأمرهم حينئذ التحال فان امتنعت الزوجة والأمة مع تحكمنها منه فلا زوج والسيد وطوهم أو سائر الاستمتاع
بهم ما لا يتم عليهم مادونه وليس للفرع والزوجة التحال بغير أمر بخلاف العبد فان له ذلك بغير أمر السيد ويفرق
بان معصيته أشد ملك السيد من منعه وعدم مخاطبته بالنسل بخلافه ما في جميع ذلك وانما يلزمه بغير اذن
وان كان الزوج من المعصية واجبا لكونه تلبس بعبادة في الجملة مع حوازي رضي السيد بدوامه وإذا أمرهم
(تحالوا) وجوبا كما يقرر * الرابع الاحصار العام بان يمنع المحرم من المضي في نسكه من جميع الطرق الا بقتل
أو بذل مال فلهم حينئذ التحال وان اتسع الوقت ولومنه وامن الرجوع أيضا * الخامس الاحصار الخاص فاذا
حبس ظمأ أو بدن وهو مسرقة التحال * السادس الدين وليس للسادن التحليل وله منعه من السفر الا ان
أعسر أو تاجل الدين وان لم يبق من أجله اللحظة وإذا التحل الثلاثة الاول (هم والمحصر) بقسميه (عن الحج) و
كذا عن (العمره) فليكن تحالهم (بذبح ما يجزئ في الاضحية ثم) بعد الذبح (الحلق مع اقتران نية التحال بهما)
أي بالذبح والحلق (ومن عجز عن الذبح) بالطريق السابق في دم نحو التمتع (أطعم بقية الشاة فان عجز) عن
الاطعام (صام بعدد الامداد) والمنكسر (والرقيق) وكذا الحر الذي لم يجد ما ولا طعاما (يتحال بالنية مع الحلق
فقط ويتعين محل الاحصار) من الحسل وان أمكنه بعثه الى طرف الحرم للذبح وتفرقة اللحم وتفرقة الطعام
وبالزمن من سائر الدماء لانه صار في حقه كالحرم في حق غيره ولا يتعين للصوم محل ويتوقف التحال على الذبح
أو الاطعام لا على الصوم اطول مدته (ولا قضاء عليهم) اذا التحلوا لانه لا تقصيره منهم بل الامر كما كان قبل الاحرام
فان أحصر في قضاء أو نذر معين في عام حصره بقر في ذمته كما كان وكذا حجة الاسلام أو النذر اذا استقرت بان
وجدت فيها شروط الاستمتاع قبل حصره وان أحصر في حج تطوع أو اسلام أو نذر لم يستقر لم يلزمه شي في
التطوع أصلا ولا في الانحسين حتى يستطيع (ومن شرط التحال) من احرامه عند التمرع فيه (لفراغ زاد

منع الولد غير المسمى من
الاحرام بتطوع حج أو عمره
دون الفرض والزواج منع
الزوجة من الفرض
والمسنون والسيد منع
رقيقه من ذلك فرضا أو سنة
فان أحرموا بغير اذنهم
تحالوا هم والمحصر عن الحج
والعمره بذبح ما يجزئ
في الاضحية ثم الحلق مع
اقتران نية التحال بهما ومن
عجز عن الذبح أطعم بقية
الشاة فان عجز صام بعدد
الامداد والرقيق يتحال بالنية
مع الحلق فقط ويتعين محل
الاحصار ولا قضاء عليهم
ومن شرط التحال لفراغ زاد

أو مرض أو غير ذلك) كضلال طر يق وخطا في العدد (جاز) وحينئذ فله التحال به كإله أن يخرج من الصوم فيما لو نذر بشرط أن يخرج منه بعذر ثم ان شرطه سدى لزمه أو بلا هدى أو أطلق لم يلزمه فيكون تحاله بالنسبة فقط ولو قال ان مرضت فأتاحلال فسررض صار حلالا بنفس المرض وله شرط فلب تحته عمرة بنحو المرض وانما لم يحز التحال بنحو المرض بلا شرط كالأحصار لان التحال لا يفيد زال بنحو المرض بخلاف التحال بالأحصار بل يصبر حتى يزول عذره فان كان محرما بعمرة أتمها وبجح وفاته تحال بعمل عمرة (ويتحال من فاته الوقوف) بعرفه وجوبا فيحرم عليه استدامة احرامه الى قابل لزوال وقته كالأبدا فلو استدامه حتى يجبه من قابل لم يحز ويكون تحاله (بطواف وسعي) ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم (وحلق) بنية التحال وان لم ينو العمرة ولا تجزئه عن عمرة الاسلام ولا يجب رمي ولا مبيت وان بقي وقته ما وبما فعله من عمل العمرة يحصل التحال الثاني وأما الاول فيحصل بواحد من الحلق والطواف المتبوع بالسعي لسقوط حكم الرمي بالفوات فصار كمن رمى (ويقضى) حجه فورا وجوبا ان كان تقو علانه لا يتخلو عن تقصير فان كان فرضا بقي في ذمته كما كان (وعليه دم) وان كان الفوات بعذر كعدم ونسيان (كدم التمتع) فيكون دم ترتيب وتقدير (ويذبحه) وجوبا (في حجة القضاء) أي بعد الاحرام به أو بعد دخول وقت الاحرام به وذلك في قابل كما ان دم التمتع لا يجب الا بالاحرام بالحج * واعلم ان الدماء أربعة دم ترتيب وتقدير ودم تخيير وتعديل ودم ترتيب وتقدير ومعنى الترتيب انه لا يجوز العدول للبدل الا بعد الجزع عن الاصل والتخيير عكسه ومعنى التقدير ان الشرع قدر الصوم المعدول اليه والتعديل عكسه فلا أول دم التمتع والقهران والفوات وترك الاحرام من الميقات والرمي والمبيتين وطواف الوداع والثاني دم جزاء الصيد والشجر والثالث دم الحلق والقلم والطيب والدهن واللبس ومقدمات الجماع وشاة الجماع غير المفسد والرابع دم الجماع المفسد ودم الاحصار (وكل دم واجب) من هذه المذكورات اراق في النسل الذي وجب فيه الدم الفوات كما مروكها أو بدلها من الاطعمام (يجب ذبحه) وتفرقه (في الحرم) على مساكنه (الادم الاحصار) فانه يذبح ويفرق في محل الاحصار كما مر (والافضل في الحج) الذبح لما وجب أو يذبح فيه (في منى) وان كان متمتعا (وفي العمرة المروءة) أي الذبح فيها لما وجب أو يذبح في العمرة لانهم ما محل تحالها ما وكل هذه الدماء لا تختص بوقت فيذبحها (في أي وقت شاء) لان الاصل عدم التخصيص ولم يرد ما يخالفه لكن يذبح اراقة أيام التضحية نعم ان حرم السبب وجبت المبادرة اليه (وبصرفه) أي الدم أو بدله من الواجب المالي (الى) ثلاثة أو أكثر من (مساكنه) أي الحرم الشاملين لقراءته والمسستوطنون أولى ما لم تكن حاجة الغرباء أشد ولا يجب استيعابهم وان انحصر واو يجوز ان يدفع لكل منهم مدا أو أكثر أو أقل الا دم بنحو الحلق فيبتعين لكل واحد من ستة مساكن نصف صاع كما مر فان عدمه ومن الحرم آخر الواجب المالي حتى يحددهم ولا يجوز نقله بخلاف الزكاة اذ ليس فيها نص صريح بتخصيص البلد بخلاف هذا ولو سرق المذبح في الحرم ولو بغير تقصيره وان كان السارق هو من مساكن الحرم سواء نوى الدفع أم لا أو غصب ذبح بدله وهو الاولى أو اشترى به لحاقه تصدق به عليهم

* (باب الاضحية) *

وهي ما يذبح من النعم تقربا الى الله تعالى في الزمن الاقنى والاصل فيها قبل الاجماع ما مع من قوله صلى الله عليه وسلم ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل أحب الى الله تعالى من اراقة الدم وانما التأتى يوم القيامة بقرونها وأطرافها وان الدم ليقع من الله مكان قبل أن يقع على الارض فطيبوا بها نفسا (هي سنة) على الكفاية (مؤكد) للاخبار الكثيرة فيها بل قيل بوجوبها ويرده خبر الدارقطني كتب على النحر وليس بواجب عليكم فلو فعلها واحد من أهل البيت كفت عنهم وان سنت لكل منهم فان تركوها كلهم كرهه (لا تجب) الاضحية

أو مرض أو غير ذلك
جاز ويحل من فاته الوقوف
بطواف وسعي وحلق
ويقضى وعليه دم كدم
التمتع ويذبحه في حجة القضاء
وكل دم واجب يجب ذبحه
في الحرم الا دم الاحصار
والافضل في الحج في منى وفي
العمرة المروءة في أي وقت شاء
وبصرفه الى مساكنه
(باب الاضحية)
هي سنة مؤكدة لا تجب

(الابالندور) كلفه على أو على أن أضحى به هذه (وبقوله هذه أضحية أو جعلتها أضحية) لزوال ملكه عنها بذلك
 فيتعين عليه مذبحها ولا يجوز له التصرف فيها فهو يبيع أو يبدل ولو بخير منها وانما يزل ملكه عن قن قال على
 أن أعتقه الاباءاته وان لم يزل الملك هنا ينتقل للمساكين وثل لا ينتقل بل ينقل بالكية ولا أثرانية
 جعلها أضحية نعم إشارة الاخرس الفقهية كنفق الناطق واذا ذبح الواجبة أو ولدها واجب التصديق
 بجميع أجزائها كجائتي (ولا يجزئ) في الاضحية من الحيوان (الا) النعم وهي (الابل والبقر والغنم) لان
 التضحية بغير ذلك لم تنل فلا يجزئ نحو بقرة الوحش وحمارة نعم يجزئ متولدين جنس من النعم هنا وفي العقيقة
 والهدى وحزاء الصبد ويعتبر على أبو به سنا كسنتين في المتولدين ضان ومعز (وأفضلها بدنة ثم بقرة ثم ضائنة
 ثم عنز) ثم شرك من بدنة ثم من بقرة لان كلاما ذكر أطيب مما بعده أي من شأنه ذلك (وسبع شياء) من الضان
 أفضل من سبع من المعز (أفضل من البدنة) لازدياد القرية بكثرة الدماء المرافقة (وأفضلها)
 من حيث اللون (البيضاء ثم الصفراء ثم الغبراء) وهي التي لا يصفو بياضها (ثم البلقاء) وهي ما بهضها أبيض
 وبعضها أسود (ثم السوداء ثم الحمراء) هذا ضعيف والذي قاله الماوردي ان الحمراء قبل البلاء والتهضيل
 في ذلك قبل التعداد وقبل لحسن المنظر وقبل لطيب اللحم وورد له صفراء أحب الى الله تعالى من دم سوداوين
 والذكر أفضل من الانثى ما لم يكن ترثاؤه والا فالتى لم تدا أفضل منه والاسمين أفضل من غيره من جنسه وان تعدد
 ووردها مواضعا كما فاعا على الصراط مطايا كم (وشرطها) أي الاضحية (من الابل ان يكون لها خمس سنين
 تامة ومن البقر والمعز) أن يكون لها السن الذي مر في الزكاة أي (سنتين تامتين ومن الضان) ان يكون لها
 (سنة تامة) نعم ان أجدع أي أسقط سنة قبل السنة أجزأ (و) شرطها (أن لا تكون حراة وان قل) الجرب
 أو جريز وله لانه يفسد اللحم والودك وينقص القيمة (ولاشددة العرج) بحيث تسببها المشاية الى الكلال
 الطيب وتخاف عن القطيع وان حدث العرج تحت السكين ومثله بالاولى انكسار بعض الاعضاء (ولا عفاء)
 استدهز الها بحيث ذهب نخها (ولا مجنونة) بان يكون بها عدم هداية الى المريع بحيث قل رعيه لان ذلك يورث
 الهزال (ولا عفاء ولا عوراء) وهي ذاهبة ضوء احدى عينها وان بقيت الحدقة لغوات المقصود وركل النظر
 وتجزئ العشاء والمكوبة والعشواء وهي التي لا تبصر ليل (ولا مريضة مرضا يفسد اللحم) أي بوجب ذواله
 للغير الصحيح أو بيع لا تجزئ في الاضاحي العوراء البين عورها والمر بوضعية البين مرضها والعرجاء البين عرجها
 والعفاء البين عفاها وأما اليسير من غير الجرب فلا يؤثر لانه لا ينقص اللحم ولا يفسده (و) شرطها (ان لا بين
 شيء من اذنهما وان قل) ذلك المبان كن خلف بلاذن لغوات جزءا كول اما قطع بعضها من غير ابانة وشقهما من
 غير ان يذهب منها شيء بالشق فلا يضر لانه لا ينقص فيه والنهي عنهما للتنزيه (أو) من (لسانها) وضرعها أو
 أليتها) أو ذنبها وان قل لانه بين بالنسبة اليها وتجزئ مخلوقة بلا ضرع أو ألية أو ذنب وفارقت المخلوقة بلاذن بانها
 عضو لازم غالب بالجنس لان تلك الثلاثة ولا يؤثر فوات خصية وقرن لانه لا ينقص اللحم بل الخصاء يده ويكره غير
 الاقرن ولا يضر كسر القرن ان لم يعب اللحم وان دعي بالكسر (و) ان (لا بين) شيء من اذنهما من نخها) بخلاف
 غيرها لانه بالنسبة اليه غير بين (وأن لا يذهب جميع أسنانها) وان لم يؤثر فيها انما بخلاف ذاهبة أكثرها
 ما لم يؤثر نقصا في الاعتلاف (وأن ينوى التضحية بها عند الذبح أو قبله) وان لم يفسد رعا عنده وانما يعتد
 بتقديرها عند تعيين الاضحية بالشخص أو بالنوع كسنتها ابتداء من غنم التي في ملكه لا التي سملكها ولا التي
 تعينها عن النية ويجوز أن يوكل مسلما غير في النية والذبح ولا يضحى أحد عن حي بلاذنه ولا عن ميت لم يوص
 (وقت التضحية) يدخل (بعد طلوع الشمس يوم النحر) بعد (مضي قدر ركعتين وخطين) خفيفات بان
 يمضي من الطلوع أقل ما يجزئ من ذلك وان لم يخرج وقت الكراهة (ويجند) وقتها ليلادها (الى آخر أيام

الابالندور وبقوله هذه أضحية
 أو جعلتها أضحية ولا يجزئ
 الا الابل والبقر والغنم
 وأفضلها بدنة ثم بقرة
 ثم ضائنة ثم عنز وسبع شياء
 أفضل من البدنة وأفضلها
 البيضاء ثم الصفراء ثم الغبراء
 ثم البلقاء ثم السوداء ثم
 الحمراء وشرطها من الابل
 أن يكون لها خمس سنين
 تامة ومن البقر والمعز
 تامين ومن الضان سنة تامة
 وان لا تكون حراة وان
 قل ولا شدة العرج ولا
 عفاء ولا مجنونة ولا عوراء ولا
 مريضة مرضا يفسد اللحم
 يفسد اللحم وان لا بين شيء
 من اذنهما وان قل أولسانها
 أو ضرعها أو أليتها ولا شيء
 ظاهر من نخها وان لا
 يذهب جميع أسنانها وأن
 ينوى التضحية بها عند
 الذبح أو قبله ووقت التضحية
 بعد طلوع الشمس يوم
 النحر ومضي قدر ركعتين
 وخطين ويتمد الى آخر
 أيام

التشريق) الثلاثة بعد يوم النحر فاذبح بعد ذلك أو قبله لم يقع أضحية لطهر الصبي أول ما يبدأ به من يومنا هذا أن صلى ثم رجع فتحر من فعل ذلك فقد أصاب سنتنا ومن ذبح قبل فأنما هو لحلم قدمه لاهله وليس من النسك في شيء (ويجب) في أضحية التطوع (التصدق) بشئ يقع عليه الاسم وإن قل (من لحمها) فيحرم عليه أكل جميعها لقوله تعالى في هدي التطوع وأضحية التطوع ع مثله ذكوا منها وأطعموا الغنم أي السائل والمعتز أي المتعرض للسؤال ويجب أن يتصدق بالجزء المذكور حال كونه (زبياً) يملكه مسلم حراً أو مكاتباً والمعطى غير السيد فقير أو مسكيناً فلا يكفي إعطاؤه مطبوخاً ولا قديداً ولا جعلاً طعاماً ودعاؤه أو إرساله إليه لأن حقه في ملكه لا في أكله ولا عليه غير اللحم من نحو كرش وكبد ولا تملك ذبحه في صدقة الفطر فإن أكل الجميع ضمن الواجب وهو ما ينطاق عليه الاسم فيشتري بثمنه لحماً ويحرم تملك الأغنياء شيئاً من الأضحية لا أطعمهم ولا هداؤهم لهم والافضل أن يقتصر على أكل لحمه ويتصدق بالباقي ثم أكل الثالث والتصدق بالباقي ثم أكل الثالث والتصدق بالثالث واهداء الثالث الباقي للأغنياء وفي هذه الصور يثاب على التضحية بالكل وعلى التصديق بالعض (ولا يجوز بيع شئ منها) أي من أضحية التطوع ولا تلافيفه بغير البيع ولا إعطاء الجزاء أجرته من نحو جلد لها بل مؤنته على المالك ولا يكره الادخار من لحمها ويحرم نقلها عن بلد التضحية (ويتصدق) وجوباً (بجميع المذورة) والمعينة بنحو هذه الأضحية أو عن المترمة في الذمة فلا يجوز له أكل شئ منها لأنه أخرج ذلك عن الواجب عليه فليس له صرف شئ منها إلى نفسه كالأخرج جز كانه وما أكله منها يغرم قيمته والولد كأمه وإن حدث بعد التعيين أو انفصل منها بعد الذبح فثبت كانت واجبة لم يجز الا كالأولاد الواجبة للمعينة ابتداءً وحيث كانت تطوعاً كان كالأضحية أخرى فلا بد من التصديق بجزء منه كأمه (ويكره) لمريد التضحية (أن يزيل شيئاً من شعره أو غيره) كظفره وسائر أجزائه بدنه (في عشر ذي الحجة حتى يضحى) ولو الأولى لمن أراد التعدد لأن شئ منه في مسلم والمغني فيه شمول المغفرة لجميع أجزائه وعند الكراهة بامتداد تأخير التضحية فإن أخرها عن أيام التشريق زالت الكراهة

التشريق ويجب التصديق من
لحماتها ولا يجوز بيع شئ منها
ويتصدق بجميع المذورة
ويكره أن يزيل شيئاً من
شعره أو غيره في عشر ذي
الحجة حتى يضحى
* (فصل) * والعقيقة سنة
كلاضحية وقتها من الولادة
إلى البلوغ ثم يقع عن نفسه
والافضل في اليوم السابع
فإن لم يذبح فيه ففي الرابع
عشر والافق الحادي
والعشرين والا كمل شاتان
لذا كروا ولا يكسر عظمها

* (فصل) * في العقيقة وهي لغتشر ورأس المولود وشعرها يذبح عند حلق شعر رأسه والاصل فيها ما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم الغلام مرتهن بعقيقته ومعناه ما ذهب إليه أحد الجماعة أنه إذا لم يقع عنه لم يشفع في والديه يوم القيامة (والعقيقة سنة) وكذا الخبر السابق وغيره والمخاطب به من عليه نفقة الولد فليس لأولى فعلها من مال ولده لأنهما تبرع فإن فعل ضمن ولا تخاطب به الأم إلا عند إفسار الأب وهي (كلاضحية) في سنها وجسمها وسلاهما بما يمنع الأجزاء وفي أفضلها والا كل منها والتصدق والاهداء والادخار وقدر المأكول وفي امتناع نحو البيع والتعيين بالتعيين واعتبار النية وقتها وفي غير ذلك نعم لا يجب التملك من لحمها (ووقتها من الولادة) بالنسبة للموسر عندها (إلى البلوغ) فإن أعسر نحو الأب في السبعة لم يؤمر به إن أيسر بعد مدة النفاس والأمر بها (ثم) بعد البلوغ يسقط الطلب عن نحو الأب والاحسن حينئذ أنه (يقع عن نفسه) تذاكراً لمساواة وخبر أنه صلى الله عليه وسلم علق عن نفسه بعد النبوة باطل وإن رواه البيهقي (والافضل) ذبحها (في اليوم السابع) من الولادة فيدخل يومها في الحساب ويسن أن يعق عن مات بعد التمكن من الذبح وإن مات قبل السابع (فإن لم يذبح فيه ففي الرابع عشر والافق الحادي والعشرين) وهكذا في الأسابيع وقيل إذا تكررت السبعة ثلاث مرات فإن وقت الاختيار وكلام المصنف يوجب اليه وأنما يجوز في العقيقة شاة بصفة الأضحية كما مر سواء الذكر والأنثى (و) (الكل شاتان) متساويتان (لذا ذكر) ويحصل بالواحدة فيه أصل السنة لمصاح أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نعق عن الغلام بشاتين متساويتين وعن الجارية بشاة وأنثى كالأنتى وسبع البدنة أو البقرة كشاة (و) السنة (إن لا يكسر عظمها) ما أمكن سواء العاق والآكل تفأؤلاً

بسلامة اعضاء الولد (وأن يتصدق به مطبوخا) ان يطبخ (بحلو) تفاؤلا بحلوة اخلاق المولود ولا يكره طبخها
بحماض (والارسال) بالمطبوخ الى الفقراء (أكل) من نداءهم اليها لانه ارفعهم (و) يسمن (حاق شعره بعد
الذبح) كافي الحاج وأن يكون كالشمعة يوم السابع (و) يسمن (التصدق برنته) أى شعر رأسه (ذهبا ثم) ان
لم يتيسر أو لم يفعل تصدق برنته (فضة) لما صغ من أمره صلى الله عليه وسلم فاطمة رضي الله عنها برنته شعر الحسين
رضي الله عنه والتصدق بوزنه فضة لان المتيصرة حينئذ واعطاء القابلة رجل العقيقة وقيس بالفضة الذهب
بالاول وبالذكر الانثى (و) يسمن (تحنينه بتمر) ثم رطب (ثم حلو) بمضغه ويدلك به حسكه حتى يصل منه شئ
الى جوفه لا يتابع وينبغي أن يكون الحنك له من أهل الخير (و) يكره تلطخ رأسه أى المولود بالدم (لانه فعل
الجاهلية وانما لم يحرم لانه قبل نبد به لطخ فيه) ولا بأس) بتلطخه (بالزعفران) والخلوق بل يندب كفى المجموع
الحديث فيه

* (فصل) * في محرمات تتعلق بالشعر ونحوه (ويحرم تسويد الشيب) ولولا امرأة الالهجاهدارها باللعن
(و) يحرم (وصل الشعر وتفليح الاسنان والوشم) لانه صلى الله عليه وسلم لعن فاعل ذلك والمفعول به (و) يحرم
(الحناء للرجل) والخنثى (بلا حاجة) لما فيه من التشبه بالنساء * (تتمة) * يسمن أن يحسن الاسم وأفضل
الاسماء عبد الله وعبد الرحمن وأصدقها حارث وهمام وأجحبها حرب ومرة لطبر مسلم وأبي داود بذلك وحكمة
تسميته صلى الله عليه وسلم ولده ابراهيم ذكرتم في شرح الارشاد وتكره الاسماء القبيحة وما يتطير بنفبه عادة
كنجس وبركة وحرب ومرة وشهاب وجمار واخلج ويسار ورياح ونافع ونحو ست الناس أو العلماء أشد كراهة
وتحرم بلك الاملاك وشاهنشاه وأفضى انضاضة قال القاضي أبو الطيب وبقاضى القضاة ويندب تغيير القبيح وما
يتطير بنفبه ويندب لولده وتلبسه وغلامه أن لا يسميه باسمه وأن يكنى أهل الفضل الرجال والنساء وان لم يكن
لهم ولد وأن تكون التكنية با كبرا ولاده ويحرم التكنية بابي القاسم لان اسمه محمد وغيره في زمنه صلى الله عليه
وسلم وبعده ولا يكنى نحو فاسق ومبتدع الانحيوخ خوف فتنة أو تعرف كل باب والادب ان لا يكنى نفسه مطلقا
الا ان اشتهر بكنية ولم يعرف بغيرها ويحرم تلتقي بما يكره ان عرف بغيره وان كان فيه ويسمن أن يؤذن في اذن
الولد اليمنى وأن يقام في اليسرى لا يتابع ولانه يمنع ضرر أم الصبيان كما ورد أى التابعة من الجن وأن يقرأ في
أذنه اليمنى سورة الاخلاص لا يتابع وأن يقول في أذنه ولو ذكر الى أعين ذهاب أى التسمية بك وذر يتهامن
الشیطان الرجيم * أعاذنا الله منه ولا جعل له علينا سلطانا آمين والحمد لله رب العالمين أو لا وأخرا وظاهرا وباطنا
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وذر يتهامن كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون
وحسبنا الله ونعم الوكيل

* (هذا آخر) * ما أردت تسويده على هذا المختصر ورأيت في بعض نسخة أن مؤلفه وصل فيه الى قريب من
نصف الكتاب وانما لم أكتب عليه لانه لم يصح عندي أن المصنف يبض الى ذلك المحل وانما الذي في نسخ
الكتاب المعتمدة الوصول فيه الى هذا المحل على أنه باغى أن له مختصرات متعددة فلهذا قصد تكميل بعضها
فلم يتم له واسأل الله تعالى من فضله أن ييسر لي اتمام ذلك متناكمة بالما وجد وشر حال الجميع انه جواد كريم
رؤوف رحيم ما شاء الله كان وما لم يشر لم يكن ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وكان الفراغ منه بعد الظهر
خامس عشر ذي القعدة سنة أربع وربع وأربع وتسعمائة بتزلي بمكة المشرفة في المحل المسمى بالحريرة القريب من
سوق الليل وأنا أسأل الله تعالى وأتوجه اليه بحبيبه محمد صلى الله عليه وسلم أن يتفضل علي بما أحبب من الخير
وأن يجبرني من فتنة ومحنة الى أن القاه وهو راض عني انه لا يرد من اعتمد عليه ولجأ في سائر أموره اليه وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم دعواهم فيها سبحانه اللهم ونحيتهم فيها سلام وأخرد دعواهم أن الحمد
لله رب العالمين

وان يتصدق به مطبوخا
وبحلو والارسال أكل
وحاق شعره بعد الذبح
والتصدق برنته ذهبا ثم فضة
وتحنينه بتمر ثم حلو ويكره
تلطخ رأسه بالدم ولا بأس
بالزعفران
* (فصل) * ويحرم تسويد
الشيب ووصل الشعر
وتفليح الاسنان والوشم
والحناء للرجل بلا حاجة
والله أعلم

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

نحمدك يا من تنزعت عن الجور في الأحكام وأقت القسط بما بينت به من شرائع الإسلام ونشكرك على ما تنقذت به من تلامذة أو أنوار دينك القويم ووضح السبيل لمن أراد أن يحظى من عظيم جودك بأوفى تكريم ونسألك أن تديم صلواتك وكامل تسليمتك على إمام حضرتك وعين إحسانك نور ورحمتك وعلى آله ذوى السداد وأصحابه أهل النقي والرشاد أما بعد فيقول راجي غفران المساوي محمد الزهري الغمراوي قدّم بحمد مولانا عظمته ومنته وجلت عن الإحصاء نعمته طبع شرح العلامة الشهاب أحمد بن حجر الهيتمي المكي على مختصر العلامة الفقيه عبد الله بافضل الحصري في مذهب الإمام الشافعي رضي الله عن الجميع وأسكنهم من جنته المكان الرفيع وذلك بالطبعة الميمية بمصر المحروسة المحمية بجوار سيدي أحمد الدردير قريبا من الجامع الأزهر المنفرد إدارة المفتقر لعفوريه القدير أحمد الباشا الحاي ذي العجز والنقصير وذلك في شهر رمضان

سنة ١٣٠٥ هجرية على صاحبها

أفضل صلاة وأتم تحية

آمين آمين

آمين

١٣٥٥

* (فهرسة شرح الشهاب ابن حجر الهيتمي على مختصر بافضل) *

صحيحة	صحيحة
٤ (باب الطهارة)	٤٢ فصل في سنن الصلاة
٥ فصل في الماء المكروه	٤٥ فصل في سنن الركوع
٥ فصل في الماء المستعمل	٤٥ فصل في سنن الاعتدال
٦ فصل في الماء النجس ونحوه	٤٦ فصل في سنن السجود
٧ فصل في الاجتهاد	٤٦ فصل في سنن الجلوس بين السجدين
٨ فصل في الاواني	٤٦ فصل في سنن التشهد
٨ فصل في خصال الفطرة	٤٨ فصل في سنن السلام
٩ فصل في الوضوء	٤٨ فصل في سنن بعد الصلاة وفيها
١١ فصل في سنن الوضوء	٤٩ فصل في شروط الصلاة
١٤ فصل في مكروهات الوضوء	٥٥ فصل في مكروهات الصلاة
١٤ فصل في شروط الوضوء	٥٦ فصل في ستر المصلي
١٤ فصل في المصح على الخفين	٥٧ فصل في سجود السهو
١٥ فصل في نوافض الوضوء	٥٩ فصل في سجود التلاوة
١٦ فصل فيما يحرم بالحدث	٦٠ فصل في سجود الشكر
١٦ فصل فيما يندب له الوضوء	٦١ فصل في صلاة النفل
١٧ فصل في آداب قاضي الحاجة	٦٤ فصل في صلاة الجماعة واحكامها
١٩ فصل في الاستنجاء	٦٦ فصل في اذكار الجمعة والجماعة
٢٠ فصل في موجب الغسل	٦٧ فصل في شروط القدوة
٢١ فصل في صفات الغسل	٦٨ فصل فيما يعتبر بعد توفر الشروط السابقة
٢١ فصل في مكروهاته	٧٢ فصل في بيان ادر الله المسمى بالركعة
٢٢ (باب النجاسة وازالتها)	٧٢ فصل في صفات الاثمة المستحبة
٢٣ فصل في ازالة النجاسة	٧٤ فصل في بعض السنن المتعلقة بالجماعة
٢٤ (باب التيمم)	٧٥ (باب صلاة المسافر)
٢٦ فصل في شروط التيمم	٧٥ فصل فيما يتحقق به السفر
٢٧ فصل في اركان التيمم	٧٦ فصل في بقية شروط القصر ونحوه
٢٧ فصل في الحيض والاستحاضة والنفاس	٧٧ فصل في الجمع بالسفر والمطر
٢٨ فصل في المستحاضة	٧٨ (باب صلاة الجمعة)
٢٩ (باب الصلاة)	٧٩ فصل للجمعة شروط وزوائد
٣٠ فصل في مواقيت الصلاة	٨١ فصل في بعض سنن الخطبة وصلاة الجمعة
٣١ فصل في الاجتهاد في الوقت	٨١ فصل في سنن الجمعة
٣٢ فصل في الصلاة المحرمة من حيث الوقت	٨٤ (باب صلاة الخوف)
٣٣ فصل في الاذان	٨٤ فصل في اللباس
٣٧ (باب صفة الصلاة)	٨٦ (باب صلاة العيدين)

صحيحة	صحيحة
٨٧ فصل في توابع ما حرم غير الحاج الخ	١١٣ فصل في سنن الصوم
٨٨ (باب صلاة الكسوف للشمس والقمر)	١١٥ فصل في الجساع في رمضان وما يجب به
٨٨ (باب صلاة لاستسقاء)	١١٧ فصل في الغدية الواجبة بدلا عن الصوم وفيمن
٨٩ فعل ويسن أن يظهر غير عورته لا قول مطلق	تجب عليه
السنة الخ	١١٨ فصل في صوم التطوع
٩٠ فصل في تارك الصلاة	١١٩ (كتاب الاعتكاف)
٩٠ (باب الجنائز)	١٢٠ فصل فيما يبطل الاعتكاف وفيما يقطع التتابع
٩٢ فصل في بيان غسل الميت وما يتعلق به	١٢١ (كتاب الحج)
٩٣ فصل في الكفن	١٢٣ فصل في المواقيت
٩٥ فصل في أركان الصلاة على الميت وما يتعلق بها	١٢٤ فصل في بيان أركان الحج والعمرة
٩٦ فصل في الدفن	١٢٤ فصل في بيان الاحرام
٩٦ (باب الزكاة)	١٢٥ فصل في سنن تتعلق بالنسك
٩٨ فصل في واجب البقر	١٢٦ فصل في واجبات الطواف وسننه
٩٨ فصل في زكاة الغنم	١٢٨ فصل في السعي
٩٨ فصل في بعض ما يتعلق بمسافر	١٢٩ فصل في الوقوف
٩٩ فصل في شروط زكاة المساشية	١٢٩ فصل في الخلق
٩٩ (باب زكاة التبنان)	١٣٠ فصل في واجبات الحج
١٠٠ فصل في واجب ما ذكر وما يتبعه	١٣٠ فصل في بعض سنن المبيت والرمي وشروطه
١٠١ (باب زكاة النقد)	١٣١ فصل للحج تحللان
١٠٢ فصل في زكاة التجارة	١٣٢ فصل في أوجه أداء النسكين
١٠٣ فصل في زكاة الفطر	١٣٢ فصل في دم الترتيب والتقدير
١٠٥ فصل في النية في الزكاة وفي تعجيلها	١٣٣ فصل في محرمات الاحرام
١٠٦ فصل في قسمة الزكاة على مستحقها	١٣٦ فصل في موانع الحج
١٠٨ فصل في صدقة التطوع	١٣٨ (باب الاضحية)
١٠٩ (كتاب الصيام)	١٤٠ فصل في العقبة
١١٢ فصل فيمن يجب عليه الصوم	١٤١ فصل في محرمات تتعلق بالشعر ونحوه
١١٣ فصل فيما يبيح الفطر	١٤١ تمة يسن أن يحسن الاسم الخ